الاتصال والتنمية

Communication & Development

مجلّة بحثيّة محكّمة تعنى بشؤون الإتصال والتنمية في المجال العربي

رئيسة التحرير: د. مي العبدالله **مدير التحرير:** د. عدنان خوجة

الهيئة الاستشارية العلميّة

د. أحمد حيداس
د. عزّة عبد العظيم
د.الصادق رابح
د. عماد بشير
د، جمال مجاهد
د. رفيق كركوزوز
د. جورج صدقة
د. صالح أبو أصبع
د. جورج غريغوري
د. مسعود ضاهر
د.حسين سعد
د. مصباح الصمد
د. دينا مرزوق
د. مصباح رجب
د. عبد الرزاق محمد الدليمي
د. نصر الدين لعياضي
د. هدى عدره

تصدر عن

المركز العربي لبحوث الإتصال والتنمية(ACCDR)
e-mail: ittisaltanmia@gmail.com
Tel/Fax: 01807245

دار النهضة العربية
للطباعة والنشر والتوزيع
الزيدانية-بيروت
Tel:00 961 1 743166/7
e-mail: darnahda@gmail.com

جميع المراسلات بإسم رئيس التحرير على العنوان الإلكتروني

السعر: لبنان ٥٠٠٠ ل.ل
الدول العربية ٣ دولار أميركي
بقية دول العالم ٧ دولار أميركي

الإشتراكات السنوية: لبنان والدول العربية ١٠ دولار أميركي
بقية دول العالم ٢٠ دولار أميركي

العدد الأول تشرين الأول ٢٠١٠

محتويات

تقديم: أهمية البحث العلمي للاتصال والتنمية	د. مي العبدالله	٣
قراءة في الرهانات الثقافية والإجتماعية للتكنولوجيا الشبكية الحديثة	د. الصادق رابح	٥
الاتصال السيمائيات: استراتيجية بناء المعنى	د. نصر الدين لعياضي	١٥
إشكالية المصطلح في ترجمة العلوم الإنسانية	د. مصباح الصمد	٣٢
كيف نقرأ الصورة في زمن الريديولوجيا والعولمة والقيمة	د. نصير بو علي	٤٦
الأدب الإلكتروني المقاوم، فلسطين محوراً	د. محمد عبد الله الجعيدي	٥٧
تكنولوجيا الإعلام ودراسات الجمهور في المجتمعات الانتقالية	د. علي قسايسية	٧٣
الدول العربية ومجتمع المعلومات. التحديات والفرص المتاحة	أ. إبراهيم بعزيز	٨٩
تقانات المعلومات والاتصالات في الدول العربية.. دعائم المعرفة وأدواتها		١٠٤
الاتصال والتنمية بين ضبابية المفهوم وسجالات الواقع	د. عدنان خوجة	١٥٥

أهمية البحث العلمي للإتصال والتنمية

تتأكّد يوما بعد يوم أهميّة المعرفة العلمية والبحث العلمي في مختلف حقول وقطاعات التنمية الانسانية والإجتماعية، ويتجلّى تداخل العلوم الاجتماعية والانسانية وتكاملها بحيث لم يعد من المنطقي إعتبارها حقولا مُستقلّة، مع ظهور علوم إنسانية جديدة لها خصوصيتها ومنطقها ونظرياتها كعلوم الإعلام والإتصال، في زمن أصبح فيه البحث العلمي والنظريات العلمية في أساس كل مشروع وفكرة وخطّة تطويرية.

من هنا تطلّ المجلّة العربيّة الأولى للإتصال والتنمية، بعددها الأول، لتلبّي حاجة الباحثين العرب إلى إطار عملي للتعاون الأكاديمي والبحثي، وحاجة قطاعات الإنماء المختلفة إلى مساهماتهم وأعمالهم ودراساتهم التي يفترض أن تشكّل القاعدة العلمية لأي تخطيط وتطوير في المنطقة. وتشكّل المجلّة مرجعا للبحوث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية التي تتناول أشكال التواصل الهادفة الى إنماء الانسان والمجتمعات الإنسانية.

وتتمحور الأبحاث في كل عدد من أعداد المجلة حول اشكالية عامة من إشكاليات الإتصال، بدءاً بمحور رهانات الحداثة، ومحور ثانٍ يتعلّق بالاطار القانوني والتشريعي للإتصال، ومحور ثالث يتناول قضايا الإتصال والتربية. وهدفنا أن نقدم عبر هذه البحوث مساهمات فعليّة في مجالات التنمية الانسانية والإجتماعية، وأن نضع الباحثين أمام المسؤوليات والتحدّيات الذهنية والفكرية الجديدة، وأن نركّز على الدراسات الميدانية والاحصائية، وعلى تحليل النتائج بما يسفر عن إقتراح الحلول المناسبة.

وهذا العدد الأول حول رهانات الحداثة يتضمّن بحوثا لمجموعة من الأساتذة العرب المتخصصين، حول مختلف قضايا العلم والاتصال والتكنولوجيا والعولمة والتطور والتنمية، في زمن الصورة والتواصل الدولي والتفاعل بين الشعوب والحضارات، والعلاقة التفاعلية القوية بين التكنولوجيا الرقمية الحديثة من ناحية والبنى الاجتماعية والأفراد من ناحية ثانية.

إذا أردنا الدقة، يجب أن لا نركّز على المسائل التقنيّة وحدها، بل أن نبحث في أبعد من ذلك ونتساءل عن إستخدامات وسائل الإتصال في سبيل التنمية الإنسانية والإجتماعيّة، وأن ندرس سياسات المؤسسات والدول في هذا الإتجاه. هذا هو أهم أهداف المجلة العربية للإتصال والتنمية.

د. مي العبدالله

الملتقى العربي الأول للصحافة الإلكترونية
مستقبل وسائل الإعلام في العصر الرقمي

28-29-30 تشرين الثاني (نوفمبر) 2010

القاهرة – جمهورية مصر العربية

المنظمة العربية للتنمية الإدارية
جامعة الدول العربية

Akhbar El-Yom
جمهورية مصر العربية

دار النهضة العربية
بيروت – لبنان

لمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة موقعنا على الإنترنت:
www.darannahda.com

قراءة في الرهانات الثقافية والاجتماعية للتكنولوجيات الشبكية الحديثة

د. الصادق رابح
كلية الاتصال، جامعة الشارقة

مقدمة

غالبا ما تميل المقاربات التقنوية التي تتناول تيمة التكنولوجيات الشبكية الحديثة في بعدها التقني، إلى إضفاء هالة من «القداسة» عليها، مزيحة كل التساؤلات ذات الصلة بامتداداتها الأخرى. في المقابل، فإن الأسئلة المتناسلة من واقع الحياة اليومية للمجتمعات تتجاوز بكثير الرؤى التقنوية، لتطرح مسألة انعكاسات هذه التكنولوجيات على الفضاءات الفردية والجماعيّة. من هذه التساؤلات المحورية، نجد ما هو متعلق بالتّجليات الثقافية والاجتماعية للتكنولوجيات الرقمية الشبكية الحالية أو المستقبلية، إضافة الى أنجع السبل لاستثمار المعطيات الرقمية في تكثيف التواصل وتوسيع دوائره. دون أن ننسى الأبعاد الاقتصادية والقانونية التي كانت ولا زالت حاضرة بقوة، كسؤال العائد الاقتصادي للأنشطة الاقتصادية ذات الطبيعة التكنولوجية في بعديها الإنتاجي والتّوزيعي، وحقوق التأليف ضمن الفضاء التكنولوجي التبادلي المصبوغ بصبغة لامادية. إن هذه التساؤلات وغيرها تتيح لنا فرصة الذهاب أبعد من الخطابات الاحتفائية والتّمجيدية، لنسائل هذه التكنولوجيات ونتلمّس تجلياتها، عبر منظور يجمع بين السوسيولوجيا والانثروبولوجيا.

سنسعى، تحديدا، عبر جهد قرائي الى التفكير في الآليات التي تتيح تمفصل التكنولوجيات الرقمية الشبكية وبينة المجتمعات الحالية. بداية، يجب التأكيد على أن هذه التكنولوجيات لا تنمو في فراغ اجتماعي؛ إنها تأخذ مكانها ضمن سياقات مجتمعية تملك خصوصيات تاريخية لكنها تندرج، في نفس الوقت، في الحَراك العالمي الذي لا يمكن الانفلات منه. وحتى نتَبيّن فاعلية المقاربة السوسيولوجية في دراسة التكنولوجيات الشبكية، نقترح الأخذ بنموذج تحليلي يرى أن المجتمعات المعاصرة منتظمة ضمن ثلاثة أنماط متداخلة ومتفاعلة:

التراتبية الاجتماعية: إن العلاقات بين الفئات الاجتماعية غالبا ما تحكمها علاقات تميل للهيمنة. ضمن هذا السياق، ما هو الدور الذي تقوم به التّكنولوجيات الشبكية في إنتاج وإعادة إنتاج هذه التراتبية؟

الوعي الجماعي: لا يمكن حصر الحياة الاجتماعية في علاقات الهيمنة، ذلك أن الأفراد عادة ما ينتمون الى جماعات داخل الجماعة لاجتماعية الكبرى التي نطلق عليها المجتمع. فإلى أي مدى تساهم التكنولوجيات الشبكية في تدعيم وتقوية هذا «الوجود الجماعي» (التواجد مع الآخرين)؟

الهوية الشخصية: تتشكل غالبية المجتمعات المعاصرة من أفراد يغلب عليهم تمركزهم حول ذواتهم مع ما يستتبع ذلك من آثار تمس طبيعة العلاقة بذواتهم وبالآخرين. فكل فرد هو تعبير عن خصوصية ذاتية. وهنا يُطرح سؤال التكنولوجيات الشبكية ودورها في «إنتاج»

هذه الفردانية؟

سنعرض لاحقا أمثلة تدعيمية توضح التمفصل بين التكنولوجيات الشبكية والرهانات الثقافية والاجتماعية في علاقتها بالمستويات التحليلية الثلاثة السابقة. ولكن يجب أن نحدد، بداية، نقطة مرجعية تكون لنا معلما يجنبنا التيه في فضاءات التكتنولوجيات الواسعة، ويضفي نوعا من التناغم المنهجي على معايناتنا؛ وهو ما سيمكننا في نفس الوقت، من تبيان كيف أن نفس التكنولوجيا يمكن أن تكون صدى أو تبلورا لمجموعة متنوعة من الخصائص التي تطبع مجتمعا ما. سيكون معلمنا المرجعي إذًا الويب من خلال بُعدين: أولا باعتباره أداة معلوماتية (الويب البحثي)، من ناحية، ومنفذا تعبيريا من ناحية ثانية (التفاعل).

التكنولوجيات الرقمية والتراتبية الاجتماعية

إن مستوى انتشار التكنولوجيات الشبكية في المجتمع غالبا ما يكون تعبيرا عن التراتبية الاجتماعية. وهي ظاهرة لا تقتصر على مجتمعات دون غيرها، بل تنسحب على كل التجمعات البشرية. فقد عرفت الحواسيب والانترنت، بداية، طريقها الى الفئات الاجتماعية الأكثر رفاهية وتعلّما. كما أن الفوارق الجغرافية تعود أساسا الى هذين العاملين، حيث نجد أن المدن الكبرى تحظى ببنية تحتية تكنولوجية مقارنة بالفضاءات الجغرافية الأخرى (المدن الصغيرة والمتوسطة، مثلا، ناهيك عن القرى). إن استخدام هذه التكنولوجيات والرغبة في استثمار إمكانياتها يستدعي بالضرورة التّوفر على مصادر اقتصادية معقولة بهدف التّزود بما يتوافق مع الحاجة إليها، دون أن ننسى الاستثمار في التأهيل الذي يمنح الفرد كفاءات ومهارات أدائية تدفعه الى التعامل بيسر مع هذه التكنولوجيات والانتفاع بها الى أقصى الحدود.

كما أن مستوى التّحكم في هذه التكنولوجيات الشبكية يندرج ضمن «لعبة» التّمايز الاستخدامي المؤسس على التراتبية الاجتماعية. فالفجوة الرقمية، التي تعكس تفاوتا فئويا في تملُّك واستثمار التكنولوجيات، تمثل تمظهرا آخر من تمظهرات الهيمنة؛ فهي ليست سببا في اللامساواة الاجتماعية، بل نتيجة لها. إن كَون المعلومات الرقمية يتم إنتاجها، واستثمارها، وتملُّكها، بداية، من طرف الفئات الاجتماعية المهيمنة، هو السبب في خلق ظاهرة اللامساواة في توزيعها على الفئات الاجتماعية المختلفة، وليس مرد ذلك، كما يعتقد البعض، أن المعلومات الرقمية موزعة بطريقة غير متساوية، ولهذا توجد اللامساواة الاجتماعية. وما الفجوة الرقمية إلا تعبير عن ظاهرة الهيمنة القائمة في المجتمعات المعاصرة. إن الفكرة التي ترى بأن ردم هذه الفجوة كفيل، آليا، بزوال التّفاوت الاجتماعي تحيل الى فكر رغائبي أكثر من تعبيرها عن رؤية واقعية. مع ذلك، فإن عدم السعي الى الحد منها، لن يساهم إلا في توسيع دائرة اللامساواة، وبالتالي تدعيم الوضع القائم وتزكية الهيمنة.

وإذا كان هذا التوصيف ينطبق على الفضاء الداخلي للمجتمعات ذات البنية التكنولوجية الرقمية المتطورة، فإن الأمر يأخذ أبعادا أخطر، إذا تعلق الأمر بالفضاءات المصنفة تحت المسمى المخفف: «الدول النامية». هذه الدولة التي تعيش حالة تخلف، تكاد تكون مزمنة عند بعضها، وجدت نفسها «مجبرة» على الأخذ بالنموذج التكنولوجي للمركز الى درجة أنه أصبح معيارا تقييما في قياس مدى «تطورها» من عدمه، فكان

أن توسعت دائرة الاستتباع والهيمنة دون أن يكون هناك أفق لتجاوزها على الأقل في المدى القريب.

إن مسألة المعلومات الرقمية لا يمكن اختصارها في القدرة على الوصول إليها من عدمه. فطبيعة هذه المعلومات والسياقات المنتجة لها والتي تظهر فيها يمكن أن تدخل في سيرورة التّمايز والتراتبية الاجتماعية. ولا أدل على ذلك من أن مواقع الويب تخضع لسُلَّم تقييمات شكلية ومضمونية متمايزة؛ وهو ما يضفي عليها قيم متغايرة تستمد خصوصيتها من السُلم التقييمي. فالموضوعات التي تشكل ماهية هذه المواقع وطرق عرضها ومعالجتها تجعلها تتّجِه بخطابها الى فئات اجتماعية بعينها، عاكسة بذلك أحد تمظهرات التراتبية الاجتماعية. مثال ذلك، أن أكثر المتردّدين على موقع الورّاق الذي أنشأه المجتمع الثقافي بأبو ظبي من طلبة الجامعات وممارسي المهن الثقافية.١ فخصوصية هذا الموقع وطبيعة الخدمة التي يقدمها لزوراه، تدفع الفئات التي تتقاسم مجموعة من القيم المشتركة الى ارتياده. ونفس الشيء ينطبق على مواقع الشبكات الاجتماعية. أما القول بأن الويب سيدفع الى تجاوز التراتبية الاجتماعية، فتلك «أسطورة» ترَوِّج لها مقولات طقوسية عن التكنولوجيات الشبكية. فهذه التكنولوجيات يمكن أن توحي ظاهريا بإمكانية وصول فئات اجتماعية متمايزة الى وفرة معلوماتية كبيرة متنوعة، إلا أن الوصول الى التكنولوجيا أو حتى تملّكها والرغبة في استكشاف مضامينها على تنوعها، حتى وإن كان فيه تثمين للذات، لا يكفي لاستثمارها بأنجع السبل. فالأمر يتطلب كفايات تتجاوز التمثل التّقني. إن التكنولوجيات الرقمية تندمج ضمن «لعبة» التمايزات الاجتماعية مقترحة حوامل أخرى لإعادة إنتاج التراتبية الاجتماعية. إن ما يطلق عليه «مجتمع المعلومات» لا يعني التّحرر من التراتبية الاجتماعية، بل إن أكثر ما يمكن أن ينتجه يتمثل في إعادة صياغة وتوزيع العلاقات ضمن فضاء الهيمنة. فأولئك الذين أسسوا لهيمنتهم على امتلاكهم وتحكمهم في الوسائط التكنولوجية القديمة (الكتاب، الصحافة، الخ)، يشهدون تراجع مواقعهم الاجتماعية لصالح فئات أخرى تشرعن لهيمنتها بالتكنولوجيات الرقمية الشبكية المعاصرة. وهنا يمكن معاينة ذلك التزامن «الصدفي» بين الصعود الاكتساحي للتكنولوجيات الرقمية الشبكية، من ناحية، والتراجع المتواصل لحقل الانسانيات والاجتماعيات في الكثير من الأنظمة التعليمية الجامعية في العالم. فخطابات هذا الحقل فقدت الكثير من شرعيتها لصالح خطابات تكنولوجية احتفائية تمجيدية إستحواذية، إمتطتها بعض الفئات الاجتماعية ليكون أداتها في تثمين اجتماعي يرفعها ضمن التراتبية الاجتماعية الجديدة.

إن التكنولوجيات الرقمية، شأنها شأن الوسائط الأخرى، قد تطوّرت وفرضت نفسها معتمدة في ذلك على طرائق بناء التراتبية الاجتماعية. فهي ليست «محايدة» على اعتبار أنها تمكنت من فرض نفسها بفضل قدرتها على «تجنيد» الفئات المهيمنة لصالحها، وذلك بمنحها حاملا جديدا لهيمنتها.

الثقافة الجماعية

إذا كانت المجتمعات تتميز بأشكال تراتبية تنعكس في طبيعة علاقات فئاتها بالتكنولوجيات الشبكية، فإنها تحمل سمة أخرى لا تقل أهمية في تحديد ماهيتها، باعتبارها تحيل الى مجموع العقائد المتقاسمة والمرجعيات

المشتركة بين أفرادها. فالأفراد الذين يتقاسمون فضاء رمزيا ما كانوا يستطيعون فعل ذلك، لولا وجود نسق مشترك من الأطر المرجعية والدلالات. هذه البناءات الرمزية الجماعية غالبا ما تنقل عبر الحامل التكنولوجي للعصر. إن أعضاء الجماعة الواحدة يؤسسون لانتمائهم ويغذونه من خلال المضامين التي يتبادلونها إرسالا وتلقيا، سواء تم ذلك باستثمار الوسائط التقليدية كالكلمة والكتاب أو الحديثة كالصحافة والراديو والتليفزيون، والانترنت حاليا. ولذلك تبدو التكنولوجيات الرقمية كأدوات محورية في فاعلية انتقال الذاكرة الجماعية من ناحية، والدفع بظهور فضاءات إنتاج جماعية جديدة، وخلق مساحات جماعية جديدة تكون لحمتها كثافة تبادل المعاني والدلالات بينها من ناحية أخرى، متجاوزة بذلك الأشكال التقليدية لجماعات الانتماء التقليدية.

في هذا السياق، يمكن أن ندرس كيف جدّدت الانترنت عموما والتكنولوجيات الشبكية تحديدا، مثلا، طرائق نقل الثقافات الموجودة. لقد استثمر الكثير من المؤسسات الثقافية، السابقة على وجود الانترنت، التكنولوجيات الرقمية في مواصلة أنشطتها، وقامت بمسح ورقمنة مجموعاتها الكتبية التراثية لتتيح للجمهور إمكانية الإطلاع عليها. فهل ستظل المجتمعات تطل على تاريخها وتنظر الى نفسها بنفس المنظار القديم؟ إن المكتبات التي أخذت على عاتقها تحقيق هذا المشروع (الوَرّاق مثلا) تؤكد عمليا الأهمية الكبيرة (أو التي يجب أن تكون) للذاكرة والتاريخ عند القائمين عليها والمجتمع عموما.

تنفرد الانترنت بخاصية أساسية تجعل منها أداة محورية في توسيع فضاء حركية الأفراد (ولو افتراضيا) وتجاوز العقبات التقنية للوصول الى المعلومات. وإذا كان الأمر لا ينطبق على كل المجتمعات، باعتبار الاختلافات في البنى التحتية، والقدرة على التمثل الايجابي للانترنت، فإن التراكم الايجابي وإدماج الفئات التي ظلت خارج فضاء الانترنت سيساهمان في توسيع دائرة المستفيدين من المصادر الرقمية الشبكية. فحيث تجد الوسائل الإعلامية نفسها، على أقل تقدير في صيغتها التقليدية، عاجزة عن القفز فوق الجغرافيا، فإن الانترنت تقلص هذه المعوقات الى مستوياتها الدنيا، إن لم تلغها.

وقد غدت الانترنت بهذا الشكل فضاءً عاما للتحاور (ليس دائما ذلك الذي يغلب عليه الطابع التبادلي التفاعلي) والتعايش بين ثقافات ذات مرجعيات مختلفة. إذ أن نفس التّيْمات تتعدد مواقعها على الانترنت بتعدد الرؤى والقراءات التي تتبناها، فبعضها قومي، وبعضها الآخر عرقي، وقسم ثالث يأخذ بمنظور كوني، الخ. فكل فضاء ثقافي يظهر وجوده وتَفَرُّده من خلال حضوره على الويب. على الرغم من ذلك، فإن هذه الرؤية الاحتفائية التي تحيل على الطابع المساواتي للانترنت بها الكثير من السرابية كما يذهب الى ذلك بعض المتخوفين على هوياتهم. فهؤلاء قلقون من ضعف الحضور العربي على الانترنت، من خلال قلة المضامين العربية على هذا الوسيط. وإذا كنا نشهد، مع الانترنت، تمكين المرجعيات الثقافية المختلفة الوصول الى فضاءات لم تكن ممكنة من قبل، فإن الكثير من التساؤلات تكبر مع هذا الانفتاح الذي أتاحته التكنولوجيات الرقمية الشبكية حول خصوصية كل ثقافة. والحاصل أن هذه التساؤلات تندرج ضمن إشكالية أوسع تتعلق بالأدب والموسيقى وغيرها من الأشكال الفنية الأخرى. ما الذي ستؤول إليه الثقافة العربية،

بخصوصياتها المحلية، عندما تصبح المرجعيات الغربية، وتحديدا الانجلوأمريكية، وبدرجة أقل الفرنكفونية، ذات حضور قوي بين المتشبعين بها، وبالتالي ناقليها، والقائمين على مناهج التعليم؟ ما هو السرد الذي سيستخدمه الفضاء «العربي» في التعبير نفسه؟ بل أبعد من ذلك، ما هي هوية هذا الفضاء «العربي» في ظل هذه السياقات؟ ما هي حوامل «هويته» ووعيه الجماعي؟

تبدو الانترنت أداة فاعلة ضمن سيرورة عولة الثقافات. إذ تدفع بالثقافات التي تأخذ بها كتكنولوجيا الى الوصول الى فضاءات لم تكن متاحة من قبل وطرحها نفسها كمرجعية قيمية كونية للعالم. إنها تستثمر الإمكانيات التكنولوجية الهائلة التي تتيحها آليات المسح الضوئي، في أحدث نسخها، لإنجاز هذه المهمة، ومسح وتخزين ملايين المؤلفات والوثائق الورقية، ثم جعل الوصول إليها مُيَسّرا. وهو المشروع الذي بدأ غوغل (Google) بإنجازه من خلال السعي الى مسح ملايين الصفحات من المجموعات الوثائقية لأهم المكتبات الأمريكية والإنجليزية (هارفرد، ستاندفورد، متشيغان، المكتبة العمومية الأمريكية بنيويورك، وأكسفورد).[٢] إن قراءة متأنية لهذا المشروع لا تنكر عليه جانبه التجديدي في السعي الى توسيع المصادر المعرفية للأفراد، وبالتالي توسيع دائرة التبادل الثقافي بينهم، بإتاحة ما كان يصعب الوصول إليه إلكترونيا، ناهيك عن بعده التجاري البَيّن، إلا أنه لا يفوته أن يتوقف عند غَلبة، إن لم نقل سيادة المضامين المرجعية الغربية، وتحديدا الأنجلوأمريكية، وهو ما يطرح مسألة المنظار المرجعي القيمي: هل سيكون أحاديا أم تعدديا؟ إن مفاهيم مثل «الويب الدلالي Semantic Web»[٣] «والانطولوجيا»[٤] غالبا ما تهدف الى تسهيل البحث عن المعلومات من خلال الأخذ بآلية بناء الوثائق (المعرفة) على شكل هندسي مُيّسر يستثمر برمجيات متطورة وذكية للقيام بالبحث مستخدمة معايير دلالية يختص بها الذهن البشري. إن هذه الهندسة المعرفية، كما يرى البعض، ربما تكون فاعلة ضمن الفضاء الثقافي الأنجلوسكسوني، لكنها ربما ستكشف عن محدوديتها في تطبيقها على مفاهيم تقع خارج نطاق حقلها الثقافي. ذلك أن الثقافة ليست فقط مرجعيات تتشكل حولها هوية المجتمع، لكنها أيضا مفاهيم وعُدّة ذهنية تتوسط في العلاقة بين الفرد والعالم؛ أي عُدّته في التفكير في العالم.

إن التفكير في مجتمع المعلومات الذي تؤسسه التكنولوجيات الرقمية الشبكية يقتضي مراعاة البعد الانثروبولوجي الفاعل حاليا. فانتشار التكنولوجيات الرقمية يمكن اعتباره شكلا إضافيا من أشكال التواصل بين الفضاءات المجتمعية، كما أنه أداة لخلق مرجعيات ثقافية جديدة. إذ تمنح هذه الحوامل الجديدة بعض الجماعات والأفراد إمكانية استثمار فضاءات عمومية لتطرح بها دلالات جديدة، غنية، وتجديدية. وخير مثال على ذلك النمو المتسارع لظاهرة المدونات بكل أشكالها،[٥] كنتيجة للقاء والتناغم بين التكنولوجيات الرقمية الشبكية، من ناحية، والمجتمعات التي تمنح الفرد مكانة مركزية، من ناحية ثانية. لقد فَعّل الويب إمكانية الأفراد في التعبير عن ذواتهم والوصول الى فضاءات جماعية جديدة، مُغيِّرا بذلك طرائق الكثير من المجتمعات في سرد ذاتها. ذلك أن الأفراد، في العصر الحديث، تتشكل رؤيتهم لأنفسهم وللعالم من حولهم ليس فقط انطلاقا من مرجعيات جماعية، بل أيضا من خصوصية مساراتهم التاريخية ورؤيتهم الخاصة للعالم. إن التعدد في القرارات

التي تصدر عن هذه الذوات هي التي تقود الى تشكيل التكنولوجيات بالصيغة التي نراها عليها الآن.[٦] بل إن الأمر يتجاوز ذلك الى إعادة النظر في خاصية ثقافية من خصائص المجتمعات المعاصرة.

كما يفتح الويب آفاقا جديدة كانت الى فترة قريبة محدودة جدا، تتمثل في تمكين الأفراد من الالتقاء حول قضايا مشتركة. فقد يتعلق الأمر بتقاسم اهتمامات ثقافية، أو موسيقية، أو رياضة، أو سياسة، الخ. وسواء كانت هذه التميات فضاءً لتلاقي وتفاعل أعداد كبيرة من الأفراد، أو قلة قليلة، فإن الويب يتيح فرصا فريدة، لبناء تساؤلات جماعية مختلفة عن تلك التي عهدها الأفراد، ومساءلة الكثير من الأفكار والنمطيات المنتمية الى حقل «اللامفكر فيه»، والتي يصعب لاقتراب منها في الفضاءات التبادلية التقليدية. إن الويب بهذا الشّكل، يعمل على توسيع فضاء المرجعيات الثقافية المتقاسمة، وربط أفراد وجماعات ما كان لهم أن يلتقوا ويتحاوروا ويتفاعلوا لولا وجوده. أنها أداة فاعلة في تجزئة وتقسيم الأفراد الى جماعات افتراضية، تلتقي حول اهتمامات مشتركة، بالرغم من أنها لا تملك (على أقل تقدير في الوقت الحاضر) القدرة على بناء وعي جماعي. ونافلة القول، أن الويب يمثل إمكانية تقنية هائلة لتوسيع دائرة التبادل والتفاعل بين الأفراد والجماعات، وأداة فعالة في نقل كل ما من شأنه أن يشكل مادة تبادلية؛ وهو بذلك يساعد في إعادة صياغة الثقافة وتجديد مدلولاتها بما يتواءم مع طبيعة الفضاء الافتراضي الشبكي.

الفرد المعاصر

تَدرَّجت الكثير من المجتمعات، عبر تراكم زمني طويل، في الاهتمام بالفرد ليغدو اليوم عنصرا محوريا في تشكيل بنيانها وتمايزها عن المجتمعات الشمولية. فبعد أن اعترفت له بحق المواطنة، أي كمشارك فردي فاعل في الحياة الاجتماعية والسياسية وليس كعضو ضمن جماعة، شجّعته على تعريف ذاته بنفسه بعيدا عن الإكراهات الخارجية. «إن انفراط عقد التّجمعات الاجتماعية والثقافية المنغلقة على نفسها (كما يذهب الى ذلك الآن توران في كتابه «براديغم جديد») قد أعطى الأفراد هامشا لبناء علاقة بذواتهم، ووعيا بالحرية والمسؤولية كان حبيس الآليات المؤسساتية التي تَمَثّل دورها في فرض قيم ومعايير جماعية على الجميع، إضافة الى التّمكين لأشكال سلطوية ومجموع التمثلات الاجتماعية الغالبة».[٧] إن هوية الفرد لا تجد مرجعيتها فقط في مجموع انتماءاته العائلية أو الدينية أو المهنية، بل تنبع وتتحدد من الفرد نفسه. إن الفرد مدعو الى اكتشاف ذاته وتأكيدها ودفع الآخرين الى القبول بتمايزها (دون إقصاء الآخرين) بدل رَدِّها دائما الى التصورات الجماعية التي تلغي الفرد.[٨]

إن هذه الرؤية الجديدة في النظر الى الهوية الفردية لها انعكاساتها عل أكثر من بعد من أبعاد الوجود الفردي والجماعي. وأولى تجلياتها أن العلاقات العائلية والزوجية، مثلا، لن تتأسس على واجبات الأبناء نحو الآباء، أو الزوجة نحو زوجها أو العكس. إن هوية هؤلاء المتفاعلين داخل الفضاء العائلي يجب أن يحرص عليها كل منهم، ذلك أن تحققها لن يتم إلا باعتراف كل طرف (الأبناء والزوج والزوجة) بتمايز هوياتهم، واحترام كل منهم لتعريف الآخر لذاته.[٩] بل إن هذه الانعكاسات تمتد لتشمل العلاقات البيداغوجية (التربوية) نفسها. فالتلميذ

لم يعد يقبل أن يُختصر في هويته المدرسية (بمعنى تلميذ في المؤسسة المدرسية) بل أنه ينتظر الاعتراف به كفرد يحمل «هويات» أخرى تختلف عن الهوية المدرسية.[١٠]

يستمد الويب والتكنولوجيات الشبكية عموما قوته ونجاحه من قدرته على منح الأفراد أدوات عصرية لبناء هوياتهم وتأكيد تمايزهم. فالهاتف المحمول أو البريد الإلكتروني، مثلا، يرتبطان ارتباطا حميميا بالفرد، إذ يُمكِّنان الفرد من التواصل مع الآخرين مع الحفاظ على خصوصيته، سواء وقع هذا الفعل التواصلي في البيت، أو العمل، أو الدراسة، الخ.

إن «النهم» الذي يقبل به الفرد المعاصر على الفضاء الرقمي الشبكي، يجد مصدره في البحث عن إشباع رغبته في تأكيد تمايزه وفردانيته. يتجلى ذلك في البريد الإلكتروني وغرف الدردشة والجماعات الحوارية والشبكات الاجتماعية أو حتى مواقع اللقاء بين الجنسين. تمنح هذه الفضاءات الافتراضية الانترنتيين إمكانية التواصل والتبادل مع أفراد آخرين يتقاسمون نفس الاهتمامات، سواء كانوا معروفين أو غير معروفين، مع تمكينهم من عدم الكشف عن هوياتهم إذا رغبوا في ذلك. إنهم يجدون فيها وسيلة «مثالية» للتعبير عن ذواتهم دون إكراهات وتأكيد تمايزهم الهوياتي عن الآخرين. هذا التطلع يتزامن مع بعد آخر، وهو أنه بقدر حرص الفرد المعاصر على تأكيد خصوصية كينونته، فإنه يميل، باعتباره «حيوانا جماعيا»، الى أن يكون مع الآخرين، أي تجمع بينه وبينهم فضاءات تبادلات تفاعلية. ولكن كيف يساهم الفضاء الرقمي، تحديدا، في إشباع هذه الرغبة عند الفرد المعاصر في تأكيد هويته الشخصية؟ إن التواصل التزامني أو ربما غير التزامني عن بعد يمنح الانترنتيين إمكانية اختيار لحظة التواصل وتمديدها والحفاظ عليها دون أن يتحول ذلك الى تواصل طقوسي، كاللقاء وجهاً لوجه، يأخذ مساره ضمن فضاء فيزيائي. إن الفرد ضمن هذا الحَيِّز التواصلي الافتراضي يتحكم في تقديم ذاته بطريقة أفضل من لو أن التفاعل كان مباشرا وضمن فضاء فيزيائي. ويذهب البعض الى القول أن الانترنت بعكس ما تروجه بعض الخطابات التهويلية والتخويفية التي ترى فيها أداة لانكفاء وانطواء الأفراد على أنفسهم، تتيح لهم تكثيف علاقاتهم وتوسيعها مع أفراد آخرين من فضاءات ثقافية متنوعة (ولا أدل على ذلك من كثافة التواصل في غرف الدردشة والشبكات الاجتماعية)، وتبادل الخبرات والتجارب الحياتية، وتقديم الرؤية الذاتية للعالم الى الآخرين عبر استثمار إمكانيات المواقع التفاعلية كالمدونات والشبكات الاجتماعية. إن الفضاء الرقمي يتشّكل ويجد قوته في كونه «حاملا» لهذه الرغبة الجامحة عند الفرد المعاصر في تأكيد ذاته وخصوصيته، مثله في ذلك مثل الوسائط التقنية التي سبقته، كالتليفزيون وغيره، ولو أنه يفعل ذلك بدرجة أكثر بروزا. وتدعيما لهذه الرؤية، أظهرت الكثير من الدراسات المستفيضة مركزية الفضاء الرقمي في بناء الهويات الشخصية للأفراد.[١١]

إن الرّهان الفردي يمكن أن يتحوّل الى رهان ثقافي (بالمعنى الانثروبولوجي) عندما لا يجد الانترنتيون مصادر أخرى للتمكين لهوياتهم. وفي هذا السياق فإن المجتمعات التي تقل أو تنعدم فيها حرية الأفراد، بمعنى غياب استقلاليتهم بالنظر الى جماعة الانتماء – وهو واقع ينسحب على معظم الدول العربية– وذلك لأسباب تتعلق بالضبط السياسي، قد يغدو فيها الفضاء الرقمي والتكنولوجيات الشبكية موضوعا لخلاقات تدور حول

تعريف مَاهِّية الحياة الاجتماعية. إذ تتمحور فيها الأسئلة حول المكانة التي يجب أن يتمتع بها الأفراد والجماعات، ويظل السؤال الخلافي حول قبول استقلالية الأفراد عن جماعات الانتماء التقليدية، ومداها إذا تم التسليم بها.

الخاتمة: هل تنتج التكنولوجيات الرقمية الشبكية بنية اجتماعية جديدة؟

تزامن دخول العالم الى العصر الرقمي مع تحولات اجتماعية كبرى. فعملية إدماج الأفراد في المؤسسات التي تقوم، تقليديا، بدور بناء الانتماءات والترابيات الاجتماعية يبدو أنه قد أصابها الوهن على أقل تقدير في المجتمعات التي تجاوزت البني التقليدية في التنظيم الاجتماعي. وهو ما أتاح للأفراد بناء انتماءات جديدة والتموضع داخل التراتبية الاجتماعية الجديدة. هذا التلازم أضفى على جزء كبير من استخدامات هذه التكنولوجيات المتسمة بمرونتها، نوعا من الغموض. فمستخدمو هذه التكنولوجيات يستبطنونها ويتمثلونها بطرق مختلفة يحكمها اختلاف مساراتهم الحياتية والرهانات التي يواجهونها. إن الفرد غالبا ما يواجه أسئلة من نوع: ماهو موقعي داخل التراتبية الاجتماعية؟ ماهي الجماعات التي أنتمي إليها؟ ومن أنا؟

بالتوازي مع ذلك، فإن الأخذ بهذه التكنولوجيات الرقمية عبر صيغ يحكمها التمايز الفردي، يُمَكِّن الانترنتيين من المساهمة في إعادة إنتاج المجتمع بصورة جديدة. وتعمل مجموع اختياراتهم على إضفاء صبغة جديدة عليه. إنهم بهذا الشكل يضعون المؤسسات التقليدية تحت مجهر السؤال والمساءلة. لتوضيح هذه المسألة، يمكن أن نسرد الأمثلة الثلاثة التالية:

يمثل استحداث وانتشار الصيغة الموسيقية أم.بي.ثورة اجتماعية وتكنولوجية في نفس الوقت. إذ مكَّنَت الأفراد من الانفلات الجزئي أو الكامل من المؤسسات (دور الإنتاج والتوزيع الموسيقية، وبائعي الأسطوانات والأقراص الموسيقية، والإذاعات) التي تتحكم في صناعة الموسيقى. حيث أتاحت لهم هذه الصيغة القفز على التراتبية التقليدية لهذه الصناعة (منتج، بائع، زبون)، وهو ما ساهم في إعادة النظر في القواعد التي تتحكم في هذا الفضاء. لقد دفعت هذه الإمكانيات التقنية الى ظهور أشكال جديدة من التبادل بين الأفراد (البريد الإلكتروني والتدوين والتشبيك وغيره) والاستهلاك الشخصي (تصغير حجم الوسائط) تتيح للفرد التنقل بصحبة مكتبته الموسيقية، حتى لو كان حجمها كبيرا.

إن تكاثر مواقع الانترنت قد غير من صيغ وصول الأفراد الى المعلومة وطبيعة علاقتهم بها. وبالرغم من ضرورة الحذر من السقوط في تصوير هذا الأمر تصويرا قصصيا أسطوريا، إلا أنه لا يمكن إنكار أن الانترنت قد أسقطت احتكارات بعض الفاعلين للمعلومات ووسَّعت دائرة الواصلين إليها. فالمؤسسات التي تستمد قوتها، ضمن الفضاء الاجتماعي والثقافي، من دورها المحوري في نشر المعلومات، قد وجدت أنها تواجه تحديا كبيرا افقدها الكثير من أهميتها. إن الأمر يمس تقريبا كل فاعلي الصناعة الثقافة التقليدية، ابتداء من أصحاب المطابع ودور النشر، مرورا بالمكتبات أو الصحف، وصولا الى الإعلام المرئي والمسموع. فهؤلاء مضطرون اليوم الى «التعايش» مع هذه الأشكال الجديدة في نشر المعلومات التي تضعف قوتهم واحتكارهم لآليات تصنيف وتقييم المعلومات. وليس أدل على ذلك من الكتاب الإلكتروني بصيغه المختلفة (الآي باد، كيندل، القارئ الإلكتروني

لسوني وغيرها) وعلاقته بدور النشر التقليدية.

إن أثر هذه الوفرة المتصاعدة للمعلومات وحاملها الجديد، لا يقتصر على ما ذكرنا فقط، بل يمس فئات اجتماعية أخرى تستند في شرعيتها ضمن التراتبية الاجتماعية على مدى كفاءاتها في استثمار المعلومات. يندرج ضمن هذه الفئات، مثلا، أساتذة الجامعات، الذين يجدون أنفسهم اليوم أمام فئات تملك كفاءات ومهارات تقنية أفضل في الوصول الى المعلومات والمعرفة (وربما يكون من بينها طلبتهم الذين يترددون على محاضراتهم). والحاصل أن هذا التّحول سيكون بداية لإعادة النظر في شرعية خطاباتهم «العلمية»، وأبعد من ذلك المزايا التي يجنونها من وضعيتهم داخل الفضاء الاجتماعي.

نخلص من هذه القراءة الى وجود علاقات تفاعل قوي بين التكنولوجيات الرقمية من ناحية والبنى الاجتماعية والأفراد من ناحية ثانية. وإذا أردنا الدقة، فإن تمثّل رهانات التكنولوجيات الشبكية يستدعي ضرورة عدم اختصارها في العدة التقنية فقط، بل الذهاب أبعد من ذلك والتساؤل عن استخدامات هذه الحوامل التقنية، وما يضفي عليها دلالات ضمن الفضاءات الاجتماعية التي تستثمرها.

الهوامش والمراجع:

١-

أظهرت دراسة تحليلية لعينة من زوار موقع «الوَرّاق» العالمي (www.alwaraq.com)، الذي يعتبر أضخم مكتبة عربية رقمية على الإنترنت، أجريت في الفترة ما بين ١٨ يونيو و ١٦ أغسطس ٢٠٠٣ بمناسبة مرور ٣ سنوات على إطلاق الموقع، أن أعلى نسبة من زوار الموقع هم من الطلاب الجامعيين، حيث بلغت ٢٠,٩٪، تلتها فئة الباحثين بـ ٩,٥٪. أما السياسيون فكانوا أقل الفئات استخداما للموقع، إذ بلغت نسبتهم ٠,٧٨٪ فقط. وقد أظهر الاستطلاع الذي شارك فيه ٦٢٩٧ شخصا، وجرى مباشرة على الموقع، أن النسبة العظمى من مستخدمي الموقع وهي ٣٩٪ تقع ضمن الفئة العمرية من ٢١ إلى ٣٠ سنة، وهي فئة الشباب في المرحلة الجامعية أو في بداية الحياة العملية. بينما تبدأ النسبة فوق سن الثلاثين بالانخفاض لتحوز الفئة ٣١ إلى ٤٠ عاما المرتبة الثانية. الشرق الأوسط، عدد ٩٠٥٣، ١١ سبتمبر ٢٠٠٣.

http://www.aawsat.com/details.asp?section=13&issueno=9053&article=192195&search=%E3%E6%DE%DA%20%C7%E1%E6%D1%C7%DE&state=true

٢-

«Google Partners with Oxford, Harvard & Others to Digitize Libraries», http://searchenginewatch.com/searchday/article.php/3447411

٣-

يعني تحويل جزء من المهام البحثية التي يقوم بها الإنسان عادة الى برمجيات تطبيقية متقنة تستطيع الوصول الى دلالة مضامين الويب المبنية حاسوبيا بدل المستخدم، بناء على «التفكير» الآلي الذي تتمتع به. يمكن الرجوع حول هذا المفهوم، مشفوعا برؤية نقدية، الى:

Roger T. Pédauque, «Le texte en jeu. Permanence et transformations du document». http://www.lalic.paris4.sorbonne.fr/stic/articles/web-semantique.pdf

Philippe Laublet et al., «Sur quelques aspects du Web sémantique». http://www.lalic.paris4.sorbonne.fr/stic/articles/03-WebSemantique.pdf

٤-

لا تعنينا هنا الدلالة الفلسفية للمفهوم (كينونة) بقدر ما يعنينا

معناها داخل حقل هندسة المعارف: مجموع الأشياء المعترف بها ضمن حقل ما. فبناء أنطولوجيا يعني تقرير طرائق كينونة هذه الأشياء ووجودها. أنظر:

Jean Charlet, «Ontologies». http://www.lalic.paris4.sorbonne.fr/stic/tutor/trans-ISDN.pdf

٥-

حول هذا المصطلح، أنظر:

«Weblog»

http://en.wikipedia.org/wiki/Blog

ظهرت المدونّات في نهاية سنة ١٩٩٧، ثم تكاثرت بطريقة كبيرة، ليصل عددها، سنة ٢٠٠٨، الى ١٣٣ مليون مدوّنة حسب التقرير السنوي الخامس الذي أصدره محرك تكنوراتي (Technorati)، حول»حالة فضاء التّدوين». ولم يتغيّر هذا الرقم كثيرا في التقرير الذي أصدره نفس المحرك سنة ٢٠٠٩.. وقد تضمن هذا التقرير تفاصيل كثيرة تتعلق بتوزيع المدوّنين حسب الفئات العمرية، والجنس، والمستوى الدراسي، والدخل، وغيرها من المتغيرات الأخرى. أما نسب المدونين في العالم، فتتوزع، حسب هذا المحرك، كالآتي: (الولايات المتحدة ٤٨٪ ؛ المجموعة الأوربية ٢٦٪ ؛ منطقة آسيا والمحيط الهادي ١٠٪، وباقي العالم ١٦٪. أما عن علاقة التدوين بوسائل الإعلام التقليدية، فإن التقرير يشير الى أن هناك توجها متوصلا لإندماجهما، حيث أنه رغم نظر البعض للمدونين «كأعداء» للوساط التقليدية، إلأ إن الكثير منهم يحملون شهادات في الإعلام. كما أن ٣٥٪ من المدوّنين الذين تمت دراستهم عملوا في هذه الوسائل، و ٢٧٪ ما زالوا يدوّنون ويعملون بها. أنظر:

http://technorati.com/blogging/feature/state-of-the-blogosphere-2009/

http://technorati.com/blogging/article/day-1-who-are-the-bloggers1/

٦-

Pisani, Francis & Piotet, Dominique, Comment le web change le monde - L'alchimie des multitudes, Ed., Village Mondial, (2008). http://www.alchimiedesmultitudes.atelier.fr/

٧-

http://www.groupechronos.org/newsletter_para.php?id_para=6854&id_doc=892

٨-

حول انعكاسات هذا التوجه لبناء الهويات الشخصية للأفراد، يمكن الرجوع الى:

J.-C. Kaufmann, L'invention de soi. Une théorie de l'identité, Armand Colin, Paris, 2004.

http://www.lexpress.fr/info/societe/dossier/individualisme/dossier.asp?ida=426362

٩-

حول هذا الموضوع أنظر:

François de Singly, Le soi, le couple et la famille, Nathan, Paris , (1996).

http://www.lemonde.fr/web/article /0,1-0@2-3328,36-390333@51-625904,0.html

١٠-

يمكن الرجوع في هذا الموضوع الى الرؤية التي يطرحها فرانسوا دوبي:

François Dubet, Le déclin de l'institution, Le Seuil, Paris, (2002).

www.segec.be/Exponeuf/pdf/n16p22_25.pdf

١١-

أنظر:

Boyd, Danah. . "Why Youth (Heart) Social Network Sites: The Role of Networked Publics in Teenage Social Life." MacArthur Foundation Series on Digital Learning – Youth, Identity, and Digital Media Volume (ed. David Bucking-

ham). MA: MIT Press Cambridge, (2007).

http://www.danah.org/papers/WhyYouthHeart.pdf ; C. Metton, “ Les usages de l’Internet par les collégiens : explorer les mondes sociaux depuis le domicile ” Réseaux, vol. 22, n°123, (2004),p. 59-81.

Ofcom. Office of Communications.. Social Networking. A quantitative and qualitative research report into attitudes, behaviours and use (2008). http://www.ofcom.org.uk/advice/media_literacy/medlitpub/medlitpubrss/socialnetworking/report.pdf

http://reseaux.revuesonline.com/article.jsp?articleId=2676

الاتصال والسيمائيات: استراتيجية بناء المعنى

د. نصر الدين لعياضي
كلية الاتصال، جامعة الشارقة

مقدمة

بدأت السيمولوجيا تفرض نفسها على الدراسات الأدبية والثقافية والإعلامية والفنية منذ السبعينيات من القرن الماضي. وشكلت تيارات مختلفة تنوعت حسب مواضيع الدراسة مثل: السرد الصحفي، الشريط المرسوم، والكاريكتير، والإعلان، والمسرح، والسينما، والفنون التشكيلية، والصورة، والتلفزيون، والمرئيات، والمودة واللباس، الفن التشكيلي، الإعلام الجديد، والثقافة...

يرى بعض المختصين البنيوية والسيميائيات في حالة تشابك نظري. فالحفاوة التي حظيت بها البنيوية في الأوساط الفكرية والأكاديمية، في الستينيات من القرن الماضي، تعود لكونها تستطيع أن تضفي طابعا علميا على العلوم الاجتماعية. لذا لا غرو أن تجد السيميولوجيا، كعلم ناشئ، شرعيتها في ظلال علم مرموق وقديم مثل اللسانيات. لذا اتجهت إلى دراسة المواضيع الجديدة وفق نموذجه.[1]

يرجع البعض هذا الاشتباك النظري إلى اشتراك

السيميائية في استخدام جل المفاهيم التي تستخدمها البنيوية. وقد رأى بعض السيميائيين، مثل الباحث فيرو إليسيو Véron Elíseo، منذ مطلع السبعينيات من القرن الماضي، في هذا الاشتباك سببا لما أسماه بـ «الانحراف البنيوي للسيمياء». لقد كان يعتقد أن الإفلات من هذا الانحراف مرهون بالتخلص من بعض المفاهيم الأساسية في الفكر البنيوي مثل: العلامة، والمدونة.[٢] ويبدو أن سيمولوجيا السينما بقيادة متس كرستيان Metz Christian قد ابتعدت قليلا عن بعض مفاهيم البنيوية، بل رأت أنها غير ملائمة لموضوعها، حيث يصعب ترحيلها من السياق اللساني إلى السياق السينمائي. فالدال في السينما يكون في علاقة تشابه مع المدلول. ويستحيل أن تتماهى السينما في اللسانيات، خاصة في جانبها اللساني الذي يشدد على التمفصل Articulation. فخلافا للسانيات لا تملك السينما تمفصلا مزدوجا. بمعنى أنه يصعب تقطيع الصورة إلى وحدات صغرى في المبنى وأخرى في المعنى، أي يصعب اعتبار الصورة كلمة، والمشهد السينمائي جملة لأن الصورة السينمائية قد تعادل جملة أو العديد من الجمل مرة واحدة. أما المشهد السينمائي فيشكل قطعة معقدة من الخطابات نظرا لتعددية مدوناته: اللسان، الصوت، الحركة، التجسيم، الألوان، زوايا التصوير، اللقطات، موقعه في عملية المونتاج.

يمكن أن نختصر إشكالية هذا البحث النظري في التساؤلين التاليين: هل أن المفاهيم التي تستخدمها السيميائيات تملك المعاني ذاتها في البنيوية؟ وإذا كان استجلاء المعنى من السلوك البشري والظواهر الاجتماعية والمنتج الثقافي والإعلامي هو ضالة السيميائيات والبنيوية، فهل الآليات المستخدمة للوصول إلى المعنى تختلف في السيميائيات عن البنيوية؟

إذا يروم هذا البحث الكشف عن آليات إنتاج المعنى في السيمائيات، والكشف عن رهاناتها الابستمولوجية والفكرية ومحاولة اسقاطها على بعض الجزئيات من التراث الثقافي العربي.

إن الوصول إلى هذا الهدف يتطلب تفكيك العدة المفاهيمة التي ولدت من رحم البنيوية وعملت السيمائيات على تطويرها وإخضاعها إلى منطقها واستراتجياتها في بناء المعنى. حقيقة إن السيمائيات تستخدم جل العدّة المفاهيمة التي تستخدمها البنيوية. لكن الاستخام لهذه العدة لا يدل قط على تطابق السيمائيات والبنيوية، لأن الأمر يتجاوز تشغيل المفاهيم، ويتعلق بالمحتوى الذي يعطى لكل مفهوم، أي الواقع الذي يغطيه كل مفهوم. وموقع هذا الأخير في سلم قراءة الظواهر الاجتماعية والثقافية.

اللسان ثم اللسان

يفضل البنيويون الكلام على اللسان لأن اللسان مؤسسة اجتماعية ونظام من القيم لا يستطيع الإنسان بمفرده خلقها ولا تغيرها، بينما الكلام فعل فردي. واللسان لا يستطيع أن يكون كاملا وشاملا في كلام هذا الشخص أو ذاك مهما بلغ من المقدرة على التعبير، وامتلك من ثراء القاموس اللساني. فاللسان يتضمن القواعد والمعايير التي تبيّن مختلف الاستعمالات. وليس الكلام / الفعل الفردي هو الذي يقوم بذلك. إن العلاقة بين اللسان والكلام علاقة تبادل واعتماد، فلا يوجد لسان بدون كلام ولا يوجد كلام بدون لسان. فاللسان هو كنز أنشأته ممارسات الكلام للناطقين به.[٣]

يولي السيميائيون أهمية إلى الكلام مقارنة باللسان. فرولان بارث Roland Barthes في دراسته المرجعية «عناصر من السيميسولوجيا» يؤكد أولوية دراسة الكلام بالنسبة للسان، وذلك لأن أحداث الكلام تسبق تاريخيا أحداث اللسان، بمعنى أن اللسان يتطور بفعل الكلام.[٤] كما أنهم يعتبرون أن الكلام، كممارسة فردية، تقود إلى معنى التلفظ. وذلك لأن المعنى لا يأتي من اللسان في حالته الثابتة، بل في وضعه المتحرك، أي من خلال الاستعمال الذي يفتح المجال للعديد من القراءات. بمعنى أننا نستخدم الكلمات ذاتها الموجودة في قاموس لسان معين، لكن المعنى المستخلص من هذا الاستخدام يكون مختلفا من متكلم إلى أخر. إذا، المعنى ليس واحدا وثابتا، بل متحركا ومتغيرا حسب قصد المتكلمين، ومن سياق إلى أخر، ومن عصر إلى أخر.

إن القراءة لدى السيميائيين هي البحث في الكلام الذي يأخذ شكل نص لبناء المعاني من داخله. البحث المتناغم الذي يبعث على الانسجام الدلالي. لقد يميز بول عطا الله، بقوة، السيميائيات عن البنيوية بالقول أن البنيوية تركز على المعنى بدون فاعل، والسيميائية تركز على الفاعل الذي يبحث عن المعنى.[٥]

لا تزامن بدون تعاقب

إذا كان البنيويون يهتمون بالتزامن على حساب التعاقب انطلاقا من تصور بأن اللسان لا يكشف عن قواعده، أي بنيته، عبر تاريخه، أي عبر تعاقبه، بل انطلاقا من وضعه الراهن: من خلال موقع الكلمات وعلاقاتها ببعضها البعض ضمن البنية الكلية للسان. فإن السيميائيين لا يرون تعارضا بين ثنائية التعاقب والتزامن. فالانشغال بالمعنى يدفع للتفكير في ماضي العلامات اللسانية ووضعها الحالي. ومحاولة القبض على ما يدل عليه المدلول في صيغته الراهنة، واستعماله الفردي لا يمنع أبدا الرجوع إلى التغيرات التي عاشها. إن هذا الربط بين التزامني والتعاقبي يثري دلالة العلامة سواء كانت لسانية أو غير لسانية ويحدد، أكثر، مساهمتها في تشكيل بنية المعنى. لتوضيح هذه الأمر، عرض رولان بارث مثالا بعيدا عن عالم اللسانيات، إذ أكد بأن علم الفلك تزامني، أي يدرس النجوم في وضعها الحالي علما بأنها متحولة ومتحركة. بينما الجيولوجيا هي علم تعاقبي، أي تهتم بتشكيل طبقات الأرض عبر الحقب التاريخية، لكننا نستطيع التوقف لدراسة لوحات صخرية راهنة.[٦]

إن ثنائية التعاقب والتزامن تحيلنا إلى التفكير في المرجع والعلامة. فالسيميائيون لا يلغون دور المرجع أصلا في تشكيل الدلالة رغم قناعتهم بالعلاقة الاعتباطية التي تجمع العلامة بالمرجع. والسبب في ذلك يعود إلى تصورهم للمرجع. إذ لا يرونه في صورة ثابتة، لأنه متغير، ومتبدل، يترك ظلاله في ديناميكيته على تشكيل الدلالة.

رهانات المدلول

تقبل السيميائيون تعريف دو سوسير للعلامة وعمموها على كل المجالات غير اللسانية، لكنهم نظروا إلى وجهتيها؛ أي الدال والمدلول، من زاوية تختلف عن الزاوية التي رأى منها البنيويون الذين يعتبرون الدال أولى بالاهتمام من المدلول لأنه هو الأصل، والمدلول تابع له. والدال الثابت يستطيع أن يساهم، كعنصر في تشكل

البنية. بينما يميل السيميائيون إلى تفضيل المدلول لأنه ليس سجين معنى واحد ووحيد، ومنفتح على التأويل والقراءات المتعددة. إن هذا التفضيل يجد مبرره في إيمانهم بأن المعنى ليس معطى منتهي البناء، وفي حالته المنجزة، وإفرازا وظيفيا للبنية، وإنما هو نتيجة اجتهاد فردي، وترجمة لاستقلالية الفاعل. فبدون مدلول يستحيل، في نظر السيميائيين، بناء المعنى، وتنتفي غائية الفاعل المتمثلة في الكشف عما تبوح به المدلولات أو ما يعتقد أنها تبوح به بمراودتها.

إن أولوية المدلول بالنسبة للدال تحيلنا إلى الثنائية المذكورة أعلاه والمرتبطة بالعلاقة بين اللسان والكلام. فاللسان هو جملة من تراكيب الدوال، بينما الكلام يطمح إلى تجاوز نقل الدوال قصد طرح مجموعة من الدلالات التي تعبر عن تجارب فردية وجماعية وفلسفة ورؤية تتغير بتغير السياقات والأزمة. هذه الحقيقة لا تثير الكثير من الجدل على مستوى العلامات غير اللسانية. فالسيميائي الفرنسي، رولان بارث، يؤكد هذه الحقيقة بالقول أن اللباس يستخدم لستر أجسامنا، والطعام وجد لتغذية أجسامنا، لكن هذا لم يمنعهما من حمل قيم دلالية.[٧] إنهما يفصحان عن ثقافة ما، ونمط معيشة معين، ومكانة اجتماعية، وانتماء جغرافي، وعقيدة دينية، وحتى تصور عن وضع الرجل والمرأة في المجتمع. فإهمال المدلول والاكتفاء بالدال فقط هو البقاء في حالة الوصف للأشياء والظواهر، وذلك لأن الدال ليس سوى وسيطا لتوصيل المعنى. فهل يمكن الاكتفاء بالوسيط للقبض على المعنى؟

إن انشغال البنيويين بسر الفهم المشترك للسان أدى بهم إلى الإيمان بالمعنى الجماهيري والوحيد للمعنى. وهذا يتعارض مع المعاني المتشذرة والمتحركة لدى السيميائيين.[٨] والناتجة عن جملة من الممارسات للتحكم في المدلول أو تأطيره عبر الثقافات.

لكن كيف يولد المعنى في نظر السيميائيين؟

ترتكز آليات بناء المعنى في نظر السيميائيين على المفهوم المركزي لـ «السيموزيس» semiosis.[٩] فالسيميائي إليسيو فرون Eliseo Veron يرى إن العالم الذي تحيل إليه العلامات عالم ينمو ويكبر ويضمحل داخل نسيج السميوزيس. إن هذا التأكيد ينطلق من المقاربة البنائية التي ترى أولوية الإدراك على الواقع، حيث أن الإدراك هو الذي يوجه فهمنا واستيعابنا للواقع، وليس العكس؛ أي أن الواقع لا يسبق إدراكنا له.

يعد شارل سندس برس Charles S. Peirce أول من استخدم مفهوم Semiosis في نصه المعنون: «Pragmatism» في سنة 1907، أي قبل صدور كتاب دو سوسير المذكور بتسع سنوات. ويقصد به «حركة العلامة» في تقدمها من أجل بروز علامة جديدة. فهذا التقدم يبدو بدون نهاية.[١٠] إذا السيموزيس هو عملية تشكيل العلامة ذاتها أو فعل الدلالة. إنه استدلال بواسطة العلامات. فمضمون السيموزيس يدل على عدم تنبؤ العلامة، وديناميكيتها، وطابعها التوليدي.[١١]

يوضح سعيد بنكراد مفهوم السميوزيس، بشكل أكثر تبسيطا، بالقول أنه مسار متحرك لإنتاج الدلالة وتداولها واستهلاكها، والذي ينتهي إلى الذوبان في التقاليد وأشكال السلوك، ويتحول مع الزمن إلى عادة لدى الفرد، وقانونا داخل المجتمع.[١٢]

يملك هذا المفهوم بعدين: البعد التركيبي syntagmatic ويقصد به العلاقة بين العلامات، أي المعنى

الذي تنتجه هذه العلاقة، والبعد التداولي Pragmatic، والمقصود به طريقة استخدام العلامات وتأويلها.

يشكل هذان البعدان في السيموزس جسرا للانتقال من الواقع إلى الحقيقة والذي يتم بفضل المدونات الثقافية Cultural Codes. فكل مجتمع يملك القدرة على التعبير عن وجوده الاجتماعي بشكل رمزي بفضل جملة من العلامات. وغني عن القول أن هذه العلامات تختلف من ثقافة إلى أخرى.

يمكن التسليم بأن العلاقة بين الدال والمرجع علاقة تعسفية، لكن العلاقة بين الدال والمدلول تحتاج إلى توضيح قد يزيحها قليلا عن قدرية العلاقة التعسفية. بمعنى أن المدلول يكون، في الغالب، نتيجة نوع من الإجماع الضمني الذي يمنحه معنى محددا. وبالاستعمال يتخلى المدلول عن معانيه الأولى ليكسب معاني أخرى، تظل رهن استقرار العلاقة بين الدال والمدلول. هذا الاستقرار الذي تدل عليه الممارسة الدالة، والتي يمكن أن نسميها من باب الاستعارة خطابا.

فإذا تغيرت هذه العلاقة تخلى المدلول عن المعاني السابقة واستبدلها بمعان أخرى، فالأمر لا يتم بدون وعي مستخدمي الدوال، بل يتم نتيجة اتفاق ضمني تجسده الممارسة الدالة، ويبقى المدلول، بدونه، محتفظا بمعناه «الأصلي». هذا الاتفاق يتم في الغالب نتيجة ميزان قوى اجتماعي وثقافي لترجيح المعنى. المثال البسيط الذي يستشهد به أساتذة السيمياء في منطقة المغرب العربي، والذي أصبح تاريخيا، يتمثل في اسم فاطمة. أي اسم علم لابنة الرسول عليه الصلاة والسلام، وزوجة رابع الخلفاء الراشدين الإمام علي بن أبي طالب. لكن مدلوله لدى أسر المعمرين الفرنسيين في الجزائر تحول إلى «الشغالة». فعندما تقول إحدى زوجات المعمرين لجارتها لم تأت فاطمتي، فمعناه أن خادمتها لم تأت. لأن معظم الخادمات في بيوت المعمرين كانوا من النساء الجزائريات اللواتي يشتركن في حمل اسم فاطمة. فهذا التضمين لاسم فاطمة فرضه ميزان قوى زال بزواله، أي بالقضاء على الاستعمار.

إذا، إن تطوير اللسان بفضل التجربة الشخصية والاستخدام الشخصي لا يتم على مستوى توليد الكلمات وإثراء القاموس اللساني بكلمات دخيلة أوأجنبية أو مشتقة أو مبتكرة فحسب، بل يتم أيضا على مستوى المدلولات، أي أن الكلمات ذاتها تكتسب معاني جديدة من خلال العلاقة الجديدة التي يقيمها المدلول والدال.

إذا المعنى لدى السيميائيين يتوقف على الفاعل الاجتماعي وعلى التجربة الذاتية، بينما البنيوية تزيح البعد الذاتي في إنتاج المعنى. فالبنيويون ينطلقون من البنية للوصول إلى المعنى غير الذاتي، والسيميائيون ينطلقون من الفاعل للوصول إلى المعنى غير البنيوي.[١٣]

تضمين التضمين

يعتمد السيمائيون في بناء المعنى على التمييز بين الثنائية التالية: التعيين Denotation والتضمين Connotation. فالمعنى لا يوجد على مستوى التعيين، كما هو معروف، بل يكمن في مستوى التضمين. وهذه حقيقة تكاد أن تكون من المسلمات لدى السيميائيين. إنها واضحة ولا غبار عليها وإن كانت تستفز بوضوحها وتحث على التساؤل عن العُدّة المفاهيمية في ترحيلها من الاتصال اللفظي إلى الاتصال غير اللفظي، وما يترتب عنها، وتكشف عن لعبة المعنى لدى السيميائيين، مما

يدفعنا إلى التوغل في التساؤل على مستويين اثنين:

هل يمكن الفصل، بكل يسر وسهولة، بين التعيين والتضمين على مستوى اللسان والكلام؟ وهل يمكن تعميمه على كل مجالات تطبيق السيميائيات؟ إن التعيين في معناه البسيط والواسع هو المعنى الحرفي والثابت للعلامة، و يعترف بمراعاته للسجل القاموسي، بينما التضمين يحيل إلى المعنى المشترك في الاستخدام بين المتصلين. هذا المعنى هو نتيجة تعاقد ضمني أقل ثباتا واستقرارا.

لا ينفي أحد رواد مدرسة الدراسات الثقافية، ستيورت Stuart Hall يسر الفصل بين التعيين والتضمين فقط، بل يشكك حتى في وجود التعيين في «حالة الصفر»، على حد تعبير رولان بارث. إذ يقول: (إن الأمثلة التي تبيّن العلامات المنظمة في خطاب، والتي تملك حصريا معنى حرفيا Lateral، أي توافقي، بشكل يكاد يكون كونيا، نادرة جدا في العالم الواقعي. ففي الخطاب الواقعي تجمع جل العلامات الجوانب التعينية والتضمينية) .[١٤]

إذا كانت الدلالة هي عقد Convention يجمع الدال والمدلول، فالسيميائيون يرون أن هذه الدلالة لا يمكن أن تغطي كل الحقل الدلالي في الاتصال. بمعنى أن فعل الدلالة لا يتوقف عند حد معين إلا توقفا ظرفيا، وبالتالي لا يستنفذ. وهذا ما يؤكد بأن التضمين ليس شيئا مغلقا لأن المدلول منفتح على التأويل. فالمدلول يمكن أن يعتبر، وفق هذا الطرح وفي مستوى معين، دالا يبحث عن مدلول، وهكذا دواليك إلى درجة أن المدلول يفقد كل معنى. كذلك الأمر بالنسبة للتضمين. لقد سبق وأن أوضحنا كيف أن بعض المختصين شككوا في وجود جدار فاصل بين التعيين والتضمين، خاصة في مجال الاتصال المرئي. واعتقدوا أن التشكيك في وجود التضمين في حالة انغلاق على مضمونه مشروع أيضا. وفي هذه الحالة ينتقل الحديث من التضمين إلى «تضمين التضمين»، متخذا شكلا دائريا لا يتوقف إلا ليستأنف من جديد! فإذا سلمنا بهذا الأمر، فإن بناء المعنى لدى السيميائيين يتحول إلى مجرد «لعبة» تستند إلى منطق بناء المعنى الذي يكون، في أخر المطاف، صنيعة المؤول، أي الذي يؤول التضمين، ومهاراته. إن غرض هذه اللعبة يتعدى بناء المعنى أو تشكيله. فالباحث البريطاني هول ستورت يرى أن التعيين والتضمين مجرد أدوات تستخدم في سياق محدد ليس للإقرار بحضور الإيديولوجيا أو غيابها في اللغة، بل للتمييز بين مختلف المستويات التي تلتقي فيها الإيديولوجيا والخطاب.[١٥]

من باب تشخيص الفروق بين البنيوية والسيميائية في استجلاء المعنى يمكن القول أن السيمائيات لا تؤمن بوجود المعنى كمعطى جاهز ومكتمل وكامن في البُنى، بل تعمل على تحرير الفكر والتصور لبنائه. هذا البناء لا يتحقق بدون ممارسة دالة. فالثقافة ليست مجموعة من البنى كما تؤكد البنيوية، بل جملة من الممارسات. بمعنى أن البحث البنيوي يسعى للوصول إلى البُنى العميقة التي تتشكل منها الثقافة، بينما تسعى السيمائيات إلى الكشف عن دلالات الممارسات في الحقل الثقافي والفني. وعلى هذا الأساس يثرى المعنى ويتجدّد.

إن المعنى حسب السيميائيين يوجد في التجارب الخاصة، ويتشكل نتيجة الفعل الذاتي، فهو يتوقف على الفاعل وتجربته الاجتماعية والثقافية، بينما ترى البنيوية أن التجربة الشخصية، أو نشاط الفاعل يتوقف على البنية.[١٦]

على الصعيد الملموس، عندما يدرس السيمائيون فيلما سينمائيا، أو سردا صحفيا لا

يستخرجون البُنى التي تنظم عناصره، وتشرح دلالاته؛ أي البُنى العامة الحاضرة في كل المنتجات السينمائية أو الصحفية، بل يسعون إلى بناء المعنى من عناصر النص (الفيلم أو السرد الصحفي)، فيكشفون عن خصائص النص، وسماته: أسلوبه، أشكال تعبيره، طريقة تلفظه، وما يميزه عن بقية النصوص المشابهة.

السيمائيات ونصنصة الإعلام والثقافة.

إن المنبت اللساني للسيمائيات جعلها تنظر إلى كل الممارسات الدالة على أنها نصوص؛ أي نصنصة Te-tualization كل ما تصادفه من ظواهر وإنتاج ثقافي أو فني أوإعلامي. بمعنى اعتبارها مجموعة من الدوال التي تظل دلالتها مفتوحة.[١٧]

تكتسي النصنصة قيمة جوهرية لدى كل المهتمين بالدرس السيميائي، فالباحث السيمائي هلمسيف Hjelmslev أوحى بأنه لا يوجد أي شيء يفلت من تشكيله كنص. فالنص يشكل موضوعا للسيمائيات وحدا لها...[١٨]

إن البنيويين يجدون البنية حاضرة في كل شيء بعد أن رؤوا أن السلوك البشري، والظواهر الاجتماعية، والمنتجات الثقافية، والسرديات تحاكي اللسان في منطق تنظيمه وقواعده، بينما يرى السيمائيون في كل شيء نصا لاعتقادهم بمحاكاة المنتجات الثقافية والإعلامية والجمالية للنص.

لئن كانت رؤية الظواهر الثقافية أو الممارسة الدالة من زاوية النصنصة أو النصوصية، التي يحبذها عبد الله الغذامي،[١٩] تخدم غاية أساسية هو التأكيد على لا محدودية المعنى، فتعميم النص على مختلف الظواهر الثقافية والإنتاج الإعلامي والفني يطرح الكثير من التساؤلات، ويثير الكثير من التحفظات، بعضها أثاره الباحث بول عطا الله من خلال تأويله للنصنصة، حيث رأى أن السيمائيات لم تقطع صلتها بالأدب. فالنصنصة مستوحاة من النص، الذي يرتبط بالأدب. إن المنتج الثقافي والإعلامي والفني هو نتاج مؤسسة. لكن مفهوم المؤسسة في الأدب مفهوم غامض إذا لم يشر إلى التقاليد الأدبية، خلافا لمفهوم المؤسسة الإعلامية التي يتداخل فيها الصناعي والثقافي، الإعلامي والسياسي، الإداري والمهني.[٢٠] إن الاستقلالية التي يعاني منها الأدب، حتى وإن كانت نسبية تجاه السوق، لا يمكن أن تقارن بالاكراهات المفروضة على إنتاج الأخبار، والبرامج التلفزيونية، والأفلام، والمسلسلات، والمسرحيات، ناهيك عن مساواتها.

بصرف النظر عن الضغط الذي يمارسه الإعلان أو المجموعات الضاغطة المختلفة (بدءا من القوى السياسية المتدافعة للحصول على السلطة، وصولا إلى التكتلات المهنية، بما فيها الصحافيين) على المؤسسات الإعلامية والذي يترك بصماته على منتجاتها، إن هذه الأخيرة ليست نظاما مستقلا بذاته، ومغلقا على ما يملكه من عناصر داخلية، إنها منفتحة على العالم الخارجي وتحولاته، وتتموقع ضمن منظومة إعلامية. وتأخذ موقفا معارضا أو مكملا لوسائل إعلام أخرى. ولصحافييها علاقات مع بقية الصحافيين قد تتوحد حول أحداث وقضايا ومواقف و تتباين،[٢١] تكون لها تبعات على مستوى مضمون الكتابة الصحفية وشكلها. إن الفاعل الاجتماعي في النص الأدبي غير الفاعل في الإنتاج الثقافي والفني.

تطرح الإحالة إلى الأدب إشكالا إضافيا في البيئة الثقافية العربية. فمفهوم الأدب في الثقافة العربية الإسلامية ينفرد بكونه يرتبط بالآداب؛ أي الأخلاق والفضائل، وعلى النسق الذي يجب مراعاته في المعاملات مع الغير.[٢٢] فغائية الأدب بهذا المعنى غير غائية وسائل الإعلام المعاصرة التي أصبحت تتنافس من أجل الإعلام، والترفيه، والإشهار، والفرجة. وهذا ما يؤدي بنا إلى البحث عن معنى النص.

قد يبدو من أول وهلة أن الجميع يتفق على معنى مفهوم النص، لأنه يحظى بإجماع واسع، لكن هذا الاعتقاد يتبدد بمجرد الاستماع إلى الإجابة على السؤال البسيط التالي: ما هو النص؟ ينبهنا الناقد عبد الفتاح كيليطو إلى الدلالة النسبية لهذا المفهوم. فما يُعّد نصا في هذه الثقافة لا يعتبر كذلك في ثقافة أخرى،[٢٣] لأن الثقافة تزودنا بجملة من المفاتيح الموضوعية والذاتية التي تسمح لنا بالتعامل معه كنص و فهمه. ووجود النص يفترض وجود اللا نص.[٢٤]

لا يشير هذا الافتراض إلى الصمت أو عدم إنتاج الكلام، بل يحيلنا إلى البحث عن المنطق الذي يصنف منتجات الاتصال إلى نص ولا نص. يتفق المشتغلون في حقل الأدب على مجموعة من الآليات التي تعطي شرعية لهذا المنتج وتعتبره نصا، وتستبعد ذاك، وتتعامل معه على أساس أنه مجرد قول، أو لا نص. يمكن القول، من هذا المنطلق، أن الكثير مما تنشره وسائل الإعلام يندرج في خانة اللا نص في نظرهم. فالنص في وسائل الإعلام يرتبط بقيمته السياسية المضافة أكثر من قيمته الثقافية، خاصة في المنطقة العربية، وذلك لأنه يُعدّ من الحوامل النشيطة لسلطة القول، على حد تعبير عالم الاجتماع الفرنسي بيار بورديو Pierre Bourdieu. لتأكيد هذه الفكرة يمكن القول أن الأحداث المتنوعة، والتي يطلق عليها الفرنسيون مسمى «Faits divers»: جرائم القتل، السرقة، الاغتصاب، وغيرها لا تتحول إلى مادة صحفية في العديد من عناوين الصحافة العربية إلا إذا وظفت سياسيا. ولا يهتم بها إذا لم تسمح بهذا التوظيف رغم قيمتها السردية والثقافية المضافة.

فالقول او السرد في التراث العربي الاسلامي لا يرتقي إلى مستوى النص إلا إذا جسد مضمونه الأدب بالمعنى الذي حددناه أعلاه، أي إذا نطق بالحِكَم والعبر أو انتمى إلى عيون البلاغة والبيان، بينما يصعب على منتجات وسائل الإعلام أن تفي بهذه الشروط لأنها تلاحق الأحداث والقضايا اليومية المختلفة وتنقلها بلغة مباشرة وملموسية، هي أقرب إلى لغة عامة الناس. فهل أن هذه المنتجات ليست نصوصا؟

إن قراءة النص سيميائيا تفترض الأخذ بعين الاعتبار، بشكل علني أو ضمني، الأشكال التعبيرية السائدة. وتقتضي بناء معناه انطلاقا من مكتسبات الكتابة الأدبية أو ما يتجاوزها أو يخالفها. فما هي حدود قراءة الفيلم السينمائي أو المسلسل التلفزيوني كنص؟ ألا تكتفي بملاحقة العلامات والرموز التي يفيض بها النص / الفيلم / المسلسل التلفزيوني؟ ألا تستبعد ظروف إنتاجه، وتغّيب العوامل المؤثرة في محتواه، وأطر توزيعه، والإكراهات المالية والإدارية والتقنية التي تتحكم في مسار إنتاجه وبثه.

إن علاقة العلامة بالمرجع في الأدب تختلف عنها في الإنتاج الإعلامي، والتعاطي مع الخطاب الإخباري كأنه نص أدبي، معناه عمليا تجاهل طبيعة العلاقة التي يقيمها كلاهما بالواقع. فالخطاب الإخباري يقيم علاقة بالمرجع

–الواقع الأمبريقي–تكاد تكون شفافة، بينما علاقة النص الأدبي بمرجعه تتسم بالغموض، بصرف النظر عن درجة واقعيتها أو مستوى تخيلها. إن التحليل السيميائي هو تحليل محايث يحاول القبض على شروط تكوين الدلالة بإقصاء كل ما تحيل إليه خارج النص: ظروف إنتاج النص، كاتب النص، سياق تلقي النص.. فالمعنى يظل حبيس منطق شبكة العلاقات التي تقيمها العناصر المكونة للنص.

إن النصنصة Textualization تستبعد، عن قصد، الأخذ بعين الاعتبار السياق. إن القراءة السيميائية للنص الأدبي تغفل سياقه في خضم انخراطها في تفكيك النص وإعادة تركيبه بشكل يساهم في تجليات المعنى. فالمعنى لدى السيميائيين ينطلق من النص، ويستخلص منه. والتعامل مع منتجات وسائل الإعلام والثقافة كأنها نصوص يسقط في الحسبان عاملا مؤثرا وحاسما في تشكيل المعنى، وهو عامل السياق. إن الحدود بين النص Text والسياق Context غير محددة بدقة، ومتداخلة.[٢٥] ومن الصعب الفصل بين المادة الإخبارية وسياقها، لأن عنصري الزمان والمكان، على سبيل المثال، كمحددان للسياق يعدان من الأركان الأساسية المشكلة للمادة الخبرية. وغني عن القول أن دراسة المادة الإعلامية خارج سياقها يفقدها معناها.

إن مفهوم التسييق Contextualization قد حظي باهتمام بالغ من قبل علم الاجتماع الألسني، واثنوغرافية الاتصال، وغيرها، وبرز كمفهوم أساسي في إنتاج المعنى، هذا رغم التحذير من توظيفه كمرادف لوضع الاتصال، أو لصعوبة تحديده وتشخيصه على صعيد جغرافي حيث يتداخل المحلي والوطني والكوني. فالمعنى لا يستشف من خارج السياق، لأنه يساهم في صقل الدلالات بما هو متبادل في أثناء عملية الاتصال. إنه ثمرة مسار معقد ومتعدد، ووليد عملية بناء مشترك بين أطراف الاتصال ضمن سياق يؤثر بدوره في بنائه.

إن استخدام السيميائيين المتواتر للنص والنصنصة على حساب الخطاب يؤكد على أن السيمائيات، رغم ثراء ممارساتها وتاريخها، لم تتمكن من إحداث قطيعة معرفية مع المرجعية الأدبية. إن النص، كما هو معلوم، ينتمي إلى المجال اللغوي، بينما ينتمي الخطاب إلى المجال الاجتماعي.[٢٦]

هل إحلال النص بدل الخطاب في القسم الأكبر من الدراسات السيميائية يمكن تفسيره بأن رولان بارث لم يتطرق إلى الخطاب في كتابه المرجعي: محاضرات عامة في اللسانيات؟

حقيقة إن مفهوم الخطاب لم يستقر على حقيقة واحدة، وينطبق على واقع شاسع وممتد، لكونه يستعمل للدلالة على أفعال ومنتجات لسانية وغير لسانية. بل أن البعض يراه مرادفا للسان، و البعض الأخر يراه رديفا للملفوظات، ومطابقا لمفهوم النص، كما هو الأمر بالنسبة للباحث في اللسانيات، هلمسيف لويس[٢٧] وأتباعه. فالخطاب، في نظر أدم جون ميشال، على سبيل المثال، هو ملفوظ يمكن تمييّزه بخصائص نصية، بكل تأكيد، لكن يمكن أن نميزه، أيضا، كفعل منجز في وضع محدد: (مشاركون، مؤسسات، مكان، زمان).[٢٨] ويرى الفيلسوف الفرنسي ريكور بول Ricoeur Paul أن استخدام مفهوم الخطاب بدل الكلام يأتي من باب التمييز بين السيمياء وعلم الدلالة.[٢٩] ما يهمنا من الإشارة إلى عدم استقرار مفهوم الخطاب هو اعتباره «كنوع خاص من الملفوظات».[٣٠] والقصد من صفة خاص هو التأكيد على ما ذهب إليه

الفيلسوف الفرنسي، ميشال فوكو، الذي رأى الخطاب في أشكال الحياة الثقافية وتصنيفاتها، لأن الخطاب أو القول لا يدرك لذاته، كما يرى السيمائيون، بل في علاقته بالأقوال الأخرى وخطابات الغير.[٣١]

هكذا نرى أن مفهوم النص لا يستوعب خصوصية المادة الإعلامية لأنها اقرب إلى الخطاب. فمفهوم الخطاب الصحفي أو الإعلامي يتعدى النص، كمنتج مفرد مكتفي بذاته، بل يدل على حزمة من النصوص التي تلتقي في الرؤية والتوجهات وتستند إلى القصدية ذاتها، وتشترك في طريقة التلفظ. فالخطاب يتعدى، مجازا، ما يتضمنه النص الصحفي الواحد بكل العناصر التي تشكله، ويتعدى الجمع البسيط للعديد من النصوص. فدراسة الخطاب لا تتعلق بتراكيبه ونحوه وصرفه، بل تتمركز حول ظروف إنتاج ملفوظاته.

بجانب النصنصة، إتجه البحث السيميائي إلى استخدام مفهوم السرد Narration في دراسة المنتجات الصحفية: التغطيات الصحفية، والصور الصحفية، والريبورتاجات الصحفية، والأفلام، والمسلسلات، والبرامج التلفزيونية والإذاعية، وغيرها. وتوطد هذا الاستخدام ليتحول إلى مقاربة تحليلية «للنصوص» الإعلامية.[٣٢]

استلهمت مختلف استخدامات السرد Narr-tion من رولان بارث الذي اعتقد بأن السرد ليس سوى جمعٍ للأحداث التي لا يمكن الحديث عنها سوى بالعودة إلى فن الحاكي أو الراوي (الكاتب) ومهارته وعبقرية، أو اقتسام بنية سهلة التحليل والدراسة مع السرديات الأخرى... فحامل السرد يمكن أن يكون لسانا، بصيغته الشفاهية أو المكتوبة، وصورة ثابتة أو متحركة، وإيماءات.[٣٣] وقد استنتج الباحث السيمائي ألجرداس جوليان غريماص Algirdas Julien Greimas من هذا القول مقدرة السيميائيات على دراسة كل المنتجات الثقافية والأدبية من منطلق أنها اشكال سردية.

نعتقد أن التعامل مع الظواهر الثقافية والمنتجات الإعلامية والفنية من منظور السرد، يعيدها إلى نطاق الأدب ويخضعها لمنطقه الذي يختلف عن منطق الإعلام. رغم التأكيد على الفصل المعرفي بين مفهوم الخطاب والسرد، وذلك بالاعتماد على عنصرين أساسيين، وهما: عنصر الزمن واستعمال صيغة الماضي في السرد الشفاهي أو المكتوب مما يؤكد بأن السرد هو الانتقال من أوضاع متتالية من الما قبل والما بعد، وانمحاء المخاطب في السرد ليترك الأحداث تتكلم عن ذاتها، إلا أن الممارسة النقدية للمنتجات الأدبية والثقافية دكت الحدود بين الخطاب والسرد، وهذا ما يتجلى من خلال التعريف المقدم للسرديات بأنها مظهر تتابع الحالات والتحولات المسجلة في الخطاب، وضامن لإنتاج المعنى.[٣٤] وهذا ما يؤكده تطور تحليل الخطاب على الصعيد النظري وفي مرجعياته ومنهجياته. لقد كان مرتكزا على الخطاب السياسي بمعناه المؤسساتي: أحزاب، مؤتمرات، صحافة، ثم امتد إلى السرديات الشفاهية والمرئية: السرد الصحفي، الحملات الانتخابية المتلفزة، التوك شو Talk show المتلفز، وغيره.[٣٥]

يتفق الكثير من الباحثين على ضرورة قراءة المادة الإعلامية والاتصالية ضمن التناص، Intertext-ality. وإن كان تطور وسائل الاتصال الحديثة قد ذهب بالتناص إلى أبعد حدوده نتيجة البروز الاستعراضي لأشكال تعبيرية جديدة: المدونات الإلكترونية (Blogs)،

والفيس بوك Face book، وماي سبيس My space، وغيرها، من شبكات الاتصال الجديد.[٣٦] فالخطاب الصحفي هو تجسيد للتناص قبل ظهور هذا الإعلام، كما سنوضح ذلك لاحقا.

استخدمت الباحثة كرستيفا جوليا Julia Kristeva مفهوم التناص لأول مرة في المجلة الأدبية الفرنسية المسماة «تال كال» Tel Quel في 1969. وكانت تقصد به أن كل نص يبنى كفسيفساء من الاستشهادات والاقتباسات، فهو ابتلاع لنص أخر وتحويله.[٣٧] وبعد خمس سنوات أعطى رولان بارث مشروعية لاستخدام التناص في النقد الأدبي، بتعريفه للنص على أنه تناص. لعل هذا التعريف هو الأقرب إلى حقيقة المادة الإعلامية. فالمادة الأولية التي تتشكل منها الصحفية هي عبارة عن مجموعة من النصوص تتجسد عبر سلسلة من الاقتباسات من مصادر مختلفة، وإعادة صياغة بيانات من مؤسسات مختلفة، ومقابلات صحفية. فالمادة التي تقدمها المصادر تعاد صياغتها وتدمج في النص الصحفي.[٣٨] هذا دون أن ننسى ما تقوم به الصحف ووسائل الإعلام المختلفة من نقل عن بعضها البعض.

على هذا الأساس من الصعب أن نتعاطى مع الظواهر الثقافية انطلاقا من فهمنا لها على أنها نص، فالمادة الصحفية هي المجال الذي يتجلى فيه العمل الجماعي، وتتقاطع فيه النصوص وتتفاعل. كيف؟

إن المساهمين في بناء النص الصحفي: مصادر إخبارية، خبراء، فاعلون اجتماعيون... لا يعملون على إنتاج خطابهم فقط، بل يعملون على التأثير على الخطاب الذي تنقله المادة الصحفية، التي تتموقع ضمن خطابها السابق، والخطابات المتواجدة في الفضاء العمومي. فما يُقال، وما يجب ألا يقال في المادة الإعلامية، وشكل القول الإعلامي، لا يخضع للعناصر الداخلية التي تتشكل منها فقط، مثل قوانين للكتابة الإعلامية، وطبيعة موضوع الكتابة، وتقاليد العمل الصحفي التي تحولت إلى معايير نمطية، بل يخضع أيضا لطبيعة الجمهور، والقوى الاجتماعية والاقتصادية التي تتحكم في توجهات المؤسسة الإعلامية.

تأسيسا على ما سبق، يبدو أن التحليل السيميائي يظل قاصرا لأنه يعتبر المادة الإعلامية نصا وليس تناصا من جهة، ومن جهة أخرى، فإنه يحاول أن يستنبط المعنى من داخل النص دون التساؤل عن امتدادات التناص ودوافعه.

يستند الفعل الاتصالي أو الإعلامي إلى جمهور كما يتصوره الفاعل أو يبنيه في ذهنه. وهناك فرق بين الجمهور المُتصوّر أو المأمول والجمهور الفعلي. هذه الحقيقة البسيطة تقفز عليها السيميائيات لأنها تتحدث باسم الجمهور. وتؤول ما تريد تأويله نيابة عنه.

رغم أن السيميائيات تؤكد على تعددية دلالة العلامة، إلا أن تحليلها للنص الصحفي يزيح هذه التعددية ويتشبث بأحادية المعنى المبنى على نوع من القراءة البارعة والممنهجة للكتابة الصحفية.

إن المراجعة البسيطة للخبرة المكتسبة في تحليل النصوص سيميائيا تكشف ذاك البون الشاسع بين الجمهور النموذجي، ذي الوعي السيميائي الذي تتحدث السيميائيات باسمه، والجمهور الذي يتحدث عنه علماء الاجتماع من منظور الاستخدامات.

يصعب على كل دراسة سيميائية جادة لأي نص إعلاني أن تتجاهل طريقة رولان بارث في تحليل الصورة

الإشـهارية لمادة السباغيتي «spaghetti» من ماركة بنزاني «Panzani».[٣٩] لكن هل يستطيع أي قارئ لهذه الصورة الإعلانية أن يستخلص ما استخلصه رولان بارث؟ لقد كشف هذا الأخير كيف أن هذه الصورة تعبر عن الروح أو النزعة الإيطالية، من خلال استقراء ألوان المواد الموجودة في الصورة. فماذا يحدث إذا لم يصل القارئ إلى المعنى الذي بناه الطرف الثالث؛ المحلل السيميائي؛ أي الوسيط الضروري والمؤول الثقافي النهائي لكل فعل اتصالي؟ هل ينتفي الاتصال؟ هل يصبح المعنى ضربا من تخمين السيميائي، حتى وإن كان موفقا؟ هل تُشرّع السيمائيات وجود الاتصال أو الإعلام الذي يركض وراء المعنى بعيدا عن الجمهور؟ هل نتهم الجمهور بالغباء والعجز عن كشف المعنى الذي توصل إليه السيميائي؟ ثم ألا يحاول التحليل السيميائي أن يكتشف ملامح الإيديولوجيا في النص الإعلامي انطلاقا من قناعة بأن هذا النص يمثل مرآة الإيديولوجيا المستشرية في المجتمع، والتي تهيمن على منتج النص ومتلقيه بدون وعيهما.

ألا يقوم الفعل الاتصالي على مفهوم «عقد القراءة» Reading Convention الذي يجمع المرسل مع المتلقي؟ ألا تخضع عملية الاتصال إلى الحقل الدلالي الذي يجمع أطراف عملية الاتصال. لماذا تكتفي السيميائيات باستنباط الحقل الدلالي للمرسل أو المُتصل من إيحاءات دلالات النص فقط و لا تتساءل عن موقع المتلقي في هذا الحقل الذي من المفروض أن يكون مشتركا؟

إذا، تتوقف مسألة استنباط المعنى على «شطارة» الباحث السيميائي انطلاقا من تأويله للنص، علما أن المعنى المستنبط يتحمل استقراءات جديدة للوصول إلى معنى المعنى. إن عملية توليد المعنى بدون توقف تعد معطى تكوينيا للسيمائيات، مما يدفعها لتكون ضربا من ميتا اتصال Meta Communication أو لغة شارحة للاتصال؟ ما يعطي شرّعية لهذا السؤال ليس لأن السيمياء تُعدّ لغةً تضّم العديد من اللغات، بل لأن المعنى الأولى المستنبط من التحليل السيميائي يحتمل أن يتضمن معنى أخر، فالمعنى يولد معنى، وهكذا دواليك.

يمكن في هذه الحالة أن يعيش الاتصال حالة من التمزق أو الضياع إذا ثبت أن المعنى الذي توصل إليه السيميائي غير ذاك الذي قصده المرسل، ويختلف عما فهمه الجمهور. فنظرا لمرجعيتها الأدبية فإن السمبائيات تنطلق مما يسمى القارئ الضمني؛ الذي يعرفه الناقد المغربي عبد الفتاح كيليطو بالقارئ الذي يتخيله الكاتب عندما يكتب، والذي تظهر خصائصه من خلال النص وليس من خارجه. إن هامش وجود هذا القارئ ضيق في الكتابة الصحفية، وذلك بحكم اختلاط الصحافي بالقراء وتفاعله معهم.

إن السيمائيات كضرب من الميتا اتصال تدفع جزءا من الجمهور ليعيش حالة من الانفصام. لقد قامت مدرسة بالو ألتو Palo Alto الأمريكية بمعالجة هذا المرض باعتباره يجسد خللا اتصاليا ويعبر عن حالة من ضياع الشخص في فوضى الاتصال، لأنه يكون عاجزا عن الفصل بين الاتصال والميتا اتصال؟

رغم أن السيميائيات تركز على عملية بناء المعنى من النص، إلا أنها تسعى، عمليا، للاقتراب من تأثير النص على المتلقي، انطلاقا من قوته المحايثة. فماذا فعل بارث في مجمل نصوصه التي جمعها في كتابه الموسوم: مثيولوجيا» والذي صدر في 1958؟ ألم يتصدى إلى تفكيك المثيولوجيا الحديثة التي تصنعها المواد الإعلامية

والثقافية والطقوس الاجتماعية من خلال الكشف عن تذويب الايديولوجيا البرجوازية في الممارسة الاجتماعية اليومية، وتحولها إلى شيء طبيعي؟ ألا يعد هذا التذويب تجسيدا لسلطة النص؟ أليس مفهوم «سلطة النص» تعبيرا مجازيا عن تأثيره البديهي؟

لقد أكد رولان بارث مبكرا بأن البحث السيميائي يشترط القبول منذ البداية بمبدأ تحديدي... الإقرار بوصف الأحداث المُجمعة من وجهة نظر واحدة، وبالتالي عدم الأخذ من الأحداث غير المتجانسة سوى تلك التي تهم وجهة نظر هذه.[٤٠]

إن ارتهان الفكر المعاصر إلى العقل الأداتي دفع مؤسسات التسويق المادي أو الرمزي إلى الاستعانة بما توصلت إليه السيميائية من عُدّة منهجية، ومقاربة نظرية، وذلك لترسيخ الاتصال النفعي أو الآداتي في المجتمع.

إن استثمار الإرث السيميائي في دراسات التلقي يتطلب عدم الاكتفاء بدراسة رسائل الاتصال من منظور الشفرات الخاصة بالمرسلين، والقيام بتحليل مضمونها انطلاقا من الشفرات الخاصة بالجمهور. فالتلقي يجري على مستويين متمايزين: ففي المستوى الأول تجري عملية فك الشفرات من قبل المتلقي، والمستوى الثاني يمتد إلى التفاعل مع المضامين، بشكل امبريقي وليس من باب تخميني.

لعل ما سبق تحليله يكشف عن الاختلاف الجوهري بين البنيوية والسيمائية، مما يوحي بأن كل محاولة التوفيق بينهما تبدو صعبة أن لم تكن مستحلية، لاختلاف أسسهما الفلسفية. هذا لم يمنع قيام بعض المحاولات الجادة، ضمن أفق ورؤى جديدة، تحت لافتة عريضة وهي: «السيميائية البنيوية».

إذا كان البعض يطلق مسمى البنيوية السيميائية تجاوزا للتأكيد على مرجعها اللساني، وتوظيفها للإرث المفاهيمي الدو سوسري (نسبة إلى دوسوسير).[٤١] فإن القليل من استخدمها ضمن أفق نظري مختلف. ففي هذا الإطار تأتي مساهمة الباحث السيميائي، غريمس ألغيرداس جوليان Algirdas Julien Greimas، الذي سعى في كتابه المعنون: «السيميائية البنيوية: بحث عن منهج»، في 1966 إلى البحث عن الوحدات الصغرى المُشكّلة للمعنى. واقترح تحليل عالم الدوال من الداخل مع الاستعانة بالمساهمات الخارجية التي تتدخل في ميلاد المعنى، وتساعد في استجلاء رؤية النص للعالم. هذه الرؤية ليست إسقاطا للمحتويات الخاصة التي تلوّن العالم المدرك. إنها عبارة عن شبكة للقراءة، ومبدأ تنظيمي ذي بعد عام، والذي يتشكل من خلاله العالم فينتج المعنى. إن هذه الشبكة تهيكل الرؤية للواقع وتظهره كعالم دال يجعل من العالم والحياة «استعراضا صغيرا» Show Small يُعاد إنتاجه بملايين النسخ.[٤٢]

قدمت البنيوية السيميائية الكثير من المفاهيم التي طورت الدرس السيميائي لاحقا، مثل: العامل Ac-ant×××، والتشاكل أو النظير Isotopy××××، والعقد Contract، والخطاب Discourse وأثرت مسيرة البحث عن المعنى. لكنها لم ترسخ، في اعتقدنا، لتفرض تيارا متكاملا ومتجذرا في مجال دراسة العلامات والرموز المختلفة يخرج الدرس السيميائي من اعتكافه على النص والاستعانة بالعوامل الخارجية التي تساهم في تشكيل المعنى. بمعنى أن ما جاء به الباحث السيميائي «غريمس» لم يستطع أن يربط بين البنائية والبنيوية، كما هو الأمر

بالنسبة لعلم الاجتماع. فالبنائية البنيوية التي ساهم عالم الاجتماع الفرنسي بيار بورديو في ترسيخها ترتكز على ضرورة الربط بين الموضوعي والذاتي. فالموضوعي يتمثل في البنى القائمة في الواقع الاجتماعي بمعزل عن إرادة ووعي الأشخاص والتي توجه أو تعارض أنشطتهم. أما الذاتي فيتمثل في حركة الأفراد الواعية في بناء الواقع. وقد تبلور هذا الربط في صياغة مفهوم «Habitus الذي يدل على حضور البنية الاجتماعية غير الواعية بالنسبة للفرد والمحددة بالمبادلات بين الأشخاص.[٤٣]

خاتمة

رغم أن السيميائية قدمت إنارة جديدة لفهم المنتجات الإعلامية والثقافية والفنية إلا أن البحوث العلمية في مجال علوم الإعلام والاتصال في المنطقة العربية لم تنفتح، كثيرا، على الدرس السيميائي.

ففي هذا الإطار تبيّن متابعة ما كتب عن السيميائيات وتطبيقاتها في المجلات التي اهتمت بها، مثل: الفكر المعاصر (الكويت)، وفصول (مصر)، وعلامات (المغرب) و علامات في النقد (السعودية) أو في شبكة الانترنت، إن قسما كبيرا منها هو عبارة عن ترجمة لكتابات المختصين في السيمائيات من لغات أجنبية: الفرنسية، والانجليزية، والاسبانية. والبقية هي نتاج نقاد وأساتذة الأدب. أما مساهمة أستاذة الاتصال والإعلام فهي جد متواضعة. إن المهتمين بالأدب هم الذين انشغلوا، أكثر، بالدراسات السيميائية للإعلانات، والصورة الثابتة والمتحركة، والمسرح، والخطاب، والتمثلات الثقافية، والدعاية السياسية، والاتصال، ولازالوا مهتمين بما تطرح من إشكاليات نظرية وتساؤلات منهجية.

إن القسم الأكبر من الدراسات الإعلامية في المنطقة العربية مازال رهين الرؤية البرسلونية (نسبة إلى عالم الاجتماع الأمريكي، برنارد برسلون B.Bereslon) للمحتوى الظاهر التي سجنته في تكميم العلامات والرموز دون مساءلة أبعادها الضمنية. والبحوث الإعلامية القليلة التي حاولت أن تنفلت من الحصر الكمي للمحتوى، وتقدم قراءة جادة للسرد الصحفي والخطاب المرئي مازالت تبحث عن شرعية علمية في المنطقة العربية، وفي فضاء أكاديمي لم يتمكن بعد من مقاربة الظاهرة الإعلامية من منظور المعنى وليس التأثير، لأنه البنائية كمنهج وتصور لم تتبلور بعد في الدراسات الإعلامية العربية.

إن التعامل مع وسائل الإعلام من زاوية التلقي في المنطقة العربية يتطلب الإطلاع على القضايا والإشكاليات التي تطرحها البنيوية والسيمائية في استجلاء المعنى، وتوظيفها لتوسيع الأفق المعرفي لعلوم الإعلام والاتصال.

أخيرا، نتمنى أن يساهم هذا البحث في فتح النقاش العلمي في المنطقة العربية عن وسائل الإعلام ضمن أفق جديد يستثمر المكتسبات العلمية في مجل إنتاج المعنى.

الهوامش والمراجع:

١ –
Véron Elíseo: De l'image sémiologique aux discursivités, Le temps d'une photo- Revue Hermès ; France (1994) p. 46

٢-
Ibid, p. 50

٣-
Barthes Roland: Eléments de sémiologie générale, Revue communication (1964), Volume 4, N1, p. 94

٤-
Ibid

٥-
Attalah Paul: Théories de la communication, Sens, Sujet, Savoirs, éd presse de l'université du Québec, Télé-université – Canada (1991), p. 287

٦-
Barthes Roland: Eléments de sémiologie générale, Revue communication(1964), Volume 4, N1, p. 110

٧-
Ibid p. 106

٨-
Attalah Paul: Théories de la communication, Sens, Sujet, Savoirs, éd presse de l'université du Québec, télé-université – Canada (1991), p. 295

٩-
Véron Elíseo: De l'image sémiologique aux discursivités , Le temps d›une photo- Revue Hermès ; n 13-14, Edition CNRS, France (1994),p.71

10-Jean Fisette: SÉMIOSIS/Semiosis; Retrieved, mayo 21,2007; from http://www.flsh.unilim.fr/ditl/Fahey/SEMIOSIS_n.html

١١-
Ibid

١٢-
سعيد بن كريد (١٩٩٨): السميوزيس والقراءة والتأويل، مجلة «علامات، المملكة المغربية، عدد ١٠

١٣-
Attalah Paul (1991): Théories de la communication, Sens, Sujet, Savoirs, éd presse de l'université du Québec, télé-université – Canada, p.297

١٤-
Ibid,p. 309

١٥-
Hall Stuart: codage et décodage, Revue réseaux; Paris (1994); N°68.

١٦ -
Ibid

١٧-
Attalah Paul: Théories de la communication, Sens, Sujet, Savoirs, éd presse de l'université du Québec, télé-université – Canada (1991), p.293

Ibid, p.290

١٨-
Ibid, p.305

١٩-

نقلا عن سمير بدير – أنظر:

Sémir Badir: La sémiotique aux prises avec les médias », Semen, 23, Sémiotique et communication (2007). Etat des lieux et perspectives d'un dialogue, Retrieved, October , 8, 2009, from

URL : http://semen.revues.org/document4951.html.

٢٠-

لقد ورد مصطلح النصوصية كمرادف للمصطلح الأجنبي

Textualization، على ما نعتقد، في أكثر من موقع في كتاب حكاية الحداثة في المملكة العربية السعودية، ونخص بالذكر ص ١٧٨- أنظر عبد الله الغذامي، مصدر سابق.

٢١ -

Attalah Paul: Théories de la communication, Sens, Sujet, Savoirs, éd presse de l›université du Québec, télé-université – Canada; (1991) p305

٢٢-

Charron Jean; de Bonville Jean: Le journalisme dans le «système» médiatique; Les Études de communication publique; Université de Laval; Numéro 16, Canada; (2002) p. 36

٢٣-

كيليطو عبد الفتاح: الأدب والغرابة، دراسة بنيوية في الأدب العربي، دار توبقال للنشر،المملكة المغربية (٢٠٠٧)، ص ٢١

٢٤ -

المرجع ذاته، ص ١٦

٢٥ -

المرجع ذاته، ص١٧

٢٦-

Ibid, p. 30

٢٧-

غونتر كريس: البنى الإيديولوجية في الخطاب، ترجمة عادل الثميري (٢٠٠٧)- تم استرجاعه يوم ١٨ / ١٠ / ٢٠٠٨ من الموقع:
http://saidbengrad.free.fr/al/28/28-14.pdf

٢٨-

Hjelmslev Louis: Essais linguistiques, Les Editions De Minuits, Paris; (1971) p.43--44

٢٩-

Adam Jean Michel :Éléments de linguistique textuelle, théorie et pratique de l'analyse textuelle, deuxième éd, Liège, Pierre Mardaga ;(1990) p .23

٣٠-

بول ريكور: نظرية التأويل، الخطاب وفائض المعنى، ترجمة سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي، المغرب (٢٠٠٦)، ص ١١

٣١-

Alpha Ousmane Barry: Les bases théoriques de l'analyse du discours(2002), mayo 21,2007; from; http://www.ieim.uqam.ca/IMG/pdf/metho-2002-01-barry.pdf

٣٢-

ايان كريب: النظرية الاجتماعية: من بارسونز إلى هبرماس، ترجمة د محمد حسين غليوم، عالم المعرفة، (١٩٩٩) عدد ٢٤٤ ابريل، ص ٢٧٦

٣٣-

الأمر لا يقتصر على الكتابات السيمائية التي تتوسل مفهوم السرد، بل تعدى إلى عناوين المجلات الورقية والإلكترونية، حيث نذكر على سبيل المثال، مجلة الإلكترونية للسرد المرئي:

Image and Narrative :Online Magazine of the Visual Narrative , www.imageandnarrative.be

٣٤-

Barthes Roland :Introduction à l'analyse structurale des récits, Revue Communications (1966), Volume 8, Numero 1; p 23

٣٥-

Groupe d'entrevernes: Analyse sémiotique des textes, Presses universitaires de Lyon (1984), ,P. 14

٣٦-

Jost François; Bonnafous Simone: Analyse de discours, sémiologie et tournant communicationnel; Réseaux (2000), Volume 18, Numéro 100, p. 530

٣٧-

الصادق الحمامي: تجديد الإعلام، فرضيات حول هوية الصحافة الإلكترونية، المجلة العربية للإعلام، المملكة السعودية (٢٠٠٩)، عدد يناير ٢٠١٠

٣٨ -

Walezak Emilie Dupont Jocelyn: Qu'est-ce que l'intertextualité?, Texte introductif aux Actes de la Journée d›étude sur l'intertextualité dans le roman contemporain de langue anglaise Journée d'étude organisée le 19 juin par le CARMA (Universités Lyon 2 – France Retrieved, October 10,2009, from, http://cle.ens-lsh.fr/83534886/0/fiche___pagelibre/&RH=CDL

٣٩-

Charron Jean; de Bonville Jean: Le journalisme dans le «système» médiatique; Les Études de communication publique; Université de Laval; Canada (2002); Numéro 16; p 31

٤٠-

Ibid

٤١-

Roland Barthes , Rhétorique de l’image, COMMUNICATIONS, France, (1964) Novembre n 4-, Retrieved, mayo 3,2005, from http://comstudies.files.wordpress.com/2007/10/barthes-panzani.pdf

لقد أصبحت طريقة بارث في التحليل السيمائي للنص الإعلاني مرجعا علميا اعتمدت عليه جل الدراسات السيمائية للإعلان، يمكن ان نذكر على سبيل التوضيح، ما يلي:

Durand Jacques: Rhétorique et image publicitaire, revue Communications, France (1970), n° 15, p. 70-95

Eric Sciolli: Analyse d'une image publicitaire selon les catégories de Barthe (1994), Retrieved, March 3,2002, from, http://tecfa.unige.ch/~sciolli/staf13/analyse-pub/analyse.pub.html

٤٢-

عبد الفتاح كيليطو المصدر ذاته، ص ٨٠

٤٣-

Barthes Roland: Eléments de sémiologie générale, Revue communication(1964), Volume 4, N1; 132

٤٤-

هذا ما يستشف من شرح الباحث ناتيز جون جاك لماهية السيميولوجيا، أنظر:

Nattiez Jean-jacques: Le point de vue sémiologique, Cahier de linguistique, France (1975), N 5, 1975, P 49-76

٤٥ -

نقلا عن

Landowski Eric: Le papillon tête-de-Janus: à propos de Sémantique structurale, quarante ans après (2007). Nouveaux Actes Sémiotiques, Retrieved, November, 11, 2009 ; from <http://revues.unilim.fr/nas/document.php?id=342>

٤٦ -

أنظر الرابط:

Bourdieu Pierre: Le sens pratique, Éditions de Minuit Paris(1980),– Extraits- Retrieved, February , 9,2008, from http://classiques.uqac.ca/collection_methodologie/bourdieu_pierre/habitus/habitus_texte.html

إشكالية المصطلح في ترجمة العلوم الإنسانية

الميتولوجيا والاثنولوجيا والأنتروبولوجيا كنماذج

د.مصباح الصمد
كلية الأداب، الجامعة اللبنانية

كلما حطّ المترجم رِحالَه في حضرة مؤلّفٍ وفي حاضرة كتاب، أدرك على الفور أنه بحاجة إلى أدوات وتقنياتٍ خاصة، وأن عليه استحضار مصطلحات وتعابير وبنى جديدة، بل لغة شبه متخصصة، ذلك أنه يكون مجبراً على التعاطي مع ميدان خاص وأسلوب مختلف؛ لا بل مع عالم جديد، يتطلب استكشافه وفهمه وحمل رسالته ونقلها يقظةً كبيرة وجهوداً مضنية.

وما سنعرضه في هذا المبحث هو تبيان بعض الصعوبات التي يجابهها المترجم على صعيد اعتماد وضبط مصطلحاته، ثم استعراض عدد من أدوات البحث التي يجد من الضروري الاستئناس بها والعودة إليها، وعدد من التقنيات التي يعتمدها والمقاربات التي ينتهجها في التحضير لعمله الترجمي أو خلال إنجازه. علماً بأن ما سنورده هنا يدور في الأساس حول عنواني كتابين قمنا بترجمتهما، وهما اختلاق الميتولوجيا ومعجم الأثنولوجيا والأنتروبولوجيا.

اختلاف الميثولوجيا[١]

يمثل لسان العرب- بالنسبة إلينا- إحدى الأدوات الأساسية في ميدان استلهام المصطلح وضبطه، ومرجعاً

أولياً في مجال الاشتقاق وعلى صعيد توالد الألفاظ والمعاني، لذلك استشرناه بشأن الكلمة الأولى من عنوان هذا الكتاب: «اختلاق» مقابلاً للكلمة الفرنسية (Inve-tion) والتي آثرناها على «ابتداع» أو «اختراع» أو «ابتكار» أو «اكتشاف»... إلخ، التي تتبادر إلى الأذهان وتتواجد في القواميس، فماذا وجدنا؟

ندخل إلى الكلمة من باب خ ل ق «فنجد، بعد فعل «خَلَقَ» العائد لله «الخالق»، أن «الخَلْق» في كلام العرب على وجهين: أحدهما الإنشاء على مثال أبدعه، والآخر التقدير، وأن «المُضْغَةَ المخَلّقة» هي التامة الخلق، وأن «الخليقة» هي التي يُخْلق بها الإنسان، و«الخِلْقة» الفطرة، أو: الحفيرة المخلوقة في الأرض، ثم نمر بـ «الخُلُق» قبل أن نصل إلى «الخَلْق» الذي هو الكذب، حيث نقرأ: «وخَلَقَ الكذب والإفْكَ يَخْلُقُه، وتَخَلَّقَهُ واخْتَلَقه وافْتَرَاه: ابتدعه، ومنه قولُه تعالى (وتخلقون إفكا)»[٢]. ثم نقرأ بعد ذلك: «ويقال: هذه قصيدة مخلوقة أي منحولة إلى غير قائلها، ومنه قوله تعالى ﴿إن هذا إلا خلق الأولين﴾[٣]، فمعناه كذب الأولين.

ونبلغ أخيراً ما نحن بصدده. قال الفَرّاء: والعرب تقول حدّثنا فلان بأحاديث الخَلْق، وهي الخرافات من الأحاديث المُفْتَعَلة، وكذلك قوله تعالى ﴿إن هذا إلا اختلاق﴾[٤]، أي تخرُّص. وفي حديث أبي طالب: «إن هذا إلا اختلاقٌ، أي كذب، وهو افتعالٌ من الخَلْق والإبداع»[٥].

نتريث قليلاً في رياض لسان العرب، لكن دون أن نبحث فيه بالتأكيد عما قد يقود إلى «الميثولوجيا» على سبيل المثال، التي هي تعريب حرفي لكلمة أجنبية، ولكننا سنسائله عن «الأسطورة» واشتقاقاتها، انطلاقاً من المصدر الثلاثي «س ط ر».

هنا سيتملكنا شيءٌ من الدهشة، إذ إننا بلا ريب سنفاجأ بوجود رابطٍ وثيق بين «السطر» و«الأسطورة»، اللذين قد يبدوان دون ارتباط منطقي من الوهلة الأولى. ذلك أننا نقرأ:

«السَّطْرُ والسَّطَرُ: الصفُّ من الكتاب والشجر والنخل ونحوها. والجمع من كل ذلك أَسْطُرٌ وأسطارٌ وأساطيرُ وسُطورٌ».

لا نجد هنا أي حرج في الإعراب عن دهشة ما يشبه اكتشاف علاقة عضوية ما بين كلمتي «الأسطر» و «السطور» من جهة، و «الأساطير» من جهة أخرى.

نقول هذا بعد أن قمنا بترجمة كتاب مارسيل ديتيان، أي بعد مواكبة الجهد البحثي والأكاديمي الذي بذله المؤلف لتبيان علاقة الأسطورة بالشفاهة وبالكتابة، ونقول هذا بدهشة اكتشاف المدى الذي يبلغه التعبير الفطري للُغة عن ترابط أمور تبدو لنا متباعدة أو متنافرة أو متناقضة.

ولكننا نقول هذا أيضاً بكثير من مرارة العجز عن مواكبة واستخراج خفايا وخبايا لغةٍ تحمل الكثير من الدلالات وتنطوي على العديد من المقاربات التي تنتظر من يبادر إلى الكشف عنها أو الانطلاق منها أو البناء عليها.

نعود إلى لسان العرب، حيث نقرأ: «وقال ابن بزرج: يقولون للرجل إذا أخطأ فَكَنَّوْا عن خطئه: أَسْطَرَ فلانٌ اليوم، وهو الإسطار بمعنى الإخطاء... والأساطير: الأباطيل، والأساطير أحاديثُ لا نظام لها، واحدتها إسطار وإسطارة، بالكسر، وأُسطير وأسطيرة وأسطور وأسطورة، بالضم. وقال قوم: أساطير جمع أسطار، وأسطارٌ جمع سَطْر».

يدخل هنا عنصرٌ جديد إلى العلاقة الجدلية السابقة: عنصر

الخطأ الذي يتداخل مع التسطير والأسطورة، ويتحدد معنى هذه الأخيرة بـ «الأباطيل» و «الأحاديث التي لا نظام لها». لكنّ «التسطير» يصبح هكذا قابلاً لحمل واحد من معان ثلاثة: الكتابة، أو ارتكاب الخطأ، أو قول الأباطيل. عن المعنى الأخير يقول ابن منظور:

«وسطّرها: ألّفها. وسطّر علينا: أتانا بالأساطير. يقال سطّر فلان علينا يُسطِّر إذا جاء بأحاديث تشبه الباطل. ويقال: هو يسطِّر ما لا أصل له، أي يؤلّف... ويقال: سطّر فلانٌ على فلانٍ إذا زخرف له الأقاويل ونمّقها، وتلك الأقاويل، الأساطير والسُّطُر».

الأساطير في موروثنا اللغوي هي إذاً الأباطيل، أي أحاديث لا نظام لها، «أحاديث تشبه الباطل»، زخرفة أقاويل وتنميقها، وهي في النهاية «إخطاء» و«تأليف».

تتكون لدينا كوكبة عناصر تبدو متباعدة،ولكنها تتجمع حول نواة هي «الأسطورة». أول تلك العناصر هي الكتابة، ولكنها كتابة لا تلتزم السطر، بل تخرج عنه وتتجاوزه: «قال أبو سعيد الضرير: سمعت أعرابياً فصيحاً يقول: أَسْطَرَ فلان اسمي، أي تجاوز السطر الذي فيه اسمي، فإذا كتبه قيل: سَطَرَه»[٦]. قد لا يحسم هذا المثل مسألة ربط الأسطورة بالكتابة، وقد يُفهم منه ربطها بقراءة تتجاوز سطراً؛ ولكن هذا الفهم ليس محسوماً، من جهة، إضافة إلى التذكير، من جهة أخرى، بالباب الذي يرد فيه المثل، أي بالجذر اللغوي المشترك بين السطر والأسطورة.

العنصر الثاني هو «الباطل»، بل «الأباطيل»، أي الجمع. جمع «الضياع» و«الخسر» و«الهزل» و»السحر» و«اللهو» و«الجهالة» و«الكذب» و«الادعاء»[٧]. وهو سهل الربط مع «الإخطاء»، كما أنه يفتح الباب بسهولة على العنصر الثالث، أي «الأحاديث التي لا نظام لها»، وهذه الأخيرة هي بالتأكيد ما يشذ عن المنطق والعقلانية والصواب، وهي الهذْر والتخرُّص وإطلاق الكلام على عواهنه.

هنا يدخل العنصر الرابع:«زخرفة الأقاويل وتنميقها». ولكي تصبح هذه الأقاويل مقبولة، يصار إلى زخرفتها وتنميقها، أي إلى إقحام الجمالية والبلاغة في كلام يُختلق عشوائياً، بهدف جعله مقبولاً عبر إضفاء الفتنة والسحر عليه.

يجتمع هنا «الاختلاق» و«الأسطرة» ليتكون منهما العنصر الخامس في الكوكبة: التأليف ولملمة شتات القول في حكاية تجتمع فيها كل العناصر السابقة.

هل أوصلنا تتبُّع مسيرة كلمة «أسطورة» من الكتابة في البداية إلى الحكاية– أي المشافهة– في المرحلة النهائية؟

لا يمكن الجزم بذلك أو تأكيده، بل على العكس، إذ إن المنطق يفترض الانطلاق من الشفاهة، أي من تأرجح الحكاية الأسطورية زمناً طويلاً ما بين أفواهٍ وآذان، قبل أن تصل بعد حين إلى أن تُسْطَرَ على الورق، عندها يترسخ «اختلاق الأباطيل» ويتجسد حبراً على ورق، أو أنه قد لا يصل إلى هذه المرحلة أبداً لدى الشعوب التي لا تعرف الكتابة.

لكن مساءلة لسان العرب بشأن هاتين الكلمتين جعلتنا نحسُّ بدهشة فعلية ونحن نكتشف أن الخطوط العريضة للخلاصات الواضحة المثول هنا متطابقة في غالبيتها مع التوجهات العامة التي يعتمدها ديتيان في كتابه الذي يمثل أحد أهم المراجع عن دراسة الميثولوجيا بكونها حالاً أو علماً، ودراسة الأسطورة ونشأتها لدى الإغريق على وجه الخصوص، ودورها لدى هذا الشعب، وعلاقتها مع كلّ من الشفاهة الكتابة.

سنعرض هنا، على سبيل المقارنة، بعض أفكار كتاب مارسيل ديتيان الرئيسية بترتيب لا يتوافق مع تبويب الكتاب، ولا يحاول مواكبة منهجيته.

يرى ديتيان وجود اختلاف جذري بين الميثولوجيا والدين، إذ إن الأديان هي «موئل التطلعات الأسمى»، بينما تنبثق الميثولوجيا من مكان آخر يسكنه فكر الشطط الذي يتحمل وزر حاجات التفسير الأولى، حتى إنه يشعر أحياناً بعدم تلاؤم كلمة «فكر» مع إطار الأسطورة ومقولاتها، فيصرّح: «عندما يُصدم العقل ويثار استهجان البعد الأخلاقي، تتواجد الميثولوجيا». ذلك أن الأسطورة هي مجرد خرافة، وهي متقاربة – أو شبه متطابقة أحياناً – في اليونانية واشتقاقاتها اللغوية، مع «الفضيحة» و«المجون» و«العبث» و«التمرد» و«الثورة» و«الحرب الأهلية»... و«اللامنطق». لذلك يرى المؤلف وجود مجابهة طويلة الأمد في بلاد الإغريق ما بين الميثولوجيا والفكر العقلاني.

هل نحن بعيدون هنا عما وجدناه في لسان العرب؟ لكأنما هناك روافد غير منظورة تجمع ما بين اللغات وانعكاسات التصورات البشرية فيها. روافد ترتسم عبر مجاريها الحدود الفاصلة بين المسموح والممنوع، بين العقلاني واللاعقلاني، بين الحق والباطل. ولا تقبل الأسطورة إلا أن تتجاوز حدود المنطق وتتفلّت من كل عقال.

لا بأس هنا من الاستماع، مرة أخيرة، لكلام شاعري يرد على لسان مارسيل ديتيان الذي يسترسل وكأنه يخرج عن منهجيته الصارمة وأكاديميته الحازمة قائلاً:

«هكذا يُضحي كلامُ الآخرين إمبراطوريةً تستوطنها خرافات مرتحلة، وتعبرها قصص بربرية، وتجتازها بكل حرية هَبّات ذاكرةٍ تلقِّحها الريح، ريح كلام هي نفسها كلام من ريح. إن «الأسطورة» هي دائماً بقايا، لكنها بقايا تتحول إلى مكبّ هائل تلقى فيه نفايات ناتجة عن حماس مؤرخ مهووس بالنظافة، فتتكون منها أكوام عارمة: كل ما يحكى، شعراً أو نثراً، بما في ذلك أقوال الشعراء والمدوّنين – الحكواتيين».

لقد تعقّدت الأمور هنا. أم أننا سارعنا إلى ذلك؟

إن المشافهة ماثلة هنا كونها عنصراً أساسياً لتداول الأسطورة، لكن هذه الأخيرة تصبح «كلام الآخرين»، كلام البرابرة الذين لا يتمتعون بحق المواطنية في حواضر الإغريق، ولكن أيضاً كلام «آخرين» يعيشون على هامش ميدان العمل والإنتاج في المجتمعات الإغريقية: هؤلاء هم الأطفال الذين يستمعون إلى القصص الأسطورية، و«الأطفال الكبار» الذين يروونها لهم، أي الشيوخ والمرضعات. هذا ما يدفع المؤرخ إلى كنس هذا الهذر خارج أطر علمه، وما يحوّل من جهة أخرى هذه «النفايات» إلى مادة يستخدمها الشعراء والمدونون – الحكواتيون؛ مع الإشارة إلى أن هؤلاء هم أوائل الكتبة في أثينا والحواضر الإغريقية الأخرى، الذين كانوا يصبحون بحكم عملهم مطّلعين على قصص وأمور يجهلها الآخرون، فيتحولون في أغلب الأحيان إلى حكواتيين يخبرون مواطنيهم بتلك القصص المحتوية على الكثير من الخرافات، أو يحوِّرون ويعدِّلون فيها، أو يختلقونها، حسب الحاجة أو الحال أو المقام.

هكذا تأتي الكتابة لترسِّخ «كلام الريح» نقشاً على الورق، ويأتي هيرودوتس، أبو التاريخ، ليكسر مقولة الفرز والتنقية وليوشِّي بالخرافات والأساطير أهم صفحات تاريخه الموسوعي. ويأتي هوميروس ليروي في الإلياذة والأوديسة تاريخاً لا نكاد نتوصل فيه إلى تبيُّن الحدود الفاصلة ما بين الواقع والأسطورة، ويأتي سقراط وبعده

أفلاطون ليخصا مكانة للأسطورة في أعمالهما الفلسفية.

لكن علينا أن نلاحظ هنا، مع مارسيل ديتيان، أن السياسة الوحيدة للأسطورة في حاضرة الفلاسفة هي «الإقناع والسحر والفتنة».

عودة هنا إلى النقاط المشتركة ما بين تعريفات لسان العرب وخلاصات ديتيان.

هل تعني هذه العودة تسليماً عامّاً بالنظر إلى الأسطورة من هذه الزاوية، أي إجماعاً شاملاً لدى العلماء والمختصين على كونها متماهية مع الشطط والزيف والخطل والهذيان اللامنطقي؟

الجواب السريع هو: كلاّ. والبرهان عليه يتولد من مصدرين على الأقل: الأول هو تزايد وتكاثر الدراسات الميثولوجية، خاصة خلال القرنين الماضيين، سواء بصورة مباشرة، أفقية أو عمودية، تعاقبية أو تزامنية، أي عبر دراسة أسطورة أو شخصية أسطورية معينة، أو دراسة ميثولوجيا شعب أو ثقافة أو حضارة ما – أي جماعة بشرية يتراوح تعدادها بين عشرات يعيشون في بيئة ضيقة أو منعزلة، وملايين تواجدوا أو يتواجدون في مساحات كبيرة ومسافات مترامية – أو بصورة غير مباشرة عبر الدراسات الإثنوغرافية والإثنولوجية والأنثروبولوجية التي تتكاثر هي الأخرى وتتشعب بكيفية مذهلة.

نفتح هنا لبرهة وجيزة هلالين نعرض بينهما مبررات الحفاظ على لفظة «ميثولوجيا» وعدم ترجمتها بمقابل عربي مناسب.

نقول ببساطة واختصار؛ لأننا لم نوفّق، كما لم يوفّق غيرنا حتى الآن – في حدود علمنا – بإيجاد مصطلح عربي قادر على جمع المعاني الثلاثة التي ينطوي عليها اللفظ الأجنبي:

مجموعة الأساطير الخاصة بجماعة بشرية أو شعب أو ثقافة أو حضارة أو معتقد.

مجموعة الأساطير الخاصة بالعالم الإغريقي القديم على وجه التحديد.

علم دراسة هذه الأساطير إجماليّاً أو إفرادياً أو بصورة مقارنة.

ثم نعود إلى المصدر الثاني للإجابة بالنفي عن إمكانية تماهي الأسطورة الكامل والشامل مع اللامنطق والأباطيل. هنا سنبطئ المسير ونشعّب التوجهات، ليس في سبيل تشعيب أو تعميق النقاش حول المصطلح ودلالاته، وإنما سعياً إلى استعراض ما يقوله متخصصون كبار في ميادين مختلفة من العلوم الإنسانية، بشأن الأسطورة ونظرتهم إليها.

نبدأ مع جان – بيار فيرنان، المتخصص في الشؤون الهلينستية وصديق مارسيل ديتيان الذي ألّف معه أكثر من كتاب عن الميثولوجيا الإغريقية.ونستعير منه نصّاً مطوّلاً بعض الشيء:

«ما الذي يتبادر إلى ذهننا اليوم، عندما نتحدث عن الأسطورة اليونانية؟ ليس الجواب سهلاً أو بسيطاً، ولكن معاني «ميتوس» كانت قد تعرضت في العصور القديمة إلى الكثير من المتغيرات، دون أن يتطابق أي منها مع مايشير إليه الاستخدام المعاصر الشائع لهذه الكلمة. أما الأسطورة بنظرنا، فهي قصة تراثية اكتسبت من الأهمية ما جعلها تُحفظ وتُتداول من جيل إلى جيل داخل ثقافة معينة، قصة تروي أفعال آلهة أو أبطال أو كائنات ملحمية، حققوا بطولاتهم في زمنٍ غير زمننا، في «الزمن

القديم»، زمن يختلف عن ذاك الذي تبلغه الاستقصاءات التاريخية[٨].

ندخل هنا في زمن «كان يا ما كان، كان في قديم الزمان...»، أي «زمن البدايات» المتموضع مع مكانه وشخوصه خارج المقاييس والمواصفات المعتمدة في عصرنا الممتد من فجر التاريخ البشري المعروف. لكن انتماء عناصر الأسطورة إلى زمن البدايات يعيدنا إلى نظرة الفلاسفة الأوائل، خاصة سقراط وأفلاطون، للقصة الأسطورية. كما يتيح لنا الانتقال إلى نظرة فيلسوف معاصر إلى الموضوع نفسه. يقول بول ريكور:

«نقصد بالأسطورة هنا ما يتبينه فيها اليوم تاريخ الأديان: ليس تفسيراً مغلوطاً عبر صور وخرافات، وإنما قصة تراثية تروي أحداثاً حصلت في بدايات الأزمنة، قصة تهدف إلى تأسيس الممارسات الطقوسية لبشر اليوم، وبصورة عامة إلى إرساء جميع أشكال السلوك والتفكير التي يفهم بها الإنسان نفسه في عالمه. وبالنسبة إلينا، نحن الذين نعيش العصر الحديث، لا تعتبر الأسطورة أسطورة إلا لكوننا لم نعد قادرين على وصل ذلك الزمن بزمن التاريخ الذي نكتبه حسب المنهج النقدي، ولا على إقامة علاقة بين أماكن الميثولوجيا ومدى جغرافيتنا نحن، لهذا لم يعد بإمكان الأسطورة أن تمثل عملية تفسير؛ ولهذا يصبح استبعاد قصديتها الشارحة للأسباب والظواهر موضوع كل مسيرة تبغي نزع البعد الأسطوري. ولكن عندما تفقد الأسطورة ادعاءاتها التفسيرية فإنها تكشف عن توجه استكشافي وتفهُّمي، وهذا ما سوف ندعوه دورها الرمزي، أي قدرتها على إزاحة الستار عن علاقة الإنسان بمقدساته»[٩].

عندما يتكلم الفلاسفة تتعمق الأمور وتتشعب، ونكاد نقول تتعقد أكثر. لقد بدأت مسيرة مختلفة في النظر إلى الأسطورة مع الهلّينستي فيرنان، ثم بلغت مع الفيلسوف ريكور مدى بعيداً جداً عما وجدناه في لسان العرب، أو حتى في اللغة اليونانية وما سنجده بالتفصيل لدى مارسيل ديتيان. ابتدأ الوهم بالتحول إلى واقع والخرافة إلى تراث. حتى إن الهذر والهذيان والكذب والاختلاق تحولت إلى توجه نحو الاستكشاف والتفهم والفهم، لا بل إلى بلوغ أبعاد رمزية في سلوك الإنسان وتفكيره، وصولاً إلى علاقته بالمقدس.

لعلنا نقترب هنا من النظريات الحديثة في التقنيات الروائية خصوصاً، وفي تقنيات السرد بشكل عام. وهي كلّها ترى في نص الأقصوصة أو القصة أو الرواية أو الملحمة أو الخرافة... إلخ حقيقة ساطعة بوجودها الملموس، بينما تعتبر «القصة»، أي الحكاية، وشخصيّاتها- مهما بلغت واقعيتها وحقيقتها- اختلاقاً من خيال المؤلف.

إنها مقاربة قد تلقي إضاءة باهتة على الموضوع، ولكننا سنواصل مساءلة اختصاصيين آخرين عن ماهية الأسطورة وتعريفاتها.

في كتاب شهير اشترك بتأليفه عالم الأديان المعروف شارل كيرينيي وعالم النفس الكبير كارل غوستاف يونغ، وهو مدخل إلى جوهر الميثولوجيا، نجد تعريفين ينطلقان بالتأكيد من أعماق ميدان كل من العالمين. يقول الأول:

«تنطوي كلمة أسطورة على معان متعددة، وهي مستهلكة وغامضة: إن استخدامها أصعب بكثير من استخدام بعض العبارات التي تمزج جذرين لغويين يونانيين يدلان على «الأسطرة» و«الجمع أو القول». وإن أفلاطون نفسه، الذي هو «قوّال أساطير» كبير، يطلعنا بخبرته الذاتية وبكتاباته الشخصية على حركية ما يسميه الإغريق

«ميثولوجيا». يطالعنا هنا فنٌّ مقترن، بل مندمج بالشعر (عبر تقاطع الميدانين)، فن ذو معطيات مادية خاصة، بسبب وجود مادة خاصة يتشكل منها فن الميثولوجيا: مجموعة عناصر قديمة ينقلها التراث وتتعلق بالآلهة والكائنات الإلهية، عناصر تضمها قصص معروفة، ولكنها تتقبل بعض التشكيلات الإضافية (...) والميثولوجيا هي حركة تلك المادة، وهي (...) على غرار رأس أورفيوس المقطوع، تتابع الغناء حتى بعد ساعة موتها، وحتى عن بُعد»[١٠].

ما زلنا نجد الزيف والأباطيل، ولكن الميثولوجيا تتعدى هنا مجرد كونها قصصاً ملفقة لتدخل ميدان الشعر والموسيقى وتصبح جزءاً من التراث، ولتتسرب أيضاً إلى أعماق الفلسفة، فيصبح أفلاطون «قوال أساطير كبيراً»!
ماذا يقول يونغ في ذلك؟

«لا تختلق السجية البدائية الأساطير، بل تعيشها، فالأساطير هي في الأساس رؤى النفس ما قبل الواعية، هي تأكيدات لا إرادية بخصوص أمور نفسانية لاواعية، وليست أقل من مجازات أحداث نفسانية. وكان من الممكن لهذه المجازات أن تكون ألعاباً تافهة يمارسها ذكاء غير علمي. لكن الأساطير تتخذ معنى حياتياً، إذ إنها لا تقدّم تصوّرات وحسب، لكنها هي نفسها أيضاً الحياة النفسانية للقبيلة البدائية، تلك القبيلة التي قد تتهاوى وتختفي على الفور إن هي فقدت تراث أجدادها الأسطوري، تماماً مثل إنسان يفقد روحه»[١١].

ها هي الأسطورة تتبوأ صدارة «الحقائق» العلمية التي لا يمكن أن تستوي من دونها دراسات علم نفس الفرد والجماعة، ودراسات لاوعي الإنسان و«قبيلته البدائية»، سواء انتمت إلى عصر ما قبل التاريخ أم إلى أزمنتنا المعاصرة> ذلك أن يونغ ينطلق من هذا التعريف ليتوسع في موضوع «المثال البدئي» أو «النموذج الأصلي» (Archétype) الذي يبني عليه أغلب مقولاته في علم النفس الجماعي، أي في علم أرسى أسسه كتتمة ضرورية لعلم نفس الإنسان الفرد الذي بنيت عليه أطروحة صديقه وزميله سيغموند فرويد.

لكن هل يعني ذلك أننا خلصنا من التعريفات التي قدمناها إلى تناقض صريح يضع «الأباطيل» في مواجهة «الحقائق»؟

يعلم الجميع أن «الحقائق» التي يستند إليها علم النفس ما هي – في غالبيتها– سوى إفرازات اللاوعي، فردياً كان أم جماعياً، وأنها ليست بعيدة بالنتيجة عن هذر وعبث ولا منطق «الأباطيل «التي تشكل أساس تعريفات الأسطورة.

هكذا تصبح تلك الإفرازات «مادة» حقيقية يُصار إلى دراستها وتحليلها سعياً إلى الخروج بخلاصات عن علاقة الإنسان بذاته وبـ«تاريخ قبيلته»، الذي ليس هو من التاريخ المنطقي والعلمي بالشيء الكثير.

قد يتغير إذاً مظهر الأسطورة ومعناها ويتبدلان تبعاً للزاوية التي يقف فيها الباحث وللإنارة التي يسلطها.

واستمراراً في تقصي زاوية الرؤية هذه، وسعياً إلى تبين مراميها وخلاصاتها، نعرِّج قليلاً على الأنثروبولوجيا، التي تربطها بالميثولوجيا صلات وثيقة، لنقدم رؤية اثنين من أعلامها الفرنسيين:

في كتابه التأسيسي لأحد توجهاته الرئيسية الأنثروبولوجيا البنيوية يقول كلود ليفي– ستروس:

«إذا أردنا الإحاطة بالمواصفات الخاصة بالفكر

الأسطوري، علينا التسليم بأن الأسطورة تتموضع في اللغة وخارجها معاً. وهذه الصعوبة الجديدة ليست غريبة عن عالم اللسانيات: ألا تشتمل اللغة عينها على مستويات مختلفة؟ عندما فرّق فرديناند دو سوسور بين اللسان والكلام،برهن أن اللغة تنطوي على مظهرين متكاملين، الأول بنيوي والثاني إحصائي، فاللسان ينتمي إلى ميدان زمن قابل للانعكاس، أما الكلام فيرتبط بزمن وحيد الاتجاه [...]، والأسطورة تعرّف عن ذاتها أيضاً عبر منظومة زمنية يمتزج فيها الاثنان.لكن القيمة الملازمة للأسطورة تصدر عن كون الأحداث المفترض حدوثها في لحظة من الزمن تستمر في تكوين بنية متواصلة. وترتبط هذه البنية بالماضي والحاضر والمستقبل في وقت واحد»[١٢]

توثّق الأسطورة هنا ارتباطها باللغة في مستوياتها المختلفة وبالزمن في حركيته وسكونه وانعكاسه، وتصبح مقترنة بالبنية الأنثروبولوجية، بل متماهية معها. ونحن نعلم أن ليفي– ستروس يعرِّف الأنثروبولوجيا أنها –بكل بساطة !– «دراسة ذلك الضيف الكامن فينا دائماً: الفكر البشري». هل نحلم بتبسيط أكثر من ذلك؟

لنُسائل–إغراقاً في التبسيط– أنثروبولوجياً آخر هو جيلبير دوران، مؤسس ما يعرف اليوم بـ«النقد الأنثروبولوجي» أو «النقد الأسطوري»، عما يرمي إليه بالتحديد عند استخدامه مصطلح «أسطورة». يجيبنا:

«نعني بالأسطورة منظومة دينامية من الرموز والنماذج البدئية والأنساق، منظومة بدئية تنحو– تحت ضغط نسق معين– إلى التشكل ضمن قصة. الأسطورة هي في البداية ترسيم موقفٍ عقلاني، لكونها تستخدم تسلسل الخطاب، الذي تتحول فيه الرموز إلى كلمات والنماذج إلى أفكار، فالأسطورة هي عملية إيغال في نسق أو مجموعة أنساق. وكما أن النموذج البدائي يكمن خلف الفكرة، وكما أن الرمز يولّد الاسم، يمكننا القول إنّ الأسطورة ترفد المعتقد الديني أو المنظومة الفلسفية أو– مثلما يقول بريهيه– القصة التاريخية أو الخرافية»[١٣].

لكن هل تُعقلن الأنثروبولوجيا الأسطورة، أم أنها تنظر إليها بعقلانية عندما تجعل منها عنصراً في منظومة التفكير والسلوك الخاصة بمجتمع ما، وترى أنها العاكسة لما يجري لدى كل الشعوب وداخل كل البشر؟ قد يشمل الجواب الصحيح الاحتمالين معاً، لكن الوسيلة إلى ذلك تكون في مطلق الأحوال متابعة القصة وتحليل الخطاب الحامل لها عبر متابعته في مرحلتي الشفاهة والكتابة (في حال وجود هذه الأخيرة).

لمناسبة الحديث عن الخطاب، أي عن اللغة واللسان والكلام، سنقوم بانعطاف يعيدنا إلى أجواء الأسطورة الإغريقية بالتحديد، عبر ما يقوله أحد أعلام المختصين بها الكبار وهو جان– بيار فيرنان، الذي نعود لنستمع إليه وهو «يروي الأساطير» في كتابه الشهير الكون والآلهة والبشر: L'univers, les dieux , les hommes.

ينطلق فيرنان من مقولة ليفي– ستروس بأن الأسطورة تعرّف عن نفسها فوراً بطريقة لا تترك أي مجالٍ للخلط بينها وبين الأشكال الأخرى للقصة. ثم يعرض التباعد بينها وبين القصة التاريخية «التي تشكلت في اليونان بطريقةٍ ما ضد الأسطورة»، لكونها تهدف إلى سرد أحداثٍ قريبة منا زمنياً لدرجة إمكانية إيجاد شهود عليها. كما يعرض اختلافها عن القصة الأدبية التي تعرّف عن نفسها بأنها نتاج خيالي صادر عن مؤلفها. وفي الحالين يكون هناك مؤلف معروف يتوجه بالكتابة إلى جمهور من القراء. هنا يضيف فيرنان:

«لكن وضع الأسطورة مختلف جذرياً. إنها تبدو على صورة قصة آتية من سحيق الأزمان، حيث إنها قد تكون وجدت حتى قبل أن يعمد راوية إلى حكايتها. بهذا المعنى، لا تصدر الأسطورة عن اختلاق فردي ولا عن خيال خلاق، وإنما عن التناقل والذاكرة.» ثم يضيف:

«واليوم أيضاً، لا وجود للقصيدة إلا عندما تتداولها الألسن. إذ يتوجب حفظها غيباً واستعادتها عبر كلمات صامتة تنتمي إلى كلام داخلي. ولا يمكن للأسطورة أن تعيش إلا إن رويت من جيل لآخر في خضم الحياة اليومية. إن شروط وجود واستمرارية الأسطورة تتلخص إذاً في كلمات ثلاثة: الذاكرة والشفاهة والتراث»[١٤].

ها هو فيرنان يعيدنا إلى أجواء ديتيان، وهي أجواء تحيط بمعظم الدراسات المتخصصة بالميثولوجيا الإغريقية، من حيث ارتباط هذه الأخيرة بالشعر والشفاهة واقتصارها على حكايات تدور أحداثها خارج الحيز الزمني الذي نعيشه، أي هناك في «سحيق الأزمان» أو في «زمن البدايات». ولكن هناك اختلافاً أساسياً، داخل الإطار الواحد، بين رؤية ديتيان ورؤية باحثة قديرة، هي إديث هاملتون التي سنتوقف قليلاً عند الترجمة الفرنسية لكتابها الميثولوجيا.

كتاب يُقرأ من عنوانه، كما يقال، إذ نجد على صفحة غلافه الأخيرة الجملة الآتية: «تعود إديث هاملتون إلى الجذور لتخلّص الأساطير من اللغو الذي أحاطها به القرن التاسع عشر»[١٥]. وهكذا ينبئنا غلاف الكتاب بأن المؤلفة تسلك مسلكاً مناقضاً لما يعتمده مارسيل ديتيان، الذي سينطلق تحديداً من «لغو» القرن التاسع عشر ليبني عليه مقولته التي يقوم عليها اختلاق الميثولوجيا. لكن الغلاف يطلعنا أيضاً على أن الكاتبة «تجد لدى هوميروس وهزيودوس وبنداروس وأوفيديوس- نعم، لدى الشعراء وليس لدى الكهّان- مادة الموضوعات الميثولوجية الكبرى التي تقدمها لنا»، وهذا ما يجده ديتيان أيضاً. من منطلق واحد يتشعب مساران متباعدان.

ترى هاملتون أن «أساطير الإغريق، منذ اللحظة التي بدأ إدراكنا لوجودها، كانت قد سمت فوق الشراسة والفظاظة القديمتين»، وذلك انطلاقاً من كونها قد صيغت بأقلام شعراء كبار يأتي في طليعتهم هوميروس وإلياذته التي «كُتبت بلغة غنية ورقيقة ورائعة هي تجسيد جلي لمخاض تعبيري قديم يمثل برهاناً ساطعاً على الحضارة».

ثم تتابع الباحثة مواكَبَة «معجزة الميثولوجيا الإغريقية» التي «أنسنت العالم»، وحررت البشر من رعب المجهول الذي كان يُمسك بتلابيب البشر،وأقصت السحر الذي يتخذ موقعاً أساسياً في ما عداها من ميثولوجيات سابقة أو لاحقة، وجعلت «الشاعر- وليس الكاهن- يستحوذ على العلاقات الوثيقة مع الآلهة ويستحق احترام الجميع»، وأقامت شبه توازن بين الآلهة والبشر، إذ إن «الآلهة- البشر لم يكونوا خلال فترة طويلة أفضل بكثير من البشر الذين يعبدونهم». ثم تخلص الباحثة من ذلك إلى تحديد المواصفات العامة للميثولوجيا اليونانية، أو ما يشبه التعريف بها:

«تتشكل الميثولوجيا الإغريقية إلى حد كبير من قصص خاصة بالآلهة والإلهات، ولكن لا ينبغي اعتبارها نوعاً من كتاب إغريقي مقدس أو من خلاصة ديانة إغريقية. وإذا ما صدّقنا أحدث الخلاصات فما من شيء يجمع بين الأساطير والفكر الديني، لأن الأساطير قد تمثل تفسيرات للظواهر الطبيعية [...] إنها تمثل علم العصور الأولى، وهي نتاج محاولات البشر الأولى لتفسير ما يحيط بهم؛

لكن الكثير من هذه القصص لا تفسر شيئاً على الإطلاق، إذ إنها لا تعدو كونها حكايات للتسلية، على غرار تلك التي تُروى خلال سهرة طويلة [...] ورغم ذلك، فإن المعتقد الديني يظهر هو الآخر؛ يظهر في خلفية الصورة بالتأكيد، ولكن بوضوح شديد»[١٦].

صحيح أن إديث هاملتون تُغرق في تعاطفها مع مادة بحثها، لكنها تقدم لنا كتاباً بالغ الفائدة من حيث استعراضه الشامل لأسماء شخوص الميثولوجيا اليونانية والرومانية، وتقديم نبذة عن كل منهم، سواء كان مشهوراً أم مغموراً،وشديد الأهمية من حيث دراسة أنسابهم وعلاقات القربى المنسوجة بينهم. وهي بذلك تلتقي مع إحدى توجهات الميثولوجيا ودارسيها الأوائل في عصور ما قبل الميلاد، وبالنتيجة مع أحد الموضوعات الأساسية التي يتناولها كتاب ديتيان الذي نحن بصدده.

لا بد من العودة هنيهة هنا إلى تبرير استخدامنا مصطلحاً أعجمياً، «الميثولوجيا»، في عنوان هذه الترجمة التي يفترض بها نقل معارف أجنبية إلى اللغة العربية. إن كلمة «ميثولوجيا» تعني في الوقت نفسه- كما قلنا- مجمل أساطير شعب ما أو شعوب متعددة، وتعني العلم الذي يتناول تلك الأساطير أيضاً، كما يعني جذرها اليوناني (mûthoi) الخرافة إضافة لذلك، سواء كان شخوصها خارقين أم لا؛ ويكون «الميثولوجي» بالنتيجة ما يتعلق بالأسطورة أو الخرافة، أو عالم الأساطير، و«الميثوغرافي» مدوِّن الأساطير أو مؤلفها... إلخ.

وإزاء ذلك التنوع الذي تنطوي عليه الكلمة، وجدنا من المناسب نقلها إلى العربية بلفظها الأجنبي، دون الشعور بحرج من ذلك أو بعقدة نقص قد تُنسب إلى المترجم أو إلى لغته الأم، التي برهنت قدرتها على تمثّل العديد من الكلمات وتبنّيها وسكبها في قوالب اشتقاقاتها.

من جهة أخرى،وجدنا أن اللغة العربية قد مارست توسيع دائرة اشتقاقاتها المتمحورة حول «الأسطورة» والمنطلقة من حيّز المصدر «سَطَرَ»، فأوجدت أو تقبلت «الأسطرة» و«المؤسطر» مثلاً، إضافة إلى الفعل «أسطر». لكن الكلمات الثلاثة الأخيرة تعني على التوالي التحدث بالأسطورة أو اختلاقها أو تدوينها، ثم من يقوم بذلك، وثم الفعل الدالّ عليه. وجميع ما ذكرنا يمثل نشاطاً أو شخصاً أو فعلاً يدور في فلك الميثولوجيا أو يلامسه ليس أكثر.

وإذا ما بحثنا عن مقابل ذلك في الفرنسيةوجدنا كلمات تدور حول فلك «الميثولوجيا» (La Mythologie) دون أن تدخل فيه. هكذا اعتمدنا فعل «أسطر» مقابلاً لـ (M-thologiser) و«الأسطرة» في مقابل (Mythographie, Mythoplastie) حسب الحال: أي تدوين أو اختلاق أو رواية الأسطورة، و»المؤسطر» للتدليل على من يقوم بإحدى هذه النشاطات. هل كان علينا إيجاد مقابل خاص بكل شخص أو نشاط على حدة؟ قد يكون ذلك، لكننا نعترف بعدم التمكن منه. ثم إن لغتنا تتقبل- مثل كل الأخريات- أعداداً كبيرة من الكلمات التي تدل كل منها على معنيين أو أكثر.

معجم الإثنولجيا والأنتروبولوجيا[١٧]

يطرح معجم الإثنولوجيا والأنتروبولوجيا، بدءاً بعنوانه، إحدى الإشكاليات الأساسية التي تثيرها الترجمة: كيف ننقل إلى العربية أسماء العلوم، خاصة الحديثة منها؟ لقد رست أشرعة كثيرة على شاطئ التسميات النهائية، بينما لم تزل أخرى تتأرجح بين تغريب وتشريق بانتظار ربابنة يصلون بها إلى بر أمان التسمية وأمانتها العلمية. فلم يعد

أحد يجادل اليوم في ملاءمة «علم النفس» أو «علم الاجتماع» أو «المعلوماتية» رغم حنين البعض إلى الحديث، بين حين وآخر، عن بعد «سيكولوجي» أو خلفية «سوسيولوجية» أو ما يشبه ذلك من عودة إلى الأصول الأجنبية لتسمية هذا العلم أو ذاك. أما عندما يبلغ الأمر «الإثنولوجيا» أو «الأنتروبولوجيا» أو«الإثنوغرافيا» فإن المسألة تضحي أشد تعقيداً والكلمة العربية الملائمة أصعب منالاً، أو أعصى على الفهم، أو مفتقدة للدقة العلمية أو المفهومية.

نود أن نشير هنا إلى إعجابنا بمصطلح «الإناسة» الذي يقترحه البعض كمقابل «للأنتروبولوجيا» والذي يحاول هؤلاء أو غيرهم أن ينسجوا على منواله مصطلحي «سلالة» و«عراقة» ليكونا مقابلين على التوالي لكل من «الإثنولوجيا» و«الإثنوغرافيا». كما تجدر الإشارة إلى المحاولة الأكثر جدية التي تقدّم العلوم الثلاثة المذكورة على أنها «علم الإنسان» أو «علم الأنام» – تعبير رائع الجمال! – و»علم السلالات» و»علم الأعراق».

جميعها محاولات جادة، نقول، تنم عن حرص على الدقة العلمية واللغوية من جهة، وعن قدرة اللغة على تمثل كافة المفاهيم وابتداع التعبيرات الملائمة لها من جهة أخرى. ولكننا نرى أن من واجبنا، ومن حق اللغة والعلم، وحق القارئ الحالي والمستقبلي، أن نعمد إلى مزيد من التفكير والتمحيص بمصطلحاتنا، وأن نخضعها للمزيد من المناقشة والتأمل قبل اعتمادها بصورة نهائية.

سوف نعمد إلى مناقشة مقتضبة للمصطلحات الثلاثة انطلاقاً من صعيدين: التعريف وملاءمة المصطلح للتعبير عنه، واللغة من حيث الدلالة وعملية الاشتقاق أو البناء.

ننطلق في مقاربة الشق الأول من أحدث التعريفات المعتمدة بشأن العلم الذي نحن بصدده لنذكّر بأن «الأنتروبولجيا هي علم عن الإنسان، أي علم لا يُترجم فيه بالضرورة ازدياد المعارف التراكمي والمؤكد إلى تقدم ملموس للمعرفة». ثم لنضيف، مستشهدين بالأنتروبولوجيين بونت وإيزار: «ليست الأنتروبولوجيا علماً متصالحاً مع ذاته ولن تتوصل إلى أن تكون كذلك طالما بقيت ملتزمة بطموحها الكبير: تقديم صورة، وبحركة واحدة، عن تنوع الأعمال الثقافية وعن وحدة الفكر البشري».

ليست الأنتروبولوجيا إذن «علم الإنسان»، بل هي علم «عنه»، وكأنها بذلك تندرج في خانة العلوم الإنسانية وتتخذ لنفسها مكاناً بينها. وهي علم ينشأ من نقيضين ويتغذى منهما ويعيش مراوحاً بينهما: أعماق التواضع والواقعية–تلمُّس «معارف» لا تؤدي بالضرورة إلى امتلاك «معرفة» موثوقة–؛ وأعالي قمم الطموح: تقديم صورة الحركة الأفقية–التزامنية والتعاقبية– المتواصلة الدوران حول عمودية المحور المستقطب: «وحدة الفكر البشري».

يقودنا ذلك إلى التساؤل عن حقيقة هذا العلم، عن ماهيته وميادينه وغاياته. يتراءى في أذهاننا الجواب وتمتثل أمام ناظرينا الصورة... ولكن عدم القدرة على إيجاد العبارة الملائمة يقف حائلاً بين ما نرى وماذا نسميه. ولا يمكن أن تكون اللغة هي العاجزة هنا، بل يكون الأمر عائداً إلى عدم الوضوح، أوعدم اليقين، أوعدم امتلاك نواصي اللغة. فهل يمكننا انطلاقاً من ذلك اعتماد تسمية «علم الإنسان»؟ قد يكون «علم الأنام» أقرب إلى الواقع هنا بفعل الإطار المزدوج الذي تنطوي عليه كلمة «الأنام»تخصيصاً وتعميماً لتجعل المعنى يراوح بين تضييق وتوسيع ويشير إلى التنوع المفضي إلى الوحدة، أو إلى محور الوحدة الذي يدور حوله التنوع.ولكن ذلك لا يعني اعتماد التسمية

الأخيرة، فالمسألة بحاجة للمزيد من النقاش والتأمل. مما يوصلنا إلى الشق الثاني.

لا أدعي بأنني لغوي أو ألسني متخصص، ولكنني سوف أحاول، على خلفية النقد الأدبي الذي أمارسه انطلاقاً من علوم إنسانية عديدة من بينها الأنتروبولوجيا، الاعتماد على التعريف بالأنتروبولوجيا وشقيقتيها وصولاً إلى دراسة مطابقة التسميات للمعطيات. تقول هيئة تحرير «المعجم» في «التمهيد»: «تدل الإثنوغرافيا على مرحلة جمع المعطيات التي يتغذى منها مشروع الدراسة الإحادية. وتبدأ مع الإثنولوجيا الخطوات الأولى نحو الخلاصة التي يمكن توسيعها في اتجاهات متعددة: جغرافية أو تاريخية أو منظوماتية. أما الأنتروبولوجيا فهي تقوم، عبر المقارنة والتعميم والانتقال إلى ميدان النظرية بوضع نتائج البحث الإثنولوجي في خدمة «معرفة عامة بالإنسان».

نقارن تلك التعريفات بتسميات «علم الأعراق» و«علم السلالات» و«علم الإنسان» فنجد عدم تلاؤم صارخ قد يكون عائداً، كلياً أو جزئياً، إلى تعريفات قديمة للعلوم الثلاثة أو مفاهيم مغلوطة عنها. أضف أن الاثنين الأوّلين قابلان لمناقشة مماثلة لما سبق أن فعلناه بخصوص الثالث. يقودنا ذلك إلى التسميات «النشاطية» أو «المهنية»- «عراقة» و«سلالة» و«إناسة»- التي أسمح لنفسي بمناقشتها، لا لشيء سوى مساءلة الذات والمهتمين والمتخصصين وحث الجميع على – ضرورة- إيجاد المصطلح الملائم واستخراجه، علمياً ومفهومياً ودلالياً، من لغتنا القادرة بطواعيتها وعبقريتها.

نحن نلاحظ أن اللغة العربية تستخدم على العموم وزن «فعالة» للدلالة على المهنة اليدوية (حياكة، خياطة، حدادة، نجارة، خزافة، إلخ)؛ وإذا ما دخل تحت نفس الوزن نشاط فكري أو ذهني أو تخييلي، مثل طِبابة أوعِرافة، جاء ذلك ليدل على ممارسة تطبيقية وليس على علم بحد ذاته. فالطبابة شيء والطب شيء آخر،وكذلك الأمر ما بين التأريخ والتاريخ مثلاً. هذا في العموميات؛ أما في خصوصيات التسميات الثلاثة المذكورة سابقاً، وحتى إذا ما سلّمنا بصحة وملاءمة بنائها اللغوي وبعدم صوابية ملاحظتنا السالفة، فإننا سنعتمد من جديد على لسان العرب لنستعرض على التوالي مصدر واشتقاق كل واحدة منها:

يفترض بالطبع أن تكون «العِراقة» مبنية على «العرق». ولكن ابن منظور يذكر تحت هذا العنوان أن «العُراق» (بالضم) هو «المطر الغزير» أو «العظم بغير لحم». و«العُراقة» النطفة من الماء أو «نزع اللحم عن العظم». ومع أنه لا يذكر شيئاً عن العِراقة (بالكسر)، إلا أنه يسهب في الحديث عن العِراق الذي تتراوح معانيه ما بين «الطبابة» و«ما يحيط بالظفر من لحم» وكفاف الأذن وما بين الريف والبحر وفناء الدار وشاطئ الماء على امتداد نهر أو بحر. ضمن هذه المروحة الواسعة من المعاني، يصبح ارتباط «العِراقة» بالعرق أبعد ما يكون في سلسلة الدلالة اللغوية حيث تسبقه كل المعاني الأخرى.

أما تحت مادة «سلل»، فيجري الحديث دائماً عن السُلالة «بمعانيها المختلفة دون أن يرد ذكرها بالكسر أبداً. وإذا ما بنيناها على هذا الوزن –«فِعالة»- ألا نحصل على اسم مهنة تعني تصنيع السلال؟ لا بد أن الجرأة مطلوبة في عمليات الاشتقاق أو البناء على المثل بغية ابتداع مفردات جديدة أو تجاوز المعنى الأول لكلمة ما ورفدها بأبعاد جديدة. وقد تكون «السِلالة»، بمعنى علم دراسة السلالات البشرية قد بنيت انطلاقاً من توجه كهذا. ولكن هل يتوافق

ذلك مع «الإثنولوجيا» بتعريفها الذي سبق ذكره؟

قد نقول أشياء مشابهة عن «الإناسة» ومعانيها واشتقاقها. وقد نصل إلى نتيجة أكثر أو أقل إقناعاً. ولكن يبقى المهم هنا، بعيداً عن الإنكار القاطع أوالاعتماد النهائي لهذه التسمية أوتلك، هو طرح التساؤلات المناسبة عن ملاءمة التسميات وإحاطتها الشاملة والتفصيلية بالعلم المعني لئلا نصيب هذا الأخير بتشويه أو انحراف ينتج عن زيادة أو نقصان يلحق بتعريفه أو تعريفاته الأساسية.وبانتظار التوصل إلى الإجابات المناسبة، فإننا لا ننهي، خاصة وأنه قد سبق لها، كما لجميع لغات العالم الحية، أن استقبلت واستوعبت وتمثلت كلمات قادمة من لغات الشرق والغرب القديمة والحديثة، مما رفدها بعناصر غنى وتنوع جديدة. نعود لنكرر أن لا مانع من ذلك «بانتظار...» أن نقوم كمترجمين ولغويين ومتخصصين بواجبنا تجاه القارئ والمعرفة واللغة، وأن نركز بصورة خاصة على هذه الأخيرة لكون كل معرفة تبدأ منها وتمر عبرها، وهذا ما يتطلب الغوص في أمداء عبقريتها لتفعيل حراكها الداخلي، بل حراك مداركنا ومعارفنا.

نعود إلى الأنتروبولوجيا لنواكب سريعاً هذا العلم الضارب الجذور في التاريخ وصولاً إلى هوميروس والكتابات الإغريقية، والمنتظر حتى أواسط القرن التاسع عشر لكي يتخذ اسماً ومكانة وميدان عمل، والذي ما زال حتى اليوم يعمل على صياغة طرائقه ومناهجه وتوجهاته. لقد نشأ هذا العلم موصوماً، ليس عن ظلم كبير، بغاية استعمارية أو تبشيرية، أي لدراسة شعوب مستعمرة أو يراد استعمارها أو تبشيرها. ولكن لم يلبث أن تجاوز ذلك وأخذ يرسخ دعائمه ثم ينمو ويتشعب ويتفرع، مقيماً صلات وعلاقات مع العديد من العلوم الأخرى، إلى أن أوشك اليوم على الإحاطة بمختلف مظاهر الحياة اليومية والاجتماعية والفكرية والخيالية والفنية. هكذا أصبحنا نتحدث عن العلاقة بين الفلسفة والأنتروبولوجيا، أو بين هذه الأخيرة وكل من التاريخ وعلم النفس... والعمارة؛ أو عن أنتروبولوجيا اقتصادية أو قانونية أو سياسية أو دينية أو ريفية أو مدينية، إلخ.، أو عن «إثنولوجيا الموسيقى».

لقد شئنا من هذا الاستعراض السريع، تسليط ضوء جديد على الأبعاد المترامية التي بلغتها الأنتروبولوجيا والتي تلقي علينا تبعات إضافية في اختيار التسمية المحيطة بكل تلك الأبعاد. كما شئنا، وخاصة من خلال المثل الأخير («إثنولوجيا الموسيقى») تقديم نموذج عن اختلاط التسميتين، أو تماهيهما: فما يطلق عليه اسم «أنتروبولوجيا» هنا قد يسمى «إثنولوجيا» هناك، وبالعكس ؛ وهذا ما كان سائداً على الخصوص مع بدايات ترسخ العلمين، مع الإشارة إلى أن الأنتروبولوجيا الألمانية قد اختارت تقسيم نفسها إلى فرعين هما «علم الشعب» الخاص بالشعوب الجرمانية و«علم الشعوب» الخاص بالآخرين. وهذا ما يمثل تعقيداً إضافياً على صعيد التسميات.

خلاصة القول أن «التسميات» تبقى شغل المترجم الشاغل وأن المصطلح الذي يعتمده يصدر – في أغلب الأحيان– عن مسيرة شاقة ومعقدة من البحث والتدقيق والتقصي، مسيرة لا بد أن يتوجها في النهاية خيار يتخذه بعد حوار يقيمه مع النص ومؤلفه–حاضراً كان أم غائباً– ومع النوع الأدبي أو الفكري أو العلمي الذي ينتمي إليه هذا النص.

الهوامش والمراجع:

١-

اختلاق الميتولوجيا، مارسيل ديتيان، ترجمة مصباح الصمد، المنظمة العربية للترجمة بيروت، (٢٠٠٩). هو ترجمة لـ

Marcel Détienne, L'Invention de la mythologie, éd. Gallimard, Paris.1891 ,

٢-

القرآن الكريم ، "سورة العنكبوت،" الآية ٧١.

٣-

المصدر نفسه، "سورة الشعراء،" الآية ٧٣١.

٤-

المصدر نفسه، "سورة ص ،" الآية ٧.

٥-

أبو الفضل محمد بن مكرم المصري ابن منظور، لسان العرب القاهرة: دار المعارف، [د.ت.]، باب "خلق" .

٦-

المصدر نفسه والباب نفسه.

٧-

المصدر نفسه، باب " بطل" .

٨-

Mythes grecs au figuré: De L'Antiquité au baroque, le temps des images, sous la dir. De Stella Georgoudi et Jean-Pierre Vernant; avec la collab. De Mary Beard et al. Gallimard, Paris, (1996) , p. 25.

٩-

Paul Ricoeur, Finitude et culpabilité, 2 vols. Aubier- Montaigne, Paris (1960), vol.2 : La Symbolique du mal, p.12-13.

١٠-

Carl- Gustav Jung et Charles Kerényi, Introduction à l'essence de la mythologie: L'Enfant divin, la jeune fille divine- Einfuhrung in das Wesen der Mythologie,petite bibliothèque Payot; 168, Paris, (2001),p. 17-18.

- المصدر نفسه، ص

Claude Lévi-Strauss, Anthropologie structurale, Plon ,Paris, (1958), p.230-231.

١٣-

مصباح الصمد، الأنثروبولوجيا: رموزها، أساطيرها، أنساقها، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات، (١٩٩١)، ص ٧٣. ترجمة لكتاب

Gilbert Durand, Les Structures anthropologiques de l'imaginaire: Introduction à l'archétypologie générale, collection études supérieures; 14 Bordas,Paris(1969).

١٤-

Jean- Pierre Vernant, L'Univers, les dieux, les hommes: Récits grecs des origines .Ed. du Seuil. Paris(1999), p.10-11.

١٥-

Edith Hamilton: La Mythologie: Ses Dieux, ses héros, ses légendes. Marabout université; Hachette,Paris, (1979).

١٦-

Edith Hamilton, La Mythologie: Ses Dieux, ses héros, ses légendes, (1940), p.6-11.

١٧-

معجم الإثنولوجيا والأنتروبولوجيا، إشراف بونت وإيزار،ترجمة مصباح الصمد، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت،والمعهد العالي العربي للترجمة ، الجزائر ، (٢٠٠٦). هو ترجمة لـ

Dictionnaire de l'éthnologie et de l'anthropologie, dir. P.Bonte et M. Izard, Ed. PUF, Paris, (2002).

كيف نقرأ الصورة في زمن الأيديولوجيا والعولمة والقيمة؟

مقاربة في الترجمة والتأويل السيميولوجي

د.نصير بو علي
كلية الاتصال،جامعة الشارقة

مدخل

تعتبر الصورة أيا كانت ثابتة أو متحركة وسيلة من وسائل الدعاية في لحظات بارزة من التاريخ. فالصور الثابتة (Diapos) على سبيل المثال كانت ولازالت وسيلة اتصال مفضلة في فترات معينة من التاريخ مثلما كانت في الحربين العالميتين الأولى والثانية، وفي الثورة المكسيكية وفي ثورة أكتوبر الروسية وفي فترات تغيير مختلفة بالصين الخ... ورغم تعدد وسائل الاتصال اليوم تبقى الصور الثابتة والملصقات (Posters) ذات تأثير معترف به في عدد كبير من المجتمعات في العالم، وتستخدم الصورة في العادة لأغراض سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو إعلامية أو حضارية، فأغراض الصورة أصبحت الآن لامتناهية.

ولم يعد العالم المعاصر اليوم يعيش مجتمع الصورة بعد مجتمع الصناعة والتقنية (الموجة الثانية على حد قول ألفين توفر) فحسب، بل دخل عالمنا مجتمع التواصل والمعرفة والمعلومات والذكاء الإنساني (I-formation societies)[١] أو مجتمع ما بعد الحداثة أو مجتمع ما بعد الرأسمالية أو مجتمع الابتكار الإنساني. هذا المجتمع عمق وظيفة الصورة ومنحها درجة اللغة والثقافة المتميزة عن اللغة والثقافة الأبجدية التي ألفها الإنسان وتكون وتعلم بواسطتها.

وهاهي ظاهرة العولمة الاتصالية عبر البث التلفزيوني «الفضائي» المباشر (Broad Casting Satellite) ترفع قوة الصورة إلى أداة العصر وفي كل الميادين: البحث العلمي؛ الأخبار؛ الاتصال؛ الحروب العسكرية؛ التجسس؛ التعليم؛ الإشهار؛ الأزياء؛ الدعاية والعلاقات العامة الخ. إنها شمولية الصورة بكل وأرقى فنون التقديم والاستعراض. يتساءل الدكتور محمد حسام الدين إسماعيل هل ثمة علاقة بين صور الأجساد النازفة التي تتلوى من الألم على الفضائيات الإخبارية في فلسطين والعراق، وبين صور الأجساد شبه العارية التي تتأود من النغم على الفضائيات الترفيهية ؟ من يملك إنتاج هذه الصور... ولأي هدف ؟ وهل يمكن تقديم قراءة جديدة للصورة جديرة باكتشاف خباياها. هذه التساؤلات لمحمد حسام الدين نستتبعها نحن بالأسئلة التالية: ماذا عن تميز لغة الصورة؟ وكيف يمكن فهم آلياتها المتميزة هالة التواصل؟ وهل يمكن فهم ما تمله الصورة من ثقافة جديدة في عصر الإيديولوجيا و العولمة ؟ ما علاقة الصورة بعالم القيمة؟

لعل أفضل مدخل للإجابة عن هذه التساؤلات هو ضبط المفاهيم الأساسية للدراسة وتتمثل هذه المفاهيم في المجالات التالية: مجال الصورة، مجال الترجمة، مجال التأويل بالترتيب المنطقي المقصود.

١- مجال الصورة: الصورة تمثيل وتشخيص لشيء ما أو لكائن ما بالرسم أو بالنحت أو بالتصوير الضوئي(). وهي أداة تعبيرية اعتمدها الإنسان لتجسيد المعاني والأفكار والأحاسيس، ولقد ارتبطت وظيفتها سواء كانت

إخبارية، رمزية، وثائقية أو ترفيهية بكل أشكال الاتصال والتواصل. والصورة هي واقع متحقق في حياتنا ويسهل تعريفها بالإشارة إلى تجلياتها المختلفة، وهذا الاختلاف والتنوع هو سمة من سمات الصورة رغم وحدة كينونتها كجنس فني محدد. فالصورة بشكل عام هي بنية بصرية (Structure Visual) دالة وتشكيل تتنوع في داخله الأساليب والعلاقات والأمكنة، فهي بنية حية تزخر بتشكيل ملتحم التحاما عضويا بمادتها ووظيفتها المؤثرة الفاعلة، وهي معلولة للواقع، فالصورة هي نسيج حي حسب تعبير لوتمان في كتابه بنية النص الفني.

والصورة إما مفردة أو متجاورة مع آخر فتحكي بخطوطها وانحناءاتها، بظلالها وعتماتها وبألوانها وتدرجاتها اللامتناهية، كما بتتالي مفرداتها. الصورة تحكي الإنسان لكن بلغة أخرى هي لغة الضوء واللون والظل والخط، فالدلالات التي تفرزها الألوان تحيلنا من خلالها الصورة إلى علاقة الإنسان بالطبيعة وشعوره بإيحاءات الكون، فالإنسان يتمثل الحقيقة في لون السماء الأزرق ويرى معنى التضحية والحب في اللون الأحمر واللون الأبيض في السلم والأخضر في الصدق والإخلاص[٢]. إن رمز الألوان يكشف دلالات تحيلنا على انطباع الإنسان بالقيم الثقافية التي تكيف وجوده والقيم الحضارية التي تحدد مرجعيته كما تحيلنا على جملة من المعاني التي وقع استقاؤها من الطبيعة (لون السماء، لون الطبيعة المزركش في فصل الربيع مثلا، اصفرار أوراق الأشجار وهي تتناثر في فصل الخريف والإيحاء بالبأس في هذه الأثناء مثلا...)

يرى أبراهام مولز (Abraham Moles) أن هناك سبعة أبعاد تحتوي عليها الصورة: البعد التصويري للصورة وهو الذي يتمثل في قدرة الصورة على تمثل أشياء الواقع أو الكائنات الحسية ودرجة تماثل هذا التمثل مع الموضوع المتمثل (بفتح الثاء). بعد كثافة الصورة هل هي صورة قوية أو ضعيفة. البعد الجمالي للصورة وهو المتعلق بالعناصر والرموز المشكلة للصورة لإحداث شرط المتعة واللذة. بعد حجم الصورة كبيرة أو صغيرة. البعد القيمي للصورة من حيث التطور التقني الذي يلعب الآن دورا كبيرا في تغيير أشكال الصورة مما حول أيضا في قيمتها ومدى مصداقيتها وتأثيرها. البعد التاريخي والاجتماعي للصورة وهو الذي يرتبط بالزمن وبالسياق السوسيو ثقافي الذي يشكل اللقاء ما بين إبداع الكائن وفضائه الاجتماعي والتاريخي.

وإما أن هذه الصورة «صور متحركة» في تواطؤ مع الكاميرا فتحكي حكايات يتوقف عمقها ودوام أثرها على طبيعة أدوات عرضها (projection). والصورة هنا مزاج من الحركة والصوت واللون في تناسق متناغم يعطي فكرة تشد إليها بقوة حاسة بصر الإنسان، فيشاهد هذا الأخير الصورة في لقطات محكمة تترامى على حاسته لتسجل في مخيلته بعض الأفكار.

إن مجال الصورة في هذه الدراسة هو المستوى الرابع في تطور أشكال الصورة تاريخيا (المنقوشة (أي المنحوتة)، المرسومة باليد (التشكيلية)، الفوتوغرافية (أي المأخوذة عن طريق العدسة) فالمتحركة أو المتولدة عن الكاميرا). ويعبر عزي عبد الرحمن عن الصورة المتحركة المتولدة عن الكاميرا بأنها الرسالة الثالثة في تطور أنماط الاتصال (المنقول شفهيا، فالمكتوب، فالمصور)[٣]. وهي التي يعبر عنها حاليا في كثير من الأدبيات الفكرية والاجتماعية بعالم «حضارة الصورة». فمجال الصورة

في هذه الدراسة إذا هو الصورة المصورة المتحركة التي ترد عبر التلفزيون بمقاس تقني رقمي (٥٢ صورة / ثانية). مع الإشارة أن المجال التماثلي (analogique) للصورة (٢٥ صورة / ثانية) أصبح كلاسيكيا في ظل هذا الانفجار الرقمي.

مجال الترجمة

الترجمة (Traduction) نقل الأفكار والدلالات من لغة إلى لغة أخرى، ومن ثقافة إلى ثقافة أخرى. يتعلق الأمر هنا بقراءة نص مكتوب في سياق سوسيوثقافي محدد، قصد إعادة كتابته في سياق تاريخي مغاير. اللغتان هنا منقولتان عبر ذاتين مختلفتين (الكاتب والمترجم). ويتوقف ملائمة هذه الترجمة على التأصيل اللغوي والمعرفي، كما تتوقف على المهارة والذكاء والتخصص والإحاطة بالسياق. وتقع الترجمة بين أداتين مختلفتين هما أداة «النقل» وأداة «العقل». ونكون هكذا أمام إما: تشويه أو مقبولية وإبداع بحسب توفر الشروط السابقة. ونستطيع أن نضرب مثالا هنا عن قضية حضارية لها علاقة بالترجمة. فالعرب ترجموا أدبيات اليونان أيام إسحاق بن حنين، وكان هذا الأخير ذاتا ناقلة (من النقل)، ولكن بعد فترة قصيرة جاء الكندي وبدأ الإبداع في الترجمة وبالتالي الإنتاج الذاتي المستقل عن اليونان. ومع هذا الأخير تحولت الثقافة العربية من كونها ذات ناقلة إلى كونها ذات عارفة وعاقلة (من العقل)[٤]. فالترجمة إذا إما تشويه أو مقبولية، وإما نقل غير مستقل أو عقل مستقل.

ينطبق هذا التعريف وهذا المثال على الترجمة من وإلى لغات من نفس الطبيعة. هي اللغات الأبجدية (Language A-phabet) المرسومة التجريدية مهما اختلفت خصائصها وبنياتها. فهل يمكن رؤية الأمر من الزاوية نفسها بالنسبة للغتين مختلفتين من حيث الطبيعة؟ كالترجمة من وإلى المرئية والأبجدية.

إن ترجمة الصورة في هذه الدراسة يرتبط أولا بالمحتوى الظاهر للصورة أو الوقوف عند حدود الظاهر من المعنى فيها. فالترجمة هنا مرادفة لأبعاد الصورة السبعة التي أشار إليها «أبراهام مولز» وكيف تتجلى هذه الأبعاد لدى المتلقي الذي ينظر إلى الصورة أو ما يسمى فعل الرؤية إلى الصورة، أي ترجمة بعض ما تحويه الصورة من أفكار بواسطة لغة الناظر إلى الصورة وهي اللغة الأبجدية.

يتعلق الأمر هنا بقراءة صورة ما في سياق ظاهر بيني ومتكامل، كأن ننظر إلى الصورة من الناحية التقنية، أو من ناحية قيمية، أو من ناحية جمالية (فنية) أو من ناحية تاريخية الخ. ويكون ذلك بواسطة اللغة الأبجدية. وأعتقد أن الترجمة في هذه الحالة هي مرادفة للتفسير، أي الوقوف عند مبنى الصورة من دون التوغل في المعنى، وعادة ما تكون الصورة من هذه الزاوية كيانا مغلقا. وهذا لا يفيد كثيرا في هذا التناول.

مجال التأويل

التأويل (Interpretation) مرحلة تأتي بعد التفسير، أي أن التفسير- كما سبق أن أشرنا- يسبق التأويل، والمقصود لغة واصطلاحا دون الإخلال بالمتداول السائد. والتأويل في أقصى حالاته، أي بعد كونه تجاوزاً لخطوط الصرامة التركيبية اللغوية والتقنية، توليد للمعنى العميق و«الدواخل» الدلالية بغاية تحقيق الانسجام في الفكر والمشاعر والاعتقاد حسب ابن رشد. وخلافا دائما

للتفسير فإن التأويل يفترض من ممارسه امتلاك ذاتية فكرية× وفنية عالية××.

إن مجال التأويل في هذه الدراسة يرتبط، ولو جزئيا، بدلالة الرموز غير اللغوية (Non –Linguistic Symbols) (أي نوع من التحليل السيميائي البنيوي للصورة. ومن ثمة نكون مضطرين للانتقال من الصورة إلى الوضع الاجتماعي أو السياسي أو الإيديولوجي. وكذا يسمح مجال التأويل من الانتقال من الصورة كمبنى إلى الصورة كنص متعدد المعنى (Polysémique) ومن الصورة كدال إلى الصورة كمدلول، فالتحليل السيميائي هنا يستند إلى عقل الدراية (أي التأويل) ولا يقف عند حدود الرواية (أي التفسير أو الترجمة)°.

وعند دراسة الصورة في حد ذاتها بمعزل عن المتلقي، فإن لفظ «الصوري» أكثر انسجاما من لفظ «المرئي» على حد قول عبد الرحمن عزي، فالصوري من الصورة والمرئي يحصر فعل المتلقي في الرؤية منفصلا عن الشيء المرئي. وفعل الرؤية هنا منفصلا عن الصورة، يلج بنا إلى نظريات الاستقبال أو التلقي أو المقاربات الإمبريقية المفسرة لثقافة الصورة، كنظرية الاستخدام والإشباع (Uses And Gratifications Theory) التي ترتبط فيها الصورة بحاجات ورغبات الناس، وفعل المشاهدة هنا يقوم على عنصرين هما المشاهدة الإيجابية وليس السلبية، وعلى المشاهدة التي تقوم على الاختيار الواعي للصورة المرغوب فيها. ونظرية الاعتماد (Theory of dependence) التي تقف على حالات الاستقبال التي فيها يعتمد الناس اعتمادا كليا على المشاهدة كمصدر للمعلومات والتوجيه، وينطبق هذا أيضا مع نظرية القذيفة السحرية أو التأثير القوي (Strong influence) وكذا الحالات التي ينشأ لدى الناس فيها حس بالتسليم عبر اعتمادهم على الصورة خاصة عندما تحدث أحداث اجتماعية وسياسية كبرى ويشعر الناس بالخوف والفجيعة حتى ليصبح الإعلام هو مصدر الأمان الوحيد. أما نظرية الجدولة (Agenda Setting) وهي التي تدخل في دراسة الحالات التي ينجح فيها الخطاب الإعلامي إلى فرض جدولة ذهنية مقررة تجري عبرها برمجة أذهان المشاهدين.

ويتم التركيز هنا على الصورة (كعنصر أساسي) لفرض هذه الجدولة. ولن نخوض في نظريات الاستقبال وهي كثيرة وتخرج عن سياق هذه الدراسة.

أولا – الصورة والقراءة الإيديولوجية:

هناك اختلاف كبير حول تحديد العلاقة ما بين الصورة والايديولوجيا، وهذا الاختلاف ليس في التحديد الإبستيمولوجي المتعلق بفهم المصطلح فحسب بقدر ما هو خلاف ذو جذر إيديولوجي أيضا، ولهذا قد يكون المدخل الصحيح لفهم هذه المسألة هو تحديد دلالة المفردات. إن الخوض في موضوع الصورة وعلاقتها المتشابكة مع الايديولوجيا تتطلب ضبط العديد من المرتكزات النظرية كمجالات اهتمام أساسية. فنحن مثلا نسمع هذه الأقوال عن الصورة وكلها تنم عن إيديولوجيا معينة: سلطة الصورة، هاجس الصورة، تسرب الصورة، ديكتاتورية الصورة، امبريالية الصورة، حداثة الصورة، ديمقراطية الصورة، نمطية الصورة، صورة رجعية ومطرقة الصورة إلخ. وكلها عبارة عن مفاهيم قد لا تمت بصلة إلى الصورة وقد تكون عبارة عن ترجمة أو تأويل لفكرة تبدو بعض ملامحها أو تجلياتها من خلال الصورة.

يعد نصف هذا العصر بأنه عصر الصورة التي

تلعب دورا خطيرا وبالغ الأهمية في إيصال المعلومات. فكما أن للصورة عناصر ومكونات – سبق الحديث عنها – فإن لها أبعادا متعددة، ومن البديهي أيضا القول أن لكل صورة طبيعتها وأبعادها، والمقصود بالأبعاد هو الجو العام الذي توفره الصورة وهذا يرتبط حتما بموضوع الصورة نفسها. فقد تكون الصورة ذات بعد إنساني أو ذات بعد سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي أو تاريخي الخ. وتكاد لاتخلو صورة ما من بعد واحد على الأقل من هذه الأبعاد، وبجهد بسيط نعثر على العديد من الأبعاد لأية صورة مهما كانت محدودية عناصرها. أبعاد دينية، إنسانية، تاريخية، سياسية، اقتصادية، علمية، فنية أو جمالية وغيرها[٦].

وقبل أن تكون الصورة إيديولوجيا فهي صورة مادية تتغذى من لغة تقنية، تستعين بها لتشكيل وصياغة المبنى والمعنى، وهو ما ذكرناه سلفا في مجال الحديث عن الصورة الإمبريقية المرتبطة بنظريات التلقي أو الاستقبال. وعليه فقراءة الصورة تستوجب بعض المهارات منها ماهو تقني ومنها ما هو بلاغي ومنها ما هو تاريخي ومنها ما هو سيميائي دلالي لاستنطاق الصورة واستخراج خفاياها الدلالية الغائصة في قعر النص. إن هذه المهارات هي التي تقود أو يتم عبرها بلوغ الفكرة الإيديولوجية للصورة. عندما نتحدث عن الصورة وعلاقتها بالايدولوجيا يصبح الحديث عن علاقة الصورة بالحقيقة وقد يمتد الحديث عن علاقة الصورة بالواقع (Réality)، وتعدو المقارنة بين الايدولوجيا والواقع من جهة والايدولوجيا والحقيقة من جهة أخرى. وقد نخرج في هذه الحالة عن مجال الصورة كخطوط ورموز وحبيبات فضة وكادراج (Cadrage) وألوان منسجمة زاهية «تسر الناظرين» إلى الحديث عن المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والحضاري الذي تتجلى فيه هذه الصورة، بمعنى نخرج عن الصورة كدال لنخاطب مدلولات الصورة وهي لا متناهية وذاتية.

الحديث عن الايديولوجيا في الصورة يجعل أسئلة الناظر إلى الصورة أكثر أهمية من أجوبة الصورة نفسها، والدخول في تشكيك الصورة في حد ذاتها، فنقول مثلا عن صورة ما، هل هذه الصورة بريئة ومحايدة أم هي فصيحة؟ وفصاحتها هل هي ظاهرة أم مضمرة؟ في هذا المستوى التأويلي تصبح الصورة مطاطة ومخادعة وقابلة للتشكل وإعادة الصياغة، مما يسهل حشوها بأفكار وإيديولوجيات محددة.

وتلعب وسائل الإعلام المرئية اليوم على وتر الصورة النمطية كايديولوجيا يراد بها غرس بعض الأفكار في الضمير الجمعي والرأي العام العالمي، ولسنا بحاجة هنا إلى التعريف بموقف وسائل الإعلام الغربية من الصورة النمطية السلبية التي يروجونها عن الإسلام والمسلمين منذ مدة عبر الصورة التلفزيونية وهي صورة غير حقيقية بل هي ذهنية وتنم عن إيديولوجيا قديمة كانت منذ العهود اللاهوتية مرورا بالمستشرقين وهي تتكرر الآن عبر وسائل إعلامهم. بل هذه الصورة النمطية السلبية (Image Stéréotype) زادت تعقيدا وتعمقا وتكرست كحقيقة لدى الرأي العام العالمي والضمير الجمعي بعد أحداث أيلول ٢٠٠١. فالأفلام الهوليودية الأمريكية تحاول دائما تثبيت الصور والقوالب الذهنية وتكريس الصور النمطية للعربي والمسلم التي تثير السخرية والاشمئزاز، والتي لا ترى في العرب سوى حفنة من القراصنة والبدو المضحكين بعماماتهم وجمالهم إلخ.

هذا الفهم الاختزالي المسطح للشخصية العربية يقوم على إيديولوجيا مضروبة في القدم ترجع إلى فترة الاحتكاك التاريخي بين العالم العربي والغرب خلال الفتح الإسلامي أو أثناء الحروب الصليبية، حيث قام التاريخ الغربي بتشويه حقائق تلك الفترات ولم يحتفظ منها إلا بما يبرز الصراع والتناحر، ويرتبط أغلبها بحكايات «ألف ليلة وليلة» وبسحر خاص للحياة العربية، هو مزيج من سحر الصحراء والعشق والمغامرات الخيالية والابتكار والبطولة والكرم والوفاء والحكمة، ولكن أكثر المصورين السينمائيين في الغرب يعرفون قوة وصلابة الصورة في تغيير أذهان الجماهير، فعمدوا إلى هذه الحكايات وأضافوا إليها شرورا ألصقوها بشخصية العربي، ومن هذه الشرور يقول الباحث مخلوف حميدة أنهم أضافوا: الغدر والكذب والاحتيال واللصوصية والتخلف والتآمر والتخريب والإرهاب، وفي تصوير شخصية العربي «البدوي» بأنها نزقة ومبددة وتنمو فيها خصال التوحش والضراوة[٧].

وإذا نظرنا إلى الواقع فإن المخيال الجمعي الغربي مازال يتغذى من نفس الصور النمطية التي تصنع اليوم من شخصية الإستشهادي الفلسطيني إرهابيا بنفس الطريقة الإيديولوجية القائمة على العقلية والثقافة ذاتها التي رأت في المسلمين شعوبا بربرية احتلت بلدانا كانت تملك تاريخا عريقا. وتستمر هذه الصورة بل وتتعمق مع الأسف كحقيقة لدى الشعوب الغافلة والتي هي ضحية هذه الصورة النمطية

ثانيا – قراءة الصورة في زمن العولمة:

تعتبر أمريكا من دون شك هي سيدة الثقافة البصرية وهي الوطن الأكبر للصورة كإنتاج وكثقافة وكاستهلاك أيضا. والعالم كله من حول أمريكا هو مضمار عريض للاستقبال. ولكن هل هو استقبال سلبي يؤدي إلى أمركة العالم «من خلال الصورة» ثقافيا وذوقيا وعقليا؟

إن أمريكا نفسها صورة كبيرة وعميقة وقد كانت في المخيال الذهني(Mental Imagination) للبشر قديما حينما كان الخيال الأدبي والأسطوري يحلم بجزيرة مفقودة فيها الذهب والنساء والمال والحرية، ثم صارت أمريكا واقعا فعليا لهذه الأحلام من خلال صورتها المنتشرة للاستهلاك الذهني عبر الأفلام والتلفزيون، صورة نابضة ومغرية ومتوهجة.

إن قراءة الصورة في ظل العولمة يحمل دلالات كثيرة، فكثيرا ما نسمح ونقرأ عن هذه المفاهيم المقترنة بعالم الصورة، قول البعض مثلا: عولمة الصورة، والبعض الآخر يتحدث عن شمولية الصورة، الفضاء العمومي للصورة وهكذا. وهذه المفاهيم هي دلالة على تجليات العولمة من خلال الصورة أيضا.

فقد وظفت الصورة في تحريك الشعوب وفي التأثير على رجال السياسة، وفي توظيفها كأداة في مصلحة بعضهم ضد البعض الآخر، كما يحدث الآن في حرب العراق، وسبق أن حدث إبان حرب الخليج الثانية (شتاء ١٩٩١)، وكذلك في الأزمات المتكررة بين واشنطن وبغداد (سنة ١٩٩٨). وهناك أمثلة أخرى عديدة: ما حدث في تشيموشاورا في هيجان شعبي عارم أطاح بنظام تشاوشيسكو، في حين لم يكن ثمة مجزرة في الحقيقة وما شاهده المواطنون الرومانيون لم يكن أكثر من صور مصنوعة وزائفة انطلت على الرومانيين

ودفعت بتشاوسيسكو إلى الفرار من قصره ليتم القبض عليه بعد ذلك وإعدامه هو وزوجته «هيلينا»، كذلك صور إجهاض انقلاب ياناييف في الاتحاد السوفيتي سابقا، و في أوكرانيا شاهدنا جميعا اللون البرتقالي الذي كانت تركز عليه الكاميرات وهو الذي يعطي فكرة يقينية عن الأغلبية المؤيدة للمعارضة. واستعمال الصور للتضليل ليس غريبا ففي الصورة– التي ذكرتها المصورة والكاتبة جزيل فراوند– لدبابة روسية في أحدى الشوارع إبان اندلاع الثورة المجرية، وقع تقديم العديد من القراءات تصل في بعض الأحيان إلى حدود التناقض، ففي تعليق أول نقرأ «الشعب المجري طلب مساعدة الشعب السوفيتي الذي هب لنجدته لحماية مكاسب العمال والفلاحين والعمل على استتباب الأمن»، وفي تعليق ثانٍ نقرأ «في ظل احتقار تام لإرادة الشعوب في تقرير مصيرها تدخل الدبابات الروسية المسلحة لقمع الثورة المجرية الشعبية.» وفي تعليق آخر نقرأ «تحت حماية الدبابة الروسية شكل الستاليني جانوس كالدار حكومة جديدة.

في هذه الأمثلة كانت الصورة عبر البث المباشر تشكل الحدث السياسي، تحوله وتغير مساراته ضمن عوامل أخرى داخلية ودولية بل كانت الصياغة الإعلامية للحدث هي الأكثر تأثيرا وتحريكا وكانت «بلاغة» الصورة تمثل بشائر زمن من العالم الجديد.

إذن، نحن في زمن اللحظة الإعلامية ومجريات واقعها المتمحور حول الصورة. ولعل أخطر ما في هذا الزمن هو الآفاق التي تحملها لنا التحولات التي تحدث بنا، ومن حولنا خاصة بعدما أصبحت الصورة، أياها، تتمثل ليس فقط المصدر الأقوى لتشكيل الوعي والذوق والوجدان عبر إمكانياتها الفاعلة في إنتاج وصناعة القيم والرموز، ولكن أيضا المادة الثقافية الأساس التي يجري تسويقها على أوسع نطاق جماهيري من خلال تطور النجاحات الخاصة بتوظيف الصورة في هذا العصر.

يكفي أن نتأمل، كيف بات في الإمكان أن يفيض مجال توزيع الصورة (كمنتج مرئي، وكمادة ثقافية وسلعة تسويقية) عن حدود مجال إنتاجها (المحلي أو الوطني).

يكفي أن نتأمل، أيضا، كيف أن الصورة (أو التعبير المرئي المتمحور حول الصورة) أصبح يلعب الدور نفسه الذي لعبته– من قبل– الكلمة المكتوبة بالنسبة إلى ثقافة المجتمع. فالكلمة المكتوبة مع ظهور الطباعة في منتصف القرن الخامس عشر أصبحت جماهيرية وولدت فيما بعد فلسفة تسمى بالفلسفة التنويرية وفي الختام كانت الكتابة المطبوعة سببا غير مباشر في اندلاع الثورة الفرنسية وكانت الثقافة الأبجدية سببا مباشرا في سقوط الإقطاعية وحكم النبلاء.

إن الدور الذي تلعبه الصورة الآن أعمق من الدور الذي لعبته الكتابة في وقت مضى على اعتبار أن الصورة تخاطب القلب والوجدان وتلج أفكارها عن طريق حاسة البصر.

بينما الكتابة تخاطب العقل وتستخدم حاسة البصر كواسطة فقط بين المكتوب والعقل الذي يعمل على فك الرموز التجريدية. لذلك غالبا ما يقال عن عمل فكري علمي بأنه مقنع بدقته ووضوحه وتماسك بنيته الدلالية، بينما يقال عن منتوج بصري بأنه مؤثر ومبهر ويمسك المتفرج ويسافر به بعيدا إلى عالمه الخاص. وخطورة الصورة من هذه الزاوية «العولمية» أنها جماهيرية وبذلك فهي تعمل على تسارع وتيرة التاريخ بينما الكتابة فهي نخبوية (خاصة بالفئات المتعلمة فقط) وتسارع التاريخ فيها يكون بطيئا في غالب الأحيان.

ثالثا – الصورة وعالم القيمة:

يتناول هذا المحور من الدراسة علاقة الصورة التلفزيونية المصورة (أو المصنعة) بعالم القيمة. ولا يقصد بالقيمة هنا، تلك القيم المتداولة في الممارسة الإعلامية، كأن نقول القيم الإعلامية الإخبارية في المجتمع الليبرالي، أو القيم الاشتراكية أو قيم الإثارة الخ. وهي القيم التي تفرزها وسائل الإعلام أو ترتكز عليها لتحقيق بعض أهدافها.

يقصد بالقيمة هنا تلك التي مصدرها الدين. فالقيمي حسب نظرية الحتمية القيمية في الإعلام يشكل محتوى الثقافي. وجزئيا، فإن القيمي يتضمن المدلول في البنيوية والماهية في الظاهرتية والمعني والرموز في التفاعلات الرمزية والحق والحقيقة في التأويلية النقدية والحسن والدراية في النظرة الإسلامية. ولذلك ستسعى هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين الصورة والقيمة التي مصدرها الدين. ولن نعرج هنا إلى تلك الأحكام الدينية، كأن نقول أن هذه الصورة حلال أو حرام، وأنها مباحة أو غير مباحة، وأنها تجوز دينيا أو لا تجوز. تلك مسألة أخرى ضمن سياق آخر وهي تتعلق بالقضايا الشرعية والفقهية ونحن لسنا من أهل هذا الاختصاص.

وتعتمد الدراسة في هذا الجانب على نظرية المفكر الجزائري عبد الرحمن عزي من خلال إحدى أطروحاته «الإعلام والحتمية القيمية» (Value Media determinism Theory)[8].

يقول عزي عبد الرحمن: «إن التأثير يكون إيجابيا إذا كانت المحتويات الإعلامية وثيقة الصلة بالقيم. وكلما كانت الوثائق أشد كان التأثير إيجابيا. وبالمقابل يكون التأثير سلبيا إذا كانت المحتويات لا تتقيد بأي قيمة أو تتناقض مع القيمة، وكلما كان الابتعاد عن القيمة أكبر كان التأثير السلبي أكثر»[9].

من هذه الزاوية نستطيع القول مجازا أن الصورة التلفزيونية (كمحتوى إعلامي) إذا ما اقترنت بعالم القيمة يكون تأثيرها إيجابيا. وكلما كانت الوثائق أشد كان التأثير إيجابيا أكثر. وبالمقابل يكون تأثير الصورة سلبيا إذا لم تتقيد بأي قيمة أو تتناقض مع القيمة. وكلما كان ابتعاد الصورة عن القيمة أكبر كان التأثير السلبي أكثر. وهكذا يتم التعرف على الصورة وتأويلها (ولو ظاهريا) انطلاقا من هذا التضاد الثنائي (Binary Opposition). فدراسة الصورة من هذه الزاوية هو في الحقيقة البحث عن العلاقة الترابطية بين القيمة (اقترابا أو ابتعادا) والصورة. فتكون الصورة حينئذ دالة قيميا أو غير دالة قيميا.

وقد تتحول الصورة في هذه الحالة من كونها توليف جمعي (Additive Synthese) للخطوط والألوان والأشكال حسب بيرس (Perce) وكريستيان ميتز (Christian Metz) إلى أن تصبح علامة ذات دلالة مركبة. وتتكون الصورة سيميائيا – كما هو معروف – من دال هو الشكل الظاهر والمدلول هو المعنى الذي نربطه مع ذلك الشكل.

إن المدلول في الصورة يؤول ايجابيا كما يفسر سلبيا حسب تقارب أو تباعد الصورة مع القيمة. ومقاربة نظرية الحتمية القيمية للإعلام للصورة يكون على مستوى المعنى الذي تفرزه الصورة وليس الصورة في حد ذاتها، والمعنى سياقي(Contextual) قد يخرج عن دلالة الصورة ليرتبط بالبعد السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الحضاري القيمي. يقول عزي عبد الرحمن

في هذا السياق أن المعنى يرتبط بالسياق التاريخي الذي يجعل الكلمة تطفو على السطح (تبرز إلى السطح) وتختزن بعض الدلالات إلى حين ما (إلى حين أن تتغير الكلمة ويتغير المعنى أيضا) بحكم المتغير بالسياق التاريخي[١٠]. ومن هنا نفهم أن المعنى في الصورة هو عبارة عن عملية تختزن فيها بعض الدلالات في متن الصورة وقد يتغير المعنى مع تغير هذه الدلالات في الصورة.

أما الحديث عن «المرئي» وعلاقته بالقيمة، فيمكن التأسيس على النحو التالي: فالمرئي مرتبط بالمشاهدة إلى الصورة (أي فعل الرؤية إلى الصورة) في هذه الحالة ما ترمز إليه الصورة يوجد في حقيقة الأمر على مستوى ذهن المتلقي. فالصورة بمجرد أن يلتقطها الفرد تخضع عنده إلى حركة ذهنية ذكية تنحدر من مرجعية فكرية محددة ونرى أن علماء الآثار يتبينون الثقافات القديمة (A-cient cultures) من خلال الرسوم وتقنياتها ويحددون عصورها انطلاقا من رموزها. فالصورة كشكل عندما تتحول إلى الذهن تصبح مادة ثقافية لا تخلو من التعبير عن حضارة مجتمع أو مجموعة، أما الرموز الاجتماعية التي تتضمنها تبقى بمثابة الشواهد الدالة عن خصائص ذلك المجتمع والمكاسب التاريخية التي تميزه. والرموز هنا قد تكون أصيلة أو دخيلة حسب الشواهد في الصورة وحسب تأويل المشاهد. ومقاربتنا نحن إلى النظرية تكون على مستوى العلاقة الوثيقة بين الرموز الأصيلة والقيمة أو الرموز الدخيلة وتناقضها مع القيمة. وتحتاج هذه المسألة إلى شرح، فالرموز تحيل إلى القراءة الأيديولوجية أو الابستيمية إلى الصورة، فنقول أن هذه الصورة التلفزيونية مثلا تحمل رموزا أصيلة حقيقية عندما تعبر بصدق عن ثقافة معينة، أو تحمل رموزا دخيلة على ثقافة ما. فالرمز أيضا يكون دالا دلالة أصيلة أو دال دلالة غير أصيلة (أي دخيلة). وطرحت هذه المسألة في السينما خلال العشرينيات من القرن العشرين في الاتحاد السوفيتي عندما طرح دزيغا فارتوف (Dziga Vertov) قضية الواقع والحقيقة في السينما السوفيتية (Kino Nedelia Kino Pravda). فالصورة حسب هذا الاتجاه الواقعي ذات مرجعية مبنية على رموز أصيلة كلما اقترنت بواقع العمال والفلاحين أو الطبقة الشغيلة عموما، وتكون دخيلة (إمبريالية الصورة) عندما تبتعد عن هذه الفلسفة. ويبين الدكتور عزي بأن المعنى هو ظاهرة غير مباشرة. كيف يكون ذلك؟ يكون ذلك من حيث ارتباط المعنى بالرمز الذي هو بنفسه يحمل معنًى ثنائيا. ومن هنا فإن المعاني كليانية إذ أن الدال ككلمة أو رمز يرتبط أساسا بالتعابير اللسانية الأخرى الكامنة في متن مؤسسة اللغة. فهناك الرمز كمعنى والرمز ككلمة. إن المرئي على النحو السائد في الصورة المتحركة المصورة الإشهارية أو السياسية من جانب أخر يقول عزي هو ظاهرة يغيب فيها السياق المولد للمعنى كما يغيب فيها مبدأ النمو بفعل ذلك (لأنها لا تحمل سياقاً مولداً للمعنى). ومن هنا يتساءل الدكتور عزي: ماهي مكانة المرئي بالمقارنة مع المعنى؟ فهذه المكانة- مكانة المرئي – تبدو غامضة نتيجة لعدة أسباب منها: غموض عائد في أساسه إلى بعض التصورات السائدة حول الصورة ذاتها كالمثل المعروف عندنا وهو مثل صيني» أن الصورة الواحدة أفضل من ألف كلمة»، وهذا بسبب ميل الإنسان إلى الثقة في العين أكثر من الأذن (الاستماع) وكذلك قوة الصورة في اضطهاد حاسة البصر كما يقول آخرون. إن الثقة الزائدة للإنسان فيما تراه عيناه تجعله لا يتساءل كثيرا عن علاقة أو مكانة المرئي بالمعنى. ومن هنا يمكن أن

نفهم أن معظم الناس يعتقدون (اعتقاد خاطئ) أن المعنى هو صوري (من الصورة)، ولكن المعنى ليس صوريا (أو مرئيا) ولكن رمزيا يرتبط ليس بالصورة وإنما بالخيال. فالصوري مرتبط بالمرئي والتصوري مرتبط بالخيال، ومن هنا يحق القول أن الخيال التصوري يتحرك بدوره انطلاقا من قيمة معينة مادية أو معنوية وحتى مصلحية. فالناس تحكم في كثير من الأحيان على الصورة المرئية من زاوية تعكس خلفيتها القيمية. والقيمة تعلو الإنسان وهي مصدر سلوكياته وآرائه ومواقفه ويكون مصدر القيمة في الأساس المعتقد الديني. ولهذا فتأويل الصورة هو في الأساس إملاء قيمي غير مباشر وقد لا يدرك في لحظته وإنما يبدو ذلك واضحا عند معرفة السياق الذي يتم من خلاله تأويل الصورة.

إن عالم القيمة (مصدرها الدين) الذي يتجلى في الصورة التلفزيونية يتخذ عدة أشكال[11]. يمكن الإشارة إلى اللباس الذي يظهر في الصورة كمثال. فاللباس صورة ثقافية لها معانيها ودلالاتها وهو نص قابل للتأويل مثلما هو معرض لسوء الفهم وسوء التأويل بقدر ما هو مفهوم ومدرك، وقد يكون لعبة إيديولوجية أو مادة لصراع الأفكار وهذا حادث فعلا الآن كما سنرى.

عندما تحجبت مذيعة قناة الجزيرة خديجة بن قنة التي اشتهر وجهها واسمها بوصفها إحدى المقدمات الأنيقات والمتمكنات وتتولى تقديم الأخبار في تلك القناة، كان لتحجبها وقع إعلامي كبير لدى الجماهير العربية. فهذه المذيعة غيرت أولا من شروط الصورة التلفزيونية المألوفة من قبل، وبالتالي غيرت من شروط اللعبة الإعلامية التلفزيونية في المظهر والملبس. فاقتران الصورة هنا بهذه القيمة الدينية (الزي الإسلامي) معناه أن الصورة أصبحت ذات دلالة وتحمل أو تروج لقضية حضارية وفق خيارات الناس ومقاسات أذواقهم ودقيق تصوراتهم الدينية والثقافية.

فاللباس في هذه الحالة يتحول من كونه فعلا عاديا إلى أن يصبح رمزا ذا دلالة مركبة. والصورة– كما سبق ذكره – تتكون من دال هو شكل الملبس والمدلول هو المعنى الذي نربطه مع ذلك اللباس المعين، والمدلول هنا رمز يؤول إيجابيا كما يفسر سلبيا، حسب تقارب أو تباعد الصورة مع القيمة.

الخاتمة:

مما لاشك فيه أن المجتمع الحالي يعيش واقعا مضطربا ومشوها جزئيا ساهمت فيه عوامل كثيرة ومن ذلك الصورة التي لم تعد في اعتقادي خيراً من ألف كلمة. فالصورة قد تحمل معنى دلاليا قيميا وهذا محدود كما وضحنا في الزمن الذي نحياه الآن. وقد أصبحت الصورة في غياب القيمة تستدرج الإنسان إلى أهوائه وهو السائد في فضائيات الغريزة، أو مايسمى القنوات التلفزيونية السوسيو– فنية أو تقود الإنسان إلى الفزع والخوف وهو السائد في الفضائيات الإخبارية. وعلى هذا الأساس فإن المسافة بين ما هو سالب في الصورة وبين ما هو موجب قد تقلصت في غياب القيمة وتغييب العقل وإثارة الغرائز والأكثر من هذا عندما تتحول الصورة إلى أداة للفتنة بين الشعوب وهو الحاصل لها الآن.

إن تجاوز هذا التحدي الذي يمس ماهية المجتمعات يتوقف في اعتقادنا على إعادة القيمة إلى مكانتها كقوى مرجعية (Reference) في حركية المجتمع ومن ذلك حركيته الاتصالية التي تقود حتما إلى إعادة

الاعتبار إلى القيمة في الصورة. ومن هنا تستوي قراءة الصورة، فتتحول إلى أداة تتحرك في إطارها ومن خلالها القيمة بدلا من أن تكون عاملا في إبعاد هذه القيمة. يقول في هذا الإطار عزي عبد الرحمن إن الفنون غير المؤطرة بالقيمة أشبه بأشجار نخل خاوية، ونقول نحن بدونا أن الصورة أشبه بالكلمة الطيبة عندما تقترن بالقيمة وهي أشبه بالكلمة الخبيثة عندما تتناقض مع القيمة أو تبتعد عنها قياسا لما ورد في القرآن الكريم قول الله تعالى: (ومثل كلمة طيبة كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء تأتي أكلها كل حين بإذن ربها ويضرب الله الأمثال للناس، ومثل كلمة خبيثة كشجرة خبيثة اجتثت من فوق الأرض مالها من قرار). (الآية)

الهوامش والمراجع:

١-

محمد حسام الدين إسماعيل،» الصورة والجسد دراسات في الإعلام المعاصر»، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، كانون الثاني، يناير ٢٠٠٨

٢-

مخلوف حميدة،» سلطة الصورة، بحث في إيديولوجيا الصورة وصورة الايديولوجيا»، دار سحر للنشر، الطبعة الأولى، تونس ٠٠٩٢

٣-

عزي عبد الرحمن،» الإعلام والبعد الثقافي: من القيمي إلى المرئي»، دراسات في نظرية الاتصال، نحو فكر إعلامي متميز، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (٢٨)، بيروت، ديسمبر ٢٠٠٣.

٤-

عبد الله الغذامي،» الثقافة التلفزيونية، سقوط النخبة وبروز الشعبي»، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ٢٠٠٤

٥-

عزي عبد الرحمن،» الثقافة وحتمية الاتصال، نظرة قيمية»، المستقبل العربي، السنة ٢٦، العدد ٢٩٥، أوت / سبتمبر ٢٠٠٣.

٦-

نصير بوعلي وعزي عبد الرحمن، «حوارات أكاديمية في نظرية الحتمية القيمية الإعلامية»، أجرى الحوارات أ. رقية بوسنان ومحمد الكريم هاشم، قيد النشر، ٢٠١٠

٧-

نصير بوعلي، «قراءة في نظرية المفكر الإعلامي عبد الرحمن عزي»، دار الهدى، الجزائر، ٢٠٠٥

٨-

بيير بابان، «لغة وثقافة وسائل الاتصال»، ترجمة إدريس القري، منشورات الفارابي، المغرب، ١٩٩٥

٩-

Petit Larousse, Imprimé en France, (les Presses des Imprimeries Hérissé Reidy et Auray), Mai (1986).

١٠-

Mitré Jean, Esthétique et Psychologie Du Cinéma, Edition Universitaire, Paris, France, (1963)

١١-

Corny George, Sémiologie de L:image dans La publicité, Ed de L'organisation , Paris (1990).

الأدب الألكتروني المقاوم، فلسطين محوراً

د. محمد عبد الله الجعيدي
أستاذ العربية وآدابها بجامعة مدريد

نعيش اليوم تحولات دقيقة وسريعة، في مجالات الحياة جميعها، ومنها الاتصال والتواصل، بحيث أصبح التلكؤ، في تبني وسائلها، والتمنع في مواكبتها معرفياً ومعلوماتياً يعني القطيعة والتخلف والانفصال عن العالم المعاصر وعن مجتمع المعلومات الذي بدأ يسود، بلا حدود، وينتشر فى مختلف أرجاء العالم. وقد احيت منظمة مراسلين بلا حدود والمنظمة العالمية للتربية والعلوم والثقافة أول احتفال بالثاني عشر من مارس ٢٠٠٨ يوماً عالمياً لحرية التعبير وديمقراطية الثقافة، في الشبكة العنكبوتية "World Wide Web".

تعتبر الانترنت "Interconnected Networks" من مطايا هذا المجتمع المؤلل، وأكثرها جدوى، فهي بالفعل وسيلة اتصال، ومكتبة افتراضية "Virtual page" منوعة، تؤمّن سبل الوصول إلى مصادر المعلومات، على مدار الساعة، وتختزل الوقت وتخترق الحدود وتقلص المسافات، وهي ما أسماها هارفي بظاهرة الاختزال السريع لبعدي الزمان والمكان. ولا غرو، فقد أصبح بإمكان الباحث، في المعرفة والأدب، بالوسيلة الإليكترونية، الوصول إلى أبعد مكتبة في العالم، عبر هذه النافذة الزجاجية، والبحث في مواقعها المتوفرة، عن المواضيع المطلوبة، او الاتصال بالأدباء والنقاد والباحثين الذين يحتاج إلى التواصل معهم، سِيَراً وإبداعات، ونقوداً ودراسات، كما سهلت عليه أيضاً كثيراً مما كان تحقيقه، من قبل، يُعتبر شاقاً ومضنياً، سواء ما تعلق منه بالببليوغرافيا وتصنيفها، أو بالحصول على معلومات أساسية أو استكمالية من مصادر، كان يعتبر الوصول إليها والاتصال بها، من قبلُ، ضرباً من المستحيل، كل ذلك بمجرد الضغط على أيقونة برنامج التصفح Internet Explorer[١]. كما توفر الانترنت، أو "وسيلة الاتصال المفتوح"، إمكانية إجراء مقابلات حية ونقلها، بالصوت والصورة، بين المبدعين والكتاب والدارسين، عبر برامج مثل ماسنجر وسكيبي ويوتوب. وأصبح نقل النصوص والصور والأصوات وتخزينها ومعالجتها واستنطاقها وتركيبها وتعديلها أيسر وأجدى، مما كان عليه، في أي وقت مضى.

الانترنت ثورة معرفية وعالم موازٍ لمسار حياتنا اليومية الواقعي المعيش، بكل تفاصيله، كما هي وسيلة اتصال وتواصل شعبية جماهيرية عالمية، خفيفة الظل، زهيدة التكلفة، تتطور بسرعة واستمرار، لا يعرف فيه التواصل نوماً، ولا التجديد حدوداً، كما هي سوق فكرية مجانية ومفتوحة للعابر الفضولي والباحث المتخصص، بضاعتها سهلة المنال، سريعة التوصيل والانتشار، يستفيد منها العارف، كما يستفيد منها غيره، وتتيح للمستخدم حرية الاختيار والمعاينة، والتمحيص والمقارنة، في شتى أصناف المعارف الإنسانية، وعلى مختلف مستوياتها، وتكفل لملايين البشر، على اختلاف أعمارهم وخلفياتهم، في شتى أنحاء العالم، فرصة التواصل فيما بينهم، دون قيود جغرافية، أو فواصل عرقية أو موانع طبقية. كما لا تحكمها سياسة أو تجارة، أو حدود أو أيديولوجيا، أو قانون أو أخلاق، مما يزيد في صعوبة مراقبتها أو

المحاسبة على ما ينشر فيها، حتى أصبحت عند الفقراء والمستضعفين أداة تعبير عن الذات، وعند الطغاة والعادين والمستغِلين أداة تضليل وتخريب وانتهاك للخصوصيات، إضافة إلى كونها عندهم أداة استغلال وابتزاز وتخريب وصراع مطامع وهيمنه بين العملاقين الأمريكيين ميكروسوفت وغوغل، تتحكم بتشغيل حواسيب الناس الشخصية، وتحقنها بالفيروسات ثم تسوّق لها المضادات. لقد أرغمت الولايات المتحدة التي تهيمن على سبعين في المئة من مصدر المعلومات، في هذا العالم، شركةَ ميكروسوفت على قطع خدمات الماسنجر عن دول مثل سوريا وإيران وكوبا والسودان، وأنفقت كل من ألمانيا وبريطانيا، في سنة واحدة، مئة وثلاثين مليون دولار لإغلاق المواقع العربية المدافعة عن القضايا العربية، هذا بالإضافة إلى الدور الافتراضي التخريبي الاسرائيلي الأمريكي البريطاني في إيران بمواكبة إنتخاباتها في يونيو ٢٠٠٩، للحيلولة دون فوز الرئيس محمود أحمدي نجاد بها.

كما تحقق الشبكة العنكبوتية العالمية مبدأ المشاركة في مصادر المعلومات Resource Sharing، بحرية وبدون تمييز أو احتكار. وهذي هي تغزو بيوتَنا المراكزُ والمعاهد الأكاديمية والجامعات التي تقدم دروسها "مجاناً"، لمن شاء، عبر هذه الشبكة الافتراضية، كما تفعل جامعة ماسّاتشوستس، بالولايات المتحدة الأمريكية.

في مطلع الألفية الثالثة، قدمت الشبكة العنكبوتية المعلومات بستين لغة، لثلاثمئة وسبعة وعشرين مليون مستخدم، ٥٧٪ منهم نفذوا إليها باللغة الإنجليزية، التي لم يكن يتجاوز عدد الناطقين بها، الثلاثمئة واثنين وعشرين مليوناً، من مجموع سكان العالم البالغ عددهم حينئذٍ ٥،٦ مليار نسمة، وقد تجاوز عدد مستخدمي الانترنِت العرب منهم، في حينه، المليون مستخدم بقليل، وتراوح عدد المواقع العربية، بين سبعة وتسعة آلاف موقع، من أصل ستين مليون موقع، وطأت قدمُه الشبكة العنكبوتية، وبذلك تكون لغةً كالفارسية، مع فارق عدد الناطقين بها، قد سبقتها، باحتلالها المرتبة الرابعة عالميا بعد الانجليزية والفرنسية والبرتغالية، بأحد عشر مليون مستخدم للشبكة العنكبوتية، واثني عشر ألف موقع، بدأت تواجدها على الشبكة منذ سنة ٢٠٠٠. وتلاقت مع مثيلاتها العربية، وحتى الهسبانية، في بوحها الملحاح بالمكبوت، دون أن ترافق نتاجها حركة نقدية موازية ومتابعة، ترصد خطاه وتحاوره وترشده.

وأبرز ما تعنيه لنا هذه الملاحة الافتراضية في الشبكة العنكبوتية كباحثين متخصصين في اللغة والأدب هو جانبها المعلوماتي المتعلق بنشر المواد العلمية، وبخاصة ما تعلق منها بالأدب والعلوم الإنسانية، وفهرسة المعلومات المكتبية الورقية والكهربائية، بشكل إليكتروني، يتجاوز الحواجز والعوائق، ولا يعرف الحدود أو القيود، ويقدم المعلومات العامة الضرورية للاهتمامات جميعها.

نتحدث عن "الأدب الإليكتروني" وهو الذي يصفه لوس غلايزر بأنه، لا يتأتى لمتلقيه في صيغته الورقية، من خلال تجربتنا العلمية الممتدة، على مدى ثلاثة عقود ونيف، وقد اغتنت في العقد الأخير، بتكثيفنا البحث في أدب المقاومة الإليكتروني ودراسته، واستكمال بعض المعلومات التي كان يصعب الحصول عليها من مصادر أخرى، إن لم يستحل، وهي تجربة وفرت لنا قدراً من الخصوصية في التعامل مع الأدب الموقع إليكترونياً بحثاً وقراءَة، ومكنتنا من وضع اليد على شيء من مكامن

جمال المادة الأدبية المنشورة وأهميتها، بصورة عامة، ومدى نجاعة الوسيلة التي نقلته، وبخاصة ما يدخل منه في إطار موضوعنا. وقد استبشرنا خيراً بعقد اتحاد كتاب الانترنت العرب والاتحاد العام للمراكز الثقافية وبعض رواد في الثقافة العربية الفلسطينية "مؤتمر الثقافة الفلسطينية الإليكتروني الأول" لعام ٢٠٠٨، تحت شعار "ثورة ثقافية مستمرة"، وقد غطت محاور هذا الملتقى الافتراضي مختلف الفنون الأدبية والتشكيلية والسينمائية، تعزيزاً لدور المثقف والفنان الفلسطيني في مجتمعه المقاوم، باعتبار القضية الفلسطينية هي قضيتنا المصيرية الأولى، نحن العرب والمسلمين.

وأكثر محركات البحث استخداماً في تجربتنا الإليكترونية، كانت محركات غوغل وياهو وإم إس إن، وتليها، في ظرف ما، محركات فرعية أو ثانوية، مثل ثيربانتس بيرتوال والعملاق والباحث العربي، باللغات العربية والإسبانية والإنجليزية، حيث كشف لنا البحث المباشر في المواد المنشورة، وفي قواعد البيانات البيليوغرافية Online Bibliographic Database، وهي مواد وقواعد في تغير مستمر، تأتي بمعظمها الصفحات والمواقع والمدونات في الشبكة العنكبوتية وتذهب، دون سابق إنذار، وقلما تتبع منهجية في سياقاتها، أو نسقاً، في اختيار مادتها، وهي في جلها أعمال فردية تطوعية أو شخصية لخدمة الذات، أو ما تحب، أو من تحب، لذلك تأتي موادها، الأدبية، كغيرها من المواد، بالإجمال، عشوائية مجتزأة، وإعلامية استهلاكية، عامية القيمة، وشخصية أو قبلية ضيقة، ذات ذوق جمالي ونقدي متواضع. ومن أجل التغلب على سلبيات هذه الحالة، بقدر الإمكان، نصح المعنيون بدراسة الظاهرة، ومنهم مالوي، عند كتابة مضامين العناوين، في خانة البحث، بتحديد الكلمة أو الكلمات الأساسية، في المادة، وتحديد مجالها العلمي أو التخصصي، وإحسان اختيار الباحث، أو محرك البحث، حيث من المعروف أنّ باحث ياهو مثلاً متوجه نحو مجال التربية والعلوم الإنسانية.

خلال تجربتنا في البحث في الأدب الإليكتروني المقاوم، بمستويات نقله المختلفة تمهيداً لجمعه ودراسته ونقده، استخدمنا أدوات تتلخص في مفردات البحث ومفاهيمه المتأطرة في إطار الموضوع، ففي بحثنا عن مادة استكمالية، لكتابنا "موسوعة مصادر الأدب الفلسطيني الحديث"[٢]، في الشبكة، خلال السنوات الأخيرة، استخدمنا مفردات ومفاهيم من صلب المادة، مثل فلسطين أدباً وقصة ورواية ومسرحاً، كما استخدمنا أسماء أعلام الأدب الفلسطيني ومختلف أنواع فنونه، وبخاصة تلك المميزة له عن غيره من الآداب، إلى حد ما، مثل احتلال وسجون ومعتقلات وانتفاضة ومقاومة وشهداء واستشهاديين... إلخ

أما في مجال بحثنا وتعاملنا مع الأدب المقاوم، في العالم الهسباني، وبخاصة في فنه مستدع فلسطين، أو أحد مكوناتها، فقد استخدمنا عناصر بحث، تتعلق بالموضوع، لمحورته، أقطاراً وفنوناً وتسميات مثل هسباني وإسباني وأمريكي لاتيني وكاريبي ويانكي، كما استخدمنا مفردات ومفاهيم تتعلق بالموضوع الفلسطيني جغرافية وثقافية وتاريخية وسياسية، علها تكون قد وردت في نص ما، هذا بالإضافة إلى البحث المباشر، في الحقلين الفلسطيني والهسباني، داخل المواقع الثقافية الأدبية المعروفة ذاتها، مثل موقع "ثيربانتس الافتراضي" أو موقع "جهة الشعر" و"كيكا" و"الديوان" و"دروب"، بحثاً مادياً

مقروءاً، والاتصال المباشر، بمختلف الأشكال والوسائل، بالمعنيين بالأمر. كما شمل البحث أسماء وعناصر وفرها لنا تراكم تجربة البحث، على أمل العثور بمعيتها، أو على هامشها، على ما يتعلق بالموضوع.

ونزعم هنا، أن أول أسس نقدية للشعر الهسباني المقاوم، مستلهم فلسطين بمختلف مكوناتها، ومنه ما نُشر بالوسيلة الافتراضية Electronic Publishing، قد وضعناها في كتابنا "فلسطين في الشعر الهسباني المعاصر"[٣]، في إطار فن المقاومة، أو التمرد، أو الثورة أو الاحتجاج أو التحريض أو الممانعة، التي سبق وأن عرضنا لها، بمنظور أكثر شمولية، في أعمال سابقة منها "المقاومة في الشعر الأمريكي اللاتيني المعاصر"، و"صورة الفدائي في الشعر الأمريكي اللاتيني المعاصر"، و"رحماك اسبانيا خلصيني من هذا العذاب"، و"الحضور الثقافي الفلسطيني في إسبانيا وأمريكا اللاتينية" المنشور أيضاً مكهرباً بعد نشره على الورق Desk Top Publishing. كما في كتب أخرى، حول شعراء فرادى، منها: "ارنستو كاردينال شاعر الثورة الساندينية"، و"كارلوس ألباريث، دراسة في نصفه الثالث"، و"خابير بيان في أمثاله الفلسطينية"، و"أنخل بيتيسمي في سهاد رام الله"، وغيرهم.

غني عن القول إنّ المواقع الأدبية الإليكترونية، في جلها، مثابة سوق ثقافية، لا تغلق أبوابها، ولا تبتغي من رأسمالها وجهد سدنتها إلاّ الترويج لبضاعتها، واكتساب رضى الجمهور عنها، على أمل أن يعود لارتياد نوافذها وتصفح موادها وتقليبها، بنية استخدامها والاستفادة منها، دون دفع أيِّ ثمن يُذكر، وبهذا المعنى يعثر مرتادوها، على مواد أدبية، قد تكون أصيلة ونفيسة، لأدباء شباب أو متواضعي الشهرة، حالت دون صدور أعمالهم عبثية وسائل النشر الجارية، أو مقص الرقيب، فتكون فرصة ذهبية، نادرة وفريدة، تتوفر للباحث المتخصص الذي يقدرها حقّ قدرها.

ومع ذلك، ليس كل ما ينشر على الشبكة الإليكترونية، في سياق موجة الهيجان الشعرية والاستعراضات الدنكوشوتية التي تنتابها، أصيلاً ونفيساً، فقد اتسع فضاء الانترنت لتسبح فيه فقاعات، بألقاب، وربما بأعمال، شعرية مزعومة لا وجود لها إلا في أوهام صاحبها، وأدخلت منتدياتها الثقافية على الأدب ما ليس منه، وما لا يمت له بصلة، أو ما لا وجود حقيقي له أصلاً، مما جعل البعض يرى أن ليس من الفائدة، في شيء، مسخ التجربة الوجدانية في تجريب إليكتروني غوغائي اصم، في ظل أمية تكنولوجية معلوماتية متفشية، وحضور عربي باهت ثقافياً وإبداعياً على الشبكة الافتراضية، وإدمان قاتل على تفاهات ما تقدمه بعض المواقع الاستهلاكية التائهة، أو الموبوءة المتزاحمة، في فضاء أو سديم هذا العالم الوهمي المفتوح على المجهول، لكل ضروب الخير والإبداع والحرية، والحق والجمال والغيرية؛ وفي الوقت نفسه أيضاً، لكل آفات الشر والفوضى والهدم، والعدون والإفساد والتخريب الأيديولوجي العنصري، والأخلاقي المسموم التي تبثها، بمختلف اللغات، مواقع صهيوفرنجية استعمارية، مثل موقع فيس بوك Face Book الأمريكي، أو نِحلية شاذة، أو سجالية تافهة، كتلك التي يُخض فيها الهراء ويتعفن فيها السجال لتسفيه هذا المذهب الإسلامي أو ذلك الفصيل المقاوم، في محاولة منها لتشكيك الغير في ذاته، واغتياله نفسياً وثقافياً ومادياً، وإلغائه أو مسخه للاستحواذ على كيانه وكينونته ووطنه وحضارته وثقافته، وانتحالها وتجييرها، بحيث يصبح

كل شيء، ثقافةً كان أم حضارة، قديماً أم حديثاً، شرقياً أم غربياً، صهيونياً إسرائيلياً ويهودياً فرنجياً، يتوجب على الغوييم، من دونه، في هذا العالم تقديم أنفسهم، على مذبحه التلمودي غير المردود، ضحايا خانعة راضية شاكرة، غير مأسوف عليها، فقد كرس الكيان الصهيوني الغاصب، أكثر من ألف موقع أليكتروني، على الشبكة العنكبوتية، بمختلف اللغات، ومنها من يحمل أسماء عربية وإسلامية طعوماً، لذر الرماد في عيون مبحريها، حول محرقة غزة، من ٢٧-١٨|١|٢٠٠٩، وتبديل موقع الجلاد والضحية.

وفي سياق تصنيف أدوات النقل والتوصيل، يتجلى مفهوم الأدب المكهرب مفهوماً دلالياً على طريقة تسجيل الأدب وتوصيله إلى المتلقي، عند أي نقطة واقعة على الخط البياني الواصل، بين قطبي المتحقق الملموس والافتراضي المنظور، في كتابة النص وتخريجه. وأبسط أحوال تسجيل النص ونقله، بالوسائطيات الإليكترونية، تتمثل في استخدام الحاسوب أداة رقْم وتحرير وتنسيق للنص، وأعقدها استخدام وسائطيات برمجية وتخطيطية ومؤثرات صوتية وتصويرية متقدمة، في عملية الرّقم والتوثيق والتوصيل، وهو ما يطلق عليه تجاوزاً مفهوم "الأدب التفاعلي"، الذي هو في الحقيقة تبيان لحالة التوصيل، أو في أحسن الأحوال وصف لأداة التوصيل، وليس صفة للمادة المحمولة، مما يجعل البعض يفضل تسمية هذه الحالة "بالحالة التفاعلية لنقل النص الأدبي"، أو "النص المُفعّل"، وليس "النص التفاعلي"، وكذلك الحال، مع مفهوم "الإليكتروني"، إذ ليس هو إلّا تبيان لحالة نقل المادة، شعراً كانت أم غيره، بوسيلة الإليكترونات. وبهذا يظل الأدب أدباً، كما هو معروف، مهما تعددت أشكال وسائل نقله للمتلقي ومضامينها،

كما يجدر التنويه أيضاً، بأن القسط المنقول من الأدب، بالوسيلة الكهربائية أو الإليكترونية أو الرقمية Dig-tal، لا يزال هو الأيسر كماً والأقل تمثيلاً، لأن علاقة الكتابة العربية بتقنية المعلومات لاتزل متعثرة، مما يوجب التروي والتريث وتهدئة الروع، في النفوس، عند استقبال أي جديد وإن بهر. ومع ذلك يتوجب التمييز بين هذا النص الأدبي المُثرى بالوسائطيات الإليكترونية، وبين فن "الخيال العلمي" الأدبي "Science Fiction"، الذي يتخذ من الإنجازات العلمية المستقبلية موضوعاً له.

يمكننا، إلى حد ما، وبقدر معقول من التجاوز، في تعريف المفاهيم، اعتبار هذا "الأدب التفاعلي" ألكترنة أداتية لتعويض تغييب الأداة الحكواتية أو الحِدائية في نقل النص، بصورته المادية الأصيلة المباشرة، بالصوت المسموع والتصوير بالحركات الجسدية وتعبيرات الوجه، قبل تسجيله على الورق، ليقرأ قراءة صامتة أو جهرية قد تصحبها الحركات الجسدية البشرية الطبيعية وأصوات الآلات الموسيقية، ومع ذلك يبقى الأدب هو النص، دون سواه. وبهذا يمكن النظر إلى الوسائطيات الإليكترونية على أنها مجرد فضلة متفضل، أو سند تقني، وليست عنصراً من مكونات النص الأدبي.

يتضح للمراقب والباحث في الروابط الأدبية الإليكترونية على الشبكة العنكبوتية، أنّ القائمين عليها، في معظم حالاتها العربية والهسبانية، يحسنون استخدام الحاسوب والبرمجة، أكثر من إحسانهم اختيار النص الأدبي وتذوقه وإبراز مكامن فاعليته وجماله، ناهيك عن موثوقية المنشور إليكترونياً ومصداقية مصادره، حيث أشار غير باحث، منهم جيلستر، إلى ضرورة التحقق من

صحة ما ينشر على الشبكة من معلومات، لأن هناك مواقع غير جادة وأخرى مشبوهة، تضر بسمعة الباحث الذي قد يأخذ عنها دون تمحيص. كما دعا سكوت، في السياق نفسه، الناشرين والباحثين في الشبكة ومستخدميها إلى تحري الدقة والصراحة والتحقق من مصداقية المادة الموجودة قبل اعتمادها في البحث.

وتبقى الكتابة بالوسيلة الإليكترونية كتابة آنية، يستطيع الناشر فيها، كلما شاء، ووقتما شاء، تعديل مادته المنشورة أو تغييرها، لسهولة الأمر، وعدم ترتب أي عواقب ثبوتية، أو حتي جدلية، على تغييرها، كما أنّ كثيراً من المصادر الأدبية والفكرية المكتوبة حديثاً، لم تسكن المجال الإليكتروني بعد، فما بالك بالمصادر التي سبقت مرحلة الكتابة بهذه الوسيلة الجديدة.

ثمة مؤسسات وجمعيات أهلية، ثقافية وعلمية ونقابية وإنسانية وتحررية محدودة الإمكانيات، تهتم بموقعة ما يخصها على الشبكة، مثل مهرجان ميديين الشعري واتحاد الجمعيات العربية في كوبا، وشبكة فلسطين للإعلام وبيت الشعر الفلسطيني واتحاد الكتاب العرب. وثمة مواقع رسمية لوزارات ومراكز ومعاهد وبلديات، يقوم عليها موظفون رسميون يهتمون بالشئون الإدارية والأخبار الإعلامية المؤقتة أكثر من اهتمامهم بما هو أدبي أو حتى ثقافي، لذلك، تبدو الحاجة ماسة إلى جهات معنية ومسؤولة قادرة، محلية أو إقليمية أو دولية، بيدها الامكانيات المادية والتشريعية والتنفيذية، لتشرع في كهربة ما هو مكتوب، على الورق دون سواه، وتصنيفه وبرمجته، وفهرسة ما نُشر منه مكهرباً، في حينه، كما تفعل مكتبات لندن ودبلن ومدريد الوطنية مثلاً.

نعم. كما فاجأنا سقوط القطب الأمريكي الواحد، في خريف ٢٠٠٨، بعد ثمانية عشر عاماً من تفرده بالعالم قتلاً وتدميراً، فقد فاجأت الهجمة الكهربائية، من قبل، كبار الأدباء والكتاب، إذ لم يكونوا مستعدين لها، فلم يتمكنوا من مجاراتها، وبقيت أعمالهم مكرسة على الورق، ويحتاج تغيير هذا الواقع إلى زمن حتى يبرز جيل من الأدباء، يكون قد تعايش مع الثورة الكهربائية، وبدأ كتابة أعماله على الشاشة الأصغر، في عصر أصبح فيه البحث الموسوعي، عن معلومة أو مادة، وحتى اللغوي القاموسي عن كلمة، أو التركيبي الأسلوبي عن صيغة، أيسر، إلى حد، يرتبط بإمكانيات المستخدم، من أن يتحمل الباحث مشقة مراجعة المجلدات الورقية التقليدية الضخمة؛ فقد بدأت التكنولوجيا الحديثة باختراع الآلة الكاتبة، ثم كهربتها، ليتطور عنها الحاسوب، في مرحلته الرقمية البدائية، ثم يتجاوز هو نفسَه، كمجرد آلة كاتبة، في منتصف القرن العشرين، ويشرع في الحلول محل المكتبة القديمة، بفهارسها ومجلداتها ورفوفها وخزائنها.

ومع ذلك، فالمعطيات على أرض الواقع، تقول إن وسيلة الانترنت ومنتدياتها، ما دامت على ما هي عليه من وضعٍ، بمدمنيها ومتطفليها وفيروساتها الابتزازية، ومخترقي خصوصيات مرتاديها، وخفافيشها ذات الاسماء المستعارة، وتقويسها الظهور وإجهادها البصر، لن تتمكن، من اختطاف الأضواء من الورق والصالونات الأدبية، او اختلاس متعة اللحظة الإبداعية من الإنسان، مهما غاصت التيكنولوجيا في أسرار البيولوجيا، وستظل هذه الوسيلة الافتراضية، في أحسن الأحوال، وبخاصة في مجال العلوم الإنسانية، ملحقة بالكتاب ومستجدية دفء الصالونات وحميميتها، حتى أنّ القائمين على النشر الافتراضي كثيراً ما عشّموا بإعادة نشر ورقية لبعض ما

نشروه إليكترونياً، من قبل، كما أن أكثر الأدباء رسوخاً في أدبهم، واتزاناً في الترويج لأنفسهم، هم ظنينون بالوقت، كما هم ظنينون بالذات أيضاً أن يعتورها تهابط في مهاوي هذه المنوالية الزجاجية المنفلتة، قبل أن تتضح معالمها، ويتحقق لها قدر من التبصّر والترشيد والاستقرار، من خلال منهج رقابة، مسؤول ومتوازن، يحترم حقوق الآخر على الشبكة، ويؤسس لمزيد من الثقة والأمان والاستقرار، لتحقيق الفائدة المرجوة من هذه الوسيلة، دون إحجام أو إسراف.

غني عن القول أيضاً، إن صعوبة التغيير، في كل مرحلة، تكون نسبيةً نسبية استعداد المستخدم لتقبل هذه الحادثة الجديدة، وبهذا لا تزال مفاصل مراحل الانتقال، من الورق إلى الإليكترون، تراوح بين كر متعثر وفر متذمر...[٤] بين حاسوب، يحتضن المعلومة في مكان افتراضي غير ملموس، وبين مكتبة مكدسة على رفوف، تتراكم عليها المجلدات وتشيخ، ويراوغها الغبار والزمن، ويشحب اللون فيها باطراد. وكلما انسقنا أمام شاشة الحاسوب، وقد تجاوز كونه حاسوباً، نأت بنا رويداً رويداً المسافة المادية والنفسية عن المكتبة التقليدية الورقية وملحقاتها، وتقطعت بنا وإليها السبلُ. وحلت دوائر الحاسوب الإليكترونية، في معالجة النصوص المنشورة وتخزينها وتنظيمها، محل خلايا الدماغ العصبية الحية والبطاقات الورقية، ولكل منها ما لها، وعليها ما عليها. ومما يؤخذ على الكتابة بالواسطة الإليكترونية الخشية منها على تدني كفاءة الإنسان الفردية في التجويد والإبداع الخطي اليدوي، وعلى حيوية الذاكرة، في تواصلها مع المادة العلمية في مواقعها المحسوسه. وبالمقابل، فقد تُحل، في سياق التطور والتحسين، معضلات الكتابة الإليكترونية، ومنها كتابة الأدب، إما بتطويع الإنسان لها، أو بتطويعها له، إذ إن هذا المخلوق العجيب الذي هو الإنسان قابل لذلك وقادر عليه.

فقد أدى استخدام الشبكة العنكبوتية في البحث الأدبي إلى الاستغناء، باطراد متسارع، لكن غير نهائي، عن الحيز المكاني الواسع الذي تتطلبه عملية البحث أحياناً، لاستخدم أكثر من مرجع، في اللحظة الواحدة، وجعلت صلة الباحث بمصادره صلة مباشرة، تأتيه حيث يتواجد، وحيث يريد Home Delivery، دون وسائط، أو تأخير أو تقييد، ولم يعد الباحث ينتظر تجديد الفهارس، كما هو الحال، في المكتبات الورقية، كي يتعرف على الجديد مما يريد، وبهذا انتقل الباحث، كما المكتبات، من استراتيجية اقتناء مصادر المعلومات، إلى استراتيجية التواصل معها، كما أصبح الناشر يتصل بالمستهلك مباشرة عبر الشبكة (نفي الوسيط)، كما تفعل مؤسسة Amazon العالمية. وللناشرين والموزعين العرب ما يقرب من مئة موقع أمازوني مصغر على الشبكة.

ومع ذلك، لا يزال نقل المعلومة الأدبية وجمعها والتعريف بها، أو التعرف عليها، بالوسيلة الإليكترونية، يتم، في جل الحالات، بعد نشرها، على الورق؛ وربما كان ذلك لتأمين حق الملكية الفكرية للمادة المكتوبة، والتخوف من تعرضها للشطارة والعيارة الفكرية.

كما أننا معشر المتعاملين مع المادة الفكرية المنقولة بالواسطة الإليكترونية، نحتاج على الصعيد الأدبي إلى محرك بحث إليكتروني فكري أدبي على شاكلة محرك (ABQ Zawya) الاقتصادي للمشرق العربي، الذي يقدم أكثر من ستة ملايين مادة، مستقاة من مصادرها الأصلية، فضلاً عن المعلومات والأخبار الفورية التي تبثها وكالات

الأنباء والمجلات ومؤسسات الأبحاث والصحف اليومية، هذا في حين لا يزيد ما يقدمه محرك غوغل، في الحقل نفسه على أربعة ملايين مادة، وهذا أيضاً رقم هائل ومخيف، علماً أن العديد من الباحثين لا يتجاوزون، في البحث عما يريدون، الصفحة الأولى أو الثانية كأبعد تقدير، مما قد يعقد عملية البحث أحياناً، بابتعاد النتائج تدريجياً عن موضوع البحث، وهي مشكلة تم التغلب عليها بالاعتماد على اللغة البسيطة المتداولة Natural Language Re-ognition التي تحصر النتائج في العنصر المطلوب. ومع ذلك تعترض مصادر النشر بالوسيلة الإليكترونية مشاكل ومعوقات، منها تقني ومنها إنساني، منها أساسي ومنها عابر، مثل إيراد مواقع هامة كموقع "اتحاد كتاب الانترنِت العرب" مثلاً أسماء كتابها، بصورة فوضوية، غير منظمة، أو غير مرتبة أبجدياً، وتبحث فيها عن المادة فبالكاد تجدها، وتتكرر فيها العناوين.

ولهذا يتردد باحثون في التعامل مع مادة الأدب المكهرب تعاملاً جدياً، لأنه لا يزيد في نظرهم عن كونه خليطاً غير متناسق ومختارات أو "لملمة" عشوائية مقطعة الأنفاس والأوصال، ومتناثرة تائهة، لا تقوم على منهج، ولا تبقى على حال، ولا يجمعها معيار، ولا تتوفر فيها مقومات الأنموذج، حتى في أبسط صورها، إذ قد تصيب تارة، ولكنها لن تصيب غيرها.

لهذا ولأسباب بديهية أخرى، لا يتسع المجال لذكرها، لا نزال نقرأ الأدب الموقع، ببليوغرافيا ونصوص، وسِيَر ونقود؛ حتى هذه اللحظة، على أنه مكمل لما بين أيدينا من أدب ورقي، إذ لا تزال مادته، في ظل قصورنا عن كهربة المادة الأدبية، حتى الآن، يعتريها الارتجال والتجريب والنقص، وتحتاج إلى مزيد من الغربلة والدراسة والتمحيص والتقنين والتحسين والتفعيل والتأسيس، مما يبقيها، حتى الآن، والله أعلم، أصلح للعامة منها للمتخصصين.

وأبرز تجربة لتصوير الوثائق Diapos وتوصيلها، على مختلف مضامينها، بالبريد الإليكتروني، منذ أن اكتشفه توملنسون سنة ١٩٨٢، ما قام به مركز التوثيق بالمكتبة البريطانية The British Library Do-ument Supply Center، مما جعل الشبكة، في هذه الحالة بالذات، مكتبات ومكتبات في مكتبة واحدة، أو مكتبة وطنية أو عالمية واحدة، تجمع التراث الفكري الإنساني الواحد، في خزائن معلوماتية أو مكتبات إليكترونية، دون إلغاء أحد أو شيء، أو استثنائه. وقد اتخذت المكتبة البريطانية منذ ١٩٩٤ موقعاً لها على الشبكة باسم National On Line Public Access Catalogue، تنشر من خلاله فهارس ما تحتضنه لندن من مواد معرفية إنسانية وعلمية، وكانت المكتبة الوطنية الاسكتلندية، من قبل، قد حذت الحذو نفسه.

بما أن الأدب الإليكتروني تُلحق به خصائص نقله إلى المتلقي، فتجعله ظاهرياً مختلفاً، إلى حد ما، عن الأدب الذي يكون الورق وسيلته للتواصل مع متلقيه، فلا بد أن يأخذ النقد الأدبي المتعامل معه، في شكله الجديد، منحىً جديداً ليكون نقداً بديلاً بالضرورة، يأخذ في الاعتبار دخول تلك الملحقات التصويرية والصوتية الإليكترونية المضافة إليه، وتقييم دورها وتأثيرها عليه، هذا إذا فهمناه على أنه النقد المعتمد مادةً على النص بملحقات نقله الإليكترونية. وعلى أي حال فالأدب الإليكتروني لا يزال يشق طريقه، في دو التشكل، وحتى الآن لم يقف عند حد يمكننا فيه قبضه، والبناء عليه، في إعطاء آراء نقدية،

على درجة من الموثوقية والمصداقية، يمكننا بها أن نرتفع بمستواه إلى مفهوم المادة التي يتعامل النقد معها، هذا إذا اعتبرنا أن النقد المكهرب يعالج الأدب المكهرب وحده، وإلا لاتسع مجال التأويل والجدل، ولظللنا، على مستويات القراءة والجمع والنقد جميعها، ندور في الحلقة المفرغة ذاتها.

وللنقد الأدبي، بمعناه المعروف، حتى الآن، ضروب ومناهج متعددة، منها: ما يمكن تسميته "بالنقد الفني النصي" القائم على النظر إلى النص الأدبي بمنأى عن كاتبه ومبررات كتابته. و"النقد التاريخي" الذي يركز على تأثير البيئة في الإبداع الأدبي ويحيل كل القيم والخصائص والبواعث الشخصية على الملابسات التاريخية والطبيعية والاجتماعية، ويركز على مطابقة النص أو مخالفته لروح العصر. و"النقد النفسي" الذي يركز على نفسية المبدع مصدراً، يلقي الأضواء منه وبه، على المادة الأدبية التي يعالجها. و"النقد الاجتماعي" القائم على تجاذب قطبي المادة والمثالية في بيئة الإبدع الأدبي. و"النقد البنيوي" الذي يسبر أغوار جزيئيات العمل الأدبي وتفاعلها في بناء العمل الأدبي الذي يطل علينا وحدة واحدة. وقد يستفيد "النقد الأدبي الإليكتروني" من أحد هذه المناهج أو منها جميعاً، أو قد يخرج علينا بمنهج جديد يستنبطه، علماً أنّ مادة تلك المناهج التقليدية متوفرة، إلى حد ما، على شبكة الإنترنت، حيث يمكن للمتذوق توظيف تلك المعطيات المتوفرة، سواء في المادة الإبداعية أو مادة الأداة النقدية، أي أن نقد الأدب المنقول بالواسطة الإليكترونية، لا يزال يعتمد على المعلومات المتوافرة، ومنها المعلومات المضافة التي يقدمها الحاسوب ويستعين بها الكاتب في موقعَة العمل الأدبي وتحليله، بدرجة أسرع، وفي بعض الأحوال، أدق، كأن يجري إحصاءً لغوياً، يحدد عدد الحروف أو الكلمات أو الجمل أو الأساليب، أو غيرها من مكونات النص الأدبي التي ييسر الحاسوب الطريق إليها والتعامل معها. وبهذا، تقوم بعض مقومات النقد الإليكتروني على طرح الأسئلة على الآلة، وتكليفها بالمهام، ثم تلقي الإجابات والمنجزات، دون إلغاء لأي منهج نقدي. ومع أننا نضيف بهذا النقد القائم على النص المكهرب وسيلة نقد أداتية جديدة، تضاف إلى الوسائل النقدية التقليدية، يطرح غير سؤال نفسه حول مستقبل هذا النقد الأدبي، المستمد مادته، من قراءته النص المكهرب، والمتخِذ من الآلة أداة معِينة له.

إضافة إلى ذلك، يثير تطبيق النقد النصي المتوسل بالوسيلة الإليكترونية، على "الشعر التفاعلي"، جدلاً حول مفهوم النص، بعد أن تم تطعيمه بوسائطيات من الموسيقى والتصوير الجرافيكي والفوتوغرافي، ليغدو التناغم، بين عناصر هذا المزيج الجديد، هو المؤثر، وليس المعلومات أو الخصائص النصية وحدها، حيث تضع محاولة نقد النص الإليكتروني، في مهب الجدل، إمكانية رصد تطور عناصر طبيعية حية، نابعة من منبع حي، كاللغة والذوق والمشاعر بالتقنيات المادية الحديثة الجامدة، أو الذكاء الاصطناعي، أو الآلي Artificial I-telligence، تلك المهارة البشرية التي مهما تظافر المنطق الرياضي والتقدم الإلكتروني، لن تكون، بأي حال من الأحوال، بديلاً عن الذكاء الطبيعي. وعلى هذا المستوى تُثار جدلية مدى قابلية الفن والأدب للخضوع لسطوة التطور التكنولوجي المتسارع والمنهجية الحسابية المنطقية، بمنأى عن القلب والشعور والحدس، إذ إنّ نتيجة التطعيم بتلك الوسائطيات لا تتجاوز التنويع في مظهر

النص، إلى تمييزه عما سواه، بخصائص ذاتية مميزة. كما تُثار ايضاً جدلية مدى تمكن النقد الإليكتروني من تحويل الإحساس بالجمال والحق إلى منهج ومقياس، ومغالاة في التنظير والتصنيع، قد تقود إلى نضوب القريحة والإفلاس، حين تستبد التكنولوجيا الإليكترونية بالنص، بمنأى عن البشر، مبدعي الأدب، مما يفتح المجال لشطحات قد تنادي بصنع آلة تبدع الأدب! وهنا تطرح نفسها جدلية تمكن النقد الإليكتروني من الجمع بين تقنيات مادية آلية منطقية جامدة، تتمثل في معطيات الحاسوب، ومهام بيولوجية شعورية ذاتية حية، تمثل منبع الفن وجوهر تذوقه، قبل دراسته ونقده، وتتمثل في القراءة الإنسانية، في حدود المدارك الفسيولوجية الطبيعية البشرية. وليست فكرة المناداة بصنع آلة تصنع الأدب، بعيدة عن فكرة المناداة بصنع أو تصميم برامج نقدية كهربائية أو ناقد إليكتروني، تتعدد تخصصات مهامه، بتعدد الأجناس الأدبية المكهربة. وهنا يُخشى أن تُغلّب غزارةُ المعلومات، المترتبة على استخدام تكنولوجيا المعلوماتية، الفكرَ على الفن، أو تغرقهما معاً في يم من الخلط والتسطيح والتعميم، الذي يضعنا أمام الحاجة إلى إعادة الإبحار فيه، وتحكيم الوعي، من جديد، لإعادة القراءه والتصنيف والتبويب، أو العزوف عن ذلك طلباً للسلامة.

يدلل تراكم طروحات كهذه، دون العثور لها على بدائل أو إجابات شافية، على أنّ النقد الإليكتروني، وقبله مادته الأدبية، لا يزالان في دور التكون على الساحة، وفي دور تلمّس السبيل وتشكيل الهوية. وفي هذه الظروف، تظهر أسماء عربية تدلو بدلوها، منها سعيد يقطين وفاطمة البريكي ومحمد سناجلة ومحمد اسليم وسامر سكيك وقاسم حداد ورمضان بسطاويسي ومحمد سعيد وأحمد شبلول؛ كما تدلو بدلوها أيضاً أسماء هسبانية، منها كرمن بليكوا وماركوس مارين وأليخاندرو بارادا وإدواردو أوربينا وخواكين أغيرّي وخوسي لا بلانا ولاورا بورّاس ودومينغو سانشث.

وقد يتمثل النجاح الملحوظ للأدب الإليكتروني، في فنه المتعلق بالأطفال، أو "أدب الأطفال الإليكتروني" المتمثل في ألعاب الكمبيوتر وبرامجه التعليمية والترفيهية المسلية والبسيطة، التي قد تعوض النقص الذي يعتري الصياغات التعليمية والتربوية القديمة، في الأدب المنقول بالوسائل والمناهج التقليدية، في ظل قدرات الطفل غير المحدودة، للتعامل مع الحاسوب وموازياته، مما يلقي على كاهل الكبار مهمة الرعاية والتوجيه، لحماية الأطفال مما قد ينتهك طفولتهم، ويفسد أخلاقهم، ويدمر حياتهم، باختلائه بهم على الشاشة الزرقاء.

من الملاحظ أن فن الأدب الفلسطيني، والهسباني المقاوم مستدع فلسطين، المنقول بالوسيلة الإليكترونية، قد اتخذ، في صورته العامة، شكلا شعريا، بينما ضعف فيه حضور فن القصة والرواية والمسرح، وتأثرت مدوناته ومواقعه وصفحاته نسبياً، بالتطور التاريخي للأدب، في كلٍّ من العالمين العربي والهسباني، بعد أن رسخ قدم حركاته التجديدية المتلاحقة، ولم يكن عنصر التكنولوجيا فيه، ثمرة تطور ذاتي في المجتمعات الهسبانية التي استقبلته، والتي لا يختلف وضعها، وبخاصة في أمريكا اللاتينية، كثيراً عن مثيله في الوطن العربي، لذلك يبقى وضعا جديدا ينبغي عليها التكيف معه، وليس ذلك بالصعب لأن التجربة لا تزل في دور التكون، ولم تتضح، من بعد، معالمها واتجاهاتها، فعندما نعمد إلى نقد هذه المادة الأدبية، لا نتمكن من نقدها، كما

هو الحال في النصوص الورقية، لأننا نعتمد، في ذلك فقط، على التجربة، دون توفر أي مرجعية جمالية أو فلسفية، ينطلق النقد منها، ناهيك عن عامل السرعة والارتجال الذي يعتري هذه العملية، مما يحول دون الوصول إلى حكم متزن قطعي ومطلق، من خلال ممارسة نقدية موضوعية لهذه المادة الأدبية في الرحاب الشبكية الإليكترونية. كما أن الجمهور متلق هذا الأدب مختلف، إلى حد بعيد، عن الجمهور التقليدي قارئ الأدب الورقي، فنحن أمام أدب افتراضي لمتلق متخيل، غير محدد الهوية، مما قد يؤدي إلى هتك أسرار الصنعة الأدبية أو إضفاء الغموض عليها، أو إهدار غايتها، في ظرف جديد يدفع نحو التوجه لمخاطب أو متلق قد يكون هاوياً غير متخصص، وليست له دراية كافية بالمادة المطروحة أمامه، خاصة الجديد منها، أو لمستهلك غير مؤهل لتذوق الجمالية الأدبية، مما يجعل المادة المقدمة عرضة للتهابط والمباشرة في مستواها، على الشبكة العنكبوتية، وتفريخ أجيال مستهلكة أو متطفلة من القراء لا تتعدى عبقريتها النقدية كيل المديح المجاني، في إخوانيات مسفة ركيكة، أو صب الشتائم والقدح، عن غير علم. ولهذا، يقيم البعض من مدركي هذه الوضعية، الندوات واللقاءات الإليكترونية والمادية والمحاضرات والنقاشات، لإنقاذ ما يمكن إنقاذه. كما تميزت هذه المادة الأدبية الهسبانية، كمثيلتها العربية الفلسطينية، بطوابع اقليمية ومحلية بارزة، واستفادت استفادة كبيرة من مخزون ثقافتها المقاوم، وبخاصة تاريخ الهنود الحمر، في أمريكا اللاتينية، مما جعلها تتفوح بشذى إقليمي أمزوني أندي كاريبي ذي نكهة خاصة. ومن الصفحات والموقع والمدونات الهسبانية التي تحتضن فن تلق فلسطين، ما تهتم بإبداعات ومذكرات أعلام الشعراء والكتاب الهسبان المعاصرين، خاصة رواد الحداثة والتجديد في الشعر الإسباني والأمريكي اللاتيني، فتقدم سيراً لهم ونصوصا متنوعة من نتاجهم، مشفوعة أحياناً، بدراسات نقدية جادة.

نعم يفتح هذا المَعْن الإليكتروني الباب على مصراعيه، أمام المرتادين والمريدين والفضوليين، لنفث الزفرات المخنوقة في الصدور، وينشط القائمون عليه، لرفع مستوى مضامينه إلى مستوى معاناة الإنسان وتطلعاته، وجعلها أرشيفاً غنياً لأدب ملتزم، تتفاوت جودة مواده، المتراوحة بين القصيد والقص والمسرح والفكرة واليوميات والمذكرات والزفرات الحرى والخواطر العابرة، وبين الانطباعات عن المجتمع والقهر والحياة والثورة. كما يسعون لتقديم فضاء متخيل حالم من الملائح التراثية والنصوص الأدبية، والخواطر والمقالات النقدية، والترجمات والمختارت من نصوص محلية وأجنبية مقاومة، إضافة إلى الكاريكاتير والصور، الثابت منها والمتحرك Projetcion. ويقدم هذا المعن الافتراضي أيضاً نصوصاً من الأدب الكلاسيكي، تشكل، في مجملها، مشهداً رائعاً، أو أقل روعة، للتراث المقاوم، بمختلف فنونه وعبقرياته. كما تقدم تحليلات وانتقادات وجدالات، تتوقد جذوتها، أو تخمد، بصمت أحد الأطراف، أو تدخل القائمين على الأمر.

ومن نافل القول إن هذا المَعْن الزجاجي، يسعى لتأسيس قاعدة معلوماتية ومعرفية عامة، وورشة عمل ثقافية مفتوحة، ويقدم في معظم زواياه، للمتلقي، قراءات حية، أو تفاعلية متواضعة، ويضع بين يديه نوافذ تأخذه، في أجواء من الشغف والافتراض والوهم، إلى صفحات ومواقع ومدونات ثقافية أخرى، قد تقوده بدورها، إلى

مساحات معرفية مثيلة، لتتراكم المادة فيها على المادة، عبر مواقع هذا الأدب الإليكتروني المتمرد، تراكما هائلا، يجعل أي محاولة إحصاء أو تصنيف أو فهرسة لها ضرباً من التمني، تحيله الأماني بستاناً غنّاءً للحرية، يستنشق فيه الزوار والمريدين والمتفاعلين هواءً يتمنون استنشاقه في حياتهم اليومية الواقعية.

حقيقة في هذا المقام، يتوجب التنويه بها، وهي أنّ ديمقراطية الثقافة وحرية التعبير في منتديات الانترنت Forum، سبقتها في الثقافة العربية، منذ عصورها المبكرة، حرية المنتديات في أسواق عكاظ وذي المجنة والمجاز والجسر التي كانت أوضح معالم في الإبداع، وأرسخ منهجية في النقد واحترام حقوق الآخر. وما أندية اليوم الإليكترونية، في الفضاء العربي الإسلامي، إلاّ أسواق فكرية وأدبية غضة العود، تستمد تجربتها الفكرية الشابة، في ممارسة حريتها وسلوكياتها، بشكل عام، من قيم التراث العربي، في عصر أصبحت المعرفة المكتسبة بالوسائطيات التكنولوجية، تشكل فيه محوراً للإبداع الإنساني.

نعم، في ظل ثورة الاتصالات، التقى الأدب بالتكنولوجيا المعلوماتية، عبر الوسائطيات الإلكترونية، فتعالقا تعالقاً نتجت عنه مفاهيم مزجية أو تركيبية مثل مفهوم "التكنوأدب"، أو "أدب النص المترابط"؛ أو "النص الأعلى"؛ أو "الأدب الإليكتروني"؛ أو "الأدب الشبكي"؛ أو "الأدب الرقمي"، كما قدمه تارةً نظرياً الكاتب محمد سناجلة على أنه "واقعية رقمية"، وتارةً أخرى عملياً في روايته الإليكترونية "ظلال الواحد" سنة ٢٠٠١، التي وصفها بأدب الواقعية الرقمية، وجنّسها على أنها رقمية أولاً، ثم واقعية ثانيا؛ وكلها مفاهيم ترادف مفهوم "Electronic Literature"، وهو صيغة فنية متشعبة فسيحة الجوانب، تضم النص المكتوب وملحقاته التأثيرية، لإحاطته بمظهر تركيبي[5] يقوم على مبدأ الروابط الناشطة Links، التي تسمح بالتنقل والانتقاء في ثنايا المظهر الجديد، مما أدى بالبعض إلى تسميته باسم "الأدب التفاعلي": "Interactive Literature"، الذي نجده عند الناقد سعيد يقطين في كتابه: "من النص إلى النص المترابط: مدخل إلى جماليات الإبداع التفاعلي"، وعند فاطمة البريكي في كتابها "مدخل إلى الأدب التفاعلي"، وذلك بدعم المادة الأدبية، عبر الوسائطيات الإليكترونية، بعناصر إبداعية، كالرسم والموسيقى، وربطها إليكترونياً أيضاً، بمصدر نشوئها ومآل استقبالها، الذي قد يشارك إليكترونياً بالتفاعل والإضافة والنقد، ليتولد عنها نص أو عمل مثرى، أو "مُفَعل"، يمكن تسميته بالنص المركب أو المتفرع: "Cybertext" المحكوم بالرقمية أو الشفرة الكتابية والمؤثرات الصوتية والتصويرية، في تنقله بين النوافذ الافتراضية المتوالدة.

والنص التفاعلي أو المركب أو المترابط أو المتفرع مظهر جديد يحفز قاصديه من الأدباء على استثمار وسائطيات[6] الصوت والصورة الإليكترونية المجلوبة إلى النص الأدبي، ربما لتعويض قصور فيه، يعجز القاصد عن سده بسليقته وقدراته الطبيعية البشرية! وهي وسائطيات، كما جاء في موسوعة ويكيبيديا الحرة، تحول دون تجليه إلّا في الفضاء الإليكتروني[7]، مع إمكانية تداوله بالأقراص المدمجة أو بالبريد الإليكتروني. وقد بدأ في امتطاء صهوة هذه التجربة شعراً، في ثقافتنا العربية، سنة ٢٠٠٧، الشاعر مشتاق عباس معن، بتجربته الحداثية التكنوأدبية الرائدة التي قدمها على أنها "مجازية رقمية"

مستثمراً الأقراص المدمجة، دون غيرها، في مجموعته الرقمية التفاعلية الإليكترونية بنصوصها الستة وعنوانها "قصيدة تفاعلية: تباريح رقمية لسيرة بعضها أزرق"، وذلك بعد سبعة عشر عاماً من ارتياد الشاعر الأمريكي روبرت كاندل التجربة ذاتها، وكذلك الحال مع الروائي محمد سناجلة الذي قدم تجربته، على صعيد الرواية، بعد خمسة عشر عاماً فقط على تقديم ميشل جويس التجربة ذاتها، لأول مرة، مرقومة بتقنية المسرد StorySpace ™، الذي أنتجه بالتعاون مع ديفيد بولتر، أما أول مدونة Blog عربية، فظهرت سنة ٢٠٠١، بعد أربع سنوات فقط، من ولادة هذه الظاهرة في الولايات المتحدة الأمريكية، مما يشي بأن المشروع في مجمله، حتى على المستوى الغربي، لا يزال، حتى الآن، في دور التأسيس والتطوير.

وبينما يجمع البعض المفاهيم الجديدة، الدالة على هذه الظاهرة المتَقْنَنة، في واحد، يفرقها البعض الآخر، كما فعل موقع اتحاد كتاب الإنترنت العرب، بفتحه زاوية تحمل عنوان "الكتابة الرقمية"، وأخرى بعنوان "النشر الإليكتروني".

هكذا إذن، يستكمل النص التفاعلي، ونراه نصاً مُفَعّلاً، مكوناته بإضافة المؤثرات الصوتية والتصويرية إلى نص شعري، كاد في زمن ما، من تاريخه، يحقق ذلك دون أن يُضاف إليه أيٌّ من تلك المؤثرات، التي تنتمي إلى فنون إبداعية أخرى. نعم، فقد نجح، إلى حد بعيد، في تحقيق ذلك، بالكلمة وحدها، شعراء مثل امرئ القيس وذي الرُّمة والبحتري وابن الرومي، في تصويرهم حركات الحيوان والنبات والإنسان، دون الخروج على مفهوم الشعر جمالية ورسالة، باعتباره فن الكلمة الحبلى بموسيقاها هي، وصورتها هي، ومهمتها هي، دون استيراد أي من هذه العناصر، من فن آخر، حتى لو بررت لها أزمة من أزمات النقد ذلك.

وسيان سمينا هذا النص تفاعلياً أو مفعلاً فهل هو نص يتميز بخصائص تميزه عما سواه من أمثال، وبخاصة قبل إدخال الوسائطيات عليه. وإن كان ذلك كذلك، فما هي تلك الخصائص؟ فالنص الجيد هو ما أفصح بذاته عن ذاته، وحمل رسالته بنفسه، أما إذا قصّر في مهمة التعبير عن الذات، أو في توصيل الرسالة التي يحملها، فلن تسعفه الوسائطيات الإليكترونية، لأنها ستكون بمثابة أطراف صناعية، فيها من الإعاقة لحركته أكثر من الحركة ذاتها، مهما خمُلت.

وفي هذا السياق، يرى المنظر النقدي جادامر في "تجلي الجميل" أن أزمة النقد تكمن في افتقادنا اليوم القدرة على فهم الدور التاريخي الذي قام به الفن في الماضي، وعدم قيام فننا المعاصر بدور تاريخي في عالمنا، أو عجزنا نحن، عن فهم أنّ له دوراً تايخياً، في هذا العالم، الذي هو عالمنا، بعد أن افتقدنا القدرة على فهم ماهية الفن وتفسيره، واغتربنا جمالياً عنه، ونسينا أن الوعي الجمالي بالفن، يأتي دائماً ثانوياً بالنسبة لدعوى الحقيقة، التي تنبثق من العمل الفني ذاته، لتجعله يبدع في قول شيء ما، لأناس يعيشون في عالم واحد مشترك.

فمفهوم الشعر التفاعلي، في رأينا المتواضع، مبالغ فيه، إلى حد ما. إذ إن النص المصحوب بريشة الآخر، وموسيقى الآخر، أو صوته، هو إبداع مركب من ثلاثة فنون أو أكثر، لثلاثة مبدعين أو أكثر، يفقد النص فيه قدراً من خصائصه التعبيرية الذاتية، وكذلك الحال مع النص الذي يُحمل إلى الشاشة ليصبح شريطاً معروضاً أو مسموعاً، بإضافة مؤثرات إليه، ليست هي من مكوناته

البنيوية. أما إن كان ذلك الإبداع المركب من صنع صانع واحد، فقلما يبلغ غايته الفنية المرجوة، لصعوبة توفر ملكات الإبداع الثلاث، توفراً حقيقياً، بالمستوى نفسه، في شخص واحد. إذ جمع أدباء مثل جبران وكنفاني، في أعمال لهم، بين كتابة النص ورسم اللوحات، ولكن الأول كان، على الدوام، وبلا جدال، هو الأساس والأصل. تتحقق مشاركة متلقي النص بالقراءة والتمتع والتحليل والنقد، وهو نشاط يحدث خارج النص، ولا يصح له تحوير أو تغيير في بنيته، بالإضافة إليه أو الاجتزاء منه، لآن العمل الإبداعي أمانة وحرمة يدعها المبدع، عن اكتمالها، أمانة لدى المتلقي، والأمانة لا تمس ولا تستخدم، ولا تُحرّف ولا تستبدل.

بل ونذهب، إلى ما هو أبعد من ذلك، بالتساؤل: إذا كانت الوسيلة التفاعلية الإليكترونية تبتغي، بالوسائطيات الاصطناعية، إيصال أمر ما للمتلقي، يعجز النص وحده عن إيصاله، فكيف سينقل لنا الحاسوب بالمقابل، مهما تعددت المؤثرت السمعية والبصرية التي يستعملها، الحالةَ النفسية الفروسية السامية التي يقدمها لنا، بشحناتها الروحية والخلقية، شعرٌ كشعر عنترة مثلاً، في وصفه جروح جواده الجسدية وقروحه النفسية، في ساحة الوغى، أو وصفه طيف حبيبته، في الساحة ذاتها؟ إذْ نكاد نجزم أنّ هذا الحاسوب، أو هذا العالم الافتراضي من الألياف الزجاجية، سيظل، حتى في المستقبل المنظور، مهما شُحِذَ ذكاؤه، وجُمّحَتْ تلك المؤثرات التي ينتجها، دون مستوى أداء تلك المهمة التي أدّتها قريحة عنترة، بالكلمة وحدها، محملة بالمحتويات الثقافية والدلالات الجوانية الشعورية الذاتية النابضة؛ وفي تجربة الترجمة الإليكترونية[٨] درس وعبرة، لمن قرأ التجربة وفهم الدرس. فالشعر صناعة العرب، وهم الأقدر على السمو به، ليترعرع بحيويته هو، دون الانسياق، صم عم بكم، بسيل مقولة "مغني الحي لا يُطرب". ولا يعني ذلك إيصاد باب التجريب والمشاركة، في أي حقل كان، من حقول المعرفة، بعناد "معِزة وإن طارت"، وإنما دعوة طموحة وصادقة، للبحث في جدوى الأمور والأفعال، ومباشرة العمل أولاً، في أوفرها مادة وتجربة، وأكثرها حظاً وجدوى، علّنا نحقق بذلك ما لم يتحقق من قبل، وعندها نقول بملء الفم، بدون تعالٍ أو عبثية: "هذه بضاعتنا وقد رُدت إلينا". ولا غرو، فقبل الكتابة الإليكترونية العالمية بسنوات، طرح الناقد العربي أنطون المقدسي في الدورة التاسعة لمؤتمر الأدباء العرب بتونس، سنة ١٩٧٣، فكرة استخدام التكنولوجيا في إذكاء إرادة الشهوة، وشهوة الإرادة، في جسد الكلمة، الذي فقد حرارته أو كاد يفقدها، في هذا الزمن الذي يقصينا شيئاً فشيئاً عن الروح وكنوزها الإبداعية التي أغنت الصورة الفنية المتحركة، بالكلمة وحدها، وقد أُذكيت فيها شهوة الإرادة وإرادة الشهوة، بأنفاس الانسان البيولوجية وارادته النفسية، كما في وصف امرئ القيس جواده وليله، والبحتري إيوان كسرى، وابن الرومي الخباز والأحدب، لتتجلى العبقرية الروحية والكفاءة البيولوجية في وصف بشار الأعمى للمحسوسات المادية وصفاً يشهد بعجز التكنولوجيا كصنعة بشرية توصيلية عن منافسة الروح التي هي من عند الله؛ وهذا يحفزنا، ويوجب علينا العمل، في كلا البيدرين التراثي والتكنولوجي، والتريث في الأخذ بالصرعة أو الطارئ وإن بهر. نريد تكنولوجيا تخدم الإنسان ذاتاً وأدباً وروحاً، لا تكنولوجيا تقود الإنسان إلى التقليد والتغريب والعدمية في مجاهل أليافها الزجاجية ومآلاتها الافتراضية.

الهوامش والمراجع:

١-

تسارع ظهور هذه المحركات، منذ أصدرت ميكروسوفف أولها وهو برنامج Goffer سنة ١٩٩١، ثم برنامج Mosaic سنة ١٩٩٣، فبرنامج Netscape Navigator سنة ١٩٩٤، وتتوج الأمر، حتى هذه اللحظة، بظهور برنامج التصفح Internet E-plorer الذي يُنتظر أن يُصدر باحث غوغل محركاً منافساً له باسم Chrome

٢-

محمد عبد الله الجعيدي: موسوعة مصادر الأدب الفلسطيني الحديث، الطبعة الأولى، مؤسسة فلسطين للثقافة، دمشق(٢٠٠٧).

٣-

محمد عبد الله الجعيدي: فلسطين في الشعر الهسباني المعاصر، المجلس الوطني للثقافة، الدوحة (٢٠٠٦).

٤-

ما زلنا نخرج المادة المعرفية المكهربة، من سياقها ونصيرها ورقية لقراءتها والتدقيق فيها وأخذ الملاحظات عليها، أو لتوثيقها مادياً والاحتفاظ بها، خشية طارئ، مازلنا تحت سطوته دون غطاء أو ضمانة، وربما لذلك سعت الصناعة المعلوماتية إلى ربط الحاسوب بآلات التصوير الناسخة "Fotocopy"،

٥-

مثل تجربة موقع "ديلي ليت" في تقطيع أوصال الروايات الطويلة، وإرسالها للمستهلكين، على شكل رسائل إليكترونية، لا تتجاوز قراءَة الواحدة منها الخمس دقائق!

٦-

يقوم على دوافع من منهج نقدي تفكيكي يقول بفكرة انزلاق المعنى في الأدب، ويرى أصحابه في تنظيم بنيان الفن الأدبي ونحوه ومنطقه وبلاغته مجرد حيل وبراعة في الخداع، وإن كان للنص معنى فهو معنى يضيفه إليه القارئ من عنده، دون أن يتضمنه النص ذاته.

StorySpace™, StoryVision™, Movie Magic Screenwriting™ and Tinderbox™.

٧-

كانت فكرة المزج بين الأدب والحاسوب، ودور هذا الأخير في مجال الأدب والنقد، محط دراسة رائدة، على الصعيد العربي، لأحمد فضل شبلول، في كتابه، "أدباء الانترنت أدباء المستقبل".

٨-

من برامج الترجمة الإليكترونية المتعاملة مع اللغة العربية:

"VerbAce 2007" و "LingvoSoft" "LingvoSoft" و "Talking Dictionary 2007 French - Arabic" و "MultiTranse". وتعرف الترجمة الأليكترونية أو الآلية بلغة الشبكات العالمية،

"Universal Networking Language" (UNL)

وهو مشروع البرنامج الذي أطلقه معهد الدراسات المتقدمة بجامعة الأمم المتحدة، في سنة ١٩٩٦.

المصادر:

× أحمد شبلول: أدباء الإنترنت .. أدباء المستقبل، ط: ٣، دار الوفاء، الإسكندرية (١٩٩٩).

× حمد محمود الدوخي: المونتاج الشعري في القصيدة العربية المعاصرة، اتحاد الكتاب العرب، دمشق (٢٠٠٩)،

× خالد حامد العرفي: الصحافة الأليكترونية، مركز الصحفي العربي، الرياض (٢٠١٠).

× خالد الراشد: استخدام الإنترنت في الدعوة الإسلامية، مجلة الوعي الإسلامي، عدد ٤٥٩، وزارة الأوقاف الكويتية، كانون الثاني، (٢٠٠٤).

× خالد عزب وأحمد منصور وسوزان عابد: وعاء المعرفة من الحجر إلى النشر الفورى، مكتبة الإسكندرية للنشر والتوزيع، (٢٠٠٧).

× فيليب تايلور، ترجمة سامي خشبة: قصف العقول، سلسلة عالم المعرفة، عدد ٢٥٦، الكويت.

× كريستيان كرومليش: ألف باء الإنترنت، ترجمة: مركز التعريب والترجمة في الدار العربية للعلوم.

× شريف فهمى بدوى: معجم مصطلحات الكمبيوتر والإنترنيت والمعلوماتية، إنجليزى- فرنسي - عربى، دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، القاهرة وبيروت.

× مجلة النور للتقنيات الإلكترونية:

http://www.noortronics.net/index.php

× نبيل علي: الثقافة العربية وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة، الكويت يناير(٢٠٠١).

× نعيم اليافي: تطور الصورة الفنية في الشعر العربي الحديث، (٢٠٠٨)

*Alejandro Parada: La lengua en las nuevas tecnologías, Academia, Argentina de Letras (2007).

* Biblioteca Ayacucho Digital

* Cervantesvirtual. Com (15.000 materias)

* CLACSO - Red de Bibliotecas Virtuales de Ciencias Sociales.

* Edición electrónica de las revistas científicas del CSIC, Madrid 2007.

* Eduardo Urbina: Cervantes Proyect,

* Electronic Literature Organization: Página de la Organización de Literatura Electrónica, dedicada a todos los tipos de ciberliteratura

* Francisco Marcos Marin: El Libro de Alejandre, edicion electronica unificada por ordenador.

* Francisco Marcos Marin: Biblioteca Virtual Miguel de Cervantes, Edición crítica electrónica.

* Francisco Marcos Marin: Recomendaciones para un futuro digital

* Hermeneia: Estudios Literarios y Tecnologías Digitales: Página del Grupo de Investigación Hermeneia de la UOC.

* http://www.google.es

* http://www.yahoo.com

* http://www.msn.com

* http://www.eldigoras.com/lite.html

* http://www.letralia.com, Tierra de Letras, La revista de los escritores hispanoamericanos en Internet.

* http://lepisma.liblit.com. Cuchitril Literario

* http://bartolomeborrego.wordpress.com, El libro electrónico “Planeta Web 2.0”

* Joaquín Mª Aguirre Romero: Textualidad digital, teoría y práctica de la edición electrónica, bibliografía.

* José Enrique Laplana: Aproximaciön al Hispanismo en Internet.

* José Manuel Lucia Mejias: Edicion electronica

* La literatura ante el ciberespacio: Página de la asignatura sobre Ciberliteratura impartida en la Universidad de DeustoPortal de literatura, en eldigoras.com: Recursos en Internet.

* Marcus Franda: Internet development and politics in five world regions, Lynne Rienner Publisher, London (2002).

Tierra de Extracción v.2.0, Novela Hipermedia: Obra narrativa multimedia e interactiva, escrita por Doménico Chiappe

* ABAITUA, Joseba e ISASI, Ed Carmen, (2003): La edición digital. Monográfico de Letras de Deusto, nº 100, Bilbao: Universidad de Deusto

* BORRÀS CASTANYER, Ed LAURA, 2005: Textualidades electrónicas, Barcelona: EDIUOC.

* BLECUA, J.M.; G. CLAVERÍA, Ed C. SÁNCHEZ y J. TORRUELLA: Filología e informática. Nuevas tecnologías en los estudios filológicos. Seminario de Filología e Informática, Departamento de Filología Española, Barcelona: Editorial Milenio Universidad Autónoma de Barcelona (1999).

* FIORMONTE, Domenico: Scrittura e filologia nell'era digitale, Torino, BollatiBoringhieri, (2003).

* LANDOW, Goerge P., Hipertexto, Barcelona: Paidós (1995).

* McLUHAN, Marshall: La Galaxia Gutenberg, Barcelona: Círculo de Lectores, (1998)

* MORENO, Isidro: Musas y Nuevas Tecnologías. El relato hipermedia, Barcelona: Paidos , (2002).

* PAJARES TOSCA, Susana: Literatura Digital. El paradigma hipertextual, Universidad de Extremadura, (2004).

* SÁNCHEZ MESA, Domingo: Literatura y cibercultura. Selección, introducción, traducción y bibliografía, Madrid, Arco Libros, (2004).

* VEGA,Ed Mª J. , : Literatura hipertextual y Teoría Literaria, Madrid: Mare Nostrum (2004).

تكنولوجيات الإعلام ودراسات الجمهور في المجتمعات الانتقالية

حالة الجزائر

د.علي قسايسية
قسم الإعلام والإتصال، جامعة الجزائر

مقدمة

لقد أدخلت تكنولوجيات الاتصال والإعلام الجديدة المتجددة، تغييرات جذرية عميقة على المفاهيم السائدة التي قوبلت عموما كبديهيات في جميع فروع العلم والمعرفة، حيث أصبحت أنماط التفكير والتصورات التقليدية وأساليب التحليل العامة والممارسات اليومية، غير قادرة على استيعاب هذه التغييرات واحتواء مدلولاتها السيميولوجية وانعكاساتها الميدانية.

ولعل من بين المفاهيم التي خضعت لتعديلات واسعة شملت العناصر الجوهرية والثانوية المكوّنة لها، مفهوم الجمهور، جمهور وسائل الإعلام والاتصال، الذي تشكّل على مدى ستة قرون تقريباً، منذ اختراع غوتنبرغ لحروف الطباعة المتحركة في القرن الخامس عشر الميلادي، أي على طول التاريخ الطبيعي لوسائل الإعلام الجماهيرية. على أن هذه التغييرات لا تعني، بالضرورة، إلغاء وحذف مكونات وإحلال محلها عناصر جديدة، حيث أن بعض العناصر المكونة لمفهوم الجمهور، من مثل التلقي المباشر للرسالة، وعلاقة الوجه للوجه بين

القائم بالاتصال والجمهور، وانعدام الفواصل الزمنية والجغرافية بين زمان ومكان الإرسال والتلقي... ترجع إلى مرحلة ما قبل وسائل الإعلام، عادت في أشكال متطورة في أنظمة الاتصال الرقمية، وأصبحت من السمات المميزة للجمهور في المجتمعات الإلكترونية الافتراضية، مجتمعات المعرفة والإعلام.

لقد ارتبط مفهوم الجمهور في مدلولاته السوسيولوجية بعملية الاتصال في جميع أنواعها التي تتطلب على الأقل مُرسلاً، رسالةً، ومُستقبِلاً، أو متلقٍ، هو السبب والغاية، مهما كانت طبيعة الرسالة المُستقبَلة: دينية، سياسية، فكرية أو علمية، ومهما كانت الوسيلة المستعمَلة في نقلها، صوت، صورة أو لغة، مباشرة أو غير مباشرة، فردية أو جماعية. وقد ظهر ونما الشكل الجماعي لوسائل الاتصال بظهور ونمو التجمعات البشرية التي أقامت حضارات متنوعة لعب الاتصال دوراً حيوياً في نشر قيّمها ونقلها عبر الأجيال المتلاحقة، إلى أن أصبح الاتصال الجمعي جماهيريا بعد انتشار الصحافة في القرن الثامن عشر، وظهور وسائل الإعلام الإلكترونية من إذاعة في العشرينيات من القرن الماضي، والتلفزيون في بداية النصف الثاني منه، والأقمار الصناعية والانترنت في العشرينيتين التاسعة والعاشرة الأخيرتين.

ولئن كان الجمهور، كظاهرة سوسيولوجية قديماً قدم التجمعات البشرية، والاهتمام به قديماً أيضاً قدم الإثنولوجيا والأنثروبولوجيا والسوسيولوجيا العامة، فإن جمهور وسائل الإعلام، كشكل متمايز عن أشكال التجمعات البشرية الأخرى، لم يحظ بنفس الاهتمام، رغم مرور حوالي قرن من الزمن على ظهور الدراسات الإعلامية ورغم وجود مبادرات عديدة لتأسيس فروع علمية تتكفل بدراسة هذا الشكل من تجمع الناس حول رسالة إعلامية، مثل علم الاجتماع الإعلامي وعلم النفس الإعلامي وغيرها من فروع التاريخ والاقتصاد والثقافة، المرتبطة بوسائل الاتصال الجماهيري.

إن الاهتمام بالأبحاث المتعلقة بجمهور وسائل الإعلام الجماهيرية، من قراء الصحافة المكتوبة ومستمعي المحطات الإذاعية ومشاهدي القنوات التلفزيونية ومستعملي الشبكة العنكبوتية العالمية، الأنترنات بمختلف تقنياتها الاتصالية المتجددة، هو اهتمام حديث العهد نسبياً، ولكنه يتزايد باضطراد مواكبا التطورات المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة المتجددة.

لقد بدأت هذه الأبحاث تحتل مكانة معتبرة ضمن الدراسات الإعلامية الشاملة التي تنجزها مؤسسات أكاديمية وإعلامية ومراكز متخصصة، والتي ما فتئت تنتشر مع اتساع ظاهرة العولمة المتسارعة و المتزايدة التعقيد، مفضية إلى تعميم ثقافة العولمة[1] التي هي، في واقع الأمر، ليست سوى ثقافة القوى المهيمنة على الاقتصاد والسياسة والإعلام والمعرفة والتكنولوجيا ومختلف المجالات الصناعية وبخاصة الصناعات الإستراتيجية التكنولوجية والعسكرية، وحتى الدراسات المتعلقة بهذه المجالات، ومنها أبحاث الجمهور التي تطرح إشكاليات متنوعة في طبيعتها ومنطلقاتها النظرية وأسسها وأدواتها المنهجية، حسب السياقات العامة والمراحل التاريخية لتطور الدراسات الإعلامية عامة، ودراسات الجمهور خاصة، وأيضاً حسب درجة تطور المجتمعات التي تجرى فيها هذه الدراسات.

وكان الاهتمام بدراسة الجمهور، كطرف أصيل في العملية الاتصالية، قد بدأ بجدية علمية منذ

ثلاثينيات القرن الماضي إثر تطور وسائل الإعلام في المجتمعات الجماهيرية بشكل لم يسبق له مثيل، و ما نتج عنه من انشغال مصحوب باعتقاد راسخ في قوة التأثير البالغ[٢] الذي يمكن أن تمارسه هذه الوسائل على جمهور المتلقين كأفراد وجماعات، وتوجيههم الوجهة التي ترغب فيها الجهات المؤثرة في السياسات الإعلامية في مختلفة المجتمعات عبر مختلف المراحل التاريخية. ومما زاد في ترسيخ الاعتقاد في قوة التأثير البالغ لوسائل الإعلام على الجمهور، مضامين الخلاصات التي كانت قد توصلت إليها بعض الدراسات السيكولوجية السلوكية بداية من العقد الثالث من القرن الماضي وتطبيق مناهج العلوم التجريبية في مجالات العلوم الإنسانية و الاجتماعية منذ نهاية القرن التاسع عشر.

خلفية تاريخية

وعلى الرغم من أن دراسات الجمهور كانت قد ظهرت وتطورت وازدهرت في بيئات اجتماعية متباينة إلا أنه كانت تسودها عموما المنافسة الاقتصادية والسياسية والتسابق الأيديولوجي. وتكثفت هذه الدراسات بصفة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، وكان الهدف الرئيسي من وراء ذلك هو البحث عن كيفية إعداد الرسائل التي تمكن من الوصول إلى كسب رضا أكبر عدد ممكن من المستهلكين وتأييد أكبر عدد ممكن من الناخبين ومناصري التيارات الفكرية المتنافسة على كسب أكبر عدد ممكن من أفراد جمهور وسائل الإعلام. وبعبارة أخرى، كان الهدف من تلك الدراسات هو محاولة اكتشاف والتحكم في معرفة واستخدام آليات تأثير الرسائل الإعلامية على سلوكيات المتلقين بغرض تغييرها أو تعديلها وتوجيهها الوجهة التي يريدها القائم بالاتصال.

من هذا المنظور، كانت الأهداف التجارية والدعائية، ولازالت، هي المحرك الرئيسي للأبحاث المرتكزة أساسا على النظرة العددية لتحديد حجم الجمهور ووصف تركيبته في محاولة لمعرفة احتياجاته المادية والمعنوية والكشف عن اهتماماته و التطلع نحو العمل على إشباعها والاستجابة إليها، وفي الغالب التظاهر بذلك، سواء تعلق الأمر بالحملات الاشهارية أو الانتخابية.

وفي السياق نفسه ، كانت الأبحاث التي تنجزها المؤسسات الإعلامية نفسها ولحسابها، للتعرف على جمهورها الخاص، تصب، هي الأخرى، في اتجاه الأهداف التجارية؛ وغالبا ما كانت لاحقة لما أنجز بهدف التقويم، ونادرا ما كانت قبلية لتمثل أرضية في أي تخطيط محكم قائم على معرفة حقيقية وشاملة بالجمهور المستهدف من وراء أي عمل إعلامي ناجح[٣].

وتمثل مشاريع الأبحاث التي تُمَوّلُ لأهداف تسويقية، اقتصادياً وسياسياً وإعلامياً، نسبة كبيرة من هذه الدراسات التي نجدها تركز على الوصف الكمي ضمن المنظور الفردي لعضوية أفراد الجمهور. إلا أن الاهتمام بعضوية الجماعة والمفهوم السوسيولوجي للجمهور بدأ يتجلى مع مستهل العقد الخامس وبداية العقد السادس من القرن الماضي، و هذا بعد ما تبنت وتكفلت مؤسسات أكاديمية بدراسة ظاهرة الجمهور وتحليلها لأهداف علمية بالدرجة الأولى. حيث ظهرت الحاجة إلى أطر ومناهج للبحث تكون أكثر قدرة على تقديم تفسير متكامل لظاهرة الجمهور وعلاقة سلوكه بالرسائل الإعلامية والإعلانية

التي يتلقاها من وسائل الإعلام المتجددة باستمرار. وقد أصبحت هذه الرسائل الإعلامية والإشهارية شيئاً فشيئاً جزءاً من الحياة اليومية، يتعامل معها الإنسان في حياته المهنية والفردية والأسرية والجماعية، إلى أن بلغت درجة التعقيد مستويات عالية جرّاء الانتشار الواسع والسريع لتكنولوجيات الإعلام والاتصال المتجددة؛ وأصبحت، بالتالي، المناهج التي كانت قد توصلت إليها دراسات الجمهور غير قادرة على الإلمام بجميع الأبعاد التي أدخلتها هذه التكنولوجيات على الحياة الاجتماعية.

ولعل أحد أسباب هذا العجز المبكر لمناهج أبحاث الجمهور، يرجع لكون نموذج هذه الأبحاث هو أمريكي بالدرجة الأولى تم تصديره إلى مختلف بلدان العالم. ولقد كانت أبحاث الجمهور الأمريكية حول خصائص جمهور وسائل الإعلام الجماهيرية، بعد الحرب العالمية الثانية، سلوكية أمبريقية، حيث يشير الباحثون إلى أنه مع بداية الخمسينيات من القرن الماضي، بدأت بحوث الإعلام الأمريكية تشق طريقها نحو أوروبا وأصبحت مصطلحات مثل «الجماهير» و«التأثيرات» و«الوظائف»، التي كانت مؤشراً عن الانشغالات الأمريكية، قد نظمت وأطرت الكثير من الأبحاث على جانبي الأطلنطي (الولايات المتحدة وأوروبا). وكانت هذه الدراسات تنحصر في مجالات متخصصة قليلة مثل الصحافة و الإذاعة والتلفزيون والفيلم وما يسمى «الثقافة الشعبية»، أي محتويات وسائل الإعلام الجماهيرية[٤] .

ولأن الجمهور تم اعتباره جمهوراً حاشداً سلبياً وغير فعال، وأصبح مصطلح «الجماهير» ساكناً في لغة الباحثين بمعناه الأضعف، فكانت المشكلة بالنسبة للباحثين الأمريكيين في الاتصال، تتمثل في الإجابة على سؤال كيف يحدث الإقناع، وهو الهاجس المسيطر على البحوث والأمبريقية السائدة بدون منازع. وفيما يتعلق بتقليد نقاد الثقافة الجماهيرية، وبخاصة لدى رواد مدرسة فرانكفورت ومركز الدراسات الثقافية البريطانية بجامعة بيرمينغهام، فالسؤال الأساس الذي كان يطرح على مستواهم هو متى وكيف تفسد الأفلام والتلفزيون والكتب عقول الناس بسلبهم قيمهم الثقافية الأصيلة وتلقينهم قيم الثقافة المهيمنة.

وعليه، فإن الدراسات الاتصالية الأمريكية سواء الجماهيرية أو الاتصال الشخصي كان هدفها هو تحديد الشروط النفسية والاجتماعية الدقيقة التي يتم في ظلها تغيير الاتجاهات وتكوينها أو تعديلها، والسلوكيات يتم تثبيتها أو تعديلها أو إعادة توجيهها. أما الأشكال المحددة من الثقافة– الفن والطقوس والأساطير، الخ– فلا تدخل في التحليل إلا بصفة غير مباشرة، هذا إذا تم إدخالها، وهي تدرج في التحليل طالما كانت تساهم في مثل هذه الشروط الاجتماعية أو تشكل قوى نفسية.

في تلك المرحلة كان الباحثون الأوروبيون يوجهون اهتمامهم نحو الماركسية والظاهرتية والبنيوية والنقد الأدبي لدراسة الظواهر الاتصالية. لكن هذا التقليد لم يجد طريقه إلى بحوث الإعلام بالولايات المتحدة، حيث لم يبدأ الباحثون الأمريكيون يهتمون بمثل هذه المقاربات إلا في وقت لاحق وبنسبة ضئيلة جداً بالمقارنة مع بحوث التقليد الأمبريقي.

ولقد انتشرت نفس الظاهرة، أي ظاهرة التقليد الأمريكي الأمبريقي، في معظم البلدان النامية وبصفة خاصة بلدان أمريكا الجنوبية. وتم ذلك عن طريق الوكالات الدولية والهيئات الأممية أو بعثات الطلبة إلى

أوروبا وأمريكا الشمالية؛ حيث كان الانشغال بمسألة التأثير أقوى في هذه البلدان النامية لأسباب تاريخية ومقتضيات التنمية وما تتطلبه من تجنيد لوسائل الإعلام من أجل إحداث تغييرات منشودة على مستوى السلوك والأفكار والاتجاهات. فعلى سبيل المثال، كانت معظم بحوث الإعلام مع نهاية الستينيات و بخاصة مرحلة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي تتم ضمن أنموذج، أي برادغم، الإعلام والتنمية، كما حددته منظمة اليونسكو والرواد الأوائل من الباحثين مثل لرنر وشرام وروجرز وباي...[٥] بينما لم يجد التقليد الأوروبي في بحوث الاتصال بمفهومه الشامل طريقه إلى البلدان الواقعة في محيط التأثير الأوروبي مثل الجزائر، إلا بنسبة ضئيلة جدا، وهذا رغم القرب الجغرافي واللغة وبعثات الطلبة. فعلى سبيل المثال، كانت البحوث الإعلامية على مستوى أطروحات الدكتوراه التي تنطلق من منطلقات نظرية راسخة في التقليد الأوروبي، كالبنيوية والظاهرتية والسيميولوجيا، وغيرها، في دائرة علوم الإعلام والاتصال بجامعة الجزائر، كانت نادرة جدا[٦].

وكان مفهوم الجمهور، كما هو سائد في معظم البلدان الانتقالية، مغايراً في الكثير من جوانبه لطبيعة المفهوم الأصلي في البحوث الأمريكية، حيث يعني في هذه الأخيرة أن الفرد من الجمهور سيد في استهلاكه واختياراته المختلفة. أما في معظم البلدان الانتقالية، ومنها الجزائر، حيث سادت ونفذت لعقود من الزمن خطابات تمجد الجماعة على حساب الفرد الذي لم يكن ينظر إليه على أنه سيد وحر في اختياراته، وإنما كان ينظر إليه، في سياق الفكر المجد للجماعة على حساب الفرد، كقاصر وغير راشد، وبالتالي تتكفل بعض المؤسسات العمومية، ومنها وسائل الإعلام بتوعيته وتحسيسه وتربيته وتثقيفه وتحديد احتياجاته الأساسية والكمالية والعمل، أو على الأقل التظاهر بالعمل، على تلبية بعض تلك الاحتياجات الأساسية.

الاتجاهات الحديثة في مقاربات الجمهور

في هذا السياق، نحاول أن نلقي بعض الضوء على تطور دراسات الجمهور وما توصلت إليه لدى المجتمعات الرائدة في تلك الدراسات، في ظل التطورات والتغييرات الاجتماعية السريعة المصاحبة لـِ «الانفجار الإليكتروني»، ومقارنتها بما يجري، في سياق زمني واجتماعي وسياسي واقتصادي مشابه، في المجتمعات الحديثة العهد بوسائل الإعلام، على غرار الجزائر التي كان يمكن أن تشكل نموذجاً نظرا لجملة من العوامل التي قد ترشحها لتمثيل تلك البلدان في هذا المجال، في مقدمتها الانتماء للفضاء الحضاري العربي الإسلامي والموقع الجيو-سياسي وسط الشمال الإفريقي و على الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، أي تعر ضعها وتأثرها بمختلف التيارات الحضارية وتأثيراتها فيها بالقدر الذي سمحت به وسائل الاتصال التقليدية.

إن تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة قد أدخلت أبعاداً تقنية واقتصادية وثقافية واجتماعية جديدة على الفضاء الاتصالي عامة وعلى الفضاء الاتصالي داخل العائلة، كوحدة قاعدية للتحليل السوسيولوجي الجزئي، بصفة خاصة، حيث أصبح هذا الفضاء الاتصالي العائلي يتميز بنمط جديد من التفاعل بين أفراد الأسرة من جهة، و من جهة ثانية، فيما بينهم وبين التكنولوجيات المنزلية التي أضحت ديكورا أساسيا في أغلبية المنازل، وخاصة

الحواسب المرتبطة بالشبكة العنكبوتية العالمية بالنسبة لبعض العائلات الجزائرية، وتلفزيونات الانترنيت التي يُتَوَقَّعُ أن تحل محل تلفزيونات الكابل والساتل التقليدية والمشفرة في أوروبا بعد أن سجلت تقدما ملحوظا في الولايات المتحدة الأمريكية[٧].

وعليه، فإن مجموع العناصر النظرية لمساهمة مقاربة التلقي يمكن أن تساعد على رسم معالم منهجية تمكِّن من دراسة النسق التفاعلي للجمهور العريض في المنزل وحصر مختلف الإجراءات الشرطية لقبول تكنولوجيات اتصال منزلية، ومحاولة تصور نموذج اتصال بديل للنماذج التقليدية التي أصبحت مجتمعةً غير قادرة على احتواء الأبعاد الجديدة التي أسفرت عنها التكنولوجيات المتجددة.

من وجهة النظر هذه، فإن الاتجاهات الحديثة في مقاربة جمهور وسائل الإعلام تهدف إلى إبراز محاور تفرضها البيئة العلمية والتقنية الجديدة على الحياة في مجتمعات ما بعد الحداثة والتي بدأت تُوصَفُ بأنها إليكترونية من جهة، وتؤطرها المعارف الإنسانية التي توصلت إليها العلوم الإنسانية والاجتماعية من جهة ثانية، وتتمثل هذه المحاور في:

أ) إدخال مفهوم السياق المنزلي (Domestic Context) في التنظير لعملية التلقي؛

ب) اختيار الأسرة (Household) كوحدة للتحليل ومفهوم الديناميكية الأسرية والتحليل الاجتماعي الجزئي (Micro-Social Analysis)؛

ج) توجيه منهجية البحث نحو آفاق إثنوغرافية للبحث عن التفاعلات بين أفراد الجمهور (العائلة) أمام شاشة التلفزيون أو الحاسوب، سواء لعرض البرامج مباشرة من القنوات أو اختيارها أو استرجاعها من بنوك المعلومات في أنظمة الاتصال الرقمية أو قراءتها من أشرطة الفيديو أو الأقراص المضغوطة[٨].

تشكل، إذن، هذه المقاربات التقليدية والحديثة في أبحاث الجمهور، المرجعيات النظرية لجل الدراسات الإعلامية، حيث تبدو المجتمعات الانتقالية، ومنها المجتمع الجزائري، محكوم عليها بالاندماج الجبري في عالم العولمة، وبالتالي حتمية تكييف هذه المقتربات مع خصوصياتها المحلية تعويضا للعجز الفادح في إنتاج بدائل نظرية ومنهجية خاصة.

فالمجتمع الجزائري، على سبيل المثال، قد شهد خلال العقود الأربعة الأخيرة من القرن الماضي، وبداية هذا القرن تطوراً مضطرباً نتيجة جملة من العوامل الداخلية والخارجية، لم تمكنه من إرساء أسس استقرار و توازن اجتماعيين ضروريين لأحداث أي تغير اجتماعي في الاتجاه الموجب طبقا للأهداف المعلنة ضمن مواثيق الحركة التحررية والاستقلال الوطنيين. فبعد زهاء نصف قرن من الإنعتاق عن القوة الاستعمارية السابقة وممارسة شكل من أشكال الاستقلال؛ يفترض أن حوالي نصف قرن من الزمن تقريبا يكون كافياً لتثمين التجربة الذاتية واستخلاص النتائج ووضع مشروع توافقي واضح، على الرغم من الدور الفعال الذي لعبته وسائل الإعلام الجماهيرية على امتداد معظم القرن الماضي في مساعدة البشر أفراداً وجماعات ومجتمعات على إحراز تقدم سريع، لم يكن ممكنا في مرحلة ما قبل وسائل الإعلام، وذلك بفضل التدفق الهائل للمعلومات والمعارف ومعالجتها واستخدامها بكيفية فعالة في إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية[٩].

ومما زاد في اتساع الفجوة بين النوايا العلنية

وتطور اتجاهات الواقع المعيش، وبالتالي انتكاس الطموحات في اللحاق بركب البلدان المتطورة، تلك السرعة الهائلة في إيجاد الحلول للمشاكل المختلفة بفضل تطبيقات تكنولوجيات الإعلام المتجددة وتوغلها في مختلف مناحي الحياة اليومية من جهة، ومن جهة أخرى موقف السلطات العمومية الفعلية ونظرة المجتمع لقدرات العلم والفكر والثقافة[١٠] على إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية.

ولقد دفعت هذه المواقف إلى جانب أحداث العنف المسلح التي اندلعت في بداية التسعينيات من القرن الماضي، واستمرت إلى بداية القرن الواحد والعشرين الحالي، عدداً معتبراً من الباحثين في مختلف فروع العلم والمعرفة الذين تكونوا في الجامعات الغربية في عقدي السبعينيات و الثمانينيات، إلى الهجرة في اتجاه الغرب والشرق بحثا عن ظروف اجتماعية وأمنية ومالية ومهنية تمكنهم من تحقيق ذواتهم الإنسانية أولاً، وكينونتهم العلمية وضمان أمنهم الجسدي والمعنوي[١١]، في حين كان من الممكن أن يسهموا ليس فقط في تطوير البحث العلمي في مجال تخصصاتهم، ولكن في تصور الحلول للعديد من المشاكل.

ولم يتمكن الذين واصلوا، لأسباب مختلفة، مهام التدريس والبحث على مستوى الجامعات الوطنية بدورهم من إحداث تطور محسوس في التراكم المعرفي واستغلال وتطبيق مهاراتهم العلمية المكتسبة في مثل تلك الظروف التي لم تسمح بإيجاد الحد الأدنى الواجب توفره لأي نشاط إنساني في المجتمعات البشرية الطامحة للرقي والرفاهية.

غير أن تحسن الظروف الأمنية ابتداء من بداية العشرية الأولى من القرن الحالي ومحاولة الجزائر الاندماج في مسار العولمة، أوجد نوعاً من الاستقرار سمح لعدد من الطلبة والأساتذة من إجراء عدد معتبر نسبياً من الدراسات والأبحاث التي قد تشجع على الانطلاق نحو آفاق جديدة في مجال البحث العلمي. وقد تنعكس الحركية الجديدة على مناهج البحث في مختلف العلوم الإنسانية والاجتماعية بصفة خاصة، وفي علوم الإعلام والاتصال بصفة أخص، وفي ميدان جمهور وسائل الإعلام بصفة أدق.

في هذا السياق، شهدت السنوات الأخيرة دفعا هاما للدراسات المتعلقة بجمهور وسائل الإعلام أثرى المكتبة الجامعية ووفر كمّاً معتبراً من المعطيات النظرية والمنهجية الخاصة بتأثير وأثر الرسائل الإعلامية على جمهور المتلقين.

ولكن يبدو، لأول وهلة، أن هذه الدراسات تستند في أغلبيتها إلى نماذج (Paradigms)[١٢] تقليدية تشاؤمية و / أو تفاؤلية، وضعت في ظروف تاريخية متعلقة بالتطور التاريخي العام وبتاريخ تطور وسائل الإعلام الجماهيرية وملابسات بيئات اجتماعية واقتصادية وتكنولوجية، لم تعد قائمة في المجتمعات المرجعية نفسها. وتوفرها المحتمل في مجتمع الدراسة، أي البلدان الانتقالية، نموذج الجزائر، والبحث بشكل قد يشبه تلك الأشكال التي وجدت عليها في مجتمعاتها الأصلية، قد لا يبرر استعمال نفس المناهج على أمل الوصول إلى نفس النتائج في بيئات مختلفة على الصعيدين السوسيولوجي- الثقافي والتاريخي.

نحو مقاربة بديلة

إن السؤال الذي يطرح في هذا السياق يتعلق، بمدى الانسجام بين واقع جمهور وسائل الإعلام

والدراسات المتعلقة به في الجزائر، من جهة، وبينها وبين المنطلقات النظرية والمنهجية التي تستند إليها والتي توصلت إليها أبحاث الجمهور في المجتمعات المرجعية. ونحاول، من خلال طرح هذه الإشكالية ومحاولة الإجابة عنها، المساهمة في تصور مقترب بحث بديل في دراسات الجمهور يستند إلى العناصر التنظيرية التي خَلُصَتْ إليها دراسات ظاهرة جمهور وسائل الإعلام الجماهيرية.

ويأخذ المشروع المقترح المرتكز على العناصر النظرية والأمبريقية الحديثة، بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية الديموغرافية والسوسيو-ثقافية التي تلعب الدور الأساس في التفاعل الاجتماعي فيما بين أفراد الجمهور بمناسبة التعرض للرسائل الإعلامية (كمنبهات) من جهة، وفيما بين المتلقي والمرسل في سياق سوسيو-تقني-ثقافي وتكنولوجي جديد، من جهة أخرى.

إن التحليل النقدي لعينة من الأبحاث التي تناولت جمهور وسائل الإعلام في الجزائر خلال العشريتين الأخيرتين، ١٩٩٠ / ٢٠٠٩، مثل المجتمعات الانتقالية المشابهة لها، يبين أنها لم تتمكن من التميُّز و التفرُّد عن هذه البلدان الانتقالية، برغم توفرها على قدرات بشرية ومادية وتقنية وثقافية يفترض أنها تمكنها من توظيف التقدم العلمي والتكنولوجي في إيجاد الحلول الملائمة للمشاكل الاجتماعية والثقافية المطروحة، والمساهمة في بناء نظرية للدراسات الإعلامية تسترشد بما توصلت إليه مختلف علوم الإعلام والاتصال. وذلك، في سبيل الإسهام في التأسيس لمنهج بحث يأخذ بعين الاعتبار ليس خصوصيات المجتمعات الانتقالية والظروف التي أدخلت فيها وسائل الإعلام وكيفية تشكيل ظاهرة الجمهور تبعا لذلك فحسب ، وإنما ضرورة الانتقال من التحليل الكلي ذي النظرة الشمولية للمجتمع إلى التحليل الجزئي الذي يعيد الاعتبار للوحدة الاجتماعية الأساسية، الأسرة ومفردات مكوّناتها الجزئية التي يمثلها أفراد الأسرة"[١٣].

إن التحليل الجزئي والكيفي الذي يميز ما يُعرف بأنموذج التلقي في دراسات الجمهور أكثر ملاءمة للتقرُّب من ظاهرة جمهور وسائل الإعلام، وبصفة خاصة جمهور التلفزيون، في المجتمعات الانتقالية، وتحديداً في الجزائر نظراً لما تتميز به هذه الأخيرة من تنوع ثقافي وتعدد إثني وعلاقات وروابط تقليدية تجعل مسألة تلقي الرسائل الإعلامية تتم في سياق وبطريقة تختلف عما هو جارٍ في مجتمعات تفتقد إلى مثل تلك العلاقات والروابط التقليدية.

ويلاحظ من خلال مراجعة أدبيات دراسات الجمهور والإطلاع الأولي على محتويات عينة من الأبحاث، وملاحظة الواقع الاجتماعي-السياسي العام، أن النظرة الأولية للتأثير البالغ الذي تمارسه وسائل الإعلام على جمهور المتلقين، أي النظرة السلبية للجمهور، لازالت انشغالا أكاديميا وأجندة عمومية في الجزائر التي لا زالت السلطات العمومية فيها تتردد في فتح الفضاء الإعلامي السمعي-البصري أمام المنافسة والمبادرات الخاصة على غرار الصحافة المكتوبة، بل عادت في بداية هذا القرن إلى تشديد الرقابة على الصحافة الخاصة من خلال تعديل قانون العقوبات٢٠٠١[١٤]، والتأكيد على تمسك الحكومة بالرقابة المباشرة على الإذاعة والتلفزيون عن طريق الملكية وسنّ القوانين والتنظيمات المناسبة لذلك. وترى السلطات العمومية، ممثلة في وزارة الإعلام أنه « ينبغي أولاً وقبل التفكير في فتح مجال السمعي البصري أمام المبادرات الفردية، تحديد طبيعة المنتوج الإعلامي، هل هو

مادي تجاري أم ثقافي فكري؟ وهل يتكفل الخواص بتنمية قطاع غير مربح تجاريا؟ هل يمكن للدولة في حالة الجزائر أن تتخلى عن المدرسة والجامعة والإعلام؟»[١٥]

قد يرجع هذا التردد والتخوف من تحرير وسائل الإعلام السمعي-البصري إلى الاعتقاد المستمد من النظرة الأولية التشاؤمية التي صاحبت ظهور وانتشار وسائل الإعلام السمعية-البصرية في بداياتها الأولى، وكانت الانطلاقة الفعلية للبحث العلمي الإعلامي في الغرب في الثلاثينيات من القرن الماضي، قد انعكست على مستوى الاهتمام الأكاديمي في الجزائر في بداية الانفتاح السياسي والاقتصادي. وكان هذا الانفتاح قد ترجم في الحقل الإعلامي من خلال تخلي الدولة والحزب الواحد عن احتكار ملكية ورقابة وسائل الإعلام المكتوب، ومن خلال التدفق الإعلامي الفضائي الحر (الفضائيات التلفزيونية) والافتراضي (شبكة الواب) الذي فرضته تكنولوجيات الإعلام والاتصال بداية من العشرية الأخيرة من القرن الماضي[١٦]. ويعني ذلك أن الظروف السياسية والاقتصادية والإعلامية للجزائر بداية القرن الواحد والعشرين، تتشابه مع ظروف المجتمعات الغربية في الثلاثينيات حين ظهور الحاجة لمعرفة تأثير الدعاية والحملات الانتخابية والتجارية الذي قد تمارسه وسائل الإعلام على سلوكيات أفراد الجمهور، وبالتالي على المجتمع، وعلى توجهات الرأي العام.

كما أن هذا الواقع السياسي والاقتصادي الجديد وانعكاساته على الميدان الإعلامي والأكاديمي، أدى إلى بداية الاهتمام بالجمهور لمعرفة خصائصه وحاجاته واهتماماته وأنماط تفاعله مع الرسائل الإعلامية المتنوعة التي يتعرض لها من مختلف وسائل الإعلام المتاحة؛ ولفهم كيفية تكوين وتوجيه الرأي العام الوجهة التي ترضي القائم بالاتصال، بمعنى أن الانشغال بتأثير وسائل الإعلام على سلوك الجمهور واتجاهاته وآرائه، قد انتقل من الحقل السياسي والاقتصادي إلى المجال الأكاديمي.

فمن حيث الموضوع وانطلاقا من السياق السياسي والاقتصادي والأكاديمي المشار إليه آنفا، يبدو أن أغلبية أبحاث الجمهور في الجزائر وخاصة التي ركزت على الجمهور، كطرف أساس في العملية الاتصالية، انصبّ اهتمامها على إشكالية التأثير (Effect) ونادراً ما اهتمت بمسألة الأثر (Impact) ناهيك عن التفاعل والتفاعلية (Interaction, Interactivity). وقد لا تهتم إطلاقا بواقع الجمهور الذي لم يعد ذلك المتلقي السلبي وإنما هو الذي يحدد طبيعة وكيفية ومدى استجابته للرسائل التي يختار التعرض لها.

أما من حيث المنطلقات النظرية التي تؤطر هذه الأبحاث، وانطلاقا من اعتبار تشابه ظروف الجزائر في بداية القرن الحالي مع ظروف المجتمعات الغربية في بداية القرن الماضي، أي البدايات الأولى لدراسات الجمهور، يبدو أن هذه الأبحاث ركزت على النماذج التشاؤمية التقليدية، من مثل نظريات التأثير البالغ، ونظرية الوخز الإبري والجمهور السلبي وتأثير قادة الرأي والجماعات المرجعية. هذه النظريات لم يعد يعتد بأغلبيتها في المجتمعات الرائدة إلا على سبيل الاستئناس بمنحنى التطور التاريخي والتراكم المعرفي.

واعتبارا لاستمرار الاعتقاد بالقوى السحرية لوسائل الإعلام، فإن أبحاث الجمهور لازالت تستند إلى نماذج تقليدية. وعليه، فإن معظم أبحاث الجمهور

في الجزائر لا تتموقع ضمن برنامج محدد ولا تستند إلى نظرية بعينها، الأمر الذي يستدعي البحث عن آليات التأسيس لمنهجية جديدة ترتكز على ما توصلت إليه خلاصات الأبحاث الحديثة وتأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية، وهو ما يشكل موضوع بحث تكميلي لهذه الدراسة المرتكز حول ملاءمة المقترب الإثنوغرافي لدراسات سلوكيات جمهور وسائل الإعلام في مثل هذه الفضاءات التقنية الثقافية– الاجتماعية.

خلاصة

أعتقد أن أبحاث الجمهور في الجزائر، كما هي عليه في معظم البلدان الانتقالية المشابهة لها في الظروف والشروط العامة، ما تزال مجالا خصباً تزداد خصوبته تبعا لوتيرة التأثيرات التي تحدثها تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة. ومن هنا، أعتقد، أن أبحاث الجمهور ومكانتها في الدراسات الشاملة للإعلام والاتصال «الجماهيري» في ظل العالم الإلكتروني المعولم الذي يرخي بظلاله في كل مكان من هذا الكون بما فيه الجزائر، يحتاج إلى دراسة خاصة معمقة لبحث عوامل ودواعٍ وأهداف توجّه منهجي جديد بدأ يحتل الصدارة في أبحاث الجمهور منذ ثمانينيات القرن وتكثف استعماله منذ مطلع القرن الحالي.

ويتمثل التوجه الجديد في المنهج الإثنوغرافي في دراسة السلوك الاتصالي للجمهور والتفاعلات الممكنة مع الرسائل الإعلامية التي يتلقاها من مختلف الوسائط المتوفرة في الفضاء الاتصالي الجديد الذي تشكل الأنترنات أهم وسائطه على الإطلاق، وأوسع مجال الثقافة التفاعلية بين الإنسان والمحيط التكنولوجي.

لقد أصبحت الأنترنات التي منذ الشروع في استعمالها في الفضاء العمومي في الغرب في التسعينات من القرن الماضي، تنافس التلفزيون، كأداة تكنولوجية منزلية جديدة. وتحوّل، بالتالي، انشغال الآباء والمربين، من التخوف من تأثير التلفزيون على السلوك العام للأطفال، إلى التأثيرات المحتملة لهذه الوسيلة الوافدة المتوغلة بقوة خارقة وبسرعة فائقة في مختلف مناحي حياة الناس، هذا الانشغال نابع أساسا من عدة اعتبارات، لعل في مقدمتها:

– أن المقبلين على استخدام هذه الوسيلة هم في أغلبيتهم الساحقة من الأطفال والمراهقين، حيث توصلت دراسة أجريت في بريطانيا أن ٧٥ في المائة من مستعملي الأنترنات تتراوح أعمارهم بين ٧ و١٦ سنة، بينما يتناقص إقبال الراشدين (٢٥ في المائة الباقية) كلما ارتفع معدل السن إلى أن تبلغ الأمية الاليكترونية أوجها لدي فئة العمر الأكبرمن٥٠ سنة، حيث تتجاوز نسبة الممتنعين عن استعمال هذه التكنولوجيات الحديثة في أوروبا أكثر من ٦٠ في المائة لأسباب تعود في أغلبيتها إلى الأمية الإلكترونية وكراهية التكنولوجيا (Technophobia).

– إن جهل الآباء بهذه التقنية يصعب من عملية المراقبة واستعمال هذه التقنية من قبل الأطفال والمراهقين

– أن الأنترنات أعاد تشكيل وصياغة العلاقة بين عدد من المواضيع والأطراف المتفاعلة مثل المنزل والمدرسة والنادي والتعليم والأولياء والمربين والمرشدين النفسيين والاجتماعيين، حيث طرحت جملة من التساؤلات لم تتم الإجابة عنها بعد.

– أن القيمة التعليمية للأنترنات لم تتأكد بعد، وقلة التجربة بها تجعلها مصدر ريب وخشية.

– أن الأنترنات أعاد الاعتبار للمنزل كفضاء لإنتاج

المحتوى ومكان لتلقي العلم والمتعة والترفيه والمزاح.

– أن الدردشة هي شكل من أشكال المشاركة المدنية في الحياة الاجتماعية، كما ينظر إليها على أنها شكل من أشكال الانسلاخ عن المجتمع المحلي.

__ أن الفجوة الرقمية المتمثلة في اللامساواة في القدرة والإمكانيات المتوفرة لاستعمال التكنولوجيات الحديثة، لا تظهر فقط فيما بين الفئات الاجتماعية ذات الخلفيات المختلفة، ولكن تتجلى خاصة في القدرة على استعمال الأنترنات في إشباع الحاجات المختلفة وإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل المتنوعة المطروحة.

لقد استدعت خصوصيات هذا الفضاء الاتصالي الجديد الذي هو، في الحقيقة، امتداد للفضاء الناجم عن الاستعمال المكثف للتكنولوجيات المنزلية، تعميم الاختيارات المنهجية الإثنوغرافية للتوجه الجديد في أبحاث الجمهور. وهي تندرج، عموما، فيما أصبح يعرف بالمنهجية الإثنوغرافية (Ethnomethodology) في دراسات التلقي، والتي تستلزم تحديد إثنوغرافيا الجمهور وإجراء تحريات علمية حول أنظمة التأويل والعمليات التي يقوم بها المتلقون. وتستند خطوات البحث إلى مختلف وحدات التحليل: الفرد باعتباره موضوعاً اجتماعياً وذاتاً فردية (Social Subject & Individual Subjectivity)، والجماعة والعلاقات ما بين الذات المشتركة (Intersubjective) في تجربة الحياة اليومية للجماعة.

وإلى جانب الأنترنات، تكثف استعمال الاتجاه الإثنو- منهجي في دراسات الجمهور على ضوء عولمة الرسائل الإعلامية المتسارعة والمتوسعة بفضل البث التلفزيوني المباشر عبر السواتل والأنظمة الرقمية والقنوات المشفرة وتلفزيون الأنترنات الذي يتوقع أن يحل محل القنوات المشفرة خلال العشرية القادمة.

ويرى رامسوامي (Ramaswami Harindranath, 2005)، أن هناك صنفين من دراسات الجمهور الشامل الحديثة (Global Audience) بدأت منتصف العشرية الأولى من القرن الحالي تركز على دور المجموعات الإثنية: الصنف الذي أعاد بعث أطروحات الإمبريالية الثقافة والإعلامية (Media/cultural Imperialism)، ويحاول إعادة صياغتها في إطار التيارات المناهضة للعولمة، والصنف الذي يوجه البحث من جديد إلى دور وسائل الإعلام في تكوين هويات الأقليات (Diasporic Identities) المشتتة خارج بيئاتها الطبيعية الأولى، خاصة دورها في تكوين تصورهم لهوياتهم الإثنية في بيئاتهم الجديدة.

إن الإشكالية التي يعيد رامسوامي طرحها والمستمدة أساسا من خلاصات مثالين كان قد توصل إليها كل من ليا بز وكاتز (Liebes & Katz, 1993) وجيل صباي (Gillespie, 1995) المتعلقة بأبحاث الجمهور العابرة للثقافات (Cross-Cultural) وأقليات الشتات المنسلخة من جذورها الإقليمية، تخص بالدرجة الأولى إبراز الانتماءات الإثنية كعوامل محددة للسلوك الاتصالي ولنمط التفاعل الإعلامي. فقد لاحظ جيل روي (Gilroy, 2004)، أن التيارات الثقافية المتعددة (Multiculturalism) المثيرة دائما للنقاش حول الإثنية الثقافية، على سبيل المثال، أخذت أبعاداً جديدةً تبعاً لطبيعة قراءة وتفسير الاعتبارات الأخيرة المتعلقة «بالحرب ضد الإرهاب» (War On Terror)، خاصة في أمريكا الشمالية وأوروبا واستراليا.

ويبدو من خلال معالجات قضايا تمايز الهويات

الإثنية المعقدة وعلاقاتها بمسائل الانتماء العرقي وبالثقافة العابرة للأمم والأوطان (Transnational Culture) على الصعيدين التنظيري والتطبيقي، أن هناك وعياً متزايداً بضرورة إعطاء أهمية معتبرة لهذه المواضيع الحساسة، وإعادة اختبار مدى قابلية بعض الخلاصات للتعميم على مختلف الحساسيات المحلية في بقاع شتى من العالم.

في سياق هذا النمط من التفكير والممارسات البحثية، تعتقد أنغ (Ang, 2001)، أن معالجة الخطابات «الوطنية» في علاقاتها بثقافة العولمة، تصبح مسألة أكثر ملائمة في حالة شرق آسيا حيث ساهم النمو الاقتصادي منذ أوائل التسعينات في ارتفاع موازي في الشعور بالثقة الذاتية (Self-confidence) الوطنية والإقليمية في مقابل تبسيط الشعور المناهض للغرب الذي أصبح ينظر إليه كفئة تحليلية وجغرافية غير متمركزة (Decentred)، الأمر الذي يسمح للثقافة العابرة للأمم أن تتوغل (I-corporate) في التمايز الثقافي والإثني من خلال إعادة تصور أطروحة تأسيس الانسجام (Homogenization) في الثقافة الشاملة. ولاحظت أنغ في نفس المضمار، أن هذا الوعي الغربي بضرورة «أمحلة» (Localization) العولمة، دفع بمقرري برامج التلفزيونات الفضائية، على سبيل المثال، إلى التكيف مع نتائج تلك الدراسات المتعلقة بالجمهور الشامل، مشيرة إلى قرار التلفزيون-النجم(TV Star) المملوك لمردوخ (Murdoch) بتنويع الخدمات الإعلامية والتثقيفية والترفيهية المتفرقة بمختلف اللغات المحلية، كاعتراف ضمني وصريح بالتنوع الثقافي في منطقة جغرافية معينة تبعاً للتنوع اللغوي والديني والتقسيمات الاجتماعية الأخرى، وبالتالي، الاعتراف باختلاف مصالح واهتمامات الجمهور التي تحدد أشكال مشاركته في مضامين الاتصال التي يسهل عليه إدماجها في بيئته المحلية.

وعلى الرغم من الخلط بين «العرقية» و«الإثنية»، وحسن النية المفترض في دراسة عينة من الجمهور الشامل التي أنجزها كاتز وليابز (Liebes & Katz, 1993) حول استجابة مجموعات إثنية مختلفة (عرب، يهود روس، يهود مغاربة، وكيبيتزيم (Ki-butzim) وأمريكيين) لمسلسل دلاس، فإنها أثبت خطأ الاعتقاد المفترض القائل «أن بث نصوص مثل البرامج التلفزيونية الأمريكية يقبلها الجمهور الدولي ويتقبلها بدون نقاش».

يمكن، عموما التأكيد على ضوء ما توصلت إليه أبحاث الجهور الحديثة، أن المنهج الإثنوغرافي، رغم أنه براغماتي بدرجة أولى(يأخذ بعين الاعتبار فقط المصادر المتوفرة والمعطيات المستهدفة من البحث)، يبقى أنسب مقاربة تسمح بالدخول إلى عوالم العائلات وسياقاتها في إطار تلقى الرسائل الإعلامية كفعل فردي واجتماعي ووصف أفعال هذه العائلات وإشاراتها في علاقتها مع استعمال التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال. فالمقترب الإثنوغرافي، يركز على فهم السلوك في سياق اجتماعي عبر مشاركة الباحث في الوضعية المدروسة مشاركة فاعلة ضمن الفريق موضوع الدراسة.

كما يوفر المقترب الإثنوغرافي تقريراً وصفياً، مستعملاً مجموعة من الأدوات المنهجية في مقدمتها، المقابلات الودية غير الرسمية، والملاحظة بالمشاركة[17].

والجزائر واحدة من البلدان الانتقالية الأكثر تعرضاً لقضايا الاتصال الراهنة لاعتبارات جيو-سياسية(الحرب ضد الإرهاب) واقتصادية(البترول

والطاقة الشمسية) وثقافية(غربية لاتينية وأنجلو- سكسونية وعربية إسلامية) وإثنية (أمازيغ من قبائل وشاوية وتوارق ومزابية وعرب)...، يمكن أن تشكل مخبراً طبيعياً ملائماً لدراسة وبحث إمكانيات دراسة تفاعل وتفاعلية جمهور وسائل الاتصال الجماهيري مع الرسائل الإعلامية، وأيضا مع أدوات ووسائل الاتصال التكنولوجية الحديثة، وفقاً لمعطيات إثنوغرافية، وهو ما تناولته في دراسة مستقلة ستنشر لاحقاً.

الهوامش والمراجع:

١-

أمين سمير وآخرون، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، دار الفكر المعاصر، بيروت، (٢٠٠٢)

٢-

تفاصيل أكثر دقة في الفصل الثالث من دراسة المؤلف حول براديغمات دراسات الجمهور، المنطلقات النظرية والمنهجية لدراسات http://www.التلقي، دراسة تحليلية نقدية لأبحاث الجمهور في الجزائر،

٣-

محمد عبد الحميد، دراسة الجمهور في بحوث الإعلام، عالم الكتب، القاهرة،(١٩٩٣)

٤-

James Carey, " Mass Communication Research and Cultural Studies: An American View", in James Carey, Micheal Gurevitch and Janet Woollacat (Eds) , Mass Communication and Society, Edward Arnold: London (1977). p.409-25

٥-

السعيد بومعيزة، أثر وسائل الإعلام على القيم والسلوكيات لدى الشباب، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة الجزائر، (٢٠٠٦)

٦-

http://www.....- علي قسايسية، أبحاث الجمهور في الجزائر، جامعة الجزائر،(١٩٩٥ / ٢٠٠٥)

٧-

يبدو أن تقنية تلفزيون الأنترنات ستصبح أقل تكلفة بالنظر إلى تأثير تكنولوجيات الإعلام الجديدة على التكاليف وفقا لمبدأ العام بلغة العولمة Giving less & having more

٨-

Jeppe Nicolaisen, The Epistemological Lifeboat: Diffusion Researches and Reception Studies, April (2005)

٩-

من بين دوافع استعمال وسائل الإعلام والمداومة على متابعتها تتوقف على مدى قدرتها على مساعدة الناس على إيجاد حلول لمشاكلهم العامة... وعموما، فإن عصر وسائل الإعلام وخاصة الإليكترونية منها ساعد البشرية على إحداث طفرة نوعية فريدة لم يعرف التاريخ مثيلا لها.

١٠-

يبدو عدم الاعتراف بقدرة العلم والفكر والثقافة من خلال الضيق الذي يشعر به المعلمون والأساتذة في مختلف المستويات وكل المشتغلين في الحقل الثقافي، والذي يتم التعبير عنه في الاحتجاجات والإضرابات وأحيانا المواجهات... التي تميز مختلف أطوار التعليم منذ أكثر من عشريتين من الزمن.، كما يبدو من خلال تصنيف التعليم والبحث العلمي خارج الاهتمام الاستراتيجي للسلطات العمومية.

١١-

استفادت دول الخليج والدول الأوروبية والولايات المتحدة وكندا ولازالت تستفيد من كفاءات السواد الأعظم من الإطارات التي تكونت في الجامعات الغربية وحتى في الجامعات الجزائرية، تكونت على حساب الميزانية العمومية في سياق سياسة تكوين المكونين، ولكن سياسة التفقير والتكفير والتهجير المتبعة لاحقا، جعلت الجزائر تشكو نقص الكفاءة في التسيير، تصريح لرئيس الحكومة، أحمد أو يحي،أفريل(٢٠٠٦)

١٢-

يرى الباحث، المنطلقات لنظرية والمنهجية لدراسات التلقي، أنه يمكن تمييز ثلاثة أنواع من البراديغمات في دراسات الجمهور، كما يلي:

نموذج التأثير، أنموذج التلقي، أنموذج التفاعلية

Interactivity Paradigm, Reception paradigm, Effect Paradigm-

١٣-

Morley, Robins K., Spaces of Identity, Hanul, Seoul, (2000), p.384

١٤-

كانت الرقابة الفعلية لمحتويات للصحافة المكتوبة التي استقلت عن الدولة تتم في شكل لجان للقراءة على مستوى مطابع الدولة خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي، أحيانا يقوم فرد واحد بالمهمة حتى قبل وصول الجريدة إلى المطبعة. لم يكن ذلك إجراء قانونيا، ولكن سياسيا وأمنيا، يبرر قانون الطوارئ الذي لازال ساري المفعول منذ ١٩٩٢.

١٥-

مداخلة غير مكتوبة لوزير الاتصال في ملتقى» الإعلام وقضايا المرأة» كلية العلوم السياسية والإعلام، ٤ مارس (٢٠٠٧)

١٦-

انتهى احتكار الدولة لإنتاج وتوزيع الصحافة في مطلع التسعينيات من القرن الماضي بمقتضى دستور ١٩٨٩ وقانون الإعلام المستمد منه الصادر في ٣ فيفري ١٩٩٠، ولكن قطاع البث السمعي-البصري لازال محتكرا من قبل الحكومات المتعاقبة (٢٠١٠) ولا تبدو هناك أي رغبة في رفع اليد عن التلفزيون والإذاعات رغم أن الفضاء الإعلامي السمعي-البصري لا يمكن التحكم فيه، فما بالك بالادعاء بمراقبته مهما كانت قدرات الحكومات على المناورة عالية لا يمكنها أن تعلو على الحرية الإليكترونيـة الرقمية (e-Freedom) سواء تعلق الأمر بحرية البث أو حرية التلقي.

١٧-

HYPERLINK «http://Alik.over-blog.org» http://Alik.over-blog.org :

علي قسايسية، الآفاق الإثنوغرافية في دراسات الجمهور في الجزائر، ٢٠١٠

- سمير أمين وخرون، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، دار الفكر المعاصر، بيروت، (٢٠٠٢).

- روبرت هولب، نظرية التلقي: مقدمة نقدية، ترجمة عز الدين إسماعيل، النادي الأدبي الثقافي، جدة،(١٩٩٤)

- طه عبد العالي نجم، الاتصال الجماهيري في المجتمع العربي، دار المعرفة الجامعية، (٢٠٠٥)

- محمد طلال، واقع الدراسات والبحوث الإعلامية في الوطن العربي، في وسائل الإعلام وأثرها في المجتمع العربي المعاصر، منظمة الأليسكو، تونس(١٩٩٢).

- محمد عبد الحميد، دراسات الجمهور في بحوث الإعلام، عالم الكتب، القاهرة (١٩٩٣)

- ويليام ريفر / ترجمة: أحمد طلعت، الاتصال بالجماهير والمجتمع المعاصر،دار المعرفة الجامعية،(٢٠٠٥).

– عبد الرحمان عزي الزمن الإعلامي... مجلة المستقبل العربي، بيروت، (٢٠٠٥)

– علي قسايسية، مدخل لإشكالية جمهور الواب، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد ١٨، (٢٠٠٤)

– كار بنجي، التأثير في الجماهير عن طريق الخطابة، ترجمة رمزي يس وعزت فهيم، القاهرة، (١٩٦٤).

-Daniel Miller and Don Slater, the Internet, an Ethnography Approach, Oxford Berg, 2000, National Social Science Journal, 20(4):625-643, (1969).

-Dayan, Danielle$ Raconer le Public, Hermès No 11-12, (1993)

-Dewey J., the Public and its Problems, Holt Rinehart, NY, (1972).

-Ennis, P. The Social Structure of Communication Systems, A Theoretical Proposal, University of Chicago, (1961)

-Erickson, Thomas, Social Interaction on the Net: Virtual Community as Participatory Genre, (1995)

-Fbeidson, E., Communication Research and the Concept gf thd Media, American Sociological Review, 18(3):313-317, (1953).

-Fridson Eliot, The concept of Mass Communication research, American Sociological Review, (1993)

-James Carey, “Mass Communication Research and Cultural Studies: An American View”, in James Carey, Micheal Gurevitch and Janet Woollacat, Mass Communication and Society, Edward Arnold: London (Eds 1977).

-Jeppe Nicolaisen, the Epistemological Lifeboat: Diffusion Researches and Reception Studies, (April 2005).

-Judith Lazar, Sociologie de la communication de masse, Paris(1991), Armand colin.

-Judith Lazar, La science de la communication, Paris : Edition Dahleb

-Katz, E. and P.F. Lazarslefd, Personal Influence, Glencoe III, Free Press (1955).

-Klapper, J., The Effects of Mass Communication, New York, Free Press, (1960)

-Hammersley, M. and Atkinson, PEthnography: Principles in Practice, London: Routledge, (1993).

-Lazarsfeld P.F.; et al, the People’s Choice, Duell Sloan and peace, NY, (1944).

-Lewis, G.H., Taste cultures and their composition¬ Towards a New Theoretical Perspective, in Katz and Szecsko, 1980: 201-217.

-Lucien sfez, Dictionnaire critiue de la communication, Tome 02 , Paris : Presse universiveire de France, (1993)

-Lull, J., The Social Uses of Television, Wartella and windalh, (1983).

-MALLEIN Ph., TOUSSAINT Y., ZAMPONI F., Les Processus de Médiations dans les Nouvelles Technologies de Cïmmunication :0deux études de cas, Grenoble, Université des Sciences Socia²es/Centre d’études des pratiques sociales, (1987).

-Marcus, George E. and Michael Fischer Anthropology as Cultural Critique.`Chicago : University of Chicago Press, (1999).

-Mattelart, Armand et Michèle, Histoire des théories de la communication, Paris, La Découverte, collection Repères, (1995)

-McPhail, Electrnic Colonization, Sage Publication, YN, London, Toronto, 3rd Ed, (1985).

-McQuail, D. Mass Communication Theory, Sage Publication, London, (1984),

sity of Brunel, (1990).

-Strelitz, L (2002) 'Media consumption and identity formation: the case of the "homeland" viewers', M Barker, Martin & Ernest Mathijs, 2005,

Thompson, N., Responsible and effective Communication, Boston Mifflin, (1978).

-Zahir Ihaddaden, La Presse Ecrite, Ihaddaden At-Tourath, Alger, (2002)

-Yee, Danny: Towards an Anthropology of Internet Communities, (1995)

-Sonia Livingsone, Children's Use of the Internet? New Media and Society? Vol 5 (2), London, (2003)

-Harindranath, R 'Ethnicity, national culture(s) and the interpretation of television', in S. Cottle Ethnic Minorities and the Media: Challenging Cultural Boundaries. Ed Open University Press (2000).

-Miège, Bernard et De la Haye, Yves, « Les sciences de la communication : un phénomène de dépendance culturelle ? », in De la Haye, Yves, Dissonances. Critique de la communication, Grenoble, La Pensée sauvage, 1984

-Morley, D., Rethinking the Media Audience, sage publication, London, (1999).

-Morley D., Television, Audience and Culrural Studies, Routlege, London, 1992, Morley, D. The Third Generation of reception Studies, in Rethinking the Media Audience, (Ed: Alasantari P), sage, London, (1999).

-Morley, Robins K., Spaces of Identity, Hanul, Seoul, (2000)

Noelle Neuman, Return to the Concept of Powerful Mass Media, Studies of Broadcasting, 9:66-112, (1973).

-Rose, Dan (1990): Living the Ethnographic Life, Sage Publications, London

-Paul Att Allah, Théories de la communication, Sens, Sujet, savoirs. Québec: Presses universitaire du Québec, (1991)

-PERRIAULT J., La logique de l'usage. Essai sur les machines à communiquer, Flammarion, (1989).

-Schramm, W., Mass Media and National Development, Stanford University Press, Stanford, (1964).

-Seymour-Ure C., the Political Impact of the Mass Media, Constable, London, (1974).

-Siebert F.; T. Peterson and W. Schramm, Four Theories of the Press, Urbana III, University of Illinois Press, (1956).

-Silverstone R. Morley, D., Domestic Communication, Media, Culture and Society, Univer-

الدول العربية ومجتمع المعلومات

التحديات والفرص المتاحة

أ. إبراهيم بعزيز
قسم الإعلام والاتصال ، جامعة الجزائر

مقدمة

عرف العالم في النصف الثاني من القرن العشرين تحولا اجتماعيا غير مسبوق، بفعل الثورة الحاصلة في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال، و التي لم تترك مجالا من مجالات الحياة إلا و اقتحمته بقوة، و أرغمتنا على التعامل معها كواقع لابد منه، فلا مناص من ضرورة إيجاد السبل اللازمة و الطرق الملائمة للتكيف مع هذا الواقع، و محاولة التموقع الجيد في خضم التحولات السريعة الإيقاع، التي تسببها في الأساس العولمة بمختلف أشكالها.

إن هذا التحول الاجتماعي و التطور الذي جاء بعد مرحلة ما يسمى بالمجتمع الصناعي، و قبلها المجتمع الزراعي، اتفق معظم المختصين و الكتاب في هذا الشأن على تسميته بمجتمع المعلومات، و للإشارة فإن هناك عدة مصطلحات و تسميات أخرى تطلق على هذه المرحلة أو على هذا المجتمع، كمجتمع ما بعد الصناعي(post-industrial society)، مجتمع ما بعد الحداثة (postmodern society)، مجتمع المعرفة(knowledge society)، المجتمع الرقمي (digital society)، مجتمع الشبكات (network society)... إلى غير ذلك من التسميات، التي تعبر كلها عن تلك المرحلة التي تلت مرحلة المجتمع الصناعي، و التي أصبحت تحتل فيها المعلومة مكانة ذات قيمة عالية، و تمثل المادة الخام لعدة أنشطة و صناعات، و القطاع الأساسي الذي أصبح يجذب غالبية أفراد الطبقة العاملة، و يشكل المصدر الرئيسي للثروة و القيمة المضافة، و الدخل الوطني الخام.

و نظرا للدور المتعاظم للمعلومة في كافة ميادين الحياة، فإن المجتمع الدولي قد أصبح يولي اهتماما كبيرا و يخصص ميزانيات كبيرة لوضع السياسات و الخطط التي تمكن من إرساء مجتمع معلومات، و لذلك نلاحظ مثلا تزايد عدد الندوات و الملتقيات المنظمة حول هذا الموضوع، كان أهمها القمة العالمية لمجتمع المعلومات بجنيف سنة ٢٠٠٣م، و تونس ٢٠٠٥م، و الملتقى الدولي المنعقد في ١٩ / ٢٠ فيفري ٢٠٠٧م بواغادوغو، بعنوان: «إفريقيا و مجتمع المعلومات».

و يعتبر العامل الأساسي الذي سبب هذا التحول الجذري في مجتمعات اليوم، الاكتشافات و الاختراعات الكثيرة التي تشهدها تكنولوجيات الاتصال، و التي لا تكاد تتركنا نتأقلم و نتكيف مع تقنية ما حتى تظهر تقنية أخرى أحسن منها و أحدث بكثير، محدثة بذلك ثورة معلوماتية يقول عنها كل من ‹جون جيروم› و ‹رونودولابوم› بأنها «ثورة بدون ملامح و معالم»[١] ، ذلك لأنها تجعل من الصعب علينا التكهن و التنبؤ بما ستحدثه في المستقبل، من أمور جديدة.

وقد أصبحت بناء على هذا تكنولوجيات الاتصال والمعلومات من بين أهم مقومات النهوض، و تحقيق الازدهار في شتى الميادين، «و هذا ما يقودنا إلى

التسليم بأن القوة المعلوماتية قوة في حد ذاتها، إذ تقاس قوة الدول و المجتمعات بما تملكه من تقانة معلوماتية و تنتجه من معرفة»[٢]، و تصنف حسب ما تتحكم فيه من تقنيات و معارف حديثة.

ولهذا يعد اقتصاد المعرفة (knowledge economy) من التوجهات الحديثة و الرئيسية في اقتصاديات الدول المتقدمة، التي أصبحت تعمل جاهدة لتنميته، خاصة مع التخوفات من نفاذ مصادر الطاقة الحالية من بترول و غاز و غيرها من الموارد الطبيعية، الشيء الذي يجعل من الضروري إيجاد حلول و بدائل طاقوية، و التي يتفق المختصون أنها ترتكز في معظمها على المعلومة و المعرفة بشكل أساسي، و تقنيات الاتصال و أنظمة المعلومات التي تسمح بالاستغلال الأمثل لها، و التوظيف الفعال في مختلف الميادين، لتحقيق القيمة المضافة و تنمية الناتج المحلي الخام.

«و يشير التقرير العالمي لقياس مجتمع المعلومات و استعمال تكنولوجيات الاتصال، الذي أصدره الاتحاد الدولي للاتصالات في ٢٠٠٩م، إلى أن العالم قد توصل مع نهاية سنة ٢٠٠٨م إلى مستويات غير مسبوقة في استعمال و تبني تكنولوجيات الاتصال الحديثة، حيث أن ربع سكان العالم يستعملون شبكة الانترنت، و حوالي ٠٤ بليون فرد يملكون هاتف نقال، و ١,٣ بليون خط هاتفي ثابت. لكن يبين التقرير من جهة أخرى أن هناك فجوة رقمية معتبرة بين الدول الفقيرة و الغنية، فمعظم الدول التي حققت تقدما هاما في إدماج و استعمال تكنولوجيات الاتصال هي من قارة أوروبا، و لاسيما الشمالية منها، و أشار كذلك إلى وجود علاقة وطيدة بين مستوى الدخل و استعمال تكنولوجيات الاتصال»[٣]، حيث أنه كلما زاد الدخل كلما زاد امتلاك التكنولوجيات الحديثة، و بالتالي زادت نسبة استعمالها.

وسعيا منها إلى تقليص هذه الفجوة الرقمية التي تفصلها عن الدول الشمالية المتقدمة، بدأت الدول العربية في السنوات الأخيرة، بزيادة اهتمامها بتكنولوجيات الاتصال و الإعلام الحديثة، «فقد أصبحت تهتم البلدان العربية بإدماج هذه التكنولوجيات في مختلف الأنشطة و استغلالها بشكل جيد، بهدف تقليص الفجوة الرقمية بين أفرادها، و جعلهم يتماشون مع التطورات الحديثة»[٤]. و بناء على هذا فإنه يتوجب على الدول العربية أن تحذو حذو هذه الدول الأخرى، التي تطمح أن تحقق طفرة معتبرة في مختلف الميادين الاجتماعية، و أن تتكيف مع هذه التغيرات الحاصلة، و تتموقع جيدا في ظل العولمة و تحولاتها المتسارعة الوتيرة، و أن تحدد إستراتيجية واضحة المعالم لإقامة مجتمع معلومات.

و لدلك فإننا سنحاول من خلال هذه المداخلة أن نبرز أهم المجالات و الميادين التي يجب علينا كبلدان نامية أن نعتني بها و نطورها، للولوج في مجتمع المعلومات، و أهم الفرص المتاحة لنا لتحقيق ذلك، كما سنبين أهم الانعكاسات المترتبة عن ذلك، و المخاطر المختلفة التي تنجر عن هذا التحول الاجتماعي نحو المجتمع المعلوماتي، و سبل تجنبها أو على الأقل التخفيف من حدتها.

وفي البداية سنحاول أن نحدد ما المقصود بمجتمع المعلومات، و أهم خصائصه و سماته، ثم المؤشرات التي تحدد مدى دخول بلد معين فيما نسميه مجتمع المعلومات.فما هو إذا مفهوم مجتمع المعلومات؟

١– مفهوم مجتمع المعلومات (information society) :

كما يشير اسمه، فإن مفهوم مجتمع المعلومات يستخدم للتعبير عن ذلك المجتمع الذي تعتبر فيه المعلومة الشيء الجوهري و الأساسي، الذي تقوم عليه مختلف الأنشطة و الميادين، فبعد أن مر الإنسان بمرحلة المجتمع الزراعي، الذي كانت فيه الأراضي و المزارع المصدر الأساسي للثروة و القوة، ثم بمرحلة المجتمع الصناعي الذي يقوم على المعامل و المصانع، التي تتخذ من الموارد الطبيعية من بترول و غاز و معادن، مادتها الأساسية الخام لخلق القيمة المضافة، جاء العصر الذي لا نقول بأنه لا يعتمد على الزراعة و الصناعة، بل تعاظمت فيه أهمية المعرفة و المعلومات المعالجة بشكل كبير، فأصبحت الميادين المتعلقة بصناعة المعلومات تدر أرباحا و تحقق تقدما أكثر من قطاعي الصناعة و الزراعة، بل حتى هذين القطاعين قد أصبحا يقومان في معظم الأحيان على المعارف و المعلومات الناتجة عن البحوث و الدراسات المختلفة (مثلا استغلال نتائج دراسات الهندسة الوراثية لتهجين الحبوب، ...)، بالإضافة إلى كون قطاع صناعة المعلومات يشغل أكبر نسبة من اليد العاملة مقارنة بالقطاعات الأخرى. إذن فهو كما يقول ‹محمد فتحي عبد الهادي›«مفهوم يرى التحول من مجتمع صناعي إلى مجتمع حيث المعلومات- في أكثر أشكالها اتساعا و تنوعا- هي القوة الدافعة و المسيطرة»[5].

وهو ذلك المجتمع الذي يقوم أساسًا على نشر المعرفة و إنتاجها و توظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي (الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة والحياة الخاصة)، ويقصد بمجتمع المعلومات أيضا جميع الأنشطة والموارد والتدابير والممارسات المرتبطة بالمعلومات إنتاجاً ونشراً وتنظيماً واستثماراً . ويشمل إنتاج المعلومات أنشطة البحث على اختلاف مناهجها وتنوع مجالاتها، بالإضافة إلى الجهود والتطوير والابتكار على اختلاف مستوياتها كما يشمل أيضاً الجهود الإبداعية، والتأليف الموجه لخدمة الأهداف التعليمية والتثقيفية والتطبيقية.

كما عُرف مجتمع المعلومات بأنه « المجتمع الذي يعتمد في تطوره بصوره أساسية على المعلومات وشبكات الاتصال والحواسيب»أي أنه يعتمد على ما يسميه البعض « بالتقنية الفكرية » ، «تلك التي تضم سلعًا وخدمات جديدة مع التزايد المستمر في القوة العاملة المعلوماتية» (أي تعظيم شأن الفكر والعقل الإنساني بالحواسيب والاتصال والذكاء الاصطناعي (expert system)[6].

ويعرف كذلك بأنه المجتمع الذي اعتمد أساسا على المعلومات وتقنيات المعلومات والتكنولوجيا الحديثة، و أصبحت المعلومات فيه لازمة لكل فرد وتعاظم دورها في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والعلمية والاجتماعية.ووجدنا أنفسنا في هذا المجتمع أمام تغيرات اجتماعية وتكنولوجية كبيرة بسبب ما يسمى «بالثورة المعلوماتية أو الانفجار المعلوماتي» و أصبحت صناعة المعلومات من أهم الصناعات في اقتصاد الأمم المتقدمة ذلك إن لم تكن أهمها على الإطلاق»[7].

ومن خلال كل هذه التعاريف يبدو جليا أن السمة الأساسية التي تميز هذه المرحلة الجديدة أو هذا المجتمع الحديث، هي تعاظم قيمة المعلومات في شتى الميادين، واستخدامها «بكثافة كوجه للحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، (...) وكمورد استثماري، وكسلعة إستراتيجية، وكخدمة، وكمصدر

للدخل القومي، وكمجال للقوى العاملة»[٨].

ويقول في هذا السياق (زكي حسن الوردي)و (مجبل لازم المالكي):«لقد أصبحت المعلومات تمثل ثروة وطنية و رافدا أساسيا من روافد التقدم و البناء الحضاري في مختلف مجالات الحياة، و لقد أدركت الدول المتقدمة أهمية المعلومات على اعتبارها موردا استراتيجيا لا يقل أهمية عن الموارد الأخرى، و لكونها عنصرا لا غنى عنه في الحياة اليومية، و في اتخاذ القرارات و دعم نشاطات البحث العلمي، و الركيزة الأساسية لتقدم البحث العلمي و الحضاري، و من يمتلك المعلومات و يستثمرها بشكل أفضل ، و من يمتلك تقنيات و نظم معلومات متطورة هو الأقوى، لأن قدرة الإنسان على استثمار الموارد الأخرى مرهون بقدرته على استثمار هذه الثروة(...)و يذهب البعض عند تقييمه للمقومات الأساسية للإنتاج القومي و هي المادة، الطاقة، المعلومات، إلى أن هذه الأخيرة أصبحت تتبوأ مكان الصدارة من حيث الأهمية»[٩].

و قد يتساءل سائل عن سر اكتساب المعلومة و المعرفة لهذه الأهمية البالغة، و عن سر تمكنها من منافسة المواد الخام الأخرى، و نقول بأن السر يكمن في كون المعلومات تتميز بميزة لا نجدها في غيرها من المواد، و هي ميزة اللانفاذ و اللانضوب، أو بصيغة أخرى «التزايد وعدم النقصان؛ بمعنى أنه عندما يتم أخذ معلومة من مصدر ما فإن الآخذ تزداد مصادره المعلوماتية، بجانب أن المصدر المأخوذ منه لا ينقص بل يزيد لديه نمط من أنماط المعرفة التي تؤثر فيه بشكل واضح وكبير. فالآخذ يربح والمعطي يربح أيضاً. كما أن المعلومة تزداد أهمية بزيادة رواجها أحياناً، وأحياناً أخرى من خلال اقتصار رواجها بين وسط محدد وضيق كالمعلومات العسكرية والسياسية»[١٠]. كما أن أحسن مثال على كون المعلومة و المعرفة أصبحت لها من الأهمية ما يفوق في الكثير من الأحيان أهمية الموارد الطبيعية و الطاقوية الأخرى، ما حققته العديد من البلدان من تقدم و نمو اقتصادي، و ارتفاع دخلها الوطني الخام جراء اعتماد اقتصادياتها بشكل أساسي على المعرفة، و على القطاعات المتعلقة بصناعة المعلومات و تكنولوجيات الاتصال الحديثة، و نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، دول أوروبا الشمالية كالسويد، فنلندا، و دول جنوب شرق آسيا، كماليزيا، سنغافورة و إندونيسيا.

وقد تنامت كذلك الشركات و المؤسسات التي تشتغل في ميدان صناعة المعلومات و تقنياتها بشكل مذهل، مثل شركة ‹Microsoft›، و Sony فنجد مثلا شركة Y-hoo قد بلغت قيمتها سنة ١٩٩٩م حوالي ٤٠ مليار دولار، متجاوزة بذلك قيمة بعض الشركات التي أنشئت منذ عقود من الزمن مثل شركة ‹General Motors›، بالإضافة إلى موقع e-bay الذي بلغت قيمته ١٦ مليار دولار، أي أكثر من شركات Nike و Nissan. وقد أعدت المجلة الأمريكية fortune في عددها الثاني من سبتمبر ١٩٩٩م، تصنيفا لأربعين ملياردير ممن لا يفوق سنهم ٤٠ عاما، فوجدت أنه باستثناء شخصيتين رياضيتين، تتمثل الأغلبية الساحقة منهم من أشخاص أسسوا شركات تعمل عبر شبكة الانترنت»[١١]، بالإضافة إلى هذا تبين أن في «سنة ٢٠٠٠م أصبحت خمس مؤسسات من بين العشر الأوائل من حيث القيمة المالية في البورصة، و هي مؤسسات ذات نشاط متعلق بهندسة و تشغيل شبكة الواب و تسيير مختلف خدماتها»[١٢]. و يمكن أن نستخلص من كل هذه الأمثلة أن العنصر الأساسي و الاستراتيجي في المجتمعات المعاصرة،

هو المعلومة و المعرفة بكل أشكالها، و كل التقنيات المتعلقة إما بتصنيعها أو استغلالها.

٢- خصائص مجتمع المعلومات: يتميز مجتمع المعلومات بمجموعة من السمات و الخصائص التي تحدد طبيعته أهمها:

- زيادة أهمية المعلومات كمورد حيوي استراتيجي.

- نمو المجتمعات والمنظمات المعتمدة على المعلومات.

- استخدام تقنيات المعلومات والنظم المتطورة.

- تنامي النشر الإلكتروني ومصادر المعلومات الإلكترونية[١٣]، و التضخم في حجم الإنتاج الفكري»[١٤].

- يتميز مجتمع المعلومات كذلك بتراجع استخدام الورق، من خلال استعمال نقود الكترونية، جرائد و كتب الكترونية، إلى غير ذلك من الأمور التي ألغت أو قلصت استعمال مثيلاتها الورقية، و هذا ما جعل العديد من الكتاب يسمون مجتمع المعلومات بالمجتمع اللاورقي (pape-less society)، خاصة مع ظهور ما يسمى «بالحكومة الالكترونية و الإدارة الالكترونية»[١٥]، والطريق السريع للمعلومات(superhighway information) [١٦].

- تزايد حجم القوى العاملة و النشطة في قطاع صناعة المعلومات، و التي تتجاوز في بعض الدول المتقدمة ٥٠ ، من مجموع القوى العاملة في المجالات الاقتصادية التقليدية وهي الزراعة والصناعة والخدمات[١٧].

- يتميز كذلك بكون المعرفة و المعلومة من أهم مصادر الثروة و القوة، بالإضافة إلى انفجار ثورة النشر بكل الأشكال و اللغات و الأوعية، و في كل الميادين و التخصصات.

-حدوث انفجار اتصالي هائل تصاحبه تطورات لامتناهية في ميدان الالكترونيات و الاتصالات عن بعد[١٨].

- ظهور مؤسسات الشخص الواحد.

- يتسم بوجود ما يسمى بالتعليم المستمر مدى الحياة، لضمان البقاء في عصر يشهد تغيرات سريعة، تعطي الأولوية للأكثر كفاءة و مهارة و ليس للأقدمية.

-تزايد الأنشطة التي تنجز عن بعد كالعمل عن بعد، التجارة عن بعد، التعليم عن بعد والتعليم المفتوح[١٩]، أو التعليم الافتراضي[٢٠].

- هذا و يتميز كذلك مجتمع المعلومات باستعمال مكثف لشبكات الاتصال و أنظمة المعلومات، في الإدارات و الهيئات و المؤسسات.

٢- المؤشرات التي تحدد مدى الولوج في مجتمع المعلومات:(information society indicators):

هناك مجموعة من المؤشرات و المحددات التي تبين مدى دخول مجتمع ما فيما يطلق عليه مجتمع المعلومات، فعلى سبيل المثال يعتمد» الاتحاد الدولي في تقريره الصادر في ٢٠٠٩م، و الخاص بقياس مجتمع المعلومات على مجموعة من المؤشرات التالية:

- عدد الخطوط الهاتفية، سواء الثابت أو النقال.

- نسبة أو عدد المشتركين في شبكة الانترنت.

- البنية التحتية لتكنولوجيا الاتصال.

- نسبة الأشخاص الذين يمتلكون جهاز حاسوب منزلي.

- نسبة الأشخاص الذين لهم اشتراك منزلي للانترنت.

- مدى تحكم الأفراد في مهارات استعمال تكنولوجيات الاتصال.

- نسبة مساهمة تكنولوجيات الاتصال في الاقتصاد و

الدخل الوطني.

– أسعار أجهزة تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

– عدد المستعملين لشبكة الانترنت المهنيين و العاديين.

– عدد ممولي خدمة الانترنت(providers).[٢١]

– نسبة العمالة في مجال تكنولوجيا المعلومات.

وهناك من يحدد كذلك مؤشرات دخول مجتمع ما إلى مرحلة المجتمع المعلوماتي فيما يلي:

– جاهزية الانتقال و الاستفادة من تقنيات الإعلام و الاتصال.

– كثافة استخدام هذه التقنيات في مختلف المجالات.

– اثر استخدام هذه التقنيات، أي النتائج المترتبة.

– المحصلة أو النتيجة الختامية المتعلقة إما بالإنتاج أو الأثر الاجتماعي العام[٢٢].

الشكل : يمثل ثلاث مراحل للولوج في مجتمع المعلومات(المصدر الاتحاد الدولي للاتصالات)[٢٣]

٤– المجالات الواجب تحديثها و الاعتناء بها بغرض الانتقال إلى مجتمع معلومات في ظل العولمة:

«إن بناء مجتمع المعلومات هو الهدف الإستراتيجي لبلدان كثيرة ، لكن بناء هذا المجتمع لا يمثل عملية قائمة بذاتها وإنما يرتبط بالسياسات الاجتماعية الأخرى والتغير الاجتماعي خاصة عندما يكون سريعا بشكل تحديات جديدة دائمة لمتخذي القرار. وهناك حاجة إلى معرفة الوضع الراهن والمعارف الأساسية عنه وكذلك إلى حقائق ذات صلة موثوق بها عن الاتجاهات الإنمائية في المجتمع، والقدرة على التجديد المستمر ومواكبة احتياجات أفراد المجتمع المتغيرة»[٢٤].

و لذلك فإن الجزائر كغيرها من الدول الراغبة في إرساء قواعد مجتمع معلومات، لابد و أن تحدد قبل كل شيء، موقع الجزائر و مكانتها في مجال استعمال التقنيات الاتصالية الحديثة، من خلال الإحصائيات الدقيقة و الميدانية بعيدا عن الخطابات السياسية، فكما يقال ما لا يمكن رؤيته لا يمكن قياسه، و ما لا يمكن قياسه لا يمكن إدارته. و بالإضافة إلى أن إقامة مجتمع المعلومات يتطلب منح المزيد من العناية ببعض القطاعات الحساسة، و ضرورة تحديثها بشكل يتماشى مع المستجدات، و هي تتمثل فيما يلي:

– أول ما ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار قبل أي شيء، هو مراعاة الخصوصية الإقليمية للجزائر، فليست أي خطة أو إستراتيجية تم تطبيقها و إتباعها في بلدان أخرى يمكن أن تطبق في الجزائر.

– تهيئة وسط ملائم ومقبول لنشر استعمال واستغلال الوسائل التكنولوجية الحديثة للإعلام والاتصال في الاقتصاد الوطني وداخل المجتمع.

– إقامة بنية تحتية ملائمة للاتصالات و الشبكات.

– العمل على إتاحة مصادر المعلومات التقنية و العلمية، من خلال تحديث شبكات المعلومات بين الجامعات ومراكز البحث، و المدارس و المؤسسات الثقافية.

ـــإكمال الترتيبات التشريعية القانونية، من خلال تشريع قوانين خاصة بحماية الملكية الفكرية، خاصة ما تعلق منها بالموارد الالكترونية.

– الاهتمام بقطاع التربية والتعليم، لأنه كما يقول ‹بشار عباس› «بوابة مجتمع المعلومات»[٢٥]، من خلال تحديث مناهجه و ووسائله، و خصوصا إعادة تأهيل

المدرسين بشكل يجعلهم يسايرون التطورات الحاصلة في تكنولوجيات الاتصال، و يتيح لهم إمكانية و سهولة إدراجها في العملية التعليمية و التربوية. حيث أن «الانتقال إلى مجتمع المعرفة يفرض على الأمم أن تواجه بنجاح تحديا يتمثل في تحسين نوعية التعليم على نحو ملموس، فالمساهمة الحاسمة للتربية في تحقيق أهداف التنمية تغدو أكثر جلاءً في عالم عززت فيه ثورة تكنولوجيات

المعلومات و الاتصال ترابط الأمم و تشابك المصالح، و لم يعد أي واحد من مجالات النشاط الإنساني بمنأى عن السيل العرم للتكنولوجيا، سواء تعلق الأمر بالخدمات الصناعية و المالية، أو بالسياسة أو العلم أو الصحة أو

الثقافة، فقد تعولمت المبادلات التجارية و اشتد التنافس فيها، مما يجبر (...) الشعوب على التكيف و تحسين قدراتها على نحو مستمر لكي يتأتى لها البقاء داخل حلبة السباق، (...) فالمجتمعات و هي تبتعد تدريجيا عن النمط التقليدي للاقتصاد الصناعي، أصبحت تكتشف أن الامتياز و النجاح يصاحبان أولئك الذين يستطيعون ابتكار معارف جديدة، و تطبيقها بسرعة على أنواع كثيرة من النشاطات، بفضل استغلال المعلومات و الاتصالات السلكية و اللاسلكية. و تعزز العولمة التي تحركها بالأساس تكنولوجيا الإعلام و الاتصال قيمة المعرفة باعتبارها حاملة للثروة. و تهتم الحكومات حاليا- و بعد أن وعت أهمية المعرفة بالنسبة للتقدم الاقتصادي- بتكوين عمالة متخصصة بدرجة عالية، (...) أن التكنولوجيا تدفع إلى ابتكار تنظيم للعمل يكون أكثر مرونة، و تستوجب استمرارا و ثباتا في تكوين العاملين في مختلف القطاعات ليتأتى لهم مسايرة الإيقاع السريع للتغيير. و إن السرعة التي تطبع تغير ميدان الأعمال، بالإضافة إلى التجديدات التكنولوجية تجعل من الصعب التنبؤ بالكفاءات و

المهارات الضرورية مستقبلا. هذا و لا تطال العولمة ميدان الاقتصاد فقط، بل أنها تعني أيضا تدويل المبادلات بين البشر و تناقل الأفكار كما يتجلى ذلك في قيام مجتمع مدني عالمي، إذاك قد تفتح العولمة آفاقا جديدة في مجال التعليم و التعلم»[٢٦].

-حث الشركات المصنعة لتكنولوجيا الإعلام و الاتصال على التعاون مع مؤسسات التعليم و تزويدها بالتجهيزات بأسعار منخفضة.

- الاعتناء بالتعليم المستمر، و التعليم الجامعي المفتوح، خاصة بالنسبة للعمال و الإطارات، وتكثيف عملية رسكلة و إعادة تأهيل وتكوين العمال في قطاع الاتصالات السلكية و اللاسلكية، و تعميم التكوين في مجال تكنولوجيا إعلام و الاتصال، و عدم حصره في شريحة معينة (المهندسين..).

- تعزيز العلاقة بين قطاع التعليم و القطاع الاقتصادي خاصة فيما يخص التكوينات والتربصات في تكنولوجيا الإعلام و الاتصال.

-«تشجيع خدمات المعلومات ذات القيمة المضافة، و تحديث شبكات المعلومات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تطوير نظام إحصاء وطني، و كذا الاستفادة من فرص التعاون الدولي في مجال المجتمع المعلوماتي»[٢٧].

- تدعيم الدولة لأسعار الأجهزة و التكنولوجيات الحديثة، كالحواسيب وقيمة الاشتراك في شبكة الانترنت.

-«الاهتمام بمشاريع الشراكة والتعاون في قطاع تكنولوجيات الاتصال وبنياتها التحتية بين مختلف البلدان»[٢٨].

- وضع سياسة وطنية فاعلة لإعداد تقارير وإحصائيات في

مختلف المجالات، خاصة تلك المتعلقة بقطاع الاتصالات.

– محاربة الجرائم الالكترونية و محاولات الاختراق وقرصنة الأعمال الفكرية، فالعامل الأساسي الذي أعاق إرساء مجتمع معلومات بالجزائر، هو كثرة الجرائم و القرصنة في الأنظمة الإعلامية التي تم تطبيقها إلى حد الآن في بعض المجالات، مثل البنوك، الحسابات البريدية، التأمين، بطاقات العلاج، بالإضافة إلى محاولات الاختراق التي تتعرض لها أنظمة المعلومات، و قواعد البيانات التابعة للإدارات و المؤسسات، «و لهذا يتعين إيجاد توازن بين حماية الحقوق المعنوية و الاقتصادية من جهة، و استمرار نفاذ العموم إلى الأعمال الأدبية و العلمية و الفنية، و إلى الخدمات الثقافية أيضا»[٢٩].

– الاهتمام بمحاربة الأمية المعلوماتية(information illiteracy)، فهي من بين المعوقات الأساسية لإرساء مجتمع معلومات، و العمل على نشر ثقافة معلومات بين الأفراد، من خلال تكوين و تحسيس المجتمع في مجال استخدامات التقنيات المستحدثة، وضرورة المحافظة عليها.

–«تشجيع الاستثمارات الخاصة، و إتاحة الوصول الحر لكل الأفراد للشبكات، وتشجيع تنويع المحتويات»[٣٠].

– التطوير والحث على تحديث تجهيزات الإعلام الآلي في المؤسسات.

–تدعيم التجهيز المنزلي بالتكنولوجيات الحديثة، من خلال تخفيض الرسوم على أجهزة الإعلام الآلي، وحث المتعاملين على توفير خدمات متعددة للاشتراك، وتطويره بالقروض الاستهلاكية في قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

– حث الإدارة على تصميم مواقع للمعلومات المؤسساتية والمعلومات الخاصة بالإدارات العمومية، مما يسمح بتقريب المواطن من مؤسسات الدولة الحكومة الالكترونية(e-government).

– تعزيز المحتوى المحلي والعربي على الشبكات الالكترونية.

– تشجيع إنشاء مؤسسات محلية في مجال التكنولوجيات الحديثة و المتقدمة.

– تثمين و تشجيع التعاون البيني وعروض الخدمات مع الشركات الأجنبية.

– توسيع التغطية بشبكة الانترنت وزيادة المتعاملين العموميين والخواص.

– استعمال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في مراكز التوثيق و المكتبات الجامعية بهدف تحسين تسيير مصادر المعلومات، و تسهيل إتاحة المصادر الالكترونية.

– العمل على إقامة شبكات علمية للتواصل بين الباحثين، و شبكات معلوماتية تربط بين المكتبات و مراكز البحث و الجامعات، على غرار ما يحدث في الدول المتقدمة.

–تكييف المحيط الاقتصادي مع التجارة الالكترونية، و تحديث نظام مالي بين البنوك، و إنشاء أنظمة معلوماتية أمنية لمحاربة الجرائم في هذا المجال.

– وأخيرا ضمان المتابعة المنتظمة و التقييم الدوري لإرساء قواعد مجتمع المعلومات، و متابعة تحديث قطاع الاتصالات السلكية و اللاسلكية، لأن التجهيز و إقامة البنى التحتية دون المتابعة و التحديث لا يجدي نفعا كثيرا، خاصة في هذا العصر الذي يشهد تغيرات و اكتشافات سريعة الوتيرة.

٣– الفرص المتاحة للدول العربية في ظل مجتمع

المعلومات:

إذا ما تم وضع سياسة ناجعة و إستراتيجية فعالة، تساهم بالمضي قدما بمجتمع المعلومات في الدول العربية، فإنه يمكن القول أن العديد من الفرص ستتاح لها لتحقيق عدة تطورات و تحديث مختلف القطاعات، من خلال إدماج تكنولوجيات الاتصال الحديثة في مختلف الأنشطة و المهام. و من بين هذه الفرص و الايجابيات التي يمكن أن تستفيد منها في ظل مجتمع المعلومات نذكر:

– «إتاحة النفاذ الشامل للمعرفة»[٣١]، بكل أشكالها و أوعيتها، و في كل التخصصات العلمية، و بالتالي الإتاحة السهلة و السريعة لمصادر المعلومات و المعرفة.

– تطوير الاقتصاد القائم على المعرفة [٣٢]، و الذي يمكن من التحرر من الارتباط بالمواد الأولية الأخرى، و يساهم في تحقيق تنمية وطنية مستدامة، بل و يساهم حتى في تنمية و تطوير القطاعات الأخرى، كالقطاع الزراعي، الاقتصادي، و قطاع الخدمات.

– «تسهيل العمليات التجارية و اختزال التكاليف»[٣٣]، و تسهيل عمليات التسويق و الترويج عبر شبكة الانترنت، التي أصبحت تستقطب نسبة لابأس بها من الاشهارات.

– اختزال التكاليف و الوقت في عدة أعمال و أنشطة، خاصة في تلك التي يمكن القيام بها عن بعد، كمختلف أشكال العمل عن بعد(tele-travail)، التعليم الافتراضي(virtual lear-ing)، التجارة الالكترونية(e-commerce)، إلى غير ذلك.

– تحسين مستوى العمال و الإطارات من خلال تفعيل سياسات تشجع التعليم المفتوح(open learning)، و التعليم المستمر مدى الحياة.

– تنمية قطاع التعليم و البحث العلمي، من خلال تزويد مختلف المؤسسات و المراكز و الجامعات، بأحدث التقنيات في مجال تكنولوجيا الاتصال و المعلومات، و تسهيل عملية التواصل بين الباحثين، سواء المتواجدون منهم بالداخل أو الخارج، و تيسير الحصول على آخر ما توصلت إليه البحوث و الدراسات في مختلف المجالات.

– ومن بين الانعكاسات التي يمكن اعتبارها ايجابية كذلك، توفير المزيد من مناصب الشغل خاصة تلك التي ترتبط بالتقنيات الحديثة.

– يتيح مجتمع المعلومات المزيد من الحرية في التعبير، و الكتابة و النشر، خاصة مع ما تتيحه على سبيل المثال شبكة الانترنت من خلال تطبيقاتها المتعددة، كمنتديات المحادثة الالكترونية، المدونات الالكترونية(blog) أو ما يسمى بصحافة المواطن(citizen journalism)، و التي تمكن أي فرد من صناعة محتوى إعلامي و بثه عبر التقنيات الاتصالية الحديثة.

وعموما فإن هذه بعض من الايجابيات و الفرص التي يوفرها الدخول في مجتمع المعلومات و المعرفة، و التي من دون شك لها ما يقابلها من انعكاسات سلبية، ومخاطر ناجمة عن تطبيقات مختلف التقنيات الحديثة، وهي التخوفات التي أدت إلى ارتفاع الكثير من الأصوات المنادية بالكف عن إدماج هذه التقنيات و التكنولوجيات الحديثة في المجتمع، والتي أعاقت في جانب منها عملية الولوج في مجتمع المعلومات، وسنحاول إيجاز هذه المخاطر والانعكاسات السلبية في العنصر التالي.

٥– المخاطر الناجمة عن إرساء مجتمع المعلومات والانعكاسات السلبية المترتبة:

كما يقول «معن النقر» فإن لعصر المعلومات

آثاره وتأثيراته الاجتماعية و النفسية و الأخلاقية و القانونية...الخ»[٣٤]، فلا يمكن لأحد أن يدعي بأن الدخول في مجتمع المعلومات، سيكون دون آثار سلبية و غير مرغوبة، و أول هذه الآثار تلك التي تتعلق بالميدان الاجتماعي، فيعتبر الكثير من علماء الاجتماع أن المجتمع المعلوماتي يعمل على «إزالة الروابط الاجتماعية»[٣٥]، و تفكيك النسيج الاجتماعي بين أفراد المجتمع الواحد، بسبب تزايد نسبة الاتصالات عن بعد و تقليص نسبة الاحتكاك المباشر وجها لوجه، و يعمل كذلك على زيادة النزعة «الفردانية»[٣٦] بين الأفراد، و انعزال الأشخاص عن محيطهم الاجتماعي القريب، و لذلك يسمي العديد من الكتاب هذا النوع من بالمجتمع المتفرد(la société individuel liste) ، أو كما يسميه «معن خليل» المجتمع الجماهيري المتفرد»[٣٧] . و إذا أخذنا أمريكا كمثال على المجتمع المعلوماتي المتقدم، فنجد أن الدراسات تثبت وجود شرخ اجتماعي كبير بين الأفراد، فقد بينت إحدى الدراسات التي «أجرتها فرقة بحث بقيادة (robert Kant) و (pittsburg) بأمريكا، حول ٢٥٦ شخص لمدة سنتين، والتي بينت أن استعمال الانترنت قلص من دائرة العلاقات الاجتماعية القريبة والبعيدة، وزاد من وحدتهم وإحساسهم بالإحباط»[٣٨].

– ويرى العديد من الكتاب أن مجتمع المعلومات ما هو إلا امتداد للعولمة و للقيم الامبريالية، فحسبهم يعتبر «عاملي انفجار تكنولوجيات الاتصال الحديثة، و عولمة الاقتصاد من بين المحركات الأساسية للاقتصاد العالمي الحديث»[٣٩]كما يرى البعض الآخر أنها «العامل الذي يسهل و يسرع حدوث العولمة»[٤٠]، فإذا كانت العولمة تهدف لإزالة الحدود بين الدول و حرية انتقال السلع و الأشخاص و فتح الأسواق العالمية، فإن تكنولوجيات الاتصال من أهم الوسائل التي تتيح تحقيق كل ذلك، «لأنها تجعل كل الاتصالات و التعاملات المختلفة، و العمليات التجارية و المهنية تحدث في الوقت الحقيقي و بغض النظر عن الحدود الجغرافية، فهي تجعل العالم صغيرا و مندمجا مع بعضه البعض»[٤١]، بالإضافة إلى مساهمتها في التدفق السريع للمعلومات، و الذي لا يعتبر عاملا سلبيا لولا أنه من جانب واحد، أي تدفقا أفقيا من الغرب إلى الدول الأخرى، و هو ما يعرضنا لمخاطر الغزو الثقافي و الاختراق الفكري، و هذا ما يجعلنا نلح على ضرورة وضع سياسة مستعجلة، لتعزيز المحتوى العربي و المحلي على شبكة الانترنت و الوسائل الإعلامية الأخرى، و إعادة إحياء ثقافاتنا و تراثنا، لكي نتمكن من التحصن من السيل الجارف للعولمة.

وقد حذر تقرير صدر عن منظمة اليونسكو في ٢١ فبراير ٢٠٠٦م بباريس من خطر اندثار ما يقارب ٦٠٠٠ لغة عبر العالم، و ذلك بسبب عولمة الثقافة و طغيان البعد التقني في مجتمع المعلومات، و كذلك بسبب التحول الجذري الذي يحدث من المجتمع الصناعي إلى المجتمع القائم على المعلومات، خصوصا و أن المجتمعات الصغيرة في البلدان النامية لا تملك القدرة على حماية خصوصيتها الثقافية و مصالحها الاقتصادية.»(انظر الدراسة التي قام بها خالد زعموم، بعنوان: مجتمع المعلومات، الواقع و التحديات،الأستاذ بجامعة عجمان).

– هناك كذلك تخوفات متعلقة بالجانب القانوني، حيث تطرح في ظل التطورات الحديثة للتقنيات الاتصالية عدة إشكاليات، خاصة تلك المرتبطة بمجال حقوق الملكية الفكرية و الحقوق المجاورة، و التي تجعل من الصعب تطبيق الآليات التي تسمح بالحماية من القرصنة، و

سرقة الأعمال الفكرية و العلمية و الأدبية.

– هناك تخوفات كذلك من «محاولات انتهاك خصوصيات الأفراد، خاصة في عصر الشبكات و التي تحتوي كثيراً من المعلومات الشخصية للأفراد»(٤٢).أو ما يسمى «بخطر الجنوح المعلوماتي la délinquance informationnelle»[٤٣].

– «ويتوقع الخبراء أن تتحول الفيروسات إلى نوع من الإرهاب الالكتروني»[٤٤] نظرا لخطورتها الكبيرة و للخسائر المادية الفادحة الناتجة عنها.

– و هناك من يحذر»من أن يقوم مجتمع المعلومات بفعل التوظيف المكثف للتكنولوجيات الحديثة بتهميش الأشخاص الغير مستفيدين من التكوين أو قليلو الكفاءات»[٤٥]، و إمكانية اختفاء عدد معتبر من المهن و الوظائف التقليدية.

–هناك تخوفات كذلك من إمكانية استعمال الجماعات الإرهابية للتكنولوجيات الاتصالية لتنفيذ أعمالها الإرهابية[٤٦]، فقد أثبتت بعض الإحصائيات و الدراسات، ازدياد استغلال المنظمات الإرهابية للتكنولوجيات الحديثة، و لاسيما شبكة الانترنت، و ذلك إما للاتصال أو بث بياناتها أو الترويج لمعتقداتها و أفكارها.

وفي الأخير يمكن أن نقول أن التحديث و التجديد لابد و أن يكون، على الرغم من هذه الانعكاسات و المآخذ التي تحسب على عملية الدخول في مجتمع المعلومات، لأن تطور أي مجتمع يتطلب إحداث تغيير، »فالتغيير من شروط الازدهار بل و البقاء، فينبغي أن نعترف بالحاجة الملحة للتغيير كمرحلة أولى، و أن نعرف طبيعة التغيير المطلوب القيام به كمرحلة ثانية، ثم ننتقل في الأخير إلى تفعيل هذا التغيير»[٤٧].

و عليه فإن مسايرة الركب العالمي يتطلب إجراء التعديلات التي تلائم خصوصية مجتمعنا و إمكانياتنا، فلا مجال اليوم للتهرب من الواقع الذي فرض نفسه ليس فقط علينا، بل على العالم أجمع، و لا مناص من الاندماج في المسار الذي تتبعه معظم دول العالم، و التأقلم مع تحدياته و متطلباته، لأن «عصر الانعزال قد انقضى، ومن لم يتقن علوم العصر الجديد سيحكم على نفسه بالانقراض بالمعنى التاريخي للكلمة»[٤٨]، و لهذا فإن الدخول في المجتمع المعلوماتي شيء لا مفر منه، مما يحتم علينا ضرورة التفكير في كيفية الاستفادة منه في مختلف الميادين و الاستفادة من ايجابياته قبل أن تطغى علينا سلبياته و تفرض نفسها علينا، شريطة أن يتم وضع إستراتيجية محددة تعطي الأهمية ليس فقط للجانب و البعد التقني، بل للبعد الثقافي و الاجتماعي و القيمي على الخصوص، لأن إقامة مجتمع المعرفة أبعد بكثير من مجرد التجهيز بأحدث التقنيات و التكنولوجيات، و هو عبارة عن جهود متعددة من مختلف الأطراف و الفئات الاجتماعية، و التي يجب أن تتكامل و تتناسق بشكل جيد.

بالإضافة إلى ضرورة إنتاج المحتوى و المضمون المعرفي و العلمي و الثقافي، الذي سيتم تداوله و تناقله عبر قنوات و شبكات هذا المجتمع المعلوماتي، لأن الاعتماد على المضامين و المعلومات التي تأتي غالبا من العالم الغربي ، تجعلنا عرضة لمخاطر التغريب و الغزو الثقافي، و هو ما يتعارض مع طموحات إقامة الدولة الوطنية التي تقوم أساسا على وجود وحدة ثقافية بين أفراد المجتمع، كما يعرضنا هذا كذلك إلى التبعية التامة لمنتجي المحتوى و المزودين بالمضمون(الرقمي)، و هو ما يساهم كذلك في تراجع الإبداع و التطوير الذاتي في مختلف

المجالات، و يجعلنا مستهلكين بشكل دائم و مستوردين لما ينتجه الآخر، حتى و إن كان متعلقا بمجتمعاتنا، فقد أصبحنا في الكثير من الأحيان نلجأ إلى مصادر معلومات و إحصائيات و تقارير قامت بها هيئات أجنبية حول شؤون و قضايا خاصة بنا، و لهذا فإنه من الأهمية بمكان الاعتناء بإنتاج المضامين من معارف و معلومات بنفس القدر الذي نعتني به بالتجهيزات التقنية و البنيات التحتية.

ومن خلال كل ما سبق يمكن القول أنه من الضروري على الدول العربية كبلدان سائرة في طريق النمو، أن تعمل جاهدة على إيجاد السبل الكفيلة بتحديث المجتمع، من خلال دمج تكنولوجيات الاتصال الحديثة في مختلف القطاعات، و رفع الاهتمام بالمعرفة و التعليم، و بقطاع صناعة المعلومات، في عصر العولمة و التغيرات المصاحبة لها، و في عصر أصبحت فيه المعلومات الجوهر الأساسي و العملة القيمة ليس فقط في المجال الاقتصادي، بل حتى في المجالات الأخرى بما فيها السياسية و العسكرية، و لنا في تصريح الوزير الإسرائيلي الأسبق «شيمون بيريز «ما نستخلصه من دلالات و معاني فيما يخص الأهمية الإستراتيجية التي تكتسبها المعلومات في وقتنا الحالي، و الذي قال بأن»المعلومات أقوى من المدفع»[٤٩].

وفي الختام نستخلص أن تحديات إرساء مجتمع معلومات في ظل السيل الجارف للعولمة، أكبر بكثير مما قد يتصوره البعض، كما أن انعكاساته و تأثيراته على الحياة الاجتماعية تتعدد و تختلف في حدتها من مجال لآخر، و هو ما يجعل من الصعب التكهن بما يخفيه المستقبل من أشياء جديدة، و ما يمكن أن يفرضه علينا من رهانات جديدة، و تغيرات حديثة خاصة في الجانب الثقافي و الاجتماعي.

الهوامش و المراجع:

١-

J-J. Bertolus, Renaud de la Baume : la révolution sans visage, Paris : Belfond, 1997.

٢-

حنان الصادق بيزان: «عصر المعلوماتية : ماذا يخفي بين طياته ؟» مجلة المعلوماتية، عدد ٠٦، (٢٠٠٥م، ١٤٢٦ه).

٣-

International Telecommunication Union :measuring the information society, ICT development index, Geneva, 2009, p.71.

٤-

Yves GONZALEZ-QUIJANO La révolution de l'information arabe aura-t-elle lieu ? POLITIQUE ÉTRANGÈRE,1/2002, pp.136-148.

٥-

محمد فتحي عبد الهادي: المعلومات و تكنولوجيا المعلومات على أعتاب قرن جديد، القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، ٢٠٠٠م، ص ١٨.

٦-

محمد محمود مكاوي: «البيئة الرقمية بين سلبيات الواقع وآمال المستقبل» مجلة المعلوماتية، عدد ٠٩،(٢٠٠٥م، ١٤٦٢ه)، ص ص ٠١-٠٢.

٧-

http://www.alyaseer.net/vb/showthread.php ?t=4882

٨-

عصام أحمد فريحات: «إعداد القوى العاملة لمجتمع المعلومات»، مجلة المعلوماتية،عدد ٠٩،(٢٠٠٥م، ١٤٢٦ ه).

٩-

زكي حسين الوردي، مجبل لازم المالكي: المعلومات و المجتمع، عمان: الوراق للنشر، ٢٠٠٢م، ص٢٣

١٠-

أحمد حسين بكر المصري: «المعلومات متعددة الجوانب والتأثيرات» مجلة المعلوماتية، عدد ٠٦، (٢٠٠٥م، ١٤٢٦هـ).

١١-

Hélène Constanty : Internet, les nouveaux maîtres de la planète, paris : seuil, 2000, p.10-14.

١٢-

Jean-Marie Chevalier et al. : Internet et nos fondamentaux, paris : presse universitaire de ©, 2002, p.86

١٣-

زكي حسين الوردي، مجبل لازم المالكي: مرجع سابق.

١٤-

عيسى عيسى العسافين: المعلومات و صناعة النشر، مع إشارة خاصة للواقع السوري، دمشق: دار الفكر، ٢٠٠١م، ص ٤٤.

١٥-

Nicolas c, P-Alain (M) : la société de l'information, paris: la documentation française, 2004, p.55.

١٦-

محمد لعقاب: الانترنت و عصر ثورة المعلومات، الجزائر: دار هومة، ١٩٩٩م، ص ٥٤. -الصادق رابح: الإعلام و التكنولوجيات الحديثة، العين: دار الكتاب الجامعي، ٢٠٠٤م، ص ١٥٣.

١٧-

عصام أحمد فريحات: مرجع سابق.

١٨-

Philippe bretton, serge proulx : l'explosion de la communication, Alger : ed.Casbah, 2000, p.283-292.

١٩-

تيسير الكيلاني: نظام التعليم المفتوح و التعليم عن بعد، لبنان:ط مكتبة لبنان ناشرون، ٢٠٠١م. -احمد إسماعيل حجي:التعليم الجامعي المفتوح عن بعد، القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٣م.

٢٠-

مجدي صلاح طه المهدي: التعليم الافتراضي، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٧م.

٢١-

International Telecommunication Union :op. cit, p.10-69.

٢٢-

هند علوي. مؤشرات قياس مجتمع المعلومات : رؤية المكتبيين بجامعة منتوري بقسنطينة بالجزائر. - cybrarians journal - ع ١٠ (سبتمبر ٢٠٠٦)، ٠٧/ ٠٤/ ٢٠٠٩م.

٢٣-

International Telecommunication Union :op. cit. p14.

٢٤-

هند علوي: مرجع سابق.

٢٥-

عباس، بشار: ثورة المعرفة و التكنولوجيا، التعليم بوابة مجتمع

المعلومات، دمشق: دار الفكر، ٢٠٠١.

٢٦-

سينتيا غتمن: تحديات التربية في مجتمع المعلومات، باريس: منشورات اليونسكو، ٢٠٠٣م، ص ص١٢-٢٢.

٢٧-

Moussa ben hamadi : l'algerie et la société de l'information http://www.webreview.dz/IMG/pdf/_information-3.pdf, , 07/04/2009, p.01-09.

٢٨-

لجنةالامم المتحدة الاجتماعية و الاقتصادية لغربي آسيا: خطة العمل الإقليمية لبناء مجتمع المعلومات، ٢٠٠٤م.

٢٩-

اليونسكو: التنوع الثقافي و اللغوي في مجتمع المعلومات، تر.علال الإدريسي، باريس: منشورات اليونسكو، ٢٠٠٣م، ص ٠٩.

٣٠-

Moussa ben hamadi :l'Algérie et la société de l'information, p.02, (07/04/2009) http://www.webreview.dz/IMG/pdf/_information-3.pdf

٣١-

اليونسكو: من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة، باريس:مطبوعات اليونسكو، ٢٠٠٥م، ص ١٨٠.

٣٢-

عبد الخالق فاروق: اقتصاد المعرفة في العالم العربي، أبو ضبي: مكتب نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الإعلام، ٢٠٠٥م.

٣٣-

Emmanuel C.L., Margaret N. :The information age, Malaysia :UNDP-APDIP, 2003, p.12.

٣٤-

معن النقري: المعلوماتية و المجتمع، مجتمع ما بعد الصناعة و مجتمع المعلومات، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠١م، ص ٦٢.

٣٥-

Dominique W. :Internet et après ?une théorie critique des nouveaux medias, France : Flammarion, 1999, p.107.

٣٦-

عزي عبد الرحمان و آخرون: فضاء الإعلام، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،١٩٩٤م، ص ٢٣٥.

٣٧-

معن خليل العمر: التفكك الاجتماعي، عمان: دار الشروق، ٢٠٠٥، ص ٤٦.

٣٨-

Philippe Breton :le culte de l'Internet,une menace pour le lien social ?paris :la découverte, 2000. p.122-123.

٣٩-

CRDI :Introduction L'entrée du continent dans la société de l'information, 07/04/2009. http://www.idrc.ca/fr/ev-1-201-1-DO_TOPIC.html.

٤٠-

Philippe Quéau : « La régulation de la société de l'information en vue de « l'intérêt général mondial » http://economie.fgov.be/information_society/presidency/SU_Queau.doc

٤١-

Emmanuel C.L., Margaret N :op.cit, p.26.

٤٢-

أسامة الخولي: "تكنولوجيا المعلومات، ما بين التهوين و التهويل"، العرب و ثورة المعلومات،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥م، ص ١٩.

انظر كذلك: فريد ه.كيت: الخصوصية في عصر المعلومات،تر.محمد محمود شهاب، القاهرة:مركز الأهرام، ١٩٩٩م، ص.١٤.

٤٣-

Dominique W. :Internet et après ? Op . p.114.

٤٤-

شريف درويش اللبان: تكنولوجيا الاتصال، المخاطر و التحديات و التأثيرات الاجتماعية، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية،٢٠٠٠، ص١٢٣.

٤٥-

كمال بونعجة:»مجتمع المعلومات»، الجزائر: مركز البحث في الإعلام العلمي و التقني،

http://www.webreview.dz/IMG/pdf/_information-2.pdf

٤٦-

انظر الدراسات التالية:

Jean Guisenel :guerres dans le cyberspace, services secrets et Internet, paris :la découverte, 1995

-Mathieu G.:« cyber terrorism: hype or reality? »Computer fraud& security, February 2007,p.09-12

- Mathieson S.A:"terrorists exploit internet" computer fraud &security ,2065(sep2005),p.1-2

- Gordon(S), Ford®: "cyber terrorism?" computer& security. 07,vol 21,(2002),p.636-647.

- Goodman (E.S), Kirk (J.C), Kirk (M.H): "cyberspace as a medium for terrorists» technological forecasting and social change, n.74 (2007), p.193-210.

- Furnell (S.M), Warren(M.J): "computer hacking and cyber terrorism: the real threats in the new millennium?" computer &security ,n.18(1999), pp.28-3

47-

David S.Alberts: Information age transformation: getting to a 21st century military. Washington: CCRP, June 2002, p.25.

٤٨-

حنان الصادق بيزان:» عصر المعلوماتية : ماذا يخفي بين طياته ؟» مجلة المعلوماتية، عدد ٠٦، (٢٠٠٥م، ١٤٢٦ ه).

٤٩-

نبيل علي: الثقافة العربية و عصر المعلومات، رؤية الخطاب الثقافي العربي، الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب،٢٠٠١م، ص٥٢.

تقانات المعلومات والاتصالات في الدول العربية دعائم المعرفة وأدواتها

تقرير عالم المعرفة*

تمهيد

شهد العالم في العقود الماضية، وما زال يشهد اليوم، تقدماً غير مسبوق في انتاج وتبادل ومعالجة المعلومات وتحليلها وتضمينها في العديد من القوالب والصيغ. وربما فاقت آثار هذا التقدم تلك التي أحدثتها الثورة الصناعية في الماضي؛ إذ أضحت البُنى الأساسية لتقانات المعلومات والاتصالات وتجهيزاتها وبرمجياتها بمثابة الجهاز العصبي للمجتمع الحديث. فهي أدوات ثمينة لتداول وتطويع المعرفة، إضافة لكونها من معارف الإنسان الأكثر ديناميةً والأعمق أثراً والأكثر تغلغلاً ضمن نسيج الحياة المعاصرة. وهي تطرح بذلك فرصاً وتحديات كثيرة، وتستوجب صياغة استراتيجيات خاصة، وتتطلب تكريس الموارد البشرية والمادية على الصعيد الوطني، والارتقاء بآليات التعاون على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، لنشرها واستثمارها على النحو الأمثل.

تمثل تقانة المعلومات إحدى الدعائم الرئيسية لإقامة مجتمع المعرفة؛ إنها تمثل الأداة الرئيسية في العصر الحالي لنشر المعرفة وتداولها، علاوة على دورها في تطوير ودعم وتسهيل وتسريع البحث العلمي والثقافي على أوسع نطاق ممكن.

وقطعت الدول العربية شوطاً لا بأس به على معظم محاور تقانات المعلومات والاتصالات، وبخاصة في البنى الأساسية التي واصلت الاستثمار فيها. وسجلت تطوراً في الأداء التقاني فاق التطور المرصود في جميع مناطق العالم عام ٢٠٠٨[١]. فجاءت أربع بلدان عربية ضمن قائمة الدول الخمسين الأكثر جاهزية لاستثمار تقانات المعلومات والاتصالات، كانت جميعها من دول مجلس التعاون الخليجي (الإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين والكويت) التي تبوأت المراتب ٢٨ و ٣٧ و ٣٩ و ٥٠ على التوالي، بين دول العالم. (المنتدى الاقتصادي العالمي، بالانجليزية ٢٠٠٨ ب).

إلا أن التمعن في المشهد المعرفي العربي يظهر أن الفجوة الرقمية ما زالت قائمة، بل حادّة. ويدلّ تحري المحتوى الرقمي العربي، وهو الدليل على أنشطة استثمار وإنتاج المعرفة بالعربية، أن الدول العربية ومجتمعاتها قاصرة بمعظم المعايير (اليونسكو، بالإنجليزية، ٢٠٠٨)، وما لم تُتّخذ الخطوات على أصعدة شتى، في مضمار سياسات التقانات وتشريعاتها، وما لم تحسم قضايا عديدة تتعلق باستخدام اللغة العربية على الشبكة، فلن يتجاوز حال المحتوى المعرفي العربي عتبةً منخفضةً للغاية، على نحو ما يُستمدّ من مصادر المحتوى الأخرى من هنا وهناك، أو ما يسعف به تراث الماضي، غثه وسمينه.

كما أن الأداء يتفاوت بين دولة عربية وأخرى. وما نشهده اليوم من تفاوت بين الدول العربية في استثمارها للتقانات الجديدة وفي استخدام وإنتاج المحتوى الرقمي العربي يصيب أيضاً شرائح المجتمع ضمن كلّ منها، منذراً بمزيد من التشرذم والتطرف، إن لم تؤسس هذه الدول للمساواة في النفاذ إلى التقانات

واستثمار وعودها.

ولن يتسنى لأيِّ من البلدان العربية الخروج من الطور الجنيني الذي تمر به في تعاطيها في التقانات والمساهمة في تطويرها، ما لم تنفتح على الجهات الفاعلة والمعنية ضمن الحدود المتاحة لها؛ لتوطّن وتطوّع وتعيد إنتاج قسط من المعارف التقانية، ولتتمكن من استثمار أكثر استنارة وإبداعاً للأدوات التقانية المتاحة. وهنالك بالطبع دور كبير للقطاع الحكوميّ والخاص ولهيئات المجتمع المدني في التوصل إلى هذه الغاية. لكن أدوار جميع هذه الجهات ستبقى قاصرة دون فهم معمق لأزمة المحتوى المعرفي - رقمياً كان أم غير رقميّ - في المجتمعات العربية.

وعلى الرغم من أن الكلفة المادية المطلوبة قد تؤثر في فرص الاستفادة وتقصُرها على فئات معينة، إلا أن الثورات المتلاحقة في تقانة المعلومات والاتصالات، والانخفاض المستمر في الكلفة، يمثلان قاطرةً لنشر المعرفة بين قطاعات واسعة من المجتمع، شريطة أن يصاحب هذا التطور التقاني تسارع في إنتاج المحتوى واستثماره في تطبيقات التقانات الجديدة. لكن هذا سيتطلب استثماراً أفضل لعنصر الزمن وحسن توظيف الموارد، لكي لا تتسع فجوة المعرفة وفجوة الثروة اللتان تفصلان بين شعوب العالم، وبين الفئات الاجتماعية داخل المجتمع الواحد.

تقانات المعلومات والاتصالات في الدول العربية

شرعت الدول العربية خلال السنوات العشر الأخيرة في تشييد البنى الأساسية لتقانات المعلومات والاتصالات. وتعكس جميع المؤشرات تفاوتاً ملحوظاً في أداء الدول العربية في سعيها لحيازة هذه التقانات.

ويعدّ مرتكز تقانات المعلومات والاتصالات، الذي صممه البنك الدولي، استناداً إلى مؤشرات ترصد التطور في حيازة خطوط الهاتف والحواسيب والأنترنت[٢]، أكثر مرتكزات اقتصاد المعرفة تطورا في إحدى عشر دولة عربية. وتبين مؤشرات هذا المرتكز أن ستاً من هذه الدول ذات استعداد ملموس لتبني اقتصاد المعرفة. كما أن مستوى هذا المرتكز هو الأدنى بين مرتكزات اقتصاد المعرفة لدولة عربية واحدة فقط، هي الأردن، مقارنة بأربع دول، لكل من مرتكزات الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسساتي ونظام الإبداع، وثماني دول بالنسبة لمرتكز التعليم والموارد البشرية.

وقد شهدت إحدى عشرة دولة عربية ارتفاعاً في قيم مرتكز تقانات المعلومات والاتصالات مقارنة بما كانت عليه عام ١٩٩٥. فارتفعت قيمته في حالة السودان من ١,٢ سنة ١٩٩٥ إلى ٣,٨ عام ٢٠٠٨، ليسجل واحداً من أكبر معدلات الارتفاع في المنطقة العربية. وبالنسبة للدول الست التي شهدت انخفاضاً في قيم هذا المرتكز، لم يتجاوز الانخفاض ٠,٣، باستثناء جيبوتي حيث بلغ انخفاضه ١,٧[٣]

وكما يشير الشكل (٤ - ١)، وكذلك الجدول (أ - ١) في الملحق الإحصائي الخاص بتقانة المعلومات، فإن بعض الدول العربية التي تتمتع بدخول قومية مرتفعة بفضل ما تمتلك من ثروات طبيعية، تحتل مكانة مرتفعة على مرتكز تقانة المعلومات والاتصالات. على أن هذه المكانة تظل أدنى مما تحتله بلدان أخرى في العالم تحظى بدخول قومية مماثلة. واستناداً إلى مؤشرات دولية في مجال البنية الأساسية لتقانات المعلومات والاتصالات،

فإن ثمة ما يدعو إلى التفاؤل والأمل بحيازة مجموعة منتقانات المعلومات والاتصالات في المستقبل. وتقدم الفقرات التالية صورة عن التقدم المحرز في انتشار الحواسيب والنفاذ إلى الأنترنت، وهو تقدم يعتبر ذا أثر ملموس على إنتاج ونشر المعرفة، بينما يعتبر انتشار خطوط الهاتف الثابت والمحمول أقل دلالة وأثراً في هذه الناحية (انظر ب في الملحق الإحصائي الخاص بتقانة المعلومات). ويعود ذلك، من جملة أمور أخرى، إلى أن شبكات الهاتف المتاحة لمعظم مواطني الدول العربية هي من الأنماط التقليدية، ولا تتيح النفاذ إلى المحتوى الرقمي أو استثمار تقانات الاتصالات الحديثة. كما أن بعض العوائق قد تعترض استثمار مثل هذه التقنيات حتى عند توافرها[٤]. (ويقدم الجزء ج في الملحق الاحصائي الخاص بتقانة المعلومات كذلك تصنيفاً مقارناً للدول العربية وفق عدد من المؤشرات التي تعكس خطط ومبادرات تقانات المعلومات والاتصالات التي تسعى لتنفيذها).

انتشار الحواسيب واستخدام الإنترنت

أسّس ظهور وانتشار الحاسوب الشخصي في النصف الثاني من ثمانينات القرن الماضي لتحولات نوعية في طبيعة العلاقة بين التقانات ومستخدميها في النفاذ إلى المعلومات وموارد المعرفة المختزنة في شتى الوسائط. ويوضح الشكل (٤ ـ ٢) أن معدل انتشار الحواسيب في معظم الدول العربية يقل عن المتوسط العالمي. وفي ما عدا السعودية والكويت، فإن معدل انتشار الحواسيب في جميع الدول العربية يقع دون هذا المتوسط العالمي. بينما يقاربه في كل من البحرين وقطر، ويقع دونه بصورة ملموسة في كل من لبنان والسودان والأردن وتونس وعُمان. إلا أن معدل انتشار الحواسيب في الدول العربية الأخرى التي تشمل سورية ومصر والمغرب وجيبوتي واليمن وموريتانيا والجزائر يقل كثيراً عن قيمة المتوسط العالمي.

وقد انتشر استخدام الإنترنت بشكل ملموس في السنوات الخمس الأخيرة في الدول العربية كافة. إلا أن معدلات الاستخدام في أغلب هذه الدول ما زالت دون معدل النسبة السائدة في العالم، وهي ٢١٪ من السكان. فباستثناء أربع من الدول العربية، هي البحرين والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة، يقل معدل استخدام الإنترنت في المنطقة العربية عن قيمة المتوسط العالمي. كما أن سكان عدد من الدول العربية، من بينها مصر والجزائر، اللتان يقارب عدد سكانهما ثلث سكان المنطقة العربية، يستخدمون الإنترنت بمعدلات تقل عن المعدلات السائدة في الدول ذات الدخل المتوسط الأدنى.

وسيعتمد انتشار الحواسيب الشخصية في الدول العربية، كما في غيرها، على كلفة اقتنائها، التي تتجه باستمرار نحو الانخفاض، وعلى انتشار المهارات الأساسية لاستخدامها من جانب فئات المستخدمين، التي تنمو باستمرار. وقد أسهمت بعض الدول العربية في برامج ترمي إلى نشر الحواسيب ذات الأثمان المنخفضة. كما تشير المعلومات المتوافرة إلى أهمية التوسع في مثل هذه البرامج وتشجيع التعاون بين الجهات الدولية المعنية، من شركات منتجة ومنظمات دولية، والجهات المعنية في القطاعين العام والخاص لدى الدول العربية، وذلك بغية الخروج بتصاميم أكثر ملاءمة للاحتياجات المحلية. وتنتشر في بعض البلدان العربية ورش لتجميع الحواسيب الشخصية، يتم تداولها في السواق المحلية بأسعار تقل عن الحواسيب المستوردة. ونظراً لأن صناعة

التجميع المحلي تسمح بنشر أوسع لتقانات الحوسبة، فإنه يجدر تقديم الدعم الممكن لها من جانب الجهات الحكومية المعنية، والقيام بوضع معايير إقليمية لجودة الأنظمة التي تقوم بإنتاجها لضمان مصلحة المستهلك، من جهة، وللارتقاء المتدرج بمستوى هذه الصناعة بحيث تتسنى لها الاستجابة المستمرة للتطور التقني من جهة أخرى.

يوضح الشكل (٤.٣) تنامي تعداد مستخدمي الإنترنت بازدياد حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان العالم، وفي الدول العربية. وتبين الدوائر المعدل العالمي، وكذلك معدل استخدام الإنترنت في بعض التجمعات الإقليمية، مصنفة حسب دخولها، ووفقاً لموقعها على سلم مؤشرات التنمية البشرية. ويقترح هذا الشكل أن زيادة متوسط دخل الفرد في المنطقة العربية قد لا تحفز على استخدام الإنترنت بالدرجة التي تؤدي إليها زيادة مماثلة في متوسط دخل الفرد عالمياً. ولا بد أن هذه النزعة تعود إلى المدى الذي يستجيب به المحتوى الرقمي باللغة العربية لاحتياجات مواطني الدول العربية ومؤسساتها. كما تجدر الإشارة هنا إلى المتسوى المنخفض لاستخدام الإنترنت من جانب مؤسسات الأعمال في الدول العربية

الشكل 4-1

قيم دليل تقانات المعلومات والاتصالات في دول عربية ومجموعات منتقاة من دول العالم
(في العام 1995 ووفقاً لأحدث الإحصائيات مع قيم التغير سلباً وإيجاباً)

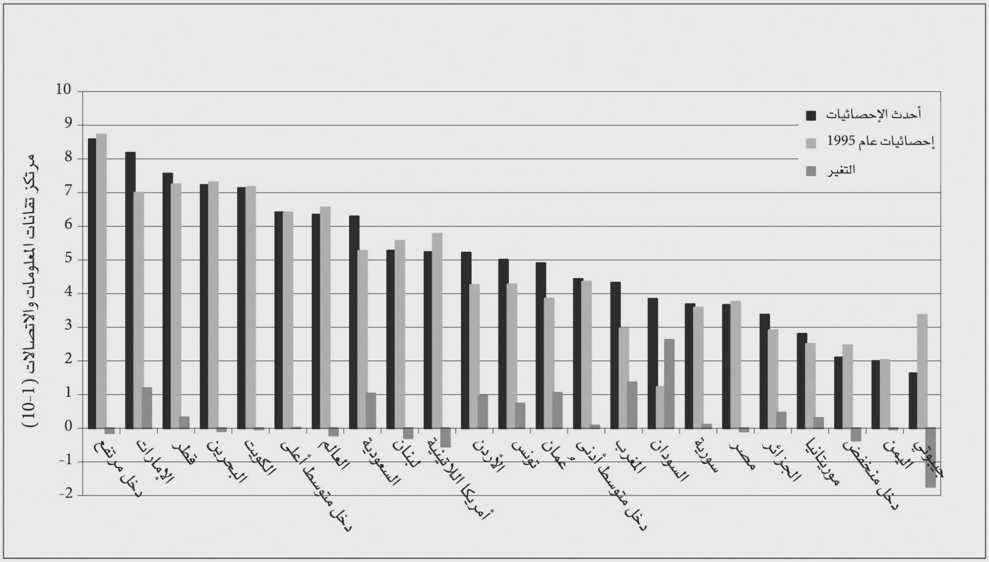

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي (منهجية تقييم الأداء المعرفي (الكام)
http://info.worldbank.org/etools/kam2/KAM_page5.asp
بتاريخ 13 فبراير/شباط 2009

وانخفاض معدل نفاذ المدارس إلى هذه الشبكة. فعلى الرغم من أن بعض هذه الدول يحتل مراتب تقع ضمن الثلث الأول من دول العالم، بالنسبة لعدد من مؤشرات تقانات المعلومات والاتصالات، كمؤشر انتشار الهاتف المحمول وتعداد الحواسيب وكلفة النفاذ إلى الشبكة، إلا أن أكثر الدول العربية استخداماً للإنترنت لا يرتقي فوق المرتبة (٣٨) بالنسبة للمؤشر المخصص لقياس مدى استخدام الإنترنت من جانب مؤسسات الأعمال (انظر الملحق الإحصائي الخاص بتقانة المعلومات).

ويوضح الشكل رقم (٤ . ٤) وجود فجوة مزدوجة في عرض حزم الاتصال بالإنترنت° بين الدول العربية من ناحية، وبينها وبين الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى من ناحية ثانية، وبصفة عامة ما تزال شبكات الاتصالات التي يمكن من خلالها النفاذ إلى خدمات الإنترنت في الدول العربية ذات مواصفات متدنية، فعلى سبيل المثال، يستطيع مستخدمو الإنترنت في عدد من الدول المتقدمة، كالولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وسنغافورة واليابان، النفاذ إلى خدمات الإنترنت بسرعات تصل أو تفوق المليار كيلوبتة في الثانية. وفي المقابل، تُستخدم في معظم الدول العربية شبكات تتراوح سرعات الاتصال عبرها بين ١٢٨ كيلوبتة و ١٠٢٤ كيلوبتة في الثانية.

تؤثر كلفة النفاذ إلى شبكة الإنترنت في نوعية

الشكل 4-2

عدد الحواسيب لكل ألف من السكان في الدول العربية ومجموعات منتقاة من دول العالم

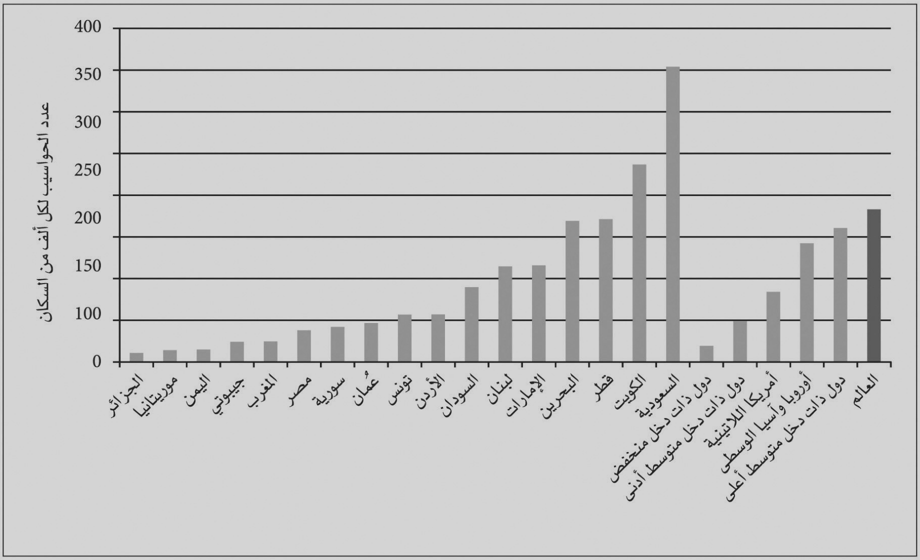

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي (منهجية تقييم الأداء المعرفي (الكام))
http://info.worldbank.org/etools/kam2/KAM_page5.asp

استخدام الشبكة، لا سيما في ظل ارتفاع أسعار السلع الأساسية وانخفاض الدخل الحقيقي. ويقدم الشكل (٤ ـ ٥) صورة عن كلفة النفاذ إلى شبكة الإنترنت الدولية في الدول العربية التي تتوافر حولها المعطيات، بالإضافة إلى أسعار النفاذ مقارنة بمتوسط الكلفة في العالم وفي بعض مجموعات الدول. ويبين الشكل أن أسعار النفاذ في معظم الدول العربية تقل عن القيمة المتوسطة لدول العالم مجتمعة، وهي تفوق هذه القيمة بصورة ملموسة في ثلاثة بلدان فقط؛ هي السودان وموريتانيا وجيبوتي، وهي بلدان قطعت أشواطاً متواضعة نسبة لباقي الدول العربية في حيازة تقانات المعلومات والاتصالات. ومن الملاحظ انخفاض أسعار النفاذ في مصر إلى حدود تقل عن القيم السائدة في اي من البلدان العربية، بل تقل عن تلك التي تسود في بلدان العالم المتقدمة، وكذلك اليمن الذي انخفضت فيه أسعار النفاذ إلى الإنترنت نسبة إلى نظرائه في زمرة الدول ذات الدخول المنخفضة. وتقل كلفة النفاذ إلى الإنترنت إلى حد كبير في عشر دول عربية عن قيمتها الوسطية في البلدان التي تتمتع بالدخول المتوسطة الأعلى في العالم. كما تقل في ست من الدول العربية، هي مصر والجزائر ولبنان واليمن والأردن وتونس، عن نصف قيمة المتوسط العالميّ.

يشير انخفاض كلف النفاذ إلى الأنترنت، خاصة في الدول التي تتمتع بتعداد سكانيّ مرتفع، إلى سياسات

الشكل 4-3

أعداد مستخدمي الإنترنت في الدول العربية ودول العالم ومجموعات منتقاة منها نسبة إلى حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

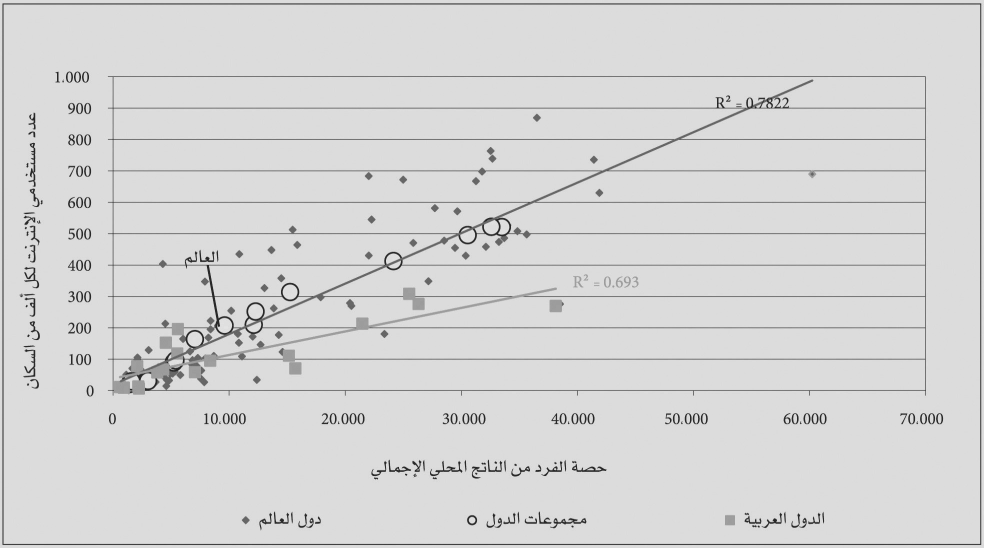

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي (منهجية تقييم الأداء المعرفي (الكام))
http://info.worldbank.org/etools/kam2/KAM_page5.asp

تشجع على استخدام الإنترنت، كما هو الحال في مصر مثلاً. لكن من الواجب المضي إلى ابعد من ذلك للتصدي للصعوبات التي تجابهها شرائح عريضة في المجتمعات العربية في استثمار تطبيقات التقانات، وللعناية بتطوير المحتوى العربي وتملك التقانات القادرة على معالجة المحتوى. ولا بد أيضاً من تبني أساليب مبتكرة تيسّر للأميين ومن يفتقرون للمهارات الحاسوبية إمكانات للتفاعل مع الحواسيب والنفاذ إلى الإنترنت من خلال شاشات تُحسّ باللمس[٦] وبرمجيات مواتية[٧].

بقراءة المعطيات التي عرضناها في الفقرات السابقة، نجد أن ما يقدمه الشكل (٤ـ١) المتعلق بمؤشر تقانات المعلومات في قاعدة معطيات البنك الدولي، وما تقدمه المعطيات التي تشير إلى التوسع الحاصل في استخدام الإنترنت في بعض الدول العربية، يكشف لنا عن بعض التحسن في مجال توطين أدوات وتقنيات المعرفة. إلا أن تلك المعطيات المعتمدة لا تضع الأمور في سياقها، ولا تبين مساهمتها الفعلية في التوظيف المنتج لهذه التقنيات داخل البلدان الواردة في الشكل المذكور.

اللغة العربية وشبكة الإنترنت

قارب عدد مستخدمي شبكة الإنترنت باللغة العربية ستين مليوناً في مطلع العام ٢٠٠٨. وبذلك فإن نفاذ المتكلمين بالعربية إلى الإنترنت يقارب ١٧٪ من سكان الدول العربية[٨]. وتقع هذه النسبة دون المتوسط العالمي الذي يقارب ٢٢٪. كما تعدّ من الأدنى بين نسب اختراق

الشكل 4-4

عرض حزمة النفاذ إلى شبكة الإنترنت الدولية في الدول العربية ومجموعات منتقاة من دول العالم

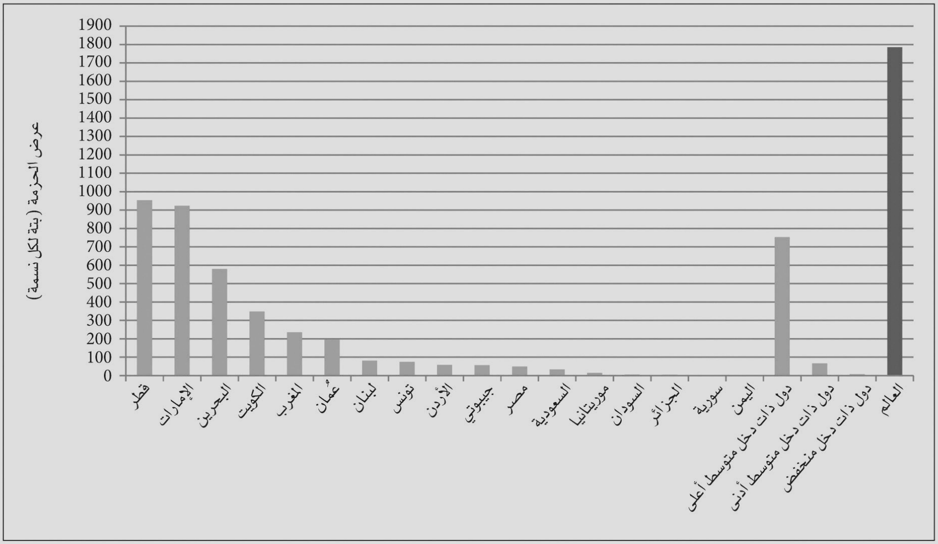

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي (منهجية تقييم الأداء المعرفي (الكام))
http://info.worldbank.org/etools/kam2/KAM__page5.asp

فئات المتكلمين بلغات العالم العشر الأولى للشبكة. ومع أنها تداني نسبة اختراق المتكلمين بالصينية للإنترنت، إلا أنّ عدد الصفحات المنشورة باللغة الصينية يرجّح كفّة الأخيرة. أما بالنسبة لاختراق اللغة العربية مقارنةً بالعبرية فترجّح الأخيرة؛ حيث تقارب نسبة اختراقها ٦٦٪، مما يضعها في مصاف لغات دول متقدمة كاليابان (٧٣,٨٪) وألمانيا (٦٣,٥٪).

ويمثل تعداد مستخدمي الإنترنت من المتكلمين باللغة العربية نسبة تقارب ٤,١٪ من العدد الإجمالي لمستخدمي الإنترنت في أنحاء العالم. وتأتي، من حيث نسبة الاستخدام على شبكة الإنترنت، في المرتبة السابعة بين اللغات العشر الأولى، وتقارب نسبة تعداد سكان الدول العربية إلى مجموع سكان العالم (انظر الشكل٦٤).

يعطي الجدول (٤ ـ ١)، صورة عن موقع اللغة العربية بين لغات العالم العشر الأولى من حيث عدد سكان العالم الذين يتكلمونها ومعدل نموها على شبكة الإنترنت بين العامين ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٨ وعدد مستخدمي اللغة من المتكلمين بها ونسبتهم إلى مستخدمي الشبكة كافة. ومن المؤشرات الإيجابية التي يعرضها هذا الجدول أن معدل زيادة مستخدمي اللغة العربية على الشبكة هو الأعلى بين مجموعة اللغات العشر الأولى على الشبكة. إذ بلغ ٢٠٦٤٪ خلال الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٨. ومقارنة بمعدلات ازدياد مستخدمي اللغات الأخرى، تفوق زيادة مستخدمي اللغة الصينية، الذي بلغت نسبته ٧٥٥٪ خلال

الشكل 4-5

سلة أسعار النفاذ إلى الإنترنت (شهرياً بالدولار) في بعض الدول العربية والعالم ومجموعات منتقاة من الدول حسب رمز الدخل

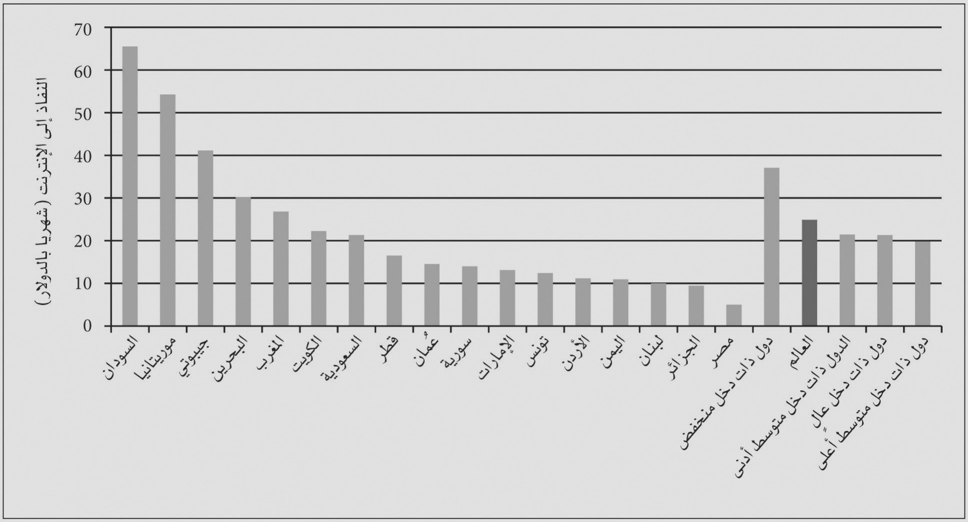

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي (منهجية تقييم الأداء المعرفي (الكام))
http://info.worldbank.org/etools/kam2/KAM_page5.asp

الفترة ذاتها (انظر الشكل ٤ ـ ٧). ويبشر هذا التسارع في استخدام الإنترنت باحتمالات أكبر للنجاح في ترويج تطبيقات التقانات في المجالات المختلفة، مما ينبغي أن يساهم في النهوض بالأداء المعرفي العربي بصورة عامة.

وعلى الرغم من النمو المتسارع للغة العربية على شبكة الإنترنت في السنوات القليلة الماضية، فإن حضور لغة الضاد على الشبكة ما يزال دون المستوى المتوقع بالنظر إلى تعداد الناطقين بالعربية. كما أن الجهد المبذول في بناء المحتوى الرقمي باللغة العربية يقتصر على مجالات محدودة، قد لا يتصل معظمها بواقع المجتمعات العربية والفرص والتحديات التي تجابهها، وقد لا يثري المعارف المتصلة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية من قريب أو بعيد. ولا شك في أن غلبة بعض الموضوعات على حساب تناول المواضيع الأخرى ذات الصلة المباشرة بالقضايا التنموية الملحة وبالأبعاد الثقافية السائدة لا يتواءم مع تحديات عالم يحتدم فيه التنافس وتزداد فيه احتمالات تهميش الثقافات القاصرة عن إعادة إنتاج ذاتها من خلال ما تبتكره من معارف ومن أنماط جديدة لاستثمارها. إن الارتقاء بالمحتوى المعرفي الرقمي العربي يستدعي انتهاج سياسات وطنية وإقليمية مواتية تستهدف التواصل والتفاعل الخلاق مع ثقافات ومعارف العالم والإسهام فيها بروح نقدية تؤكد قدرة المنطقة العربية على تمثل وتوطين واستنبات المعرفة، بل وقدرتها على إبداع المعرفة.

ومع أن نسبة استخدام الشبكة من جانب المتكلمين بالعربية لا تقل بكثير عن قيمة متوسط استخدامها في العالم، إلا أن المعطيات المتاحة لا تسمح بتبيّن أنماط استخدام الشبكة. ولا بد من القيام بدراسات مفصلة ليتسنى الكشف عن أنماط استخدامها من جانب المتكلمين بالعربية مقارنة بغيرهم. ومن المفيد في الإعداد لإطلاق مبادرات تستهدف تطوير المحتوى الرقمي العربي، دراسة مضمون المواقع التي تتم زيارتها للتوصل

الشكل 4-6

نفاذ اللغات العشر الأولى إلى الإنترنت ونسبة مستخدمي الإنترنت من المتكلمين بها إلى جميع مستخدمي الإنترنت

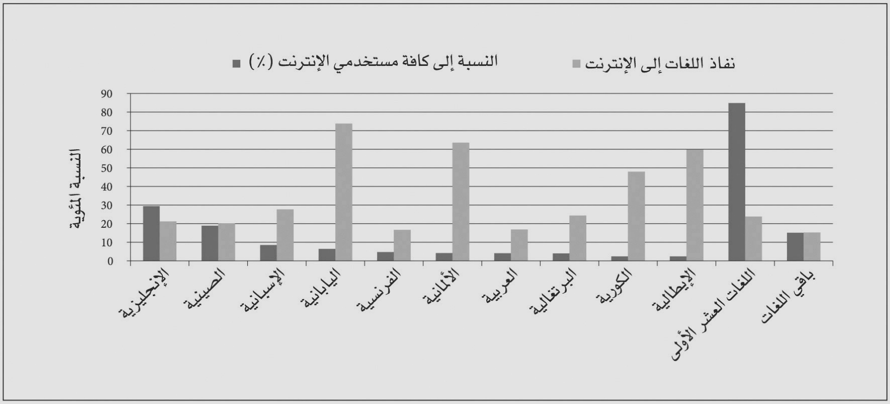

المصدر: الموقع الالكتروني للإحصائيات العالمية للإنترنت (Internet World Stats) كانون الثاني/يناير 2009

الجدول 4-1

اللغات العشر الأولى المستخدمة على الإنترنت (عدد مستخدمي الإنترنت نسبة إلى اللغة)

اللغات العشر الأولى	سكان العالم الذين يتكلمون اللغة عام 2007 (بالملايين)	نمو اللغة على الإنترنت خلال الفترة (2000 - 2008) (%)	نفاذ اللغات إلى الإنترنت (%)	عدد مستخدمي الإنترنت حسب اللغة (بالملايين)	النسبة إلى جميع مستخدمي الإنترنت بالعالم (%)
الإنجليزية	2039	203.5	21.1	430.8	29.4
الصينية	1365	755.1	20.2	276.2	18.9
الاسبانية	452	405.3	27.6	124.7	8.5
اليابانية	127	99.7	73.8	94	6.4
الفرنسية	410	458.7	16.6	68.1	4.7
الألمانية	96	121.0	63.5	61.2	4.2
العربية	357	2063.7	16.8	59.9	4.1
البرتغالية	240	668.0	24.3	58.2	4.0
الكورية	73	82.9	47.9	34.8	2.4
الإيطالية	58	162.9	59.7	34.7	2.4
اللغات العشر الأولى	5218	278.3	23.8	1242.7	84.9
باقي اللغات	1458	580.4	15.2	221.0	15.1
القيم الإجمالية	6676	305.5	21.9	1463.6	100.0

الملاحظات:

(1) تم تجديد هذه المعطيات في حزيران/يونيو عام 2008.

(2) إن النفاذ إلى الإنترنت يمثل النسبة بين مستخدمي الإنترنت المتكلمين بلغة معينة من جهة، وتقدير العدد الإجمالي للمتكلمين بهذه اللغة من جهة أخرى.

(3) استقيت المعطيات من منشورات الاتحاد الدولي للاتصالات International Telecommunications Union ودليل صناعة الحاسب Computer Industry Almanac ونيلسن/نتراتينغ Nielsen//Net Ratings ومصادر أخرى موثوق بها.

(4) استقيت المعلومات حول سكان العالم من نشرات المكتب الإحصائي في الولايات المتحدة.

من أجل التعريفات والمساعدة في الحصول على تفاصيل حول عدد من اللغات يمكن استشارة الموقع Site Surfing Guide

المصدر: الموقع الالكتروني للإحصائيات العالمية للإنترنت (Internet World Stats) كانون الثاني / يناير 2009

مثال لتفسير المعطيات: هنالك نحو 125 مليون متكلم بالاسبانية يستخدمون الإنترنت. ويمثل هذا العدد نسبة تقارب 9% من جميع مستخدمي الإنترنت في أنحاء العالم. ومن مجموع المتكلمين بالإسبانية، الذين يبلغ نحو 452 مليونا يستخدم الإنترنت 27.6% منهم. وقد بلغت زيادة مستخدمي الإنترنت من المتكلمين بالإسبانية قرابة 405% خلال الفترة 2001 – 2007.

إلى أنواع المحتوى الرقمي الذي يلقى الرواج الأكبر لدى شرائح المستخدمين من المتحدثين بالعربية.

وتظهر بعض الإحصائيات حديثة العهد[٩] تدني محتوى الإنترنت من الصفحات بالعربية. فنسبة هذه الصفحات إلى إجمالي صفحات الإنترنت لا يتجاوز الواحدة بالألف، حيث قدر مجموع الصفحات باللغة العربية فقط بنحو ٤٠ مليون صفحة، في حين بلغ الاجمالي العالمي ٤٠ مليار صفحة. وتدل هذه النسبة بوضوح على تدني حجم المحتوى العربي وانتاجية صناعته بالنسبة إلى ما يقابلها في بلدان أخرى، وإلى غيرها من اللغات.

بالمقابل، تفيد الإحصائيات بأن الصورة آخذة بالتغير، ولكن ببطء شديد، وإن كان المحتوى العربي على الإنترنت ما زال إلى حدّ كبير على حاله. فعدد المواقع والصفحات العربية تحسّن بشكل ملحوظ. وقد ارتفع عدد الصفحات التي تتضمن المحتوى العربي على الإنترنت، بما في ذلك الصفحات التي كتبت باللغتين العربية والإنجليزية معاً، من ١١٤ مليون صفحة عام ٢٠٠٥ إلى ١٨٩ مليون صفحة عام ٢٠٠٦، أي بزيادة مقدارها ٦٥,٨٪، بينما بلغت الزيادة المقابلة في تعداد الصفحات التي وضعت بالإنجليزية خلال الفترة ذاتها ٦٣٪. ومن المتوقع أن يصل عدد الصفحات العربية عام ٢٠١٢ إلى نحو ٥,١ مليار صفحة، ويرتفع معدل إنشاء الصفحات العربية إلى ٨٠٪ حتى العام ٢٠١٠ و ٦٠٪ في السنوات التي تليها.

وليس من المغالاة القول بأن مستقبل اللغة العربية يتوقف على مدى استخدامها ضمن شبكات المعلومات العالمية. ويتطلب ذلك جهوداً كبيرة على المستوى التقاني لاكتساب جملة من القدرات الضروري

الشكل 4-7

نمو اللغات العشر الأولى على الإنترنت خلال الفترة (2000-2008)

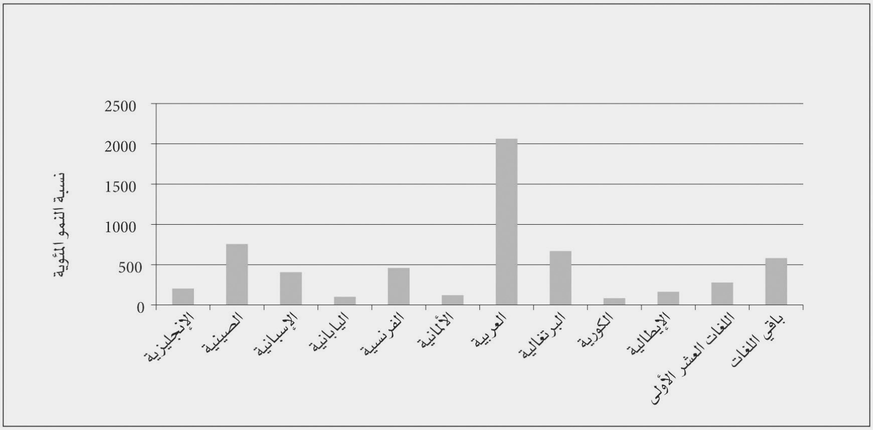

المصدر: : الموقع الالكتروني للاحصائيات العالمية للإنترنت (Internet World Stats) يناير/كانون الثاني 2009

للتعامل مع اللغة ذاتها. كما يستدعي وضع أهداف طموحة على الصعيد الوطني بحيث تستخدم المؤسسات في الدول العربية، من وزارات وجامعات ومدارس وهيئات للمجتمع المدني، اللغة العربية في معاملاتها، وتصبح لغةً لتداول وإنتاج المعارف بشتى فروعها، مثلما كانت في عصور ازدهار الحضارة العربية الإسلامية لغة لإنتاج المعارف بشتى أنماطها (عبد العزيز بن عثمان التويجري، ٢٠٠٨).

يطرح استخدام الإنترنت وانتشار لغة الضاد على الشبكة فرصاً وتحديات متداخلة تستدعي معالجات غير تقليدية لتوسيع قاعدة مستخدميها والارتقاء بمكانتها (راجع الفصل الأول). وتستوجب تبني سياسات ومبادرات مواتية، والدخول في شراكات إقليمية ودولية. أضافة إلى إنتاج ونشر المحتوى الرقمي المتعلق بالدول العربية باللغات الأجنبية[١٠]. وكما تُبين فقرات لاحقة في الجزء الخاص بالمحتوى الرقمي العربي، فإن من الأدوات الكفيلة بنشر اللغات على الإنترنت إنشاء محركات بحث متطورة وأنظمة آلية للترجمة ومعالجات ذكية للخطوط والبحث الدلالي ونشر مواقع تفاعلية لتيسير تعلّمها.

التقدم المرتقب في تقانات المعلومات والاتصالات

تضافرت خلال السنوات القليلة الماضية تقانات محورية، لتؤمّن، على منصة واحدة، أنماطاً من الخدمات كانت، فيما مضى تُقدّم متفرقةً، كالنفاذ إلى الإنترنت، والتهاتف المرئي والمسموع، والبثّ الإذاعي والتلفازيّ. كما أحرز تطور كبير خلال العقدين الماضيين في ما تتيحه الإنترنت ومحركات البحث العاملة عليها من معلومات وفيرة وحديثة العهد. ومن خلال تشبيك الحواسيب في المؤسسات التعليمية ومعاهد البحث في أنحاء العالم، يتسنى الآن تشغيل برمجيات تتطلب قدرات حسابية فائقة، مستخدمة في النَمْذَجة ومحاكاة الحوادث الفيزيائية أو الطبيعية.

يُتوقع أن يستمر تطور المعالجات المايكروية / الصغرى في المستقبل القريب بالاستناد إلى الكثير من التقانات الراهنة التي تخضع جميعاً لتحسينات تدريجية تستهدف الارتقاء المحدود بأدائها. وسيسهم هذا التطور في ازدياد قدرات الحواسيب الشخصية وخفض كلفة اقتنائها[١١]. ويعني ذلك استمرار هيمنة الحواسيب الشخصية في النفاذ إلى موارد المعرفة. وسيسمح استخدام المعالجات الصغرى متعددة النوى[١٢] في أداء حاسبيّ مرتفع دون زيادة ملحوظة في الطاقة المستهلكة. ويتجه تصميم المعالجات الآن نحو تبسيط بناها الضمنيّة بالاعتماد على تعدد النوى والبرمجة التفرعية. ويتطلب استثمار المكاسب التي حققها تطور المعالجات الصغرى حلولاً جديدة لربطها مع الذاكرة، وتحسين شبكات التوصيل بين النوى، وضمان مستويات أعلى من الوثوقية.

يصف مصطلح «شبكات الجيل المقبل» مجمل التقانات الرئيسية المرتقبة في شبكات الاتصالات الفقرية[١٣]، وشبكات النفاذ[١٤] التي يتوقع أن يعمّ استخدامها خلال السنوات الخمس المقبلة؛ لتسمح بنقل أصناف المعلومات ضمن رزم[١٥]، كما هو الحال الآن على شبكة الإنترنت. وبما أن هذه الشبكات تُبنى بالاعتماد على بروتوكول الإنترنت، فإنها ستيَسّر التواصل بين مختلف أنماط الشبكات بحيث تتيح للمستخدمين الوصول إلى أصناف المحتوى عبر أي وسيطة، من حواسب وهواتف نقالة وما يماثلها، في أي وقت. ومهما كان حجم المعطيات ضمن المحتوى الرقمي بأصنافه.

وستسمح شبكات الجيل المقبل بتأمين خدمات جديدة كالتواصل باستخدام الوسائط المتعددة، بما في ذلك التراسل الآني والتهاتف المرئي ونقل الفيديو على الإنترنت. كما ستمتلك شبكات الجيل المقبل سمات أفضل من سابقتها من حيث أمن المعلومات واستخدام ترتيبات أكثر مرونة واتساعاً لخزن المعطيات والحوسبة على الشبكة. ومن ميزات شبكات الجيل المقبل اليسر في تأمين خدمات متلائمة مع احتياجات المستخدم، وأنماط سلوكه، وسهولة التنقيب عن المحتوى المعرفيّ والتوصل إليه.

تتجه الأبحاث وأنشطة التطوير في الكثير من المؤسسات المعنية نحو إنتاج نماذج أكثر كفاءة من محرّكات البحث الحالية، التي كثيراً ما تسترجع للباحث معلومات غير مرغوبة. مما سيؤدي إلى تحسّن أداء شبكة الإنترنت عموماً من أجل جميع فئات مستثمريها. وبوجه الخصوص، سيتسنّى لمحركات البحث المرتقبة «فهم» أفضل لمحتوى صفحات الشبكة والمواقع. وسيتركّز تنقيب الشبكة على المحتوى والبنية وأغراض الاستخدام. وسيتم هذا إلى حدّ بعيد استناداً إلى نمذجة الصفحات بدلالة خصائص المحتوى. ويتوقع خلال العقد المقبل أن تنتشر تقانات الشبكة الدلالية[١٦] التي ترمي إلى جعل الشبكة مقروءة من جانب الآلة وإلى تمكين الحواسيب من «تفهّم واستيعاب» المعطيات تمهيداً لمعالجتها، مما يجعلها جديرة بالأولوية في برامج البحث والتطوير العربية الموجهة نحو استثمار تقانات المعلومات والاتصالات المقبلة على نحو أكثر ذكاء واتسّاقاً مع المحتوى الرقمي العربيّ (نوار العوّا، ورقة خلفية للتقرير)[١٧].

وعلى صعيد البرمجيات، من المرتقب أن تستمر النزعة للتشارك في تطوير برمجيات خارج النطاق الاحتكاري الذي تفرضه الشركات الكبرى. ولذلك، يتوقع أن تشكل البرمجيات الحرة، أو برمجيات المصدر المفتوح، تهديداً جدياً للمنتجات التجارية الامتلاكية[١٨] من حيث الكلفة وسرعة التطوّر والوثوقية.

وسيؤدي التقدم المرتقب في الشبكات والبنى الأساسية والبرمجيات خلال السنوات القليلة المقبلة إلى رواج مجموعة أوسع من تطبيقات تقنيات المعلومات والاتصالات على شبكة الإنترنت، كالتجارة الإلكترونية وتحسين ظروف التعاون في مجالات شتى تتضمن التصميم الهندسي وعمليات الإنتاج الصناعي الموزع وتشبيك أنشطة البحث والتطوير. ويتجلى المثال الأبرز على ما سيجنيه مستثمرو شبكات الجيل المقبل من فوائد في توصل أيسر وأكثر فاعلية لخدمات التعلم عن بعد وللتعلم المستمر، مع إمكانية تكييف برامج التعلم لتتلاءم مع احتياجات المتعلم وتأهيله المسبق. وسيتزايد اعتماد هذه الخدمات على تطبيقات الحقيقة الافتراضية وبرمجيات الذكاء الاصطناعي. ويتطلب الاستثمار الأمثل للتقانات المقبلة، وخاصة تقانات الجيل المقبل من الشبكات إجراءات تتضمن تطوير البنى الأساسية للاتصالات، والتوجه نحو بنىً موحّدة لنقل المعطيات بأنماطها المختلفة معاً. ونتيجة ذلك، سيتسنى تقديم هذه الخدمات بكلف منخفضة وعلى نطاق واسع مما سيولد العوائد والفرص لتطوير هذه الخدمات ولتقديم المزيد منها، ويحقق في نهاية المطاف مكاسب اقتصادية واجتماعية عديدة. إلا أن هذا مرهون بتوافر سياسيات مواتية تسمح بالتنافس على إدخال التقنيات الجديدة، وتوجّه هذا التنافس لصالح المستهلك. وسيسهم التعاون الإقليمي والدولي، الرامي لتبادل خدمات التقانات المقبلة، أو التشارك بتقديمها،

بتحقيق قيمة مضافة من جراء الهجرة نحو شبكات الجيل المقبل وخدماتها تحقق بدورها فوائد اقتصادية واجتماعية شاملة، مؤدية إلى نشوء دورة تطال مرافق وشرائح المجتمع كلها دون استثناء. ومن أجل الوصول إلى هذه الغاية الأخيرة، فإنه من الواجب دعم أنشطة البحث الرامية إلى تطوير التطبيقات المكرسة لنشر استخدام اللغة العربية على الشبكة. ومن المفيد التنسيق بين الدول العربية والاستنارة بتجارب الدول والمؤسسات التي قطعت أشواطاً متقدمة في استثمار وتطوير التقانات المستحدثة.

ومن المتوقع أن يستمر التقدم في تطوير ونشر تقنيات تسمح بالحفاظ على سرية وخصوصية تناقل المعلومات إلى حدود أكبر مما مضى. إلا أن هذا التقدم لن يكفي للحد مما قد تمارسه بعض الدول والمؤسسات بأنواعها من استغلال لتفوقها التقاني في التنصت وهتك سرية وخصوصية المعلومات.

إن مستقبل تقانات المعلومات والاتصالات يتيح فرصاً ثمينة لنشر آليات مبتكرة لاكتساب وإنتاج ونشر المعرفة، مما سيغني المخزون المعرفي العربي. فمن المتوقع أن تنخفض باستمرار كلفة النفاذ إلى الإنترنت في المناطق النائية. كما سيتسارع اندماج تقنيات المعلومات والاتصالات في وسائط الإعلام مع انتشار البنى الأساسية التي تتيح استخدام الحزمة العريضة، مما سيوسع الفرص والخيارات المتاحة أمام المواطنين للحصول على خدمات الإعلام والتعليم والرعاية الصحية وللتواصل مع حكوماتهم ومع الأسواق المحلية والخارجية، إضافة إلى تنشيط قطاع الأعمال وتنمية المجتمعات المهمشة في الأرياف والمدن. بيد أن تعظيم هذه الفرص يظل مرهوناً بتطبيق سياسات واضحة توائم بين ما تتطلبه تقانة الاتصال من استثمارات ضخمة، وبين كفالة الحق الاجتماعي لكل فئات المواطنين في الاستفادة منها، فضلاً عن دعم مشاركة المرأة وضمان حرية التعبير.

التقانات وتطبيقاتها والمحتوى الرقمي العربي
الأطر الناظمة

بدأت معظم الدول العربية، منذ أواخر العقد الماضي، بالتأسيس لتقانات المعلومات والاتصالات؛ بوضع الاستراتيجيات وتشييد البنى الأساسية وإحداث البنى المؤسسية، وسنّ التشريعات والقوانين المتصلة باستثمار هذه التقانات. وتعدّ مصر وتونس والأردن والإمارات العربية المتحدة من الدول العربية الرائدة في هذه المساعي. فقد أحدثت مصر، مثلاً، وزارة للاتصالات وتقانات المعلومات عام ١٩٩٩، ووضعت الأسس لخطة وطنية ترمي إلى تشييد قواعد لمجتمع المعلومات في مصر بالتنسيق بين الأجهزة الحكومية المعنية وبالشراكة مع مؤسسات القطاع الخاص. وبذلت تونس جهوداً ملموسة في النصف الأخير من العقد الماضي استهدفت تطوير وتوسيع البنية التحتية للاتصالات، وتنمية القدرات البشرية واستحداث قواعد البيانات للارتقاء بأداء مؤسسات القطاع الحكومي بوجه الخصوص. وأطلقت في الأردن في العام ٢٠٠٠ مبادرة لاحتضان تقانات المعلومات والاتصالات وزيادة صادرات تقانات المعلومات والاتصالات، واجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. أما دولة الإمارات، فتميزت عن سواها من الدول العربية الأخرى بتنفيذ أنشطة عديدة أثمرت على أرض الواقع خلال أزمنة تعتبر قياسية بكل المعايير؛ مخصِّصة القسط

الأدنى الممكن من الوقت للجهود الرامية إلى وضع الاستراتيجيات وتصميم الخطط. وبذلك تحتل الإمارات مراكز متقدمة على الصعيد العالمي، والمركز الأول على الصعيد العربي وفقاً للعديد من مؤشرات تقانات المعلومات والاتصالات.

واستكملت الدول العربية وضع السياسات والاستراتيجيات وخطط العمل الخاصة بتقانات المعلومات والاتصالات واستثمارها وفقاً لمقررات قمّتي مجتمع المعلومات، في العامين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥، وخطة العمل المنبثقة عنهما. فوضعت مبادرات تنشد تحقيق مجتمع المعلومات وتؤسس لتطوير القدرات الوطنية على استثمار تقانات المعلومات والاتصالات في مجالات عديدة. كما أسست هيئات كُلّفت بوضع استراتيجيات وطنية وبرامج لاستثمار تطبيقات تقانات المعلومات والاتصالات في مجالات الخدمات الحكومية والتجارة والتعليم على وجه الخصوص.

وباستثناء بضع نقاط برّاقة متفرقة في عدد محدود من الدول العربية فإن صياغة استراتيجيات قطاع تقانات المعلومات والاتصالات، وسنّ التشريعات والقوانين التي من المفترض أن تنظم استثمارها. تمّ ببطء نسبياً كما يبين هذا الفصل. من هنا، فإن الحاجة تدعو إلى إعادة النظر في هذه الاستراتيجيات والقوانين. ولا يعود هذا فقط لتسارع تطور هذه التقانات فحسب، بل لأن تلك الاستراتيجيات والتشريعات أغفلت، أو لم تتناول بالعناية اللازمة، عدداً من القضايا الأساسية التي لا يمكن بدونها استثمار تطبيقات التقانات المتاحة على النحو الأمثل. فالاستراتيجيات التي أُقرّت في كثير من الدول العربية أولت القسط الأكبر من العناية لقضايا البنية الأساسية والتشريعات، ولم تتناول بالعناية ذاتها القضايا المرتبطة بالتطبيقات، وبالمحتوى الرقمي، وبتطوير الإمكانات المتاحة لاستخدام اللغة العربية على الشبكة.

قطاع تقانات المعلومات والاتصالات في الدول العربية

شهد قطاع التقانات في الدول العربية نمواً كبيراً بكل المعايير، ونالت فروع الاتصالات الحصة الأكبر في هذا المجال. وقد اسفر تحرير قطاع الاتصالات في الدول العربية عن نشوء شركات كبيرة أضحى بعضها ناشطاً على النطاقين الإقليمي العربي والدولي. إلا أن مساهمة هذه الشركات في إنتاج المعرفة ما زالت ضئيلة في معظم الدول العربية، حتى في ما يتعلق بالمحتوى الخاص بعملياتها. وهنالك من الدلائل ما يشير إلى توجه بعض شركات هذا القطاع لتقديم منح تُخَصّص للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وإذا وضعت الأسس والمؤسسات والتشريعات المؤازرة، فقد يسهم هذا القطاع في إنتاج المحتوى المعرفي، ولا سيما ما يتصل منه بتطبيقات يسعى لترويجها، كما تفعل شركات مماثلة في عديد من بلدان العالم الأخرى. ويلاحظ أن أغلب البلدان العربية أحدثت مؤسسات لاحتضان وتوجيه تقانة المعلومات والاتصالات ونشرها، إلا أن عطاءها ما يزال في بداياته. ويُعدّ وجود المؤسسات الراعية شرطاً ضامناً لحسن استثمار وتوسيع درجات استخدام التقانات، على أن يرافق ذلك التشريعات والممارسات التي تتيح حرية الاستخدام الواسع لهذه التقانات.

إنتاج أو تجميع العتاد الحاسوبي[20]

تنحصر الأنشطة المتصلة بتقانات المعلومات والاتصالات بإنتاج أو تجميع العتاد الحاسوبي من حواسيب شخصية وتجهيزات أخرى متصلة بتقانات المعلومات، من جهة، وإنتاج البرمجيات، من جهة أخرى، وقد شهدت بعض الدول العربية، مصر والمملكة العربية السعودية بوجه الخصوص، استثمارات ملموسة من جانب القطاع الخاص بانشاء خطوط تجميع للحواسيب ذات طاقة صغيرة، بصورة عامة. ويعدّ تأمين الحواسيب منخفضة الثمن من الشروط الجوهرية لنشر التقانة، والنفاذ إلى المعلومات ومصادر المعرفة على أوسع نطاق ممكن. ولا مناص لتحقيق ذلك من الاعتماد على أنماط جديدة من المبادرات التعاونية، وتؤمن مبادرة «حاسوب المائة دولار» التي أطلقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع معهد ماساتشوستس للتقانة (إم. آي. تي.) مؤخراً نقطة بداية لتمكين شرائح المجتمع ذات الدخل المحدود من اقتناء الحواسيب، مع أن تأمين مائة دولار لشراء حاسوب واحد ما زال بعيداً كل البعد عن متناول عشرات الملايين من التلاميذ وغيرهم من مواطني الدول العربية الذين يمكنهم، وينبغي عليهم، الاستفادة من مثل هذه المشاريع. من هنا، لا بد لنجاح مبادرات كهذه، وبخاصة في الدول العربية ذات التعداد السكاني المرتفع والدخول المنخفضة، من شراكات تشمل الحكومات والقطاع الخاص وهيئات المجتمع المدنيّ. ويقدم مشروع السعودية «حاسوب في كل منزل»، من حيث المبدأ، مثالاً للشراكات الوطنية الرامية لأهداف مماثلة[21]. لكن من الواجب، هنا أيضاً، تخفيض كلفة تأمين الحواسيب التي يتم إنتاجها ضمن هذا المشروع إلى حدود أكبر بكثير، لتضحى في متناول ذوي الدخول المتوسطة والمنخفضة.

صناعة البرمجيات

نمت صناعة البرمجيات منذ نهاية القرن الماضي في أحضان الإنترنت وضمن بيئتها واقتصادياتها. وأضحى من الصعب على متطلبات السوق المحلية أن تشكل قاعدة لدخول صناعة البرمجيات بعد أن نجحت الشركات العملاقة في الدول المتقدمة في إحكام السيطرة على سوق البرمجيات. وقد تسنى لها ذلك، في كثير من الحالات، بتسخير الطاقات البشرية ذات الكفاءة في بلدان نامية كالهند مثلاً. وانحصر دور الحكومات في الدول النامية بصورة عامة بتيسير عمل الشركات العملاقة من خلال سنّ الأنظمة والتشريعات المواتية لحماية برمجياتها من القرصنة وتأمين مناخ يسمح بنشر استخداماتها على أوسع نطاق ممكن.

ما زالت صناعة البرمجيات تمر بمرحلة جنينية في الدول العربية، مقارنة مع غيرها من الدول أو بما ينبغي أن تكون عليه. بل إن بعض التقارير الإخبارية[22] تصف واقع صناعة البرمجيات في الدول العربية بالأليم، مشيرة إلى أن العرب ما زالوا غائبين عن خارطة البرمجيات العالمية، على الرغم من توافر الإمكانيات المادية والبشرية والعائدات الملموسة التي يمكن أن تحققها هذه الصناعة التي نهضت باقتصاد كثير من الدول. فالفرص سانحة لإحراز عائدات في الأسواق المحلية والإقليمية من خلال تغطية الاحتياجات من البرمجيات العربية أولاً، كما أن الأسواق العالمية زاخرة بالفرص أيضاً. والحواسيب ليست وحدها محط اهتمام صناعة البرمجيات، بل إنها تستأثر بحصة متناقضة من اهتمامات هذه الصناعة، إذ يتزايد انتشار المكونات الحاسوبية في طيف متسع من

المنتجات، وضمن تطبيقات تشمل الاتصالات والدفاع والأمن وقطاع النقل والإعلام، بالاضافة إلى سلسلة متزايدة من التجهيزات المكتبية والمنزلية المطروحة للاستخدام العام في قطاعات كالسياحة والمصارف والصناعات الهندسية.

ومن المعوقات الأساسية التي تعترض صناعة البرمجيات العربية القصور في استيعاب أهميتها وما يمكن أن تولّد من عوائد. من هنا، تبقى الاستثمارات الموجهة نحو صناعة البرمجيات الوطنية محدودة، بينما تُستورد المنتجات البرمجية الجاهزة، وحتى المعرّبة، من الخارج. إلا أن عدة دول عربية، ومنها مصر والأردن، قد اتخذت خلال السنوات القليلة الماضية خطوات لتنشيط صناعة البرمجيات وتأمين مستلوماتها. ففي مصر، على سبيل المثال، تضمنت استراتيجية تقانات المعلومات والاتصالات عناصر لدعم صناعة البرمجيات موجهةً نحو التصدير، كما أحدثت هيئة خاصة لتنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات. ويقدر عدد الشركت المكرسة لإنتاج البرمجيات في مصر الآن بالمئات. وتشير المراجع إلى أن تلك الشركات قد صدّرت منذ مطلع العقد الحاليّ برمجيات تُقدر قيمتها بمئات الملايين من الدولارات سنوياً. وكان من المخطط أن يبلغ حجم مبيعاتها ٥٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٥. وتفيد إحصاءات تعود للعام ٢٠٠٥ بأن عدد العاملين في قطاع البرمجيات من الفنيين يبلغ خمسة وعشرين ألفاً. كما يُقدر أن جامعات مصر تخرّج سنوياً ما يقارب عشرين ألفاً، من المتخصصين في مضمار البرمجيات. إلا أن إحصاءات تعود إلى مطلع العقد الحالي تشير إلى أن العائدات المترتبة على صناعة البرمجيات في بلاد أخرى من العالم، منسوبةً لتعداد العاملين فيها من الفنيين، تفوق عدة مرات تلك التي يحرزها المبرمجون في مصر؛ إذ يبلغ مقدار العائدات منسوبة لعدد المبرمجين في مصر عشرة آلاف دولار سنوياً، ويقلّ هذا عما يولده المبرمج في الهند (١٥ ألف دولار)، كما يقلّ بأشواط عما يولده المبرمج الأيرلندي (٣٩ ألف دولار) والإسرائيلي (١٤٠ ألف دولار)[٢٣].

وقد أبرمت في الأردن شراكة بين جامعات محلية وشركات عالمية للتعاون في إنتاج البرمجيات. ووضع أحد البرامج الرائدة في هذا المضمار[٢٤] خططاً في العام ٢٠٠٦ تستهدف اجتذاب استثمارات أجنبية مباشرة تقدر بمائة وسبعين مليون دولار في مضمار تطوير البرمجيات، وخلق آلاف من فرص العمل في هذا القطاع، وتوليد عائدات محلية تقدر بنصف مليون دولار أمريكي.

ومن الحلول المطروحة لتحفيز صناعة البرمجيات العربية تصميم مشاريع اقليمية تولّد الطلب على منتجات الصناعة الرامية لنشر التطبيقات الأساسية، في مجالات كالخدمات الحكومية والتعليم والتجارة والرعاية الصحية. ومن الممكن استخدام منظومة من الحاضنات تهتم أساساً بتكوين ودعم مؤسسات الأعمال الصغيرة الناشطة في مجالات صناعة البرمجيات المختلفة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الإنفاق على مثل هذه المشاريع لا ينبغي أن يوازي الإنفاق على استيراد البرمجيات الجاهزة، إن تمّ وفقاً لاستراتيجيات مرنة وبإدارة خبيرة.

تطبيقات تقانات المعلومات والاتصالات وبناء مجتمع المعرفة

تؤدي تطبيقات تقانات المعلومات والاتصالات دوراً بالغ الأهمية في إنتاج وإعادة تكوين المعرفة في الدول العربية. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في استثمار تطبيقات هذه التقانات، فإن المشهد العربي غير مشجع على الإطلاق. وتعاني البلدان العربية عامةً، باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي، من تخلف واضح في استخدام التقانات لتقديم الخدمات التعليمية والصحية والحكومية واستثمارها في وسائل الإعلام وفي التجارة بأنماطها المختلفة. بل إن التطبيقات المتقدمة خاصة في مجال الرعاية الصحية، تكاد تكون غائبة في الدول العربية كافة.

ومن المتوقع أن يُحدث التقدم المتسارع لتقنيات المعلومات في الدول العربية تحولات تدريجية ضمن عدد متزايد من القطاعات، وفي مقدمتها قطاع الأعمال. ومن المرجح أن يتم هذا في أغلب الأحوال استجابة لنزعات وضغوط خارجية، بدلاً من المبادرات المحلية. فإدارة الأعمال والتسوق من خلال نظم التجارة الإلكترونية على شبكة الإنترنت يتزايد شيوعاً وأمناً في الكثير من بلدان العالم. وسيشمل النزوح نحو نظم التعامل الإلكتروني قطاعات أخرى منها التعلم والعمل عن بعد.

والمؤكد إن استثمار تطبيقات تقانات المعلومات والاتصالات سيتطلب ابتكار وترسيخ قواعد جديدة تنظمها وتضبط نوعيتها وتضمن تعميم فوائدها. وعلى الرغم مما تقدمه هذه التقانات من حلول تعزّز الطلب على تطبيقاتها، فإن الحلول التقانية غير كافية بمفردها؛ فهي لا تكفل حقوق وواجبات مستثمريها على اختلاف مشاربهم وغاياتهم ولا تضمن بالضرورة إثراء المحتوى المعرفي. لذلك لا بد من تضافر الحلول التقانية مع قواعد مستحدثة لإنتاج المحتوى المعرفي العربي، وبخاصة في مضمار نشر المعرفة من خلال التعليم والتدريب، وبتوليد فرص جديدة للعمل في المجالات المتصلة بإنتاج المعرفة واستثمارها، علاوة على نشر معايير جديدة تكفل الارتقاء بالمخزون المعرفي من حيث المستوى وتنوع المضمون.

وإذا قامت الدول العربية، ذات التعداد السكاني المنخفض والموارد المرتفعة، بوضع وتفعيل سياسات وممارسات مناسبة، فإنها يمكن أن تحقق في استثمار تطبيقات التقانات معدلات توازي أو تفوق ما تمتلكه بعض الدول المتقدمة الآن. ومن المتوقع أن يسهم هذا في تحسين استثمار تقانات المعلومات والاتصالات في باقي الدول العربية.

خدمات الحكومة الإلكترونية

اقتصرت حوسبة التطبيقات الحكومية خلال العقد الماضي على الجدولة واستخدام الحاسوب كآلة طابعة تتحلى بمزايا متفوقة لاستخراج الوثائق وإعداد الجداول الإحصائية وتخزينها. وقد ظهرت خدمات الحكومة الإلكترونية في العالم مع بدء انتشار الإنترنت[٢٥]. وهي ترمي عموماً إلى غايتين: تيسير شؤون المواطنين، وتحسين كفاءة الإجراءات الحكومية من خلال مواقع مكرسة على الإنترنت. وتصنف المواقع حسب طبيعة خدماتها ضمن زمر منها الإعلامية، والتفاعلية باتجاه واحد، والتفاعلية باتجاهين. وتتنوع الأخيرة لتشمل مواقع تتقبل التعاملات المالية، ومواقع تسمح بالتشابك مع مواقع أخرى. وتبين مراجعة المواقع التي استحدثت لتقديم خدمات الحكومة الإلكترونية في الدول العربية

خلال الأعوام القليلة الماضية أن معظمها ما زال في الطور الإعلاميّ.

يقدم الجدول (٤ ـ ٢) قيم المؤشر الذي يقيس مدى استعداد الدول العربية لتبني تطبيقات الحكومة الإلكترونية في العامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٨[٢٦]. ويوضح الجدول أن خمساً من دول مجلس التعاون، هي الإمارات والبحرين وقطر والكويت والسعودية، تتصدر الدول العربية في استعدادها لتبني تطبيقات الحكومة الإلكترونية. كما تحتل الأردن ولبنان مراكز متقدمة في هذا المضمار.

ويعطي الشكل (٤ ـ ٨) قيم المؤشر الخاص بتوافر خدمات الحكومة الإلكترونية، الذي يستخدمه البنك الدولي ضمن اطار منهجية تقييم المعرفة لمجموعة من الدول العربية[٢٧]. كما يقدم متوسط الأداء لبعض مجموعات منتقاة من الدول. واستناداً إلى هذا الشكل، يمكن تصنيف الدول العربية في ثلاث مجموعات. تقع في أولها بلدان تتمتع بمعدل مرتفع من خدمات الحكومة الإلكترونية، وهي الإمارات العربية المتحدة وقطر. وتليها مجموعة ثانية من الدول تمكنت من تأمين قدر متوسط من هذه الخدمات، وهي موريتانيا ومصر والبحرين، ومجموعة ثالثة، توفر خدمات الحكومة الإلكترونية بمعدلات أدنى من سابقاتها. وتشمل الكويت والجزائر.

ويبين الشكل (٤ ـ ٨) أن متوسط المجموعة الثانية من الدول العربية يقارب المتوسط العالمي لمؤشر توافر خدمات الحكومة الإلكترونية. كما يوضح الشكل أن معدل خدمات الحكومة الإلكترونية لدى الدول العربية، التي تتوافر عنها البيانات تفوق تلك التي تمتلكها الدول ذات القيم المتوسطة على مؤشر التنمية البشرية، كما تتفوق على مجموعات أخرى من الدول العربية[٢٨].

وقد راكمت الدول المتقدمة حصيلة من المعارف المتصلة بمبادرات الحكومة الإلكترونية. ذلك أن مؤسسات استشارية كبرى في هذه الدول تقوم بتصميم وتنفيذ مبادرات الحكومة الإلكترونية تؤازرها مؤسسات مختصّة للدراسات والأبحاث ولتطوير البرمجيات. وتتمحور هذه المبادرات حول أولويات المواطن ومتطلباته. ولا بد من بناء أطر معرفية مشابهة للخدمات الحكومية تنتقل بها الدول العربية إلى مصاف غيرها من بلدان العالم. وسيتطلب هذا حيازة المعرفة على عدّة مستويات، وتنفيذ برامج تكفل متابعة تطوير خدمات الحكومة الإلكترونية واستحداث أطر العمل الحكومي ذاتها، وفقاً لمقتضيات الإصلاح الإداري.

وعلى الرغم من أهمية البنى الأساسية للاتصالات والمعلومات، إلا أن العوامل ذات الطابع المعرفي والسلوكي، كمهارات المستخدمين والإرادة السياسية والتزام الأطر القيادية في الإدارات المعنية، هي أكبر أثراً على مبادرات الحكومة الإلكترونية من العوامل التقانية. فالحكومة الإلكترونية وسيلة لإعادة هندسة العمل الحكومي، وتُصَمّم مبادراتها عادةً بغية جعل المعلومات متكاملة وإدارتها على النحو الأمثل، ولذلك، تقاومها الجهات التي تعارض الإصلاح الإداري. ومن العوامل التي ينبغي أن تؤازر التطبيق المجدي لبرامج الحكومة الإلكترونية (عبد الإله الديوه جي، ٢٠٠٦):

الاستجابة لاحتياجات المواطنين وتهيئتهم لاستثمار الخدمات المتاحة على الوجه الأمثل.

تبني استراتيجيات مستقرة تمتن الصلة بين برامج الحكومة الإلكترونية ومبادرات تطوير العمل الحكومي والإصلاح الإداري.

الجدول 4-2

الاستعداد لتبني تطبيقات الحكومة الإلكترونية في الدول العربية

البلدان	مؤشر العام 2005	مؤشر العام 2008	الترتيب عام 2005	الترتيب عام 2008	الفرق بين العامين 2005 و 2008
الإمارات	0.572	0.630	42	32	10
البحرين	0.528	0.572	53	42	11
الأردن	0.464	0.548	68	50	18
قطر	0.490	0.531	62	53	9
الكويت	0.443	0.520	75	57	18
السعودية	0.411	0.494	80	70	10
لبنان	0.456	0.484	71	74	-3
مصر	0.379	0.477	99	79	20
عُمان	0.341	0.469	112	84	28
سورية	0.287	0.361	132	119	13
ليبيا	--	0.355	--	120	--
الجزائر	0.324	0.352	123	121	2
تونس	0.331	0.346	121	124	-3
المغرب	0.277	0.294	138	140	-2
العراق	0.333	0.269	118	151	-33
جيبوتي	0.238	0.228	149	157	-8
السودان	0.237	0.219	150	161	-11
اليمن	0.213	0.214	154	164	-10
موريتانيا	0.172	0.203	164	168	-4
جزر القمر	0.197	0.190	155	170	-15
العالم	0.427	0.451	--	--	--

المصدر: الأمم المتحدة، بالإنجليزية، 2008

وفي المبادرات الساعية نحو تطبيق مناهج الحكومة الإلكترونية، ينبغي على الحكومة أن تقوم بدور الميسّر لا المسيطر، وأن ترعى الشراكة بين الجهات المستفيدة من المواطنين والقطاع الخاص والمجتمع المدني لنشر تطبيقات الحكومة الإلكترونية وتحسين أنماط تقديمها؛ فمبادرات التحسين تأتي عادةً من المستخدمين أولاً. ويتطلب ذلك خلق قنوات لاستيضاح الرأي العام من خلال مسوح ولقاءات دورية ووسائل أخرى كثيرة تقدم التقانات الحديثة العون في استثمارها.

تقانات المعلومات والاتصالات والتعليم

توفر تقانات المعلومات والاتصالات فرصاً عديدة للارتقاء بنوعية المواد والبرامج التعليمية وأساليب تقديمها وتطويرها، إضافة إلى منافع في إدارة العملية التعليمية. وتشمل المدخلات التقانية المتاحة الآن بالمستوى الأول الأجهزة والبرمجيات المستخدمة لمعالجة النصوص، والجدولة، وإعداد الشرائح ومقاطع الفيديو كوسائط توضيحية. كما تتضمن في مستويات أكثر تطوراً استخدام الإنترنت للتواصل المباشر بين الطلبة ومدرسيهم، وبين المدارس والهيئات الرسمية المعنية برصد أنشطة التعليم[٢٩]. وفي مستوى يفوق هذا وذاك، يمكن استخدام البرمجيات الذكية في إنتاج المواد الدراسية وتوظيف تقانات الحقيقة الافتراضية للارتقاء بمهارات الطلبة، بالسرعة التي تناسب قدراتهم الاستيعابية وبصورة متسقة مع برامج التعليم الأخرى التي يتابعونها. وستسمح تجهيزات الاتصالات المقبلة بالنفاذ إلى المحتوى التعليمي «اللامتزامن» عبر الهواتف المحمولة أو المساعدات الرقمية الشخصية، بحيث يمكن للطلاب التوصل إلى المواد التعليمية في أي وقت وأي مكان. كما سيتسنى للطلاب متابعة محاضرات تلقى في جامعات تبعد آلاف الأميال بالزمن الحقيقي. وسيضحى التحدث مع المحاضر ممكناً باللغة الأم، بفضل التقدم المرتقب في مضمار الترجمة الآنية المُؤتمتَة.

ومع أنه لا توجد مؤشرات قاطعة تدل على نجاح تقانة المعلومات في قطاع التعليم، فإن نتائج عديدة من الدراسات[٣٠] تشير إلى أن استخدامها في مناهج التعليم

الجدول 4-3

الاستعداد لتبني تطبيقات الحكومة الإلكترونية في بعض الدول المقارنة

البلدان	مؤشر العام 2005	مؤشر العام 2008	الترتيب عام 2005	الترتيب عام 2008	الفرق بين العامين 2005 و2008
قبرص	0.587	0.602	37	35	2
تركيا	0.496	0.483	60	76	-16
أذربيجان	0.377	0.461	101	89	12

المصدر: الأمم المتحدة، بالإنجليزية، 2008

كان مفيداً في تطوير مهارات الطلاب على حل المسائل. كما أن استخدام المدرسن للوسائل المعلوماتية أحدث تأثيرات إيجابية على مخرجات عملية التعليم. وقد وضعت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[٣١] سياسات شاملة لاستخدام هذه التقانات في قطاع التعليم في سياق التحول نحو مجتمعات واقتصاد المعرفة. وتتناول هذه السياسات إدخال التقانات إلى قطاع التعليم عبر محاور رئيسية تتضمن محو الأمية المعلوماتية[٣٢] من خلال التعليم المستمر لجميع أفراد القوة العاملة على مختلف المستويات، وتوفير البنى الأساسية لتقانات المعلومات والاتصالات؛ كتأمين الوصول إلى الإنترنت باستخدام شبكات الحزمة العريضة لاستخدام الإنترنت في قاعات الدراسة والمكتبات، وتوفير منظمات متعددة الوسائط[٣٧]. وتخفيض نسبة عدد الطلاب إلى عدد الحواسيب في المدارس. وتسعى البرامج التي تُصَمّم لتنفيذ هذه السياسات إلى إتاحة فرص النفاذ إلى الإنترنت من جانب معاهد التعليم في المناطق والمجتمعات المهمشة في المدن والأرياف، والاستفادة بكفاءة من المصادر المتوافرة على المواقع التعليمية في مناطق تتمتع بموارد أفضل. أما الدول الأقل تقدماً، فتتركز السياسات التي تسعى لتنفيذها على تحسين نسبة عدد الطلاب لعدد الحواسيب وتأمين المحتوى من خلال ربط المكتبات بعضها مع بعض بسرعات مقبولة عبر الإنترنت.

الشكل 4-8

قيم مؤشر توافر خدمات الحكومة الإلكترونية (قيم العام 2006)

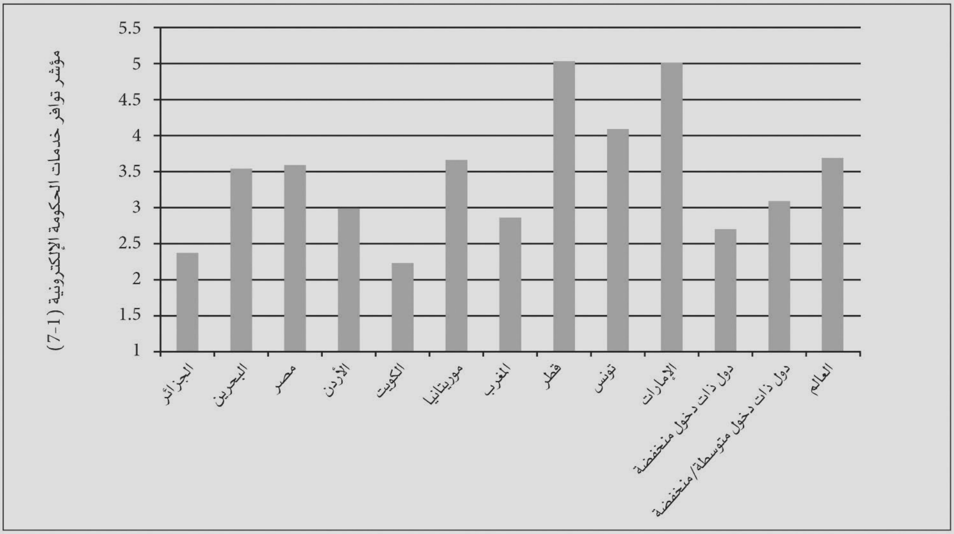

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي (منهجية تقييم الأداء المعرفي (الكام))
http://info.worldbank.org/etools/kam2/KAM_page5.asp بتاريخ 12 كانون الأول/ديسمبر 2008

ويُعدّ تطوير المحتوى الرقمي المتصل ببرامج التعليم والتدريب من أبرز أولويات المرحلة القادمة بالنسبة للدول التي قطعت شوطاً في تشييد البنى الأساسية. حيث تشجع هذه الدول الشراكات مع الناشرين وقنوات التلفاز والمتاحف والمكتبات الوطنية لتطوير المحتوى الرقمي التعليميّ. ومن الأساليب الحديثة المستخدمة في تطوير المحتوى «جزئيات التعلم»[٣٨]، التي تستند إلى صفيفات[٣٩] ووحدات من المحتوى على شكل نصوص أو صور أو سجلات صوتية أو مقاطع من الفيديو. ولا يتعدى الزمن اللازم لتقديم الواحدة منها بضع دقائق. ويمكن ربط الصفيفات الواحدة بالأخرى بحيث تشكل، مجتمعةً، جانباً متكاملاً من المنهج المنشود[٤٠]. وفي كل ذلك، يؤدي اعتماد منهج المصدر المفتوح إلى تطوير ملموس للمواد التعليمية الفاعلية. (انظر الإطار ٤.١).

الإطار ٤.١

برمجيات المصدر المفتوح والمحتوى التعليمي

إن معظم البرمجيات مفتوحة المصدر متاحة للاستخدام من جانب كلّ من يمكنه النفاذ إلى الإنترنت وله إلمام بحقل البرمجيات. وتتضمن برمجيات المصدر المفتوح زمراً من المنتجات التي تم وضعها ومن ثم تطويرها وطرحها للاستخدام العام دون مقابل؛ شريطة أن يقوم كل من يمكنه إدخال التحسينات على رمز المصدر[٣٣] بإتاحة ما أدخل من تحسينات للاستخدام الحر ثانية. ومن النظم البرمجية المنتمية لنسق المصدر المفتوح أدوات لتأليف ونشر المحتوى ذات تطبيقات هامة ومباشرة في التعليم بمراحله المختلفة؛ تتضمن حزمة «المكتب المفتوح»[٣٤] التي تحتوي معظم تطبيقات نظام «مكتب مايكروسوفت»[٣٥]، بالاضافة لأدوات تأليف ونشر المحتوى ونظم لنشر المدونات[٣٦]، يمكن استثمارها بسهولة فائقة في الأنشطة التعليمية التي تتطلب التفاعل بين الطلبة والمدرس، ونظم لتصميم المقررات الدراسية، وتفيد في بناء المحتوى التعليمي. كما تتضمن نظم المصدر المفتوح وسائل للتدقيق الهجائي العربي ولرسم المخططات تفيد

الإطار 4-1

برمجيات المصدر المفتوح والمحتوى التعليمي

إن معظم البرمجيات مفتوحة المصدر متاحة للاستخدام من جانب كلّ من يمكنه النفاذ إلى الإنترنت وله إلمام بحقل البرمجيات. وتتضمن برمجيات المصدر المفتوح زمراً من المنتجات التي تم وضعها ومن ثم تطويرها وطرحها للاستخدام العام دون مقابل؛ شريطة أن يقوم كل من يمكنه إدخال التحسينات على رمز المصدر[33] بإتاحة ما أدخل من تحسينات للاستخدام الحر ثانية. ومن النظم البرمجية المنتمية لنسق المصدر المفتوح أدوات لتأليف ونشر المحتوى ذات تطبيقات هامة ومباشرة في التعليم بمراحله المختلفة؛ تتضمن حزمة "المكتب المفتوح"[34] التي تحتوي معظم تطبيقات نظام "مكتب مايكروسوفت"[35]، بالإضافة لأدوات تأليف ونشر المحتوى ونظم لنشر المدونات[36]، يمكن استثمارها بسهولة فائقة في الأنشطة التعليمية التي تتطلب التفاعل بين الطلبة والمدرس، ونظم لتصميم المقررات الدراسية، وتفيد في بناء المحتوى التعليمي. كما تتضمن نظم المصدر المفتوح وسائل للتدقيق الهجائي العربي ولرسم المخططات تفيد في تجسيد الأفكار ضمن النصوص. وتحتوي نظم المصدر المفتوح أيضاً على برامج لتعريب البرمجيات وترجمة أدلة التشغيل، وأخرى لتصميم الاختبارات المدرسية تساعد المدرس على وضع أسئلة الامتحانات وتسمح بتصميم التمارين الذهنية ذات التطبيقات التعليمية.

في تجسيد الأفكار ضمن النصوص. وتحتوي نظم المصدر المفتوح أيضاً على برامج لتعريب البرمجيات وترجمة أدلة التشغيل، وأخرى لتصميم الاختبارات المدرسية تساعد المدرس على وضع أسئلة الامتحانات وتسمح بتصميم التمارين الذهنية ذات التطبيقات التعليمية.

وعلى الرغم مما أحدثه الإنفاق من تقدم في الكثير من دول العالم، فإن مستوياته الحالية في مجال الوسائل المعلوماتية في قطاع التعليم غير كافية لتحقيق الغايات التي تعد بها التقانات المتاحة. فما زالت التقانات تستخدم لمجرد رقمنة الكتب المدرسية، ولا تجد المناهج المحوسبة التي تتضمن أساليب دينامية وتفاعلية ما تستحقه من دعم.

وكما هو الحال في مجالات أخرى، فإن التقانات غير كافية لتطوير العملية التعليمية. ولا بد من تضافر عوامل أخرى، مسلكية وبنيوية وتنظيمية، للوصول إلى النتائج المثلى. كما أن الاكتفاء بالمؤشرات الرقمية في قياس لاداء غير مجدٍ بمعزل عن الاهتمام بالآثار النوعية، على الرغم من صعوبة التصدي لها.

وقد بادرت بعض الدول العربية إلى استخدام تقانات المعلومات والاتصالات في مراحل التعليم المختلفة. لكن هذه الجهود، على أهميتها، ما تزال أقل من المطلوب والممكن. فنسبة الحواسيب إلى الطلبة في مراحل التعليم قبل الجامعي ما زالت متدنية، فيما تفتقر المدارس عامةً إلى امكانات النفاذ إلى الإنترنت. وبمقارنة تصنيف الدول العربية في نفاذ المدارس إلى الإنترنت مع ما أحرز في جميع بلدان العالم التي تتوافر عنها البيانات، نجد أن بعض الدول العربية كالإمارات وقطر وتونس سجلت أداء يقع في مرتبة أعلى من المتوسط العالمي (٥ و ٤,٨ و ٤,٩ على التوالي في حين أن المعدل العالمي هو ٣,٧٤(٤١))، في حين جاءت بعض الدول في مراتب تقارب هذا المعدل كمصر والأردن (٣,١ و ٣,٩ على التوالي). وجاءت دول أخرى مثل موريتانيا (١,٩) في مستويات متدنية تتباعد عن المستوى العالمي في هذا المجال. ولا بد هنا من الإشارة إلى أن دول العالم بأسره لم تقطع حتى الآن شوطاً بعيداً في تأمين نفاذ مدارسها إلى الإنترنت. أما المتوسط المماثل للدول ذات الدخول المرتفعة فيبلغ ٥,٢٦[٤٢]. وفي ما يتعلق بالمستقبل القريب، لا يمكن أن يوصف ما هو متاح من خطط الدول العربية لنشر الحواسيب في المدارس والنفاذ منها إلى الإنترنت منها بالطموح المفرط.

وفي مراحل التعليم الجامعي، يتسم الارتباط بين استخدام تقانات المعلومات والاتصالات والتعليم العالي في الدول العربية بالضعف. ويستوجب ذلك توفير الحواسيب بكلف مخفضة، والتوجه لصياغة مناهج التعليم على نحو يحفز على استخدام الحواسيب والشبكات ضمن العملية التعليمية، كما هو الحال في الكثير من بلدان العالم. وما زال عدد الجامعات الإفتراضية في الدول العربية محدوداً[٤٣]. وقد أسس أول مشاريع الجامعات الافتراضية في سورية في العقد الماضي. كما تأسست في تونس أيضاً جامعة افتراضية[٤٤]. وتقوم جامعة القاهرة، متعاونة مع منظمة اليونسكو، بتأسيس كليات افتراضية. كما تتعاون جامعة عين شمس، مع الجامعة الافتراضية المتوسطية في تقديم مجموعة من المواد الدراسية عبر الإنترنت. ويمكن اعتبار أكاديمية الأردن الإلكترونية نموذجاً للجامعات الافتراضية التي استحدثت في الدول العربية. وتتبنى الجامعة العربية المفتوحة بعض وسائل التعليم الإلكتروني إذ تستخدم الموارد المحوسبة متعددة الوسائط.

الإطار ٤ـ٢

مشاريع لربط المؤسسات التعليمية وتقييم أداءها

نشطت جامعات العالم عبر عقود الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي لإحداث شبكات تربط فروعها وكلياتها وتصل مختبرات البحث لديها بنظائرها في بلدان العالم. وقد أحدثت عدة دول عربية خلال العقد المنصرم شبكات حاسبية لربط جامعاتها. والنمط الغالب في عمل هذه الشبكات يتركز على عرض معلومات مقتضبة حول أنشطة التعليم والبحث العلميّ. كما أن محتوى العديد من مواقع الشبكات والجامعات التي تضمها لا يتم تحيينه بصورة مستمرة.

من جهة أخرى، تشارك بعض الدول العربية[٤٦] في تنفيذ مشاريع ومبادرات إقليمية ترمي إلى إنشاء بنى شبكية تربط مؤسساتها العلمية والبحثية على المستوى الدولي. ومن هذه المبادرات مشروع الشبكة العربية المتوسطة للبحث والتعليم[٤٧] الذي يهدف إلى تشييد بنية أساسية للتطبيقات والخدمات الإلكترونية التي تساعد الباحثين في المنطقة (نوار العوّا. ورقة خلفية للتقرير). ومن المخطط أن يسمح المشروع باستثمار الموارد الحسابية المتاحة في المؤسسات المشاركة من خلال تطبيقات الحوسبة الشبكية. وتؤمن مثل هذه المشاريع الطاقة الحسابية الكبيرة اللازمة لاستثمار برمجيات خاصة تتضمن تطبيقات المحاكاة والحقيقة الافتراضية. كما يمكن أن تسهم في إيجاد بيئات جديدة للتعلم، تستند إلى تطبيقات الوسائط المتعددة والمحاضرات

الإطار 4-2

مشاريع لربط المؤسسات التعليمية وتقييم أداءها

نشطت جامعات العالم عبر عقود الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي لإحداث شبكات تربط فروعها وكلياتها وتصل مختبرات البحث لديها بنظائرها في بلدان العالم. وقد أحدثت عدة دول عربية خلال العقد المنصرم شبكات حاسبية لربط جامعاتها. والنمط الغالب في عمل هذه الشبكات يتركز على عرض معلومات مقتضبة حول أنشطة التعليم والبحث العلميّ. كما أن محتوى العديد من مواقع الشبكات والجامعات التي تضمها لا يتم تحيينه بصورة مستمرة.

من جهة أخرى، تشارك بعض الدول العربية[46] في تنفيذ مشاريع ومبادرات إقليمية ترمي إلى إنشاء بنى شبكية تربط مؤسساتها العلمية والبحثية على المستوى الدولي. ومن هذه المبادرات مشروع الشبكة العربية المتوسطة للبحث والتعليم[47] الذي يهدف إلى تشييد بنية أساسية للتطبيقات والخدمات الإلكترونية التي تساعد الباحثين في المنطقة (نوار العوّا. ورقة خلفية للتقرير). ومن المخطط أن يسمح المشروع باستثمار الموارد الحسابية المتاحة في المؤسسات المشاركة من خلال تطبيقات الحوسبة الشبكية. وتؤمن مثل هذه المشاريع الطاقة الحسابية الكبيرة اللازمة لاستثمار برمجيات خاصة تتضمن تطبيقات المحاكاة والحقيقة الافتراضية. كما يمكن أن تسهم في إيجاد بيئات جديدة للتعلم، تستند إلى تطبيقات الوسائط المتعددة والمحاضرات على الخط، وغيرها من الوسائل الكفيلة بإثراء المحتوى العربيّ على الشبكة والخروج عن الأساليب التقليدية السائدة في الكثير من مؤسسات التعليم العربية.

ومن الفوائد التي يمكن أن يؤدي إليها توافر خدمات الإنترنت أن يتسنى للمدارس التواصل في ما بينها ومع الجهات الحكومية المعنية بمؤازرتها ومتابعة أداءها. ومن المبادرات الجديرة بالاهتمام في هذا الصدد سعي المجلس الأعلى للتعليم في قطر لتتبع أداء المدارس التي تقدم خدمات التعليم الأساسي على شبكة الإنترنت ونشر تقارير دورية يتم من خلالها استعراض التطور الذي أحرزته المدارس من شتى الجوانب[48].

على الخط، وغيرها من الوسائل الكفيلة بإثراء المحتوى العربيّ على الشبكة والخروج عن الأساليب التقليدية السائدة في الكثير من مؤسسات التعليم العربية.

ومن الفوائد التي يمكن أن يؤدي إليها توافر خدمات الإنترنت أن يتسنى للمدارس التواصل في ما بينها ومع الجهات الحكومية المعنية بمؤازرتها ومتابعة أدائها. ومن المبادرات الجديرة بالاهتمام في هذا الصدد سعي المجلس الأعلى للتعليم في قطر لتتبع أداء المدارس التي تقدم خدمات التعليم الأساسي على شبكة الأنترنت ونشر تقارير دورية يتم من خلالها استعراض التطور الذي أحرزته المدارس من شتى الجوانب[٤٨].

تقدم تقانات المعلومات والاتصالات كذلك فرصاً ثمينة للتواصل، بين المؤسسات التعليمية من المستويات المختلفة ومع الجهات المعنية بتقييم أدائها (الإطار ٤ ـ ٢). ولهذا التواصل أبلغ الأثر في نشر المعرفة وتقييم الأداء على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية.

ويمكن تلخيص الدروس المستقاة من مراجعة التوجهات العالمية في استثمار تقانات المعلومات والاتصالات في التعليم في ما يلي:

إدخال تغييرات جذرية إلى المناهج التعليمية ليتسنى تقديمها على شبكة الإنترنت.

محو الأمية المعلوماتية للعاملين في جميع حلقات التعليم وفي إدارة العملية التعليمية.

تزويد المدارس بالعتاد الحاسوبي الملائم، والنفاذ إلى الشبكة والاستناد إلى برمجيات المصدر المفتوح في المستويات التعليمية كافة.

تطوير ونشر مفاهيم وآليات وبرمجيات التعلّم الذاتي.

تمتين الشراكة بين المدرسة والبيت والمجتمع باستثمار التقانات المتاحة.

التجارة الإلكترونية

مع أن مصطلح «التجارة الإلكترونية» حديث العهد نسبياً، إلا أن استخدام الحواسيب وشبكات الاتصال، وما يسمى بالتبادل الإلكتروني للبيانات[٤٥] يعود إلى ستينات القرن الماضي. لكنه اقتصر حينئذٍ على المؤسسات والشركات والمصارف الضخمة حيث استخدمت الحواسيب الكبيرة. وبغض النظر عن المشكلات التي ما زالت ماثلة أمام التجارة الإلكترونية فمن المتوقع أن يستمر انتشارها، وتولّد فرصاً أوسع للتبادل التجاري وللتنافس، ومن ثم السعي لتطوير أساليب الإنتاج وتوسيع الخيارات المتاحة أمام المستهلك، ونفاذ مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة إلى أسواق أوسع.

يُلقي الشكل (٤ ـ ٩) الضوء على تطور قيمة مؤشر استخدام الإنترنت من جانب مؤسسات الأعمال في معظم بلدان العالم، (ممثلة بالنقاط الزرقاء الصغيرة)، وبعض الدول العربية، (ممثلة بالمربعات الأكبر حجماً)، مقارنة بزيادة دخل الفرد. كما يعطي الشكل الموقع الذي تحتله بعض مجموعات الدول، (ممثلة بالدوائر). وتشير قيمة معامل الارتباط، التي تقيس العلاقة بين أزواج المتغيرات في مثل هذه الحالات، إلى علاقة إيجابية ملموسة بين قيم هذا المؤشر في معظم دول العالم ودخل الفرد فيها. بينما يبيّن الشكل أن توزع قيم مؤشر استخدام الإنترنت في قطاع الأعمال في الدول العربية لا ينبىء بعلاقة وثيقة مع دخل الفرد[٤٩].

وخلافاً للدعوات المطالبة بتقليص دور الدولة في كل ما يمس النشاط الاقتصادي، فإن على الجهات

الحكومية في الدول العربية القيام بدور مباشر في تيسير وتنظيم أنشطة التجارة الإلكترونية، وإيجاد حلول تشريعية تسمح بمجابهة التحديات والاستفادة من الفرص التي تطرحها. وفي هذا الإطار يتحتم على جميع الدول العربية صياغة مبادىء مشتركة تكفل توافق أنظمة التجارة الإلكترونية مع سياسات التنمية الوطنية وتلتزم في الوقت ذاته، بالحلول القياسية الدولية التي توضع لتطبيق النظم الضريبية وحماية حقوق وخصوصية المواطنين.

تطبيقات التقانات في الرعاية الصحية

يزداد اعتماد الجهات العاملة في القطاع الصحي على تطبيقات تقانات المعلومات والاتصالات. وقد نجمت عنها طائفة من الآثار الإيجابية، ومنها تحسين أداء الأجهزة وخفض كلفتها وإمكانية نقلها من بيئة لأخرى فضلاً عن سرعة تبادل المعلومات وحفظ البيانات. وتصنف هذه التطبيقات في زمر تتضمن:

التطبيقات الإدارية والإحصائية التي تقوم بها المؤسسات المعنية كالمستشفيات والعيادات وشركات التأمين لحفظ سجلات المرضى. وقد انتشرت هذه التطبيقات في عدد من الدول العربية.

التوعية بالشؤون الصحية من خلال الوسائط المتعددة والإنترنت. ويعتبر القطاع الصحي من أوائل القطاعات

الشكل 4-9

تغير قيمة مؤشر استخدام الإنترنت من جانب مؤسسات الأعمال مع ازدياد دخل الفرد في دول العالم وبعض الدول العربية

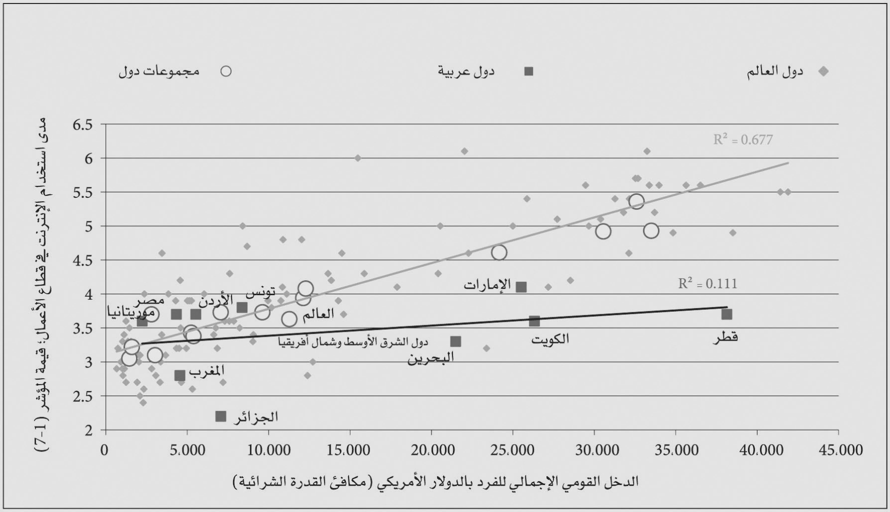

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي (منهجية تقييم الأداء المعرفي (الكام))
http://info.worldbank.org/etools/kam2/KAM_page5.asp

التي استفادت من تقانات المعلومات والاتصالات لإنتاج ونشر العديد من الوثائق عبر صفحات الإنترنت بهدف توعية فئات المستخدمين.

التشاور الطبيّ عن بعد باستخدام مؤتمرات الفيديو في التشخيص والعلاج[٥٠].

استخدام الانساليات[٥١] لإجراء العمليات الجراحية. وقد أجريت تجارب عدة لوصل المستشفيات في بلدان نامية بمستشفيات في دول أخرى متقدمة، سواء لإجراء عمليات جراحية أو لتوجيه العمل الجراحيّ.

وهنالك العديد من الشواهد والملاحظات التي تدل عل تنامي استخدام نظم تقانات المعلومات والاتصالات الخاصة بالعناية الطبية في الدول العربية في المجالات الثلاثة الأولى المذكورة أعلاه. إلا أن درجة استخدام هذه التقانات تختلف من بلد إلى آخر، وتتفاوت ضمن البلد الواحد بين مؤسسة علاجية وأخرى وبين المدينة والقرية وبين العاصمة وسواها من المدن. ولعل النظم الإلكترونية تستخدم على نطاق واسع في المستشفيات المتطورة في دول مجلس التعاون الخليجي والأردن ولبنان ومصر، لكنها تستخدم على نطاق أضيق، أو هي غائبة تماما، في المستشفيات والعيادات الصغيرة، وبخاصة في الأرياف، حيث ما يزال العديد من العيادات يلجأ إلى الملفات التقليدية، على الرغم من التحرك السريع نحو استخدام الملفات الإلكترونية في مختلف المجالات الأخرى.

تتضمن مجالات الصحة الإلكترونية محتوى معرفياً ملموساً لا بد من إنتاجه ونشره باللغة العربية، ولا سيما في مضمار التوعية. وتشكل بعض تطبيقات الصحة الإلكترونية مجالاً خصباً لنشاط مؤسسات الأعمال الصغيرة المحلية، من جهة، والاتحادات المهنية المعنية، من جهة أخرى. ومن المتوقع أن تؤدي الشراكة بين هذه الجهات إلى تنفيذ كثير من المبادرات والبرامج المجدية، وبخاصة في ما يتعلق بالأمراض المستوطنة وصحة النسوة الحوامل والأطفال. وللاستفادة المثلى من مثل هذه البرامج لا بد من الارتقاء بالبنى الأساسية المتاحة وتمديد خدمات الحزمة العريضة إلى مختلف المناطق الريفية والنائية، فهي التي تشهد في معظم الأحيان تخلف منظومات الرعاية الصحية. وسيجعل التدني المستمر في أسعار التجهيزات الحاسبية وتجهيزات الشبكات اللاسلكية هذه المبادرات قابلة للتحقيق، حتى في الدول العربية ذات الدخول المتوسطة والمنخفضة. كذلك ينبغي وضع الأنظمة المواتية للحفاظ على حقوق المرضى والارتقاء بالممارسات المهنية المتصلة بخدمات الصحة الإلكترونية. وفي هذا الإطار، وضع المكتب الإقليمي لشرق المتوسط التابع لمنظمة الصحة العالمية[٥٢] القواعد والأسس التي ينبغي تأمينها لإطلاق برامج الصحة الإلكترونية.

الإطار ٤ ـ ٣

تقانات المعلومات والاتصالات والتنمية المحلية: نماذج من الدول العربية

مشروع المجتمعات المحلية الذكية: يهدف هذا المشروع الذي أطلقته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربيّ آسيا (الإسكوا) في مطلع العقد الحالي، إلى نشر مدخلات تقانية متكاملة تسهم في الإرتقاء بمهارات الأهالي، وبخاصة ما يؤدي منها إلى فرص للعمل الكريم والمجزي للمرأة والشباب، وبالتالي تقليص الفقر، ضمن

الظروف المحلية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وقد نُفّذ المشروع في مواقع في سورية واليمن والعراق. ويشمل كل من مشروعات المجتمعات الذكية مرفقين أساسيين: وحدة لتصنيع المنتجات الزراعية والغذائية وتسويقها باستخدام المعايير الحديثة للسلامة والجودة، ومركزاً تكنولوجياً متعدد المهام للمجتمع المحلي يوفر النفاذ عبر الحواسيب والإنترنت إلى عدد من الخدمات؛ مثل برامج التدريب المهني واكتساب المهارات والتوعية المجتمعية. وتتضمن منجزات المشروع:

- إنشاء وحدات تقدم الخدمات التدريبية وتسهم بإدخال تقانات حديثة لتصنيع المنتجات الزراعية والغذائية، ومعالجة المياه، واستثمار الطاقة الشمسية واستثمار البرمجيات التفاعلية في التدريب المهني.
- نشر المهارات الأساسية في مضمار تقانات المعلومات والاتصالات.
- إرساء قواعد للتعاون والتشبيك تشمل البلديات ومجالسها والجامعات المحلية وهيئات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بحيث يتسنى تطويع المدخلات التقانية الحديثة لتنسجم مع أولويات المواقع المستهدفة.

موقع ريف نت السوري: يرمي المشروع إلى تقديم معلومات تفيد المواطنين في المناطق الريفية في حياتهم

الإطار 4-3

تقانات المعلومات والاتصالات والتنمية المحلية : نماذج من الدول العربية

مشروع المجتمعات المحلية الذكية: يهدف هذا المشروع الذي أطلقته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربيّ آسيا (الإسكوا) في مطلع العقد الحالي، إلى نشر مدخلات تقانية متكاملة تسهم في الارتقاء بمهارات الأهالي، وبخاصة ما يؤدي منها إلى فرص للعمل الكريم والمجزي للمرأة والشباب، وبالتالي تقليص الفقر، ضمن الظروف المحلية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وقد نُفّذ المشروع في مواقع في سورية واليمن والعراق. ويشمل كل من مشروعات المجتمعات الذكية مرفقين أساسيين: وحدة لتصنيع المنتجات الزراعية والغذائية وتسويقها باستخدام المعايير الحديثة للسلامة والجودة، ومركزا تكنولوجيا متعدد المهام للمجتمع المحلي يوفر النفاذ عبر الحواسيب والإنترنت إلى عدد من الخدمات؛ مثل برامج التدريب المهني واكتساب المهارات والتوعية المجتمعية. وتتضمن منجزات المشروع:

- إنشاء وحدات تقدم الخدمات التدريبية وتسهم بإدخال تقانات حديثة لتصنيع المنتجات الزراعية والغذائية، ومعالجة المياه، واستثمار الطاقة الشمسية واستثمار البرمجيات التفاعلية في التدريب المهني.
- نشر المهارات الأساسية في مضمار تقانات المعلومات والاتصالات.
- إرساء قواعد للتعاون والتشبيك تشمل البلديات ومجالسها والجامعات المحلية وهيئات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بحيث يتسنى تطويع المدخلات التقانية الحديثة لتنسجم مع أولويات المواقع المستهدفة.

موقع ريف نت السوري: يرمي المشروع إلى تقديم معلومات تفيد المواطنين في المناطق الريفية في حياتهم اليومية، من خلال بوابة إلكترونية تضم مواقع تخص كلا من القرى المشاركة في المشروع. وقد أنشئت خلال عام واحد مواقع لثماني عشرة قرية مشاركة في هذه البوابة، وتجاوز عدد زوار هذه البوابة ثلاثين ألف زائر.

موقع رسالة: موقع تفاعلي أُنجز بمبادرة من جانب بعض الطلبة في كلية الهندسة بجامعة القاهرة، ثم تحول إلى نواة لجمعية خيرية افتراضية تقدّم الرعاية الاجتماعية للفقراء والمرضى. وتوسع نشاط هذه الجمعية ليشمل أكثر من خمسة عشر محافظة مصرية وعدة فروع في القاهرة، وتتضمن أنشطة الموقع تلقي التبرعات وتوزيعها.

اليومية، من خلال بوابة إلكترونية تضم مواقع تخص كلا من القرى المشاركة في المشروع. وقد أنشئت خلال عام واحد مواقع لثماني عشرة قرية مشاركة في هذه البوابة، وتجاوز عدد زوار هذه البوابة ثلاثين ألف زائر.

موقع رسالة: موقع تفاعلي أُنجز بمبادرة من جانب بعض الطلبة في كلية الهندسة بجامعة القاهرة، ثم تحول إلى نواة **لجمعية** خيرية افتراضية تقدّم الرعاية الاجتماعية للفقراء والمرضى. وتوسع نشاط هذه الجمعية ليشمل أكثر من **خمسة عشر** محافظة مصرية وعدة فروع في القاهرة، وتتضمن أنشطة الموقع تلقي التبرعات وتوزيعها.

التقانات والتنمية الاجتماعية

يشهد العديد من مشاريع التنمية المحلية في أنحاء العالم على الدور الإيجابيّ الذي تؤديه تقانات المعلومات والاتصالات في تكوين الأطر وانشاء مؤسسات الأعمال وخلق فرص جديدة للعمل. ويكتسب دور التقانات في هذا المضمار أهمية خاصة ضمن البيئات والتجمعات المحلية المهمشة وتالك التي تعرضت مرافقها للأزمات. (انظر الإطار ٤ ـ ٣). ومن أبرز الدروس المستقاة من تحليل تجارب النجاح والفشل في هذا المضمار أهمية الشراكة بين الجهات الفاعلة ضمن المجتمع المحلي، من جمعيات الفلاحين والعمال الزراعيين والتجمعات النسائية والمسؤولين في مصالح الحكومة المحلية، والجهات المعنيّة في الحكومة المركزية وهيئات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص. ومن الضروري، في هذا السياق، التشديد على أهمية الدراية العميقة بخصائص المجتمع المحلي ونقاط القوة والضعف التي تميز كلا من الجهات المساهمة أو المؤثرة. وغالباً ما تكلل بالنجاح المشاريع التي يسهم المجتمع المح-لي فيها بتقديم قسط من الموارد اللازمة للعمل؛ كقطعة أرض أو حيّز في مبنى يُخصّص لمرافق المشروع أو لإدارته.

وتُبرز تجارب دول نامية ومتقدمة أهمية توفير مصادر للتمويل تتحلى بالمرونة لتأمين قروض لتأسيس مشاريع الأعمال الصغيرة المستندة إلى تقانات المعلومات والاتصالات ضمن المجتمع المحليّ. ولا تؤدي هذه المرونة إلى التهاون من جانب متلقيّ هذه القروض. كما تشير هذه التجارب إلى أهمية مساهمة النساء في المجتمعات المحلية كمدربات ومتدربات في مضمار تقانات المعلومات والاتصالات، وإلى ضرورة مشاركة الجامعات ومراكز البحث العلمي في هذه المشاريع لتقديم العون الفني والإسهام في الارتقاء بمهارات المدربين واستيعابهم لما يستجد على الصعيد التقانيّ.

ومن تطبيقات تقانات المعلومات والاتصالات الواعدة استخدامها لإنشاء قواعد للموارد البشرية على الصعيدين الوطنيّ والمحليّ. فما زالت مثل هذه المشاريع نادرة في الدول العربية، إلا أن بعض الدول قد شرع في تجارب تستوجب الدرس والمتابعة. ومن هذه المبادرات مشروع المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية في الأردن «منار»(٥٣) الذي يسعى لجمع المعطيات من المصادر المختلفة وتشذيبها وتنميطها وبرمجتها وتخزينها ونشرها على الجهات المعنية. كما يدعم استثمار ما يخزن من معلومات لإجراء الدراسات والأبحاث واستخدامها في صياغة استراتيجيات الموارد البشرية. ويؤمن المشروع أيضاً الفرص لأصحاب العمل للإعلان مجاناً عما يتوافر لديهم من شواغر. وتعمل وزارة القوى العاملة في سلطنة عُمان لبناء قاعدة بيانات القوى العاملة تشمل جمع البيانات والمعلومات بغية ترشيد سياسات

الموارد البشرية، ووضع الخطط وتصميم الإجراءات المناسبة لتنفيذ هذه السياسات، وتقييم آثارها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تتيح تقانات المعلومات والاتصالات أيضاً فرصاً واسعة النطاق وعميقة الأثر من خلال العمل عن بعد. وعلى الرغم من غياب معطيات يمكن الركون إليها، فإن من المتوقع أن يسهم ازدهار مؤسسات الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي في نشر فرص للعمل عن بعد. ويتجلى ذلك، بصورة خاصة، في مجالات التأليف والإعلام والأبحاث والترجمة وتصميم مواقع الإنترنت، والاستشارات الفنية. وتبدو الفرصة سانحة الآن لنشوء شركات تروج لهذا النمط من العمل. ومن المتوقع أن يحقق انتشاره فرصاً ثمينة للنساء في الدول العربية التي ما زالت المرأة فيها تعاني من ظروف اجتماعية تقيّد مساهمتها في أسواق العمل الوطنية . على الرغم من وصولها إلى مستويات متقدمة من التأهيل المهني والجامعي . مما يحد من فرص حيازتها لموارد خاصة تضمن لها العيش الكريم.

صناعة المحتوى الرقمي العربي

تقدّم صناعة المحتوى الرقمي فرصاً عديدة لمقاربة اقتصاد المعرفة وتقليص الفجوة المعرفية بين الدول وبين مختلف شرائح المجتمع ضمن كل منها. وهي تستند إلى ثلاث دعائم: إنتاج المحتوى، ومعالجته، ونشره أو توزيعه. ويستأثر الإنتاج بالعوائد الاقتصادية الأكبر على الصعيد العالمي. ومن البديهي أن يرتبط إنتاج واستثمار المحتوى الرقمي بلغة المجتمع. فمدخلات ومخرجات التقانات الرقمية هي المعلومات. ولا بد من استعمال اللغة الوطنية ليتسنى تداولها بسرعة ويُسر في المجتمع. وعلى الرغم من القدرات الاقتصادية للدول العربية وتعداد سكانها فإنها غير قادرة على فرض احتياجاتها على مصنعي الأجهزة والبرمجيات. يدعو ذلك إلى الاعتماد على النفس، وإبداع صيغ تمكّن التقانات من التعامل مع خصوصيات اللغة العربية بما يتلاءم واحتياجات مجتمعاتها.

جاء في إحدى دراسات اللجنة الاقتصادية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (سمير العيطة، ٢٠٠٨) أن معدل الحجم السنوي لسوق المحتوى العربي على الإنترنت وعبر الكتب ووسائل الإعلام المختلفة من صحافة وكتب، كان في مطلع العقد الحالي نحو تسعة بلايين دولار أمريكي سنوياً. وقدرت هذه الدراسة المعدل السنويّ لنمو هذه الصناعة ضمن هامش يتراوح بين ٥ و ١٠٪. وقد وُضعت هذه التقديرات استناداً إلى ثلاثة مجالات للمحتوى هي: الإعلام والترفيه، والأعمال والتجارة، والخدمات العامة. ولا شك أن المستويات الحقيقية والحالية قد تجاوزت هذه التقديرات بأشواط، لكن لا تتوافر بيانات أو مسوح حديثة يمكن الاعتماد عليها في تقدير حجم سوق المحتوى العربي هذه الأيام.

وفي ما يتعلق بالمحتوى الفنيّ والترفيهي على وجه الخصوص، فإن الدول العربية، شأنها شأن الكثير من الدول الأخرى، قد وقعت منذ عقود فريسة لصناعة المحتوى الأجنبية. وفيما يقوم القطاعان العام والخاص في عديد من بلدان العالم بدور يناهض هذه الهيمنة، فإن عوامل عدّة تعيق مثل هذا الأداء في البلدان العربية، من أبرزها غياب الإرادة السياسية وضعف البيئة التمكينية في معظم هذه الدول (الإسكوا، ٢٠٠٣). وتشكل حاضنات الأعمال الرامية إلى تطوير واستثمار تقنيات المعلومات

والاتصالات، إذا ما أحسنت إدارتها وزودت بالحوافز اللازمة لإنتاج ونشر المحتوى، وسيلة تمكّن من التغلب على الكثير من هذه العقبات (انظر الإطار ٤ ـ ٤).

الإطار ٤ ـ ٤

حاضنات تقنيات المعلومات والاتصالات والمحتوى الرقمي العربي

ليست حاضنات الأعمال بالجديد على المنطقة العربية. فقد قامت بعض الحكومت العربيّة بإنشاء حاضنات للمساعدة على إطلاق مؤسسات الأعمال الصغيرة، وبعضها يهتم بمشاريع تقنيات المعلومات والاتصالات. ومن الأمثلة على هذه المبادرات «الحاضنة التقنيّة الإردنيّة» التي يديرها المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا في الأردن المختصة بمشاريع الألعاب الإلكترونية وإصدار الأدلة السياحيّة المسموعة، و «شبكة الحاضنات المغربية» التي تشترك في أعمالها جامعات وكليّات للهندسة، وبخاصة «حديقة الدار البيضاء التكنولوجية» التي أحدثت في منتصف العام ٢٠٠٤ وتجاوزت كلفتها ١٠٠ مليون دولار أمريكي، و«قطب الغزالة لتكنولوجيات الاتصال» في تونس، و«الحاضنة الفلسطينية لتقانات المعلومات والاتصالات» التي أحدثت ضمن الجامعة الإسلامية في الضفة الغربيّة، و «حاضنة تقانة المعلومات والاتصالات» في سورية، التي توزّعت مشاريعها الثمانية عام ٢٠٠٧ على مجالات متعددة من المحتوى، يتناول اثنان منها المحتوى العربي من خلال مشاريع للإخراج التلفازي والسينمائي في قطاع الثقافة والترفيه، بينما يتناول مشروع آخر تقديم خدمات لطلبة الجامعات لا تمنحها الجهات الحكومية. غير أن هذه الحاضنات لا تخطط، على ما يبدو، لإنجاز برامج متكاملة وموجهة خصيصاً نحو إثراء المحتوى العربي بصورة خاصة أو التصدي لمشكلات وجود واستثمار اللغة العربية على الشبكة، بل إن عدداً منها لا يحتوي معلومات باللغة العربية.

ويمكن القول إن صناعة المحتوى في الدول العربية متواضعة ومحدودة مقابل سوق عربية داخلية واعدة، باستثناء الناطقين باللغة العربية ضمن الجاليات العربية في أنحاء العالم. وكما سبقت الإشارة، تكفي نظرة سريعة إلى مدى حضور اللغة العربية على الإنترنت، مقارنة بلغات العالم الأخرى. لتبيان ضعف صناعة المحتوى العربي، التي تشكل صناعة المحتوى الرقمي العربي واحداً من مكوناتها. فبالنظر إلى أشكال النشر التقليدية، تشير معدلات استهلاك ورق الكتابة والطباعة في الدول العربية إلى مستويات أدنى مما تستهلكه الدول الصناعية المتقدمة بعشرات، بل بمئات المرات، إذا ما أخذت الدول العربية الأقل نمواً بالاعتبار. كما أن هذه المعدلات تقلّ بصور ملموسة عما تؤهلها له مستويات الناتج المحلي الاجمالي، مقارنة مع غيرها من دول العالم. انظر الشكل (٤ ـ ١٠). الذي يمثل تغير معدل استهلاك الورق بتغير حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، في معظم بلدان العالم، (ممثلة بالنقاط الزرقاء)، وبعض الدول العربية، (ممثلة بالمربعات)[٥٤].

ويعطي الشكل (٤ ـ ١١) صورة عن العلاقة بين استهلاك الورق واستخدام الإنترنت في دول العالم، حيث يكشف عن قصور الدول العربية في إنتاج المحتوى، بنوعيه التقليدي والرقمي (الإسكوا، ٢٠٠٧). وليس من المتوقع أن تتحسن الصورة الحالية في غياب استراتيجيات لمعالجة سلسلة من العوامل المثبطة؛ من نقص في الأطر

الإطار 4-4

حاضنات تقنيات المعلومات والاتصالات والمحتوى الرقمي العربي

ليست حاضنات الأعمال بالجديدة على المنطقة العربية. فقد قامت بعض الحكومات العربيّة بإنشاء حاضنات للمساعدة على إطلاق مؤسسات الأعمال الصغيرة، وبعضها يهتم بمشاريع تقنيات المعلومات والاتصالات. ومن الأمثلة على هذه المبادرات "الحاضنة التقنيّة الأردنيّة" التي يديرها المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا في الأردن المختصة بمشاريع الألعاب الإلكترونية وإصدار الأدلة السياحيّة المسموعة، و"شبكة الحاضنات المغربية" التي تشترك في أعمالها جامعات وكليّات للهندسة، وبخاصة "حديقة الدار البيضاء التكنولوجية" التي أحدثت في منتصف العام 2004 وتجاوزت كلفتها 100 مليون دولار أمريكي، و"قطب الغزالة لتكنولوجيات الاتصال" في تونس، و"الحاضنة الفلسطينيّة لتقانات المعلومات والاتصالات" التي أحدثت ضمن الجامعة الإسلاميّة في الضفّة الغربيّة، و"حاضنة تقانة المعلومات والاتصالات" في سورية، التي توزّعت مشاريعها الثمانية عام 2007 على مجالات متعددة من المحتوى، يتناول اثنان منها المحتوى العربي من خلال مشاريع للإخراج التلفازي والسينمائي في قطاع الثقافة والترفيه، بينما يتناول مشروع آخر تقديم خدمات لطلبة الجامعات لا تمنحها الجهات الحكومية. غير أن هذه الحاضنات لا تخطط، على ما يبدو، لإنجاز برامج متكاملة وموجهة خصيصاً نحو إثراء المحتوى العربي بصورة خاصة أو التصدي لمشكلات وجود واستثمار اللغة العربية على الشبكة، بل إن عددا منها لا يحتوي معلومات باللغة العربية.

المتخصصة بإنتاج المحتوى بأنواعه، وشح في الموارد وقصور في التعاون لمجابهة هذا النقص وذاك الشح، وندرة برامج البحث والتطوير المرتبطة بالعقبات التقانية وسواها من المسائل التي تعيق إنتاج المحتوى. وقد بُذلت في الدول العربية جهود ملموسة مؤخراً لدعم توليد ونشر المحتوى الرقمي العربي وفقاً للأنماط المعهودة وعلى الإنترنت. لكن هذه الجهود ما زالت غير كافية مقارنةً مع الجهود التي بذلتها وتبذلها دول أخرى، وتدل عدة مؤشرات من جملة أمور أخرى، على أن حضور اللغة العربية على الإنترنت ما زال محدوداً بالمقارنة مع لغات العالم الأخرى.

المحتوى وإشكالات اللغة العربية على الشبكة

تعترض إنتاج ونشر المحتوى العربي عقبات كثيرة ومتنوعة، تصبح أشد وطأة عندما يتطلب الأمر تخطي عقبة جديدة هي النفاذ إلى الإنترنت. ذلك أن نشر المحتوى الرقمي العربي عبر الإنترنت يستوجب تطويع عدد من التقانات المتاحة لتتلاءم مع اللغة العربية، كما يتطلب أيضاً تطوير حلول تقانية لقضايا يمكن تصنيفها في مجموعتين؛ تتصل الأولى باللغة العربية ذاتها، والثانية بإعداد المحتوى العربي للمعالجة المعمقة. ومن الأمثلة على القضايا ضمن المجموعة الأولى تقانية المسح الضوئي الآلي للتعرف على الحرف العربي، وللقراءة من الشاشة. أما المجموعة الثانية، فتشمل منظومات التدقيق الهجائي والتدقيق النحوي. ويتسم تطوير البرمجيات اللازمة

للقيام بهذه المهام بصعوبات بالغة. فالتدقيق النحوي الآلّي، مثلاً، يصادف عقبة الطول المسرف للجمل العربية وصعوبة تركيبها من تقديم وتأخير؛ مقارنة بالإنجليزية، مثلاً، وبترتيبها الصارم لتسلسل الكلمات ضمن الجمل. كما تعود بعض الصعوبات إلى عدم الالتزام بنظام قياسي للتنقيط أو الترقيم[٥٥]، وإلى الحاجة، من أجل التدقيق النحوي، إلى نظام متماسك لإعراب الجمل أساساً لتحديد الأخطاء. كما يحتاج إعداد النصوص العربية للمعالجة الآلية المعمقة، تمهيداً للقيام بالفهرسة تسمح بالتحليل الصرفي والتشكيل التلقائي[٥٦] وتحليل الإعراب الآلي. ويعدّ

الشكل 4-10

استهلاك الورق في دول العالم وبعض الدول العربية تبعاً لحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

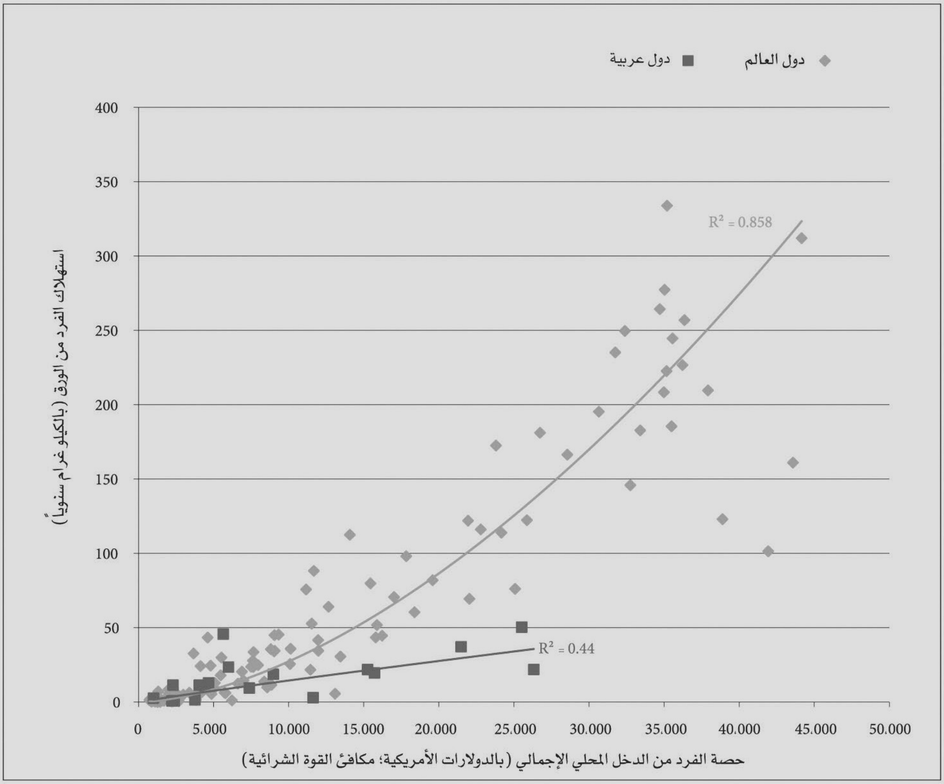

المصدر: الموقع الإلكتروني http://www.swivel.com/data_sets/columns/1000512 بتاريخ 18 مارس/آذار 2009
استقيت إحصائيات دخل الفرد من قاعدة معطيات البنك الدولي.

نظام الإعراب الآلي للجمل العربية من المتطلبات الرئيسية للحاق اللغة العربية بالجيل الثاني من تطبيقات معالجة اللغات الإنسانية، التي تتضمن نظم الفهم الآلي وتحليل بنية السرد المستمر للغات. وتقوم بعض مؤسسات الأعمال العربية والأجنبية بأنشطة ملموسة في هذه المجالات، إلا أن وتيرة العمل والنتائج التي تم الوصول إليها ما زالت غير كافية (كما يشير الإطار ٤ ـ ٥).

الإطار ٤ ـ ٥

نظم معالجة اللغة العربية: الترجمة الآلية والتدقيق النحوي والبحث

يستوجب إنتاج ونشر المحتوى الرقمي العربي على الشبكة توافر نظم للترجمة من اللغات الأساسية وإليها. كما يتطلب أيضاً محركات بحث عربية أكثر كفاءة مما هو متوافر الآن، كما تحتاج تقانات تنقيب ومعالجة واسترجاع المحتوى إلى نظم للفهرسة والاستخلاص الآلي[٥٧]. وإضافة إلى ذلك، فإن من الضروري تطوير نظم متقدمة لمعالجة واسترجاع الكلام آلياً تتضمن تحليل وتوليد وتمييز الكلام بالعربية آلياً[٥٨].

الشكل 4-11

استهلاك الورق واستخدام الإنترنت في دول العالم وبعض الدول العربية (2005/2004)

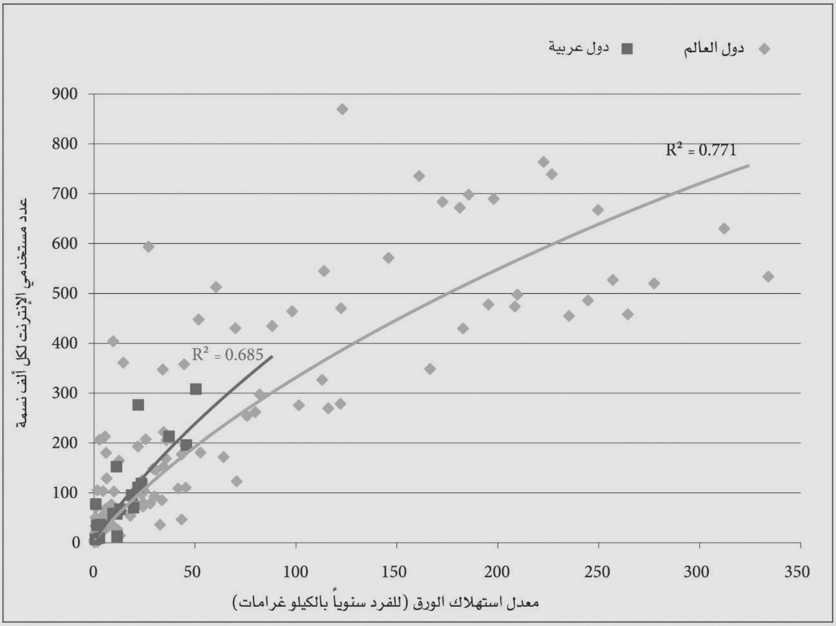

المصدر: الموقع الإلكتروني/ http://www.swivel.com بتاريخ 18 مارس/ آذار 2009

نظم الترجمة الآلية: توجد عدة نظم برمجية للترجمة الآلية من العربية وإليها، من أبرزها نظام غوغل الذي يتبنى الأسلوب الإحصائي. ويتعذر باستخدام هذا الأسلوب أن تتخطى جودة النصوص المترجمة حدوداً متواضعة للغاية، ومن ثم فهو لا يصلح للترجمة الجادة. وهناك أيضاً برمجيات تتبنى نموذجاً تحويلياً ذا أساس لغوي ومعجمي متواضع، وقد فشلت المحاولات الرامية إلى تحسين أدائها منذ إصدارها قبل نحو ثلاثة عقود، ويقوم نظام طوّرته شركة عربية على النموذج التحويلي يستند إلى أساس محدود من القواعد اللغوية والبيانات المعجمية، مما يحد من إمكانات تحسين أدائه.

التدقيق النحوي: هناك نظامان للتدقيق النحوي لا يستخدم أي منهما نظاماً للإعراب الآلي، بل يعتمدان على تخزين نماذج سياقية. ولذلك، فإنهما يعجزان بصورة كلية عن اكتشاف الأخطاء النحوية بين الكلمات والعناصر النحوية المتباعدة وضبط إعراب أواخر الكلمات، وبخاصة في الجمل الطويلة، وهي كثيرة الورود في نصوص العربية، وهناك ثلاثة نظم للتحليل الصرفي، يتميز اثنان منهما بالتغطية اللغوية

الإطار 4-5

نظم معالجة اللغة العربية: الترجمة الآلية والتدقيق النحوي والبحث

يستوجب إنتاج ونشر المحتوى الرقمي العربي على الشبكة توافر نظم للترجمة من اللغات الأساسية وإليها. كما يتطلب أيضاً محركات بحث عربية أكثر كفاءة مما هو متوافر الآن. كما تحتاج تقانات تنقيب ومعالجة واسترجاع المحتوى إلى نظم للفهرسة والاستخلاص الآلي[57]. وإضافة إلى ذلك، فإن من الضروري تطوير نظم متقدمة لمعالجة الكلام آليا تتضمن تحليل وتوليد وتمييز الكلام بالعربية آلياً[58].

نظم الترجمة الآلية: توجد عدة نظم برمجية للترجمة الآلية من العربية وإليها، من أبرزها نظام غوغل الذي يتبنى الأسلوب الإحصائي. ويتعذر باستخدام هذا الأسلوب أن تتخطى جودة النصوص المترجمة حدوداً متواضعة للغاية، ومن ثم فهو لا يصلح للترجمة الجادّة. وهناك أيضا برمجيات تتبنى نموذجا تحويليا ذا أساس لغوي ومعجمي متواضع، وقد فشلت المحاوَلات الرامية إلى تحسين أدائها منذ إصدارها قبل نحو ثلاثة عقود. ويقوم نظام طوّرته شركة عربية على النموذج التحويلي يستند إلى أساس محدود من القواعد اللغوية والبيانات المعجمية، مما يحد من إمكانات تحسين أداءه.

التدقيق النحوي: هناك نظامان للتدقيق النحوي لا يستخدم أي منهما نظاما للإعراب الآلي، بل يعتمدان على تخزين نماذج سياقية. ولذلك، فإنهما يعجزان بصورة كلية عن اكتشاف الأخطاء النحوية بين الكلمات والعناصر النحوية المتباعدة وضبط إعراب أواخر الكلمات، وبخاصة في الجمل الطويلة، وهي كثيرة الورود في نصوص العربية. وهناك ثلاثة نظم للتحليل الصرفي، يتميز اثنان منهما بالتغطية اللغوية الشاملة لجميع كلمات العربية. ويتمتع أحدهما بأساس لغوي متماسك يجعله قابلا للتوسيع بإدماج عنصر الدلالة من الوجهتين الصرفية والمعجمية. أما الثالث، فمن عيوبه الأخطاء في الكلمات ذات اللواصق المتعددة والمركبة.

محركات البحث العربية: هنالك عدد محدود للغاية من محركات بحث للنصوص العربية على الإنترنت. وكثير من المواقع التي تسمح بالعثور على النصوص العربية ليست أكثر من أدلة للبحث[59]. تتضمن قوائم وعناوين المواقع العربية، ومن أشهرها موقع "بوابة العرب". ويعتبر محرك بحث غوغل للنصوص العربية أكثر محركات البحث العربية استخداما على الإنترنت، على الرغم من قصوره في تلبية معظم مطالب البحث في التطبيقات الثقافية والتعليمية. فهو لا يفلح إلا بتلبية أكثر متطلبات المستخدم العادي تواضعا. ولا يراعي هذا المحرك الخصائص المميّزة لبنية كلمات اللغة العربية المعقّدة من الأوجه الاشتقاقية والتصريفية، مقارنة بالبنية البسيطة لكلمات اللغة الإنجليزية التي صمم النظام لأجلها. وهو يبحث عن الكلمة كما تبدو في النص دون أن يأبه بأصلها المعجمي الذي قد يتبدى في صور نهائية عديدة داخل النص، قد تزيد على الألف، نتيجةَ إلصاق الكلمة العربية باللواحق والسوابق. ويعجز هذا المحرك أيضا عن توسيع نطاق البحث استنادا إلى الكلمة التي يقدمها الباحث. فعندما يقدم الباحث كلمة مثل "فتى" أو "صحراء" أو "شجرة"، لا يعيد المحرك إليه نصوصا تحتوي كلمات الجمع، "فتيان" أو "صحاري"، أو "أشجار". وعند البحث عن الفعل "يدين" مثلا، لا يعيد باحث غوغل الصيغ التصريفية الممكنة مثل "تدين، ندين، مدينون" وما شابهها.

بتصرف، عن مسوّدة ورقة خلفية للتقرير لعبد الإله الديوه جي

الشاملة لجميع كلمات العربية. ويتمتع أحدهما بأساس لغوي متماسك يجعله قابلاً للتوسيع بإدماج عنصر الدلالة من الوجهتين الصرفية والمعجمية. أما الثالث، فمن عيوبه الأخطاء في الكلمات ذات اللواصق المتعددة والمركبة.

محركات البحث العربية: هنالك عدد محدود للغاية من محركات بحث للنصوص العربية على الإنترنت. وكثير من المواقع التي تسمح بالعثور على النصوص العربية ليست أكثر من أدلة للبحث[٥٩]. تتضمن قوائم وعناوين المواقع العربية، ومن أشهرها موقع «بوابة العرب». ويعتبر محرك بحث غوغل للنصوص العربية أكثر محركات البحث العربية استخداماً على الإنترنت، على الرغم من قصوره في تلبية معظم مطالب البحث في التطبيقات الثقافية والتعليمية. فهو لا يفلح إلا بتلبية أكثر متطلبات المستخدم العادي تواضعاً. ولا يراعي هذا المحرك الخصائص المميزة لبنية كلمات اللغة العربية المعقدة من الأوجه الاشتقاقية والتصريفية، مقارنة بالبنية البسيطة لكلمات اللغة الإنجليزية التي صمم النظام لأجلها. وهو يبحث عن الكلمة كما تبدو في النص دون أن يأبه بأصلها المعجمي الذي قد يتبدى في صور نهائية عديدة داخل النص، قد تزيد على الألف، نتيجة إلصاق الكلمة العربية باللواحق والسوابق. ويعجز هذا المحرك أيضاً عن توسيع نطاق البحث استناداً إلى الكلمة التي يقدمها الباحث. فعندما يقدم الباحث كلمة مثل «فتى» أو «صحراء» أو «شجرة»، لا يعيد المحرك إليه نصوصاً تحتوي كلمات الجمع، «فتيان» أو «صحاري»، أو «أشجار». وعند البحث عن الفعل «يدين» مثلاً، لا يعيد باحث غوغل الصيغ التصريفية الممكنة مثل «تدين، ندين، مدينون» وما شابهها.

لا ينحصر الحديث عن اللغة في توليد المصطلحات العربية وتوحيدها بين مجموعات العاملين في حقول تقانة المعلومات والاتصالات، بل يشمل كل ما يرتبط بالمعالجة اللغوية للنصوص العربية ووسائل وأدوات التشغيل والمدخلات والمخرجات. وفي ما يخص الجانب الأخير، أي المدخلات والمخرجات، لم تتمكن الدول العربية منذ ستينات القرن الماضي من اعتماد شيفرة موحدة للحروف والرموز العربية، مع أن هذه الشيفرة هي مجرد وسيلة لتعامل الحاسوب مع اللغة الربية. وقد أدى الاهتمام المفرط بأشكال الحروف وتغيرها من موقع إلى آخر دون الاهتمام بالمحتوى اللغوي للنص، وعدم القبول بتفاعل متوازن بين اللغة والتقانة، إلى تخلف أساليب المعالجة الآلية للغة العربية على نطاق واسع. ويعتبر التأخر في وضع القياس الموحد للحروف العربية وحركاتها من أسباب تخلف البحوث والدراسات والتطبيقات ذات العلاقة باللغة، ومن ضمنها التطبيقات الخاصة بالألسنيات وتوثيق المعلومات واسترجاعها. فالبحث عن المعلومات باللغة العربية من خلال الكلمات الدلالية والتقارب الصوتي ما يزال متخلفاً إذا ما قورن بما وصلت إليه مثل هذه التطبيقات في اللغات الحية الأخرى.

والارتقاء بإنتاج ونشر المحتوى الرقمي العربي يستوجب بذل جهود حثيثة، بدلاً من الاكتفاء بالحديث المعاد عن مخاطر الغزو الثقافي الأجنبي وأهمية الحفاظ على الهوية العربية. ويشكل المحتوى الإعلامي والترفيهي مدخلاً مناسباً لنشر التقانات والمعارف (انظر الإطار ٤ ـ ٦). لكن لا بد من البدء بتبني استراتيجيات لإنتاج ونشر المحتوى، بنوعيه التقليدي والرقمي

(الإسكوا، ٢٠٠٧). والواقع أن الدول العربية عانت من غياب مثل هذه الاستراتيجيات، حيث تضاربت المحاولات العربية لإنتاج المحتوى، وتعثر أغلبها بسبب نقص في الأطر المتخصصة وشح في الموارد، وقصور في التعاون، وضعف في برامج البحث والتطوير الرامية لتذليل العقبات التقانية التي تجابه إنتاج المحتوى بأنواعه، والرقمي منه على وجه الخصوص.

الإطار ٤.٦

المحتوى الرقمي في الترفيه والإعلام

تواجه سوق مواد الترفيه والإعلام تغيرات كاسحة في شتى أنحاء العالم، وتتميز بنمو غير مسبوق للوسائط الرقمية، سواء كان ذلك على صعيد المنتجات أم الخدمات، كما تستند إلى اندماج صناعات متباينة. وتتنافس في السوق الجديدة الناجة عن هذا الاندماج شركات التلفاز السلكي وشركات الاتصالات وشركات تجهيزات المستهلك الإلكترونية وشركات تقنية المعلومات، ويدعى النموذج الذي تستخدمه مؤسسات الأعمال في تقديم المنتجات المتكاملة ضمن هذه السوق بنموذج اللعبة الثلاثية، حيث يتم النفاذ إلى تطبيقات الصوت والصورة والمعطيات الرقمية من خلال اشتراك وحيد. فهذا الاندماج يؤدي وبصورة خاصة إلى

الإطار 4-6

المحتوى الرقمي في الترفيه والإعلام

تواجه سوق مواد الترفيه والإعلام تغيرات كاسحة في شتى أنحاء العالم، وتتميز بنمو غير مسبوق للوسائط الرقمية، سواء كان ذلك على صعيد المنتجات أم الخدمات، كما تستند إلى اندماج صناعات متباينة. وتتنافس في السوق الجديدة الناجمة عن هذا الاندماج شركات التلفاز السلكي وشركات الاتصالات وشركات تجهيزات المستهلك الإلكترونية وشركات تقنية المعلومات. ويدعى النموذج الذي تستخدمه مؤسسات الأعمال في تقديم المنتجات المتكاملة ضمن هذه السوق بنموذج اللعبة الثلاثية، حيث يتم النفاذ إلى تطبيقات الصوت والصورة والمعطيات الرقمية من خلال اشتراك وحيد. فهذا الاندماج يؤدي وبصورة خاصة إلى تنافس مباشر بين شركات الاتصالات وشركات البث التلفازيّ. ولا ريب في أن ذلك يتطلب توافر بنىً أساسية تسمح باستثمار تقنيات الحزمة العريضة. من هنا، يتوقع أن ينحصر انتشار الخدمات المدمجة في نطاق البلدان العربية التي توصلت للبنى الأساسية الملائمة، كما هي الحال في بلدان الخليج. ففي قطر، مثلا، أطلقت "كيوتل" خدمات "اللعبة الثلاثية" لتمكين زبائنها من النفاذ إلى الإنترنت وخدمات الهاتف والتلفاز عبر الإنترنت. وتسعى شركة اتصالات في الإمارات العربية المتحدة كذلك لدمج خدمات التلفاز السلكي مع عمليات الاتصالات التي تقدمها للمستهلك، كما أنها تقدم خدمة التلفاز عبر الإنترنت. ويمتلك أكثر من ثلثي شركات التلفزة الفضائية العربية مواقع على الإنترنت. لكن يبدو أن قلة من هذه الشركات فقط تمتلك استراتيجيات لتوليد العائدات من خلال هذه المواقع. كما تتفاوت هذه الشركات في الدرجة التي بلغها التكامل بين ما تعرضه القناة الفضائية من خلال البث الاعتيادي وإمكانات النفاذ إلى المضمون الإعلامي والخدمات الملحقة به على الإنترنت.

ويسمح الاندماج التقاني، الذي يقترن بتحول وسائط الترفيه والإعلام إلى الفضاء الرقمي، بنشر المعرفة على نطاق أوسع مما سبق. لكن استثمار هاتين النزعتين يتطلب وضع استراتيجيات تتميز بالديناميكية والشمول، بحيث يتم تدريب الأطر ووضع التشريعات والبنى المؤسسية الملائمة لتوليد ونشر المحتوى الرقمي العربي، والتغلب على شتى العقبات التي تعترض نشره واستثماره على النحو الأمثل.

تنافس مباشر بين شركات الاتصالات وشركات البث التلفازيّ. ولا ريب في أن ذلك يتطلب توافر بنى أساسية تسمح باستثمار تقنيات الحزمة العريضة، من هنا، يتوقع أن ينحصر انتشار الخدمات المدمجة في نطاق البلدان العربية التي توصلت للبنى الأساسية الملائمة، كما هي الحال في بلدان الخليج. ففي قطر، مثلاً، أطلقت «كيوتل» خدمات «اللعبة الثلاثية» لتمكين زبائنها من النفاذ إلى الإنترنت وخدمات الهاتف والتلفاز عبر الإنترنت. وتسعى شركة اتصالات في الامارات العربية المتحدة كذلك لدمج خدمات التلفاز السلكي مع عمليات الاتصالات التي تقدمها للمستهلك، كما أنها تقدم خدمة التلفاز عبر الإنترنت. ويمتلك أكثر من ثلثي شركات التلفزة الفضائية العربية مواقع على الإنترنت. لكن يبدو أن قلة من هذه الشركات فقط تمتلك استراتيجيات لتوليد العائدات من خلال هذه المواقع. كما تتفاوت هذه الشركات في الدرجة التي بلغها التكامل بين ما تعرضه القناة الفضائية من خلال البث الاعتيادي وإمكانات النفاذ إلى المضمون الإعلامي والخدمات الملحقة به على الإنترنت.

ويسمح الاندماج التقاني، الذي يقترن بتحول وسائط الترفيه والإعلام إلى الفضاء الرقمي، بنشر المعرفة على نطاق أوسع مما سبق. لكن استثمار هاتين النزعتين يتطلب وضع استراتيجيات تتميز بالديناميكية والشمول، بحيث يتم تدريب الأطر ووضع التشريعات والبنى المؤسسية الملائمة لتوليد ونشر المحتوى الرقمي العربي، والتغلب على شتى العقبات التي تعترض نشره واستثماره على النحو الأمثل.

ولا بد أن تنطلق الاستراتيجيات المقترحة من رؤية واضحة للمستقبل، وأن تحدد أهدافاً قابلة للقياس، وتتضمن آليات لتنمية القدرات البشرية الضرورية لتأسيس ودعم صناعة عربية للبرمجيات. وتحفيز أنشطة البحث والتطوير في جميع المجالات المتعلقة بالمحتوى وتطبيقاته باللغة العربية واستخدامها على شبكة الإنترنت. ومن الضروري أن تؤسس الاستراتيجية المقترحة لإحداث حاضنات تقانية في الجامعات ومراكز الأبحاث تحول الابتكارات التقانية إلى منتجات وخدمات قابلة للتسويق (راجع العناصر الكبرى للرؤية العامة للعمل في الفصل السادس). وينبغي منح المحتوى الخاص بالتعليم والثقافة العربية الأولوية في استراتيجية العمل المقترحة. ومن الواجب أيضاً السعي لسنّ التشريعات والقوانين الكفيلة بحماية الملكية الفكرية، دون المساس بالفرص اللازمة لإنشاء مؤسسات الأعمال الصغيرة التي يمكنها القيام بدور فاعل في إنتاج ونشر المحتوى. ومن أولى المهام التي يمكن أن تقوم بها مثل هذه المؤسسات، العمل على رقمنة التراث الثقافي العربي. (انظر الإطار ٤ ـ ٧). وقد يتم ذلك بالتعاون مع المكتبات الوطنية، وبتمويل من الجهات الحكومية المعنية، كوزارات الثقافة، مثلاً، أو بتربعات غير مشروطة من مؤسسات القطاع الخاص الكبرى.

الإطار ٤ ـ ٧

حفظ التراث بتحويله إلى محتوى رقمي

أنشيء المركز القومي لتوثيق التراث في جمهورية مصر العربية لحفظ ورقمنة التراث الثقافي والطبيعي المصري. وينجز المركز مشروع التراث الثقافي المصري الذي يضم وضع خريطة مصر الثرية، وتوثيق تراث مصر المعماري، وتوثيق تراث مصر الموسيقي والمخطوطات بأنواعها. ويستخدم المشروع البرمجيات متعددة الوسائط وأنظمة

المعلومات الجغرافية والنمذجة ثلاثية الأبعاد، والواقع الافتراضي. ويتعاون المركز مع عدد من المنظمات الدولية والشركات منها: منظمة اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما يسهم في تنفيذ نظام معلومات متعدد اللغات يستخدم الإنترنت لتوثيق التراث الثقافي والحضاري في بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط. ويدور ذلك في نطاق برنامج يرعاه الاتحاد الأوروبي، وتشارك في تنفيذه بلدان عربية ومتوسطية.

وينبغي أن تولي استراتيجيات المحتوى الرقمي الأهمية المناسبة لاستثمار وتطوير البرمجيات مفتوحة المصدر، نظراً لدورها في نشر المحتوى بكلف زهيدة. ومن مزايا هذه البرمجيات أن الكثير منها صُمّم أصلاً بحيث يسهل تطويعه لمطالب لغات وأنماط استثمار مغايرة. إلا أن استثمارها في الدول العربية ما زال مقصوراً على عدد قليل من المؤسسات وشركات تقديم خدمات الاتصال بالإنترنت ومواقع المدونات العربية. وهناك مبادرات يتيمة تقوم بها مواقع على الإنترنت لتنسيق الجهود وتقديم الدعم لمطوري البرمجيات مفتوحة المصدر مع التركيز على التعريب (مثل موقع http://arabeyes.Com/). كما تقوم مبادرات عربية أخرى - ينبغي تشجيعها إلى أبعد الحدود - بتعريب بعض هذه البرمجيات وإضافة مضمّنات[٦٠] لبعضها الآخر لمؤازرة المستخدم العربي.

ومن العقبات التي تمنع تحقيق انتشار أوسع لبرمجيات المصدر المفتوح عزوف العديد من الحكومات العربية عن استخدامها، خلافاً للتوجه العالميّ الذي تتبنى بموجبه عديد من المؤسسات الحكومية في أنحاء العالم هذه البرمجيات للخروج بالنظم الحكومية الحساسة من سكوة حزم البرامج الجاهزة[٦١]. أما حكومات الدول العربية، فقد استسلمت في العديد من الحالات لما تقدمه لها شركات البرمجيات العالمية التجارية، وآثرت الركون لما يوفره الدعم الفني المحزّم ضمن منتجاتها الجاهزة، بدلاً من خوض غمار البرمجيات المفتوحة، مع أن الأخيرة تقدم الأمل الأكبر لاقامة صناعة برمجيات وطنية. ذلك أن هذه الصناعة تتطلب من الجهات المستثمرة توظيف الأطر الفنية اللازمة لصيانة وتعديل برمجيات المصدر المفتوح التي تستخدمها باستمرار. ولا ينبغي، من حيث المبدأ، أن يشكل ذلك عقبة كبرى. فلدى الكثير من الدول العربية الكتلة الحرجة من الأطر الفنية الكفيلة باستثمار نظم البرمجيات مفتوحة المصدر. ولديها مجتمعةً القدرات البشرية والمادية المؤكدة اللازمة للمساهمة في تطوير هذه

الإطار 4-7

حفظ التراث بتحويله إلى محتوى رقمي

أنشئ المركز القومي لتوثيق التراث في جمهورية مصر العربية لحفظ ورقمنة التراث الثقافي والطبيعي المصري. وينجز المركز مشروع التراث الثقافي المصري الذي يضم وضع خريطة مصر الأثرية، وتوثيق تراث مصر المعماري، وتوثيق تراث مصر الموسيقيّ والمخطوطات بأنواعها. ويستخدم المشروع البرمجيات متعددة الوسائط وأنظمة المعلومات الجغرافية والنمذجة ثلاثية الأبعاد، والواقع الافتراضي. ويتعاون المركز مع عدد من المنظمات الدولية والشركات، منها: منظمة اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما يسهم في تنفيذ نظام معلومات متعدد اللغات يستخدم الإنترنت لتوثيق التراث الثقافي والحضاري في بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط. ويدور ذلك في نطاق برنامج يرعاه الاتحاد الأوروبي، وتشارك في تنفيذه بلدان عربية ومتوسطية

النظم واستثمارها بالصورة المثلى. وربما كانت بعض الدول العربية مرشحة للتخلص من رهاب برمجيات المصدر المفتوح قبل غيرها. ويبدو أن سورية ولبنان ومصر تضم نسباً لا بأس بها من مستخدمي نظام لينكس لتشغيل الحاسوب. كما تأسست في جميع هذه الدول تجمعات واعدة لمبرمجي المصدر المفتوح[٦٢].

يحتاج نشر البرمجيات مفتوحة المصدر واستثمارها على الوجه الأمثل إلى استراتيجيات تضعها الجهات المعنية في البلدان العربية، ومنها المؤسسات الحكومية والجامعات ومؤسسات القطاع الخاص وجمعيات المعلوماتية الوطنية وشبكات مبرمجي النظم مفتوحة المصدر. وينبغي أن تسمح هذه الاستراتيجيات بتشكيل مجموعات للعمل وإرساء قواعد وأخلاقيات للتعامل ضمنها وبينها، مستنيرة بما وضع من وثائق بهذا الخصوص على الصعيد العالمي[٦٣]. ولا بد كذلك من أن تقدّم الاستراتيجية الحوافز للعاملين، وبخاصة في ما يتعلق بتنمية القدرات البشرية.

التطور التقاني ومبادرات المستقبل

إن التقدم في مجال نشر المعرفة وتوليدها واستثمارها في الدول العربية يتطلب تضمين استراتيجيات التنمية الوطنية مبادرات تنشد تحقيق رؤية مستقبلية معرفية متكاملةً، تنيرُ الطريق إليها دراسات تحلّل نقاط القوة والضعف في الحراك الاقتصاديّ والاجتماعيّ والثقافي الراهن، وتحدّد متطلبات النهوض به وتسريعه، وتوضع بناءً عليها خطط عمل لتطوير القدرات التقانية. ينبغي أن تدفع هذه المبادرات إلى تحسين البيئات التشريعية والتنظيمية، ودعم شبكات الاتصالات الفقارية[٦٤] وسبل النفاذ إليها، من أجل تحقيق استثمار أفضل لتقانات المعلومات والاتصالات. ولإحراز غايات مستدامة في تلك الميادين، ينبغي تشجيع الاستثمار في البنى الأساسية لتقانات الاتصالات لضمان اتساقها مع «الجيل المقبل» من التقانات، وتقبّلها للتطبيقات والخدمات الجديدة.

تعوق الكثير من العوامل وضع مثل هذه السياسات والاستراتيجيات والخطط. ومن أبرزها وأكثرها أهمية غياب رؤية موحدة، ضمن الحدود الممكنة، على الصعيدين الوطني والعربي، لاستشراف التوجهات المستقبلية ووضع القواعد الأساسية للعمل المشترك والتفاعل البناء ضمن المحيطين الإقليمي والعالمي. ويؤدي غياب هذه الرؤية إلى صعوبات جمّة في وضع سياسات لتنمية تقانات المعلومات والاتصالات. ويزيد من هذه المصاعب الحراك المتسارع للتطور التقني من جانب، وتداخل قضايا التنمية التقانية مع العديد من مجالات التنمية الاجتماعية من جانب آخر. فالكثير من البلدان العربية تجابه صعوبات تعيق إدراج التنمية التقانية في مراتب الصدارة ضمن أهدافها التنوية الحافلة بأولويات ضاغطة، وعلى رأسها تأمين احتياجات الحياة الأساسية من غذاء وماء ومسكن وخدمات اجتماعية. كما أن وضع السياسات المنفتحة التي يتطلبها نشر واستثمار تقانات المعلومات والاتصالات، على وجه الخصوص، ويواجه عقبات كبرى لعل من أهمها السيطرة الحكومية الكبيرة على مقاليد ومجريات هذه التقانات، بدعوى حماية الأمن الوطني.

وليس ثمة اختلاف جوهري، من حيث المبدأ، بين سياسات التنمية القطاعية التي تتضمن قطاعات الخدمات الاجتماعية، من تعليم ورعاية صحية وسواها، قبل وبعد انتشار تقانات المعلومات والاتصالات والتوسّع

في تطبيقاتها. وجلُّ ما يميز الحقبة الحالية هو التداخل غير المسبوق بين سياسات تنمية القدرات التقانية والسياسات القطاعية. وذلك ما لم تأخذه الجهات المعنية في معظم الدول العربية بالحسبان في الماضي. وما لم يعالج موطن العلة هذا: بالتكامل بين سياسات تنمية القدرات التقانية والسياسات القطاعية، فمن المتوقع استمرار المناهج المتفردة والجهود المتشرذمة، وتبعاتها السلبية المتفاقمة.

كما أن المبادرات الرامية إلى توطين وتطوير تطبيقات تقانات المعلومات والاتصالات تؤازر ولا تتعارض مع جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا عندما تترك عرضة لاستغلالها في ترويج التجهيزات، غايةً لذاتها، لإحراز المكاسب المؤقتة بأنواعها. ويتوجب صياغة هذه المبادرات بحيث تستجيب لمتطلبات التنمية. بدلاً من الاستجابة لرغبة مروجي تجهيزات التقانة ومن قد يساندهم من المسؤولين الحكوميين بعوائد مادية سريعة. وتسعى لبناء القدرات على اصعدة شتى من أبرزها ما يخص مراكز اتخاذ القرار والمنظمات غير الحكومية المعنية بشؤون التنمية[٦٥]. ومن الواجب كذلك بناء هذه القدرات على نحو متكامل يغطي جانبي العرض والطلب، إضافة إلى الدراية التقانية المعمقة، مع إمكانات مقبولة لاستكشاف آفاق التطور التقاني في المستقبل.

وتستلزم مواكبة التقدم المتسارع في الكثير من جوانب تقانات المعلومات والاتصالات إنشاء ودعم مؤسسات البحث والتطوير المتخصصة والمنافسة لمثيلاتها في بلدان متقدمة وناهضة، من جهة، والسعي لسبر الآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتوقعة لهذه التقانات المستجدة، من جهة أخرى. وينبغي توجيه المزيد من البحوث للكشف عن آثار التطور التقاني على اللغة العربية، وتعامل التقانات الجديدة معها من حيث التعرف والنطق والدلالة على نحو يكفل الحفاظ عليها، ويكرس دورها محوراً للتنمية في بلدان المنطقة، وللمساهمة في بنيان الحضارة الإنسانية. ومن المتوقع أن يفضي نشر تطبيقات التقانات في مجالات وثيقة الصلة بالبحث العلميّ والتعليم والثقافة والخدمات الاجتماعية إلى دعم المحتوى العربي الرقمي على الإنترنت، من حيث الحجم والمضمون.

إن القيام بالكثير من المهام الرامية إلى استثمار التجديد المتواصل والمتسارع في تقانات المعلومات والاتصالات بغية ترسيخ دور المعرفة في التنمية يفوق إمكانات الدول العربية فرادى. مهما بلغت الموارد المتاحة لأيّ منها. ولهذا، لا بد من تمتين أواصر التعاون بين المؤسسات الوطنية المعنية وتفعيل التعاون بين الدول العربية وتواصلها مع المنظمات الدولية، وتأمين الموارد البشرية اللازمة لتصميم وتنفيذ المبادرات المشتركة في مجالات شتى. فالنجاح في تملك وتوظيف التقانات الحديثة يتصل اليوم، إلى حد كبير، بالقدرة على التعاون ضمن فرق متعددة الاختصاصات في الدولة المعنية، ومع شركاء على الصعيدين الإقليمي العالمي. وإنتاج القسط الأكبر من المعارف الجديدة لا يتم الآن بين جدران المؤسسة الواحدة، بل هو حصيلة تراكم جهود تقوم بها مجموعات تنتمي إلى مشارب مختلفة، ويمكنها التواصل المستمر في ما بينها ومع مصادر المعارف الخارجية بأنواعها. وهنا تكمن أهمية تقانات المعلومات والاتصالات. فالدور الذي تؤديه في تيسير التعاون بين المؤسسات، أينما كانت، والأفراد، أينما عملوا، هو من العوامل الأساسية لإحراز أهداف

التنمية المستدامة في شتى المجالات. ولا بد للسياسات الوطنية والمبادرات الإقليمية المصممة لبناء القدرة في هذه التقانات أن تتضمن العناصر المواتية لإنجاح الأنماط الجديدة من التعاون التي تتيحها تقانات المعلومات والاتصالات؛ كإنشاء «مختبرات البحث الافتراضية». ويمكن أن تتعاون هذه المراكز لإنجاز الأبحاث المتعلقة بجوانب محددة من مسألة معينة، في المجالات التي تتميز بالأولوية على الأصعدة الوطنية والإقليمية. ومن أشد هذه المسائل إلحاحاً ما يتصل منها باستخدامات أوسع وأكثر ذكاء للغة العربية على الشبكة، وتطوير المحتوى الرقمي التفاعلي في شتى فروع المعرفة، وتوسيع نطاق المحتوى العربي في مجالات التربية والتعليم[٦٦]، والبحث العلمي، والرعاية الصحية، وحماية البيئة، والخدمات الحكومية، وحفظ التراث.

ولا يخفى أن خلق مناخ موات للتعاون البيني والإقليمي سيولد فرصاً لنشوء وتنامي قطاع خاص ناشط يستثمر في وسائل إنتاج التقانة والمعارف المتصلة بها وبتطبيقاتها. كما سيشرع الأبواب للاستثمارات العربية المشتركة في مشاريع البحث والتطوير المتصلة بالتقانات والتطبيقات والخدمات المتصلة بها، وبخاصة في ما يتعلق بالمحتوى المعرفي الذي تتطلبه وتولّده مثل هذه التطبيقات. وفي ذلك، يتعيّن سنّ التشريعات ووضع القوانين التي تضمن إجراءات معلنة وشفافة لإنجاح التطبيقات وتمكين جميع شرائح المجتمع من النفاذ إلى التقانات وتطبيقاتها؛ لئلا تتسع وتتعمق الفجوة الرقمية والمعرفية بين الدول، بينما تحسّن المؤشرات الإجمالية المألوفة مظهر هذه الدول نسبة لغيرها. ومن الواجب هنا التأكيد على دعم المبادرات المصممة لتقبُّل نهج المصدر المفتوح، التي تكفل، في الوقت ذاته، خصوصية وأمن المعلومات وحماية الملكية الفكرية ضمن حدود لا تعرقل نمو مؤسسات الأعمال وتوافر فرص العمل. وعلى الرغم من عوامل الضعف التي لا بد أن تؤخذ بالجدية اللازمة، يمكن تحديد عدد من مواطن القوة التي تعزز سعي الدول العربية للاستثمار الأمثل للتقانات وتطبيقاتها. ومن أبرز هذه النقاط:

حماس القيادات السياسية العربية لدفع حركة التنمية التقانية.

توافر الخبرات والأطر المرجعية اللازمة بفضل المؤتمرات الإقليمية والدولية[٦٧] التي كرست لترويج ونشر التقانات، بما يكفل بلورة رؤية استراتيجية عربية لتوطين تقانات المعلومات والاتصالات وحسن استثمارها في الدول العربية.

الفرص الاستثمارية التي تتيحها الثروات النفطية، وبالأخص تلك التي تمكن اقتصادات المنطقة من التحول إلى اقتصادات مبنية على المعرفة.

يفاعة رأس المال البشري الذي لا بد أن يواكب التطورات العالمية ويفي بطموحات شعوب المنطقة، إذا ما وظف في مشاريع لتوطين وتطوير التقانات وإنتاج المعرفة.

خلاصة

تعدّ معضلات التنمية العربية، كما أسلفنا، معرفيةً في جوهرها. لكن التصدي لهذه التحديات، حتى وإن استلزم حيازة قدرات تقانية أساساً، لن يؤتي ثماره إن اقتصر عليها فحسب. فهو يتطلب، في المقام الأول، اختيارات سياسية. محددة. وتتطلب الجهود الرامية إلى تعميق وتوسيع نطاق المحتوى المعرفي في الدول العربية، من

جهة أولى، استخدام التقانات المتاحة على الوجه الأمثل، وضمن منظور استراتيجي يتوافق مع غايات التنمية الشاملة المستدامة التي تفترض تقليص اللامساواة بأوجهها المختلفة. وتستوجب، من جهة ثانية، الانخراط في المبادرات العربية البينية والإقليمية والدولية[٦٨] الساعية لتطوير التقانات المستحدثة، وتطويعها وتطبيقها، للمشاركة الفاعلة في رسم أهدافها ومساراتها. بيد أن ذلك كله لن يؤدي إلى غايات مثلى إن لم يتصل، من جهة ثالثة، بالعمل الدؤوب على صياغة مبادرات وطنية لتشييد واستكمال وتدعيم مكونات اقتصاد ومجتمع المعرفة. فالدول التي نجحت مؤخراً في استثمار التقدم في فروع تقانات المعلومات والاتصالات والابتكارات المستندة إلى هذا التقدم، مثل فنلندا والنرويج وأيرلندا وماليزيا وكوريا الجنوبية، أحرزت ما أحرزته استناداً إلى سياسات ومبادرات وطنية وقطاعية استهدفت إحداث تحولات نوعية ومتكاملة في قدراتها الذاتية، بدلاً من اللجوء إلى التحسين التدريجي والمجتزأ لقدراتها في اتجاهات متفرقة. وقد أدخلت هذه الدول، في الوقت ذاته، تعديلات جذرية تناولت الأطر المؤسسية التي تنجز أنشطة تقانات المعلومات والاتصالات والابتكارات المتصلة لها. كما أعادت النظر في الكثير من الأطر التشريعية والتنظيمية والقانونية التي تحكم هذه الأنشطة، وفي الموارد المخصصة لدعمها، والأساليب المتبعة في اتخاذ القرارات المحورية بشأنها. وتشير تجارب هذه الدول أيضاً إلى ضرورة تبني آليات تسمح بتنسيق القدرات المؤسسية القائمة عل نحو مستمر ضمن الحدود الوطنية، في الوقت الذي يتم خلاله السعي الجاد لإبرام تحالفات دولية وإقليمية ناشطة وفاعلة لإنتاج المعارف العلمية والتكنولوجية المتصلة بهذه التقانات. وستفضي هذه التحالفات، في نهاية المطاف، إلى استثمار المعارف المستحدثة ضمن منتجات وخدمات جديدة يمكن بها مجابهة التنافس المحتدم في السوق العالمية.

إن الهوة التي تفصل الدول العربية النامية عن الدول المتقدمة ليست مبرراً لاتخاذ الأولى موقف «المتفرج» والمتلقي لما يُلقى إليها من معارف. بل لا بد من إعادة هيكلة ومراجعة العديد من المفاهيم والممارسات، بحيث يتم إنتاج ونشر المعرفة فيها وبالتعاون في ما بينها. ويبرز هنا الدور الحاسم للقيادات السياسية والفكرية. وإلى جانبها هيئات المجتمع المدني. وعند التخطيط لهذه المبادرات وما يمكن أن تتضمنه من مشاريع، لا بد أن يؤخذ بالحسبان تناقص الزمن الذي أضحت تستغرقه الاكتشافات العلمية، ليتسنى تضمينها في منتجات وعمليات مبتكرة. فبينما استغرقت السكك الحديدية قرناً وعقدين من الزمن لتنتشر في أنحاء العالم، فإن انتشار الهاتف المحمول بلغ ثمانين بالمائة من السكان، في بعض بلدان العالم، خلال اربع سنوات وسيقدّم التطور التقني المرتقب، سواء على صعيد المعالجات أو الحواسيب أو الشبكات أو تقانات الشبكة، فرصاً نادرة لاكتساب المعرفة ونشرها، كما تنبىء خبرات الماضي في تطور تقانات حديثة أخرى. فمن المتوقع أن تؤدي الاتجاهات الراهنة إلى سيطرة أكبر على الأفراد من جانب مؤسسات القطاع الخاص التي تمتلك القدر الأكبر من المعارف التقانية أصلاً، تضاف إليها قدرات متفوقة على التأقلم والتعلم التقاني. فمقدرة الشركات على قياس وتحليل سلوك مستهلكي سلعها أو مستثمري خدماتها من خلال ما تمتلك من موارد وخبرات تقانية ستتضاعف، وستغدو نتائج القياس والتحليل التي تقوم بها أكثر دقة[٦٩]، مما سيمنح مختلف المؤسسات

سلطات شاملة وغير مسبوقة للتحكم بسلوك مستهلكي السلع والمستثمرين في خدماتها الخاصة، ومستخدمي شبكة الأنترنت عموماً. وينطبق الأمر ذاته على ما قد تقوم به الجهات الحكومية من رقابة على مواطنيها، مما يستوجب قيام المؤسسات الوطنية والإقليمية المعنية بدراسة اتجاهات التطور التقاني، وبخاصة ما سيلحق بشبكة الإنترنت من تغيرات تتصل بأنماط استخدامها، والبنى والموارد المتوافرة ضمنها، وبالسلوك الزمني للمحتوى. كما ينبغي القيام بصورة مستمرة بتحليل المخاطر والتحدّيات التي يطرحها استخدام الشبكة، والكشف عن الاختراقات التي قد تتعرض لها، وتطوير مقاربات ومناهج وأدوات للتأكد من استخدام المعلومات على مختلف المستويات بأساليب تتفق مع المعايير المتفق عليها لحماية حقوق الإنسان وحرية الأفراد.

لقد أضحى تملك تقانات المعلومات والاتصالات في ظل العولمة من المتطلبات المحورية لدفع التنمية بجوانبها المختلفة. كما أن استخدامها يؤدّي إلى تقليص الموارد اللازمة لبناء القدرات العلمية والتكنولوجية واستثمار تقانات عديدة أخرى في قطاعات الإنتاج المختلفة، من خلال اختزال العديد من الإجراءات التي تتطلبها أنشطة الإنتاج والخدمات التقليدية وتخفيض كلفها. ومن المتوقع أن يستمرّ هذا النهج، بل إنه سيتسارع وتتسع رقعته. لكن تملك هذه التقانات من جانب فئات محدودة أو منعزلة ضمن النسيج المجتمعي غير كاف لجني ثمار العولمة، ودرء أخطارها. بل إنه كفيل بتكريس التشرذم والفقر والجهل والتطرف. ولذلك، لا بد لمشاريع التنمية الوطنية من تمتين جور المعرفة وما يتصل بها من قطاعات وأنشطة اقتصادية واجتماعية بحيث تشترك شرائح المجتمع كافة في جني ثمارها. ويتوقع هنا أن يكون للقطاع الخاص، وللشراكات الثلاثية بينه وبين القطاع الحكومي وهيئات المجتمع المدني، دور كبير في إنجاز هذه المهام. وفي إطار هذه الشراكات، يقع على عاتق حكومات الدول العربية، والمنظمات غير الحكومية المعنية الناشطة فيها، القيام بأدوار مؤسّسة وخلاقة، تتناول صياغة سياسات واستراتيجيات ومبادرات لإنتاج ونشر واستثمار المعرفة في المجالات التي لا يتسنى للقطاع الخاص خوضها، أو قد لا ينبغي أن توكل إليه أصلاً.

وختاماً، هل ستؤدي التقانات الراهنة والمقبلة إلى تراجع في مكانة الهوية الحضارية العربية؟ أم أنها تطرح من الفرص ما يمكّن من الحفاظ عليها وترسيخ موقعها على خارطة الحضارة الإنسانية؟ إن الجواب بالإيجاب مشروط بالحضور الرقمي للدول العربية ومواطنيها على شبكة الإنترنت الحالية وعلى أجيالها المقبلة. فإذا ما قدّمت الجامعات العربية، مثلاً، خدماتها التعليمية الكترونياً، وصمّمت بنى الاتصالات الأساسية لتتلاءم مع التطبيقات متعددة الوسائط، وأتيح لجميع شرائح المجتمع النفاذ من الوسائط جميعها، فإن المرجح أن تحتفظ الهوية العربية بكيانها، بل أن تحرز مكاسب ملموسة، تكفل لها فرصاً للتواصل والإبداع والتقدم، وضمن هامش زمني ابعد. ومن المتوقع أن تُحدث تطبيقات تقانات المعلومات والاتصالات آثاراً اجتماعية واقتصادية عميقة وواسعة المدى. إلا أن طبيعة هذه الآثار ومداها رهن بما ستقوم به الجهات الفاعلة لبناء وتدعيم فئات وأنماط المحتوى العربي المختلفة. إذا لم تفلح الحكومات والجهات الأخرى المعنية في توليد ونشر محتوى معرفي وثيق الصلة بالشروط الاجتماعية والاقتصادية والبنى الثقافية

وتطلعات المواطنين، فمن المرجح أن تكون لمعظم هذه الآثار تداعيات سلبية. فالفرص التي تطرحها التقانات الجديدة تصحبها مخاطر تستوجب مقاربات مستنيرة تجاري التطور التقاني المُتسارع، وتسخّره في السعي نحو تنمية اقتصادية اجتماعية مستدامة ومتوازنة وشاملة. وعندئذ فقط، يمكن للدول العربية أن تتطلع إلى مستقبل زاهر تؤدي فيه التقانات الجديدة دوراً مؤازراً في التصدي لأزمات المنطقة المزمنة. بحدّيها المعرفيّ والتنمويّ.

الهوامش و المراجع:

* تقرير "المعرفة العربي للعام ٢٠٠٩: نحو تواصل معرفي منتج" هو نتاج للتعاون المشترك بين مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي / المكتب الإقليمي للدول العربية، و هو الأول في سلسلة من التقارير التي تعنى بحال المعرفة في المنطقة العربية بهدف التعرف على الفرص والمخاطر التي تواجه المنطقة في اكتساب وإنتاج وإبداع وتوظيف المعرفة باعتبارها أداة رئيسة للتنمية الإنسانية والنهضة. ومع التركيز على التلازم بين ثلاثية التنمية والحرية والمعرفة، ينطلق التقرير من مسلمة أن النهوض بالأداء المعرفي العربي يشكل مدخلاً لإصلاح الوضع التنموي العربي. ويدعو التقرير بقوة إلى حسن توظيف المخزون المعرفي العربي والتواصل الإيجابي المنتج مع المخزون العالمي. ومن منطلق الحق في المعرفة، وأن إيصالها ونشرها بين جميع الأفراد هي مسؤولية مجتمعية، وضع التقرير رؤية عامة لإستراتيجيات وأسس مقترحة اشتملت على آليات للتحرك الرامي إلى تجسير فجوة المعرفة في المنطقة العربية.

١ –

وذلك حسب معظم المؤشرات المتاحة، بما فيها تقرير البنك الدولي لمنهجية قياس الأداء المعرفي ٢٠٠٨.

٢ –

تتضمن منهجية تقييم المعرفة التي طورها البنك الدولي ١٢ مؤشرا بالنسبة لمرتكز تقانات المعلومات والاتصالات. وتستخدم ثلاثة من هذه المؤشرات لاحتساب دليل المرتكز المذكور تخص خطوط الهاتف والمحمول، والحواسيب، والإنترنت. وتقع قيمة الدليل ما بين صفر و ١٠ وهي تعبر عن موقع البلد النسبي مقارنة بجميع الدول التي يحسب لها الدليل. ويقع دليل أعلى ١٠٪ من الدول ما بين ٩ و ١٠ ويقع دليل ثاني أعلى ١٠٪ من الدول ما بين ٨ و ٩ وهكذا. ولا يعني انخفاض قيمة الدليل لدولة ما بالضرورة انخفاض قيم المؤشرات التي يحسب منها الدليل وإنما قد يكون ناتجاً عن ارتفاع قيم تلك المؤشرات بنسب أقل مما شهدته الدول الأخرى المنافسة للدولة في الموقع ضمن دول العالم.

٣ –

الموقع الإلكتروني للبنك الدولي. قاعدة معطيات منهجية تقييم المعرفة (كام).

HTTP//INFO.WORLDBANK.ORG/ETOOLS/KAM2/kam – PAGE 5.ASP

بتاريخ ١٣ فبراير / شباط ٢٠٠٩.

٤ –

تتوقع تقارير حول انتشار تقنية الجيل الثالث للهاتف المحمول، في مصر مثلاً، ألا يكون بوسع نسبة قد تصل إلى ٧٠٪ من السكان تحمل تكاليفها. وقد تؤدي عوامل أخرى إلى تأخر دخول الجيل الثالث الأسواق العربية. ومنها، مثلاً، تخلف في الاستعدادات التقانية قد يفتح الباب أمام ممارسات عبثية ويؤخر تأمين التطبيقات والخدمات المتلائمة مع المجتمعات العربية. كذلك فإن القيود التي تفرضها بعض الدول، بدواعٍ أمنية ف يالعديد من الحالات، ستعيق

استخدام تقانات تشكل حوافز أساسية للنزوح إلى الجيل الثالث، نثل تقانة تحديد الموقع الجغرافي من خلال منظومات تتصل بالأقمار الاصطناعية.

٥ –

يُستخدم مصطلح عرض الحزمة لتقدير معدل تناقل المعطيات عبر شبكة الأنترنت. ويقاس هذا المعدل بالوحدة «بت أو بتة في الثانية» لقياس عرض الحزمة. ويستخدم التقرير وحدة «بتة لكل نسمة» للدلالة عل إمكانات نفاذ المواطنين إلى الانترنت بفضل البنى الأساسية الوطنية والصلات التي تربطها بالشبكات العالمية، بوسائط تشمل السواتل (الأقمار الصناعية) وشبكات الألياف البصرية Optical fiber والأسلاك النحاسية التقليدية. وبما أن تناقل المعطيات عبر هذه الوسائط يتم بسرعات مختلفة، فإن عرض الحزمة الإجمالي يكون محصلة لعرض الحزمة التي تميّز كلاَ من الوسائط.

٦ –

Touch Screens

٧ –

وفي السياق ذاته، وكما تبين الفقرات التي تتناول التقدم المرتقب في تقانات المعلومات والاتصالات، ستمنح الأجيال المقبلة من تقانات الاتصالات إمكاناتٍ وفرصاً أكبر لنفاذ طيف أوسع من شرائح المستخدمين إلى الإنترنت، باستخدام الهاتف المحمول.

٨ –

يبلغ تعداد سكان الدول العربية حوالي ٣٢٨,٦ مليون نسمة وفقاً لتقرير التوقعات السكانية للعام ٢٠٠٦ والصادر في عام ٢٠٠٧. لكن إحصائيات الموقع الذي استقيت منه المعلومات حول اللغات المستخدمة على الشبكة تشير إلى تعداد إجمالي يقارب ٣٥٧ مليوناً. وهذا الاختلاف لا يؤثر على النسب المحسوبة وبالتالي على الاستنتاجات والتحليلات الواردة.

٩ –

إحصائيات مركز بحوث الاقتصاد الرقمي في دبي «مدار». دراسة قدمت للإسكوا عام ٢٠٠٧.

١٠ –

الإنجليزية والصينية والإسبانية والفرنسية.

١١ –

تؤدي هذه المعالجات دوراً محورياً في إضفاء سمة «الذكاء» على العديد من التجهيزات الاستهلاكية دون زيادة ملحوظة في كلفتها. والمعالجات صنفان: العامة المستخدمة في بناء الحواسيب، من جهة، والمتخصصة التي تُستخدم في التحكم بالتجهيزات الصناعية والمنتجات الاستهلاكية باختلاف أنواعها، من جهة أخرى.

١٢ –

Multi – core

١٣ –

Backbone

١٤ –

Access

١٥ –

packets

١٦ –

من أبرز استخدامات تقانات الشبكة الدلالية تطبيقاتها في مجالات التعلم الإلكتروني وأنشطة البحث والتطوير.

١٧ –

المرجع من الورقة الخلفية لنوار العوّا:

Cardoso, Jorge. «Semantic Web Vision, Where are we». IEEE Intelligent Systems, Sept, 2007, p. 22 – 27.

١٨ –

Proprietary

١٩ –

ينبغي على سبيل المثال، جمع شبكات تناقل المعطيات بأنواعها ضمن شبكة واحدة تعتمد على بروتوكول الإنترنت، مما يعني، مثلاً، نقل خدمات التهاتف الصوتي من الشبكات الهاتفية إلى خدمات تعتمد بروتوكول الإنترنت.

٢٠ –

تقابل هذه الكلمة باللغة الإنجليزية «Hardware» التي تُرجمت في بدايات استخدامها بـ «الكيان الصلب» ثم تبنى مستخدموها من المختصين مصطلح «العتاد الحاسوبي» بدلا من «الكيان الصلب».

٢١ –

من شروط الانتساب لهذا المشروع اقتطاع ٢٥ دولاراً كل شهر من فاتورة الهاتف لمدة عامين، أي ما مجموعة ٦٠٠ دولار.

٢٢ –

الموقع الإلكتروني للجزيرة للصحافة والطباعة والنشر.

http://www.al-jazieah.com.sa/digimage/03092006/add21.htm

بتاريخ ٢٨ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٩.

٢٣ –

تستند هذه الفقرة إلى معطيات قدمت في محاضرة ألقاها راكان رزوق، كلية الهندسة المعلوماتية في جامعة دمشق، ومحمود عنبر، منتدى صناعة البرمجيات ضمن منتدى الحوار الذي نظمته جمعية المعلوماتية السورية حول صناعة البرمجيات عام ٢٠٠٥.

٢٤ –

برنامج ريتش REACH.

٢٥ –

وذلك على الرغم من الاعتقاد الشائع بأن مفاهيم الحكومة الإلكترونية وبداياتها في الدول المتقدمة جاءت قبل ذلك مع انتشار الإنترنت فيها في منتصف التسعينات من القرن الماضي.

٢٦ –

يطلق على هذا المؤشر في بعض المراجع اسم «الجاهزية الإلكترونية» ويقدم المفهوم وسيلة موضوعية لقياس العناصر المختلفة التي تمكّن من تبني الحكومة الإلكترونية. ويضع نقاطاً مرجعية يمكن للحكومات العودة إليها لرصد تقدمها في هذا المجال. وتتضمن آلية القياس عناصر أو عوامل «صلبة» hard factors مثل مؤشرات البنية التحتية للاتصالات وأخرى «رخوة» أو «طريّة» soft factors تعكس المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسلوكي للبلد.

٢٧ –

لا تتوافر المعطيات في الموقع المخصص لمنهجية تقييم المعرفة (KAM) لعدد من الدول العربية، مثل سورية واليمن وجزر القمر وجيبوتي وليبيا والسعودية.

٢٨ –

بسبب طبيعة المؤشرات المركبة التي يستند إليها تقييم مدى توافر خدمات الحكومات الإلكترونية أو الاستعداد لتقديمها إلى المواطنين والحاجة إلى مسوح حقلية من أجل تحديد قيم مكوناتها، ينبغي أن تتم قراءة اتجاهات القيم التي تتخذها هذه المؤشرات بقدر غير قليل من الحذر والحيطة. وتجدر الإشارة إلى التباين في القيم التي يتخذها مؤشر «الاستعداد لتبني خدمات الحكومة الإلكترونية» الذي وضعته UNPAN، موريتانيا، مثلاً، بالمقارنة مع تلك التي يتخذها مؤشر «توافر خدمات الحكومة الإلكترونية»، الذي تتبناه منهجية تقييم المعرفة (KAM) للدول ذاتها. فمع أن المؤشرين يختلفان أحدهما عن الآخر، إلا أنهما دون ريب مرتبطان بأوجه عدة. ومن المتوقع لذلك أن يتوافق على الأقل ترتيب الدول بالنسبة لهذين المؤشرين ضمن حدود مقبولة. لكن الملاحظ أن موريتانيا تأتي في المرتبة (١٦٢) من أصل ١٨٢ دولة ضمن تصنيف بلدان

العالم وفقاً لمؤشر UNPAN بالمقارنة مع مراتب الدول كالأردن (١٨) ومصر (٢٠)، بينما يضع مؤشر KAM موريتانيا في مرتبة تفوق مرتبتي الأردن ومصر.

٢٩ –

دون أن تلزم مقدم المعرفة ومستقبلها ضمن الموقع ذاته.

٣٠ –

مصادر هذه الدراسات هي: (البنك الدولي برنامج المعلومات من أجل التنمية، بافنجليزية، ٢٠٠٥) و (الوكالة البريطانية للاتصالات والتكنولوجيا التعليمية بالإنجليزية، ٢٠٠٤) و (تينيو، بالإنجليزية، ٢٠٠٣).

٣١ –

Organization for Economic

Cooperation and Development (OECD)

٣٢ –

تعتمد الدول الأوروبية لهذه الغاية برنامج «رخصة قيادة الحاسوب الأوروبية» (ECDL) كوسيلة لإكساب الأطر التدريسية والإدارية في المدارس والمهارات المناسبة، كما تتضمن خطط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تسخير تقانات المعلومات والاتصالات لتطوير أساليب التعليم والتعلم ذاتها.

٣٣ –

Source code

٣٤ –

Open Office

٣٥ –

تشمل برامج معالجة الكلمات، والبرمجة الجَدْوَلية -sprea sheet، وبرنامج العروض presentation، ومُولّد الرسوم وآلة حاسبة، وبرنامج إدارة المشاريع.

٣٦ –

Blogs

٣٧ –

Multimedia

٣٨ –

Learning objects

٣٩ –

modules ويستعمل بعض المختصين كلمة «مصوغات».

٤٠ –

الدراسة المشتركة للإسكوا ومكتب اليونسكو الإقليمي في بيروت حول تقنيات المعلومات والاتصالات في التعليم.

٤١ –

بناء على سلم يتراوح تقييم أداء الدول بموجبه بين ١ و ٧.

٤٢ –

تعتبر بعض المراجع الجامعات المفتوحة من الجامعات الافتراضية. وهي ليست كذلك بالضرورة. لكن الجامعات المفتوحة تميل عموماً إلى استخدام بعض أساليب الجامعات الافتراضية. ومن هذا المنطلق، يمكن اعتبار الجامعة العربية المفتوحة من الجامعات الافتراضية. وقد أطلقت هذه الجامعة عام ٢٠٠٢ بمقر رئيسي لها في الكويت وفروع في كل من الأردن والبحرين ولبنان ومصر والمملكة العربية السعودية.

٤٣ –

انظر موقع المجلس الأعلى للتعليم بقطر

HYPERLINK "http://www.english.education.gov.qa/content/general/detail/7117" http://www.english.education.gov.qa/content/general/detail/7117

أُنزلت المعلومات من هذا الموقع في ٢٦ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٩.

٤٤-

electronic data interchange (EDI)

٤٥-

كان هذا المشروع، عند وضعه، يضم سورية والأردن والمغرب والجزائر ومصر وفلسطين.

٤٦-

CAMREN

٤٧ -

انظر موقع جامعة تونس الافتراضية

HYPERLINK "http://www.uvt.rnu.tn" www.uvt.rnu.tn

٤٨ -

الموقع الإلكتروني للبنك الدولي. قاعدة معطيات منهجية تقييم المعرفة (كام).

HYPERLINK"http://info.worldbank.org/etools/kam2/KAM..... page5.asp" http://info.worldbank.org/etools/kam2/KAM.....page5.asp

بتاريخ ١٢ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٨.

٤٩ -

إن حذف كل من المغرب والجزائر في المخطط البياني ضمن الشكل يسمح بتمثيل العلاقة بين استخدام الأنترنت في مؤسسات الأعمال ودخل الفرد في الدول العربية بخط مستقيم يكاد يكون موازياً للمحور الأفقي، مشيراً إلى عدم وجود أية علاقة ذات شأن بين استخدام الإنترنت في مؤسسات الأعمال ودخل الفرد.

٥٠ -

videoconferencing

٥١ -

Robotics روبوت، الإنسان الآلي.

٥٢ -

الموقع الإلكتروني لمنظمة الصحة العالمية / المكتب الإقليمي لشرق المتوسط. HYPERLINK "http://www.emro.who.int/Arabic/" http://www.emro.who.int/Arabic/

بتاريخ تموز / يوليو ٢٠٠٨.

٥٣ -

الموقع الإلكتروني لصحيفة «العرب اليوم» HYPERLINK "http://www.alarabalyawm" http://www.alarabalyawm. Net/pages. Php? News – id = 101464

بتاريخ ٢٨ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٩.

٥٤ -

يشير هذا الشكل إلى معدلات استهلاك الورق بكل أنواعه. ولا تتوافر معلومات حديثة العهد عن استهلاك الورق المخصص للكتابة والطباعة حصراً، وهي ذات دلالة أكبر على المحتوى بأشكاله. لكم كمية الورق المستخدم للكتابة والطباعة تقدر بنصف الاستهلاك الإجمالي. ويستند الشكل إلى معطيات العام ٢٠٠٤.

٥٥ -

punctuation

٥٦ -

إن تفهّم النصوص العربية آلياً، دون لبس، يتطلب تشكيلها، وينبغي بالطبع أن يسبق التشكيل اعراب جمل النص آلياً.

٥٧ -

بادرت إحدى الشركات العربية بطرح نظم آلية للفهرسة والاستخلاص تقوم ـ بناءً على أسس إحصائية بحتة ـ باستخلاص الكلمات المتاحة وتحديد موضوع النص واستخلاص مجموعة من الجمل الدالّة على مضمونه. إلا أن هذه النظم طُوّرت استناداً إلى تقنيات متقادمة، سواء من حيث استخدامها النماذج اللغوية الإحصائية أو تحليل بنية السرد العربي.

٥٨ -

طوّرت شركة «صخر» مولّداً للكلام العربي. كما قامت إحدى

الشركات الكبرى في الولايات المتحدة بتطوير نظام آلي لتمييز الكلام العربي المستمر على أساس إحصائي. وقد استخدم هذا النظام لتطوير نظام للإملاء التلقائي، إلا أن معدل الخطأ ما زال مرتفعاً. وهو بحاجة إلى نظم آلية لمعالجة اللغة العربية صرفياً ونحوياً ومعجمياً من أجل تصويب القدر الأكبر من الأخطاء.

٥٩ –

Directories

٦٠ –

Plug – ins

٦١ –

كانت حكومة الصين سباقة في استخدام برمجيات المصدر المفتوح في جميع الأجهزة الحكومية، فطورت النسخة الصينية لنظام التشغيل مفتوح المصدر Linux من خلال مشروعها المعروف بـ :CLE Chinese Linux Extension. كما تقوم الحكومات المحلية وبلديات مدن كبرى في الكثير من دول الاتحاد الأوروبي باستثمار برمجيات المصدر المفتوح.

٦٢ –

عقدت جامعة حلب، مثلاً، مؤتمرين حول البرمجيات مفتوحة المصدر نوقشت خلالهما الجوانب المتصلة بتعريب البرمجيات مفتوحة المصدر وسبل ترويجها ضمن المجتمعات العربية.

٦٣ –

خطة تايوان لإدخال المصادر المفتوحة.

٦٤ –

Backbone Networks

٦٥ –

إن بناء القدرات الوطنية في سلسلة عريضة من تقانات المعلومات والاتصالات يمثل غاية أساسية من غايات سياسات التنمية في جميع بلدان العالم. ولا بد أن يتم السعي نحو هذه الغاية في الدول العربية بالنظر إلى منظومة من الأولويات تأخذ بالاعتبار التحديات البادية والمضمرة. ومن الضروري القيام بأنشطة للبحث والتطوير التقني في مجالات أقرب إلى المفاهيم الأساسية وإلى حدود المعرفة، دعماً للتأهيل الرفيع المستوى، وإعداداً لمراحل مقبلة تستهدف تطوير نظم الكيان الصلب والبرمجيات والدخول بها إلى الأسواق الإقليمية والدولية. غير أن من الواجب، في الوقت نفسه، التركيز في المراحل الأولى من العمل الاستراتيجي على بناء المقدرة الوطنية على الاستثمار الأمثل لما هو متوفر من تقانات.

٦٦ –

إن تقانات المعلومات والاتصالات تتيح فرصاً ثمينة للارتقاء بكفاءة العملية التعليمية، إضافة لما تقدمه من دعم لبرامج التعلم الإلكتروني. ومن الممكن هنا أيضاً نشوء شبكات وحاضنات افتراضية للعمل في هذا المجال. ومن المزايا التي تتمتع بها مثل هذه الحلول لأزمة البحث والتطوير وأزمة التعليم في الدول العربية الإمكانات المتاحة لإشراك العديد من الباحثين ذوي الأصول العربية - ممن يحتلون مواقع مرموقة في مثل هذه الشبكات في الجامعات والمختبرات في دول العالم المتقدمة. وكما أشير سابقاً، فإن الشبكة تحفل بالمواد، من جزئيات وصفيفات التعلم، التي يمكن تعريبها والاستناد إليها في تطوير مناهج تعليمية تفاعليّة.

٦٧ –

من أبرزها القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي عقدت على مرحلتين؛ الأولى في جنيف عام ٢٠٠٣ والثانية في تونس عام ٢٠٠٥.

٦٨ –

تقوم بمثل هذه المبادرات مؤسسات عديدة ضمن القطاع الخاص والعام وغير الحكومي. وتتوزع مجالات عملها عبر سلسلة من الميادين، بينها التعليم العالي والبحث العلمي والتطوير التقاني. وتتولى هذه المؤسسات وضع برامج وإطلاق مبادرات اقليمية في مضمار تقانة المعلومات والاتصالات بهدف تحفيز تطور ونمو هذا القطاع واستثمار نتاجه بما يفيد الدول المشاركة. وهناك كثير من الأمثلة على هذه البرامج في الاتحاد الأوروبي. وغالباً ما تتناول هذه البرامج ربط الدول المشاركة بشبكات اقليمية للاتصالات، أو استحداث عمود فقري لشبكات الاتصالات. كما تقوم بعض التجمعات الدولية بصياغة سياسات إقليمية تستهدف حلولاً مثلى

للمشاكل الفنية أو الاقتصادية التي تعاني منها الدول المشاركة؛ أو استكمال الاستراتيجيات الوطنية وترسيخ موقع المنطقة على المستوى العالمي، أو التعاون في استخدام برمجيات المصدر المفتوح، أو تطوير تطبيقات هذه التقنيات في مجالات الإعلام والرعاية الصحية، أو لتوفير فرص العمل وتقليص الفقر.

٦٩ –

وسيسمح التطور التقني في مضمار تقنيات التنقيب بالتوصل إلى فهم أكثر تفصيلاً وعمقاً لسلوك مستثمري الخدمات والتنبؤ برغبات متصفحي الشبكة.

الإتصال والتنمية

بين ضبابية المفهوم وسجالات الواقع

شكل سقوط جدار برلين عام ٨٩ نهاية حقبة تاريخية، وبداية حقبة جديدة. بدت معها البشرية لأول مرة وكأنها تلتقط أنفاسها بعد تاريخ طويل حافل بالصراعات الدامية، وأحست كأنها في علاقة مباشرة مع فضاء مفتوح على إحتمالات شتى بدون حواجز أوحدود وبدون صراعات سياسية وعسكرية، أو كأنها سوف تعيش في بيت واسع لا سقف يظللها أو يحجب عنها نور الشمس وهواء الحرية بعد اليوم.

غير أن هذا الحلم سرعان ما تلاشى، وأخذت المتغيرات تكشف عن خيبة أمل كبيرة لدى الشعوب التي سرعان ما شهدت بروز دورالقطبية الواحدة التي إستشعرت في ذاتها القوة والقدرة الفائقة بعد سلسلة من المتغيرات المادية والموضوعية. فراحت تستكمل ما بدأته في خمسينات القرن الماضي، من سيطرة على موارد الأرض، وإرادة الشعوب، لتدفع بسياسة الاستهلاك القائمة على الهيمنة التامة إلى المدى الأوسع في إطار الجغرافيا الطبيعية والإنسانية. ثم جاءت فكرة موت التاريخ على يد فوكوياما لترسم الإطار الذهني لفكرة حسم الصراع لصالح الرأسمالية الجديدة في نسختها المعدلة، بعد سقوط الإتحاد السوفياتي وانهيار المنظومة الإشتراكية

وانكشاف العالم أمنياً واقتصادياً أمام طموحات تلك القطبية المتفلتة من عالم القيم والمستمسكة فقط بمفهوم المصالح الخاصة وقيم السوق.

مالبث القرن الواحد والعشرين أن بدأ على وقع خطوات العولمة، ومحاولتها الساعية لرسم إطار إيديولوجي مبهم، مغرق في ضبابيته الفكرية، غير أنه أكثر صراحة ووضوحاً في مسلكه السياسي والإقتصادي من مسلكه الإيديولوجي، وفي سعيه لفرض نظام دولي جديد قائم على التسلط والعنفوان المادي وسياسة الاستهلاك. يفتقر للصدقية الفكرية والقيمة المعرفية القادرة على منحه مشروعية التأسيس لمستقبل إنساني واعد. هذا المستوى من الوعي الرأسمالي الذي أنتجه الإنتصار الوهمي بعد غياب الإتحاد السوفياتي، لا يرقى الى مستوى النظرة الرأسمالية للعالم في بداية القرن العشرين والتي تأسست على التنوير والحداثة.

فالتواصل البشري الذي أنتجته الرأسمالية ساعتئذ، شكل جسر عبور لمنظومة القيم الحديثة التي أنتجت الوعي الإنساني المعاصر. هكذا تحولت الحداثة الى حاجة وطوق نجاة لإستنهاض الشعوب، والخروج بها من أقبية التاريخ الى رحاب العصر الذي إستمد من فلسفة التنوير ملامح الحداثة والاشتراكية والديمقراطية والحرية الفردية، وحقوق الإنسان وسلوك سبل التقدم العلمي عبر إطلاق المبادرة الفردية. وما إنتقال الأفكار والإيديولوجيات إلا أساس هذا التواصل البشري الهادف والقائم على إنتاج حالة من الوعي القائم على المعرفة، التي تؤدي لفهم العالم، وابتداع الوسائل لمواجهة المشاكل التي يواجهها.

فالتواصل البشري لا يمكن حصره في إطار التكنولوجيا وتطور مفاهيم وأساليب تبادل المعلومات بعيداً عن الاطر الإيديولوجية. وغياب الحدود بين الامم وتحول الأرض الى قرية كونية لن يحل مشاكل البشرية وربما زاد في تفاقمها، وهو حتماً لن يمنحها السعادة المنشودة في ظل غياب منظومة قيم مواكبة لهذا الانفتاح التاريخي المصحوب بالتطور التقني. ولن تستطيع الانترنت ولا الفضاء المتلفز إزالة الفروقات الحضارية بين الشعوب، وتحقيق ذلك التواصل البناء إلا على حساب الثقافات الإنسانية التاريخية العاجزة عن التعبير عن نفسها والتي قد تصبح ضحية التفوق السوبرماني للحضارة الغربية، فتغيب عن مسرح الأحداث مفسحة في المجال أمام الحضارة الطاغية، لتدخل في مجاهل النسيان كما غابت قبلها ثقافات عديدة.

وربما أسس هذا التواصل لمزيد من الفوضى، والإرباك الإجتماعي والإقتصادي لدى الجهات المتلقية. فالتواصل يستدعي تصويب العلاقة بين المرسل والمتلقي حتى يستقيم الخطاب، ويحقق الأهداف المرجوة منه وإلا أدى حتما الى الإستلاب الثقافي والإغتراب في الواقع، وهذا ما يحصل في أغلب دول العالم الثالث والمنطقة العربية.

ومثلما أن ديكتاتورية الطبقة العاملة لم تنقذ النظام الإشتراكي من التقوقع على نفسه والإنغلاق الذي أسس لإنهياره، فإن ديكتاتورية التواصل المفتوح سوف تذهب بالنظام الرأسمالي المعولم الى عرض الحائط. غير أن تلك الخسارة لن تكون حكراً على النظام الرأسمالي وحده، وإنما سوف تؤدي الى خسارة العنصر البشري للعديد من انجازاته الحضارية، وربما كلفته حياته ووجوده على الكوكب الذي بات مهدداً نتيجة إعتلال الأرض بالاحترار واختلالات التوازن البيئي الناتجة عن الجشع وعدم

القدرة على ضبط النفس، وعدم احترام البيئة والإمعان في تخريبها وتعطيل النظام الطبيعي لدورة الحياة على الأرض.

فالتواصل البشري إذا لم يكن سبيلاً للتعاطي الإيجابي مع القضايا والهموم المشتركة بين البشر، وإذا لم يقترن بالسعي لإيجاد الحلول النظرية والعملية لتلك القضايا، والتفاهم على النظرة المستقبلية للحياة، سوف يتحول الى ثرثرة باردة على جناح الأثير لا تغني عن جوع ولا تنقذ من كارثة.

أليس غريباً أن يرتفع منسوب الفقر في العالم الى مستويات قياسية بالتوازي مع الكوارث الطبيعية والإعتلال الذي تعاني منه الأرض في زمن التطور التكنولوجي غير المحدود والموظف في غالبيته لسياسة الهيمنة القائمة على منطق القوة والتي أداتها العنف والتدمير؟

إن الحاجة لفكر تواصلي يؤسس لوعي مستقبلي ربما كان أهم من الحاجة للوسائط التكنولوجية رغم تطورها. فكر ترشيدي يدعو للسلام العالمي ويضع نصب عينيه مصلحة الانسان والحياة والتعبير عنهما من خلال الاطر السياسية والإجتماعية والإقتصادية. إن الدفع بالمجتمع المدني الى حدود الحاكمية القانونية ومحاسبة السلطة وترشيدها، ربما شكل خشبة خلاص في وجه التوحش الرأسمالي. وفي ظل غياب التوازن القائم حالياً ربما أسهم هذا التواصل الرشيد في التأسيس لنظام دولي جديد يخرج من رحم الرأسمالية في نسختها المعولمة.

وربما أسهم ذلك في توحيد الملايين من البشر في حراك انساني يستمد من المثاقفة الحضارية والانسانية أدوات للحوار المرتجى بين الشعوب بهدف تحقيق التواصل البشري البناء والخلاق، وهنا يمكن طرح السؤال التالي هل الظروف التاريخية الراهنة قادرة على إنتاج مثل هذا الفكر وتأمين الظروف الموضوعية المناسبة له؟ ربما كان في الحديث شيء من المثالية الطوباوية والتي هي من صميم الطبيعة الإنسانية الحالمة، ولكن أليست المنجزات الحضارية للبشر من صنع الحالمين ؟

وإذا كان الفكر التواصلي ضرورة موضوعية سابقة على التكنولوجيا فلماذا نتهافت في عالمنا العربي على امتلاك التكنولوجيا كمحصلة حضارية قبل امتلاك الفكر؟ ولماذا تتعثر حداثتنا ونعجز عن تجاوز متواليات العقد المكبلة للتطور عندنا؟

تكاد تقارير البيئة والتنمية البيئية في المنطقة العربية تكون الأكثر تشاؤماً وإحراجا للباحث. فالخطط والمشاريع المقترحة من قبل الجهات المعنية لا تتناسب مع حجم التطور الطبيعي وزيادة عدد السكان. فالعالم العربي يشهد حالة من التصحر تهدد أمنه الغذائي، وهو مقبل على أزمة مياه سوف تفاقم في مشاكله الصحية والبيئية لدرجة مأسوية، وحاجته للكهرباء لايمكن أن تفي بها إمكانياته الحالية.

ولا تزال الأمية من المشاكل المستعصية فيه الى جانب تفشي البطالة، وانعدام الفرص أمام الطاقات الشابة، والهجرة من الريف الى المدينة، وإنخفاض مردود التعليم الجامعي. الى جانب سوء إستثمار الموارد الطبيعية، وارتفاع منسوب العنف السياسي والإجتماعي، وغياب المرأة عن المسرح الإجتماعي والإقتصادي والسياسي، وتفشي الفساد السياسي والإداري، وغياب الديمقراطية وصعوبة إنتقال الأشخاص والبضائع بين الأقطار

العربية، وضعف التواصل الاجتماعي بين المجموعات البشرية التي يربط بينها قواسم مشتركة.

الى جانب مشاكل اخرى تجعل من البيئة العربية بيئة غير قادرة على النهوض بيسر وسهولة في ظل نظام سياسي مترهل، وطموح اصولي يعجز عن تصور المستقبل خارج نفق التاريخ، إلى جانب هيمنة غربية على موارد الطاقة والحياة السياسية بما يكبل إرادة النمو والتقدم.

فالفكر التواصلي اليوم هو حاجة عربية مثلما هو ضرورة عالمية للتواصل مع الآخر. تقع عليه مسؤولية مزدوجة تجاه المستقبل لتجاوز الهوة الحضارية التي تفصل العالم العربي عن الركب الحضاري الإنساني والتي تمنعه من تحقيق ذاته والاسهام في صناعة التاريخ، تاريخ المنطقة على الأقل! بعد تأمين الظروف الموضوعية من خلال إستيعاب الدرس الحضاري، والتسلح بمنجزات المعرفة ومفاهيمها، في إطار من الإنفتاح الثقافي والتأكيد على ضرورة البحث العلمي. عند ذلك تصبح اللغة التواصلية في العالم العربي والمتماهية مع معطيات المعرفة الانسانية أداة التفاهم، والتواصل مع الذات والآخر. بعيداً عن مركبات النقص والمعوقات التي لاطائل تحتها.

لهذا فإن المجلة العربية للتواصل والتنمية تضع في رأس أهدافها تأمين مساحة للتواصل الفاعل. ما بين المثقفين العرب وأهل الرأي، والإختصاص والمفكرين والكتاب والباحثين، وهي تدعوهم لتركيز البحث العلمي حول المشاكل الراهنة والقضايا العالقة والتي تخص الإنسان العربي في سعيه الدائم للتقدم. كما تدعوهم للإسهام في تدعيم طاقات التواصل والتنمية في المنطقة، وإغناء العربية بالبحث الموضوعي المتخصص في مجال التواصل والتنمية، وتذليل الصعوبات وتعبيد الطريق أمام الأجيال الشابة من الباحثين. لسلوك الطريق القويم ومتابعة المسيرة، واستنهاض الانسان والبيئة، وإغناء الحياة بالقيم المستمدة من انجازات الحضارة الإنسانية والحضارة العربية العريقة. مما يمنح البحث العلمي في المنطقة العربية فرصة الوقوف على عتبة الإبداع الإنساني متمتعاً بثقة وجدارة العالِم.

د. عدنان خوجة